وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة جيلالي ليابس– سيدي بلعباس
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي

# اقتصاديات التكامل وإشكالية التكتل الاقتصادي الأفريقي:

## حالة مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا NEPAD

إعداد الطالب:
عبد الجليل جميل

تحت إشراف:
الأستاذ الدكتور قويدر بوطالب

أعضاء لجنة المناقشة

| | | | |
|---|---|---|---|
| أ.د. داني لكبير معاشو | أستاذ التعليم العالي | جامعة سيدي بلعباس | رئيسا |
| أ.د. قويدر بوطالب | أستاذ التعليم العالي | جامعة تلمسان | مشرفا |
| أ.د. لبيق محمد بشير | أستاذ التعليم العالي | جامعة سيدي بلعباس | ممتحنا |
| أ.د. بغداد شعيب | أستاذ التعليم العالي | جامعة تلمسان | ممتحنا |
| أ.د. عمراني عبد النور قمار | أستاذ التعليم العالي | جامعة سيدي بلعباس | ممتحنا |
| د. حاكمي بوحفص | أستاذ محاضر "أ" | جامعة وهران | ممتحنا |

2015-2014

## - شكـــــر وتقديـــــر -

**أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من ساعدني ووقف بجانبي ومد يد العون والمساعدة والتشجيع في سبيل تقديم هذه الرسالة المتواضعة.**

**كما أتقدم بوافر شكري وتقديري لسعادة الأستاذ الدكتور قويدر بوطالب الذي كان عونا وسندا لي بتوجيهاته وعلمه خلال مسيرتي الدّراسية بالجامعة.**

**كما أشكر لجنة المناقشة كل باسمه على تقبل مناقشة هذه الرسالة.**

**الشكر موصول أيضاً إلى زملائي الأساتذة دحماني محمد ادريوش، عكريش كمال، ناصور عبد القادر.**

**الملخص**:

تحاول هذه الرسالة البحث في حاضر ومستقبل التكتلات الاقتصادية الإفريقية وبالأخص مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا– نيباد من خلال البحث في شقّيها الاقتصادي والتجاري مع التركيز على تقديم محاولة لقياس إمكانية قيام تمويل ذاتي للتنمية في إطار مبادرة نيباد. حيث تم تقسيم هذه الرسالة إلى جزئين. الجزء الأول تفرع إلى فصلين، وعالجا الأسس النظرية للتكامل الاقتصادي وكذا عرض لأهم التكتلات الاقتصادية الأفريقية مع تقديم تقييم شامل لهذه التجارب. أما الجزء الثاني و الذي يخص الجانب التطبيقي بدوره انقسم الى فصلين، الأول تطرق لقياس أثر التكامل التجاري باستخدام نموذج البيانات المدمجة لمجموعة من الدول الإفريقية. أما الفصل الثاني فخصّص لمحاولة قياس أثر تمويل التنمية للتكامل الاقتصادي (لغز فلدشتاين– هوريوكا) في إطار مبادرة نيباد باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الموزعة لتحليل بيانات البانل.

**الكلمات المفتاحية:** نيباد، التكامل الاقتصادي، فجوة التجارة الخارجية، فجوة التمويل، لغز فلدشتاين– هوريوكا، اختبار الحدود للتكامل المشترك، التحليل القياسي لبيانات البانل.

**Résumé:**

L'objet principal de cette thèse est d'apporter un essai d'analyse sur l'actualité des communautés économiques régionales en Afrique et en particulier le nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (NEPAD). En recherchant dans ses aspects économiques et commerciaux, la thèse est élaborée en deux parties. La première, expose une revue de littérature, des définitions et des concepts sur l'intégration économique ainsi qu'une présentation plus ample sur les communautés économiques régionales en Afrique avec une évaluation globale sur ces expériences. La deuxième partie est consacrée à l'aspect économétrique qui est divisée en deux chapitres. Dans un premier lieu, on mesure l'impact de l'intégration commerciale à l'aide des tests de cointégration en données de panel.

Dans le deuxième chapitre, nous exposons un essai d'analyse sur la possibilité de trouver un modèle d'autofinancement pour établir une meilleure intégration économique dans le cadre du nouveau partenariat pour le développement en Afrique. A cet effet, nous utilisons une analyse économétrique des données de panel (ARDL PMG) tout en allant voir la validité de ce paradoxe de Felstein-Horioka en détails.

**Mots clés:** NEPAD, l'Intégration Economique, le Solde du Commerce Extérieur, le Gap de Financement, Felstein-Horioka puzzles, les Tests Bounds (ARDL) Approche de Cointégration, Analyse Econométrique des Données de Panel.

**Abstract:**

The main objective of this thesis is to present news on the economic and commercial aspects in the context of Africa's Regional Economic Communities (RECs) and in particular the New Partnership for Africa's Development (NEPAD). The thesis is divided into two parts. In the first part, I expose the concepts and review of many definitions related to economic integration and further presentation of Africa's Regional Economic Communities (RECs) with a overall evaluation of these experiences.

The second part is devoted to the econometric study. This part is divided into two chapters. In the first place, we measure the impact of trade integration with cointegration tests in panel data.

In the second chapter, we present an analytical essay on the possibility of finding a self-financing model for establishing for better economic integration in the framework of the New Partnership for Africa's Development. For this purpose, I use an econometric analysis of panel data (ARDL PMG). while going to see the validity of this Felstein-Horioka puzzle.

**Key words:** NEPAD, Economic Integration, Foreign Trade Gap, Domestic Resources Gap, Felstein-Horioka puzzle, The Bounds Testing (ARDL) Approach to Cointegration, Econometric Analysis of Panel Data.

# - الفهـــــــــرس-

# – الفهرس –


| | |
|---|---|
| **المقدمة العامة:**..... | 1 |
| **الجزء الأول:** | 11 |
| **الفصل الأول: الأسس النظرية للتكامل الاقتصادي**..... | 13 |
| **المبحث الأول:** مفاهيم ومراحل التكامل الاقتصادي..... | 14 |
| **1.** مفاهيم التكامل الاقتصادي:..... | 14 |
| 1.1 تعاريف التكامل الاقتصادي الإقليمي:..... | 14 |
| 2.1 شروط الاندماج والتكتل الإقليمي: ..... | 16 |
| 3.1 نشأة التكتلات الاقتصادية:..... | 16 |
| 4.1 أسس التكتلات الاقتصادية:..... | 20 |
| **2.** خصائص التكتلات الاقتصادية وخطوات تحقيق أهدافها:..... | 21 |
| 1.2 خصائص التكتلات الاقتصادية:..... | 21 |
| 2.2 خطوات تحقيق أهداف التكتلات الاقتصادية:..... | 22 |
| 3.2 أسباب ودوافع قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية:..... | 23 |
| 1.3.2 أسباب اقتصادية:..... | 32 |
| 2.3.2 أسباب سياسية:..... | 24 |
| 3.3.2 أسباب أمنيـة:..... | 25 |
| 4.2 أسباب نجاح أو فشل التكتلاتّ:..... | 25 |
| 1.4.2 أسباب نجاح الوحدة الأوربية:..... | 25 |
| 2.4.2 أسباب فشل التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث:..... | 26 |
| **3**. تقييم التكتلات الاقتصادية:..... | 27 |
| 1.3 الإيجابيات والسلبيات:..... | 27 |
| 1.1.3 الآثار الإيجابية:..... | 27 |

| | |
|---|---|
| 2.1.3 الآثار السلبية:..... | 28 |
| 2.3 آثار التكتلات الاقتصادية القائمة بين الدول النامية:..... | 28 |
| **4**. أنواع التكامل الاقتصادي:..... | 31 |
| 1.4 علاقات التكامل الرأسي:..... | 31 |
| 2.4 علاقات التكامل الأفقي:..... | 32 |
| **المبحث الثاني**: النظريات التقليدية و الحديثة للتكامل الاقتصادي..... | 33 |
| **1.** النظريات التقليدية للتكامل الاقتصادي:..... | 33 |
| 1.1 الآثار الإستاتيكية للاتحاد الجمركي:..... | 34 |
| 1.1.1 خلق التجارة Trade creation:..... | 34 |
| 2.1.1 تحويل التجارة Trade diversion:..... | 35 |
| **2.** النظرية الحديثة للتكامل الاقتصادي (الآثار الديناميكية):..... | 35 |
| 1.2 وفورات الحجم:..... | 35 |
| 2.2 الوفورات الخارجية:..... | 35 |
| 3.2 المنافسة:..... | 36 |
| 4.2 عوامل أخرى:..... | 36 |
| **3.** شروط التكامل الاقتصادي التقليدية و الحديثة:..... | 36 |
| 1.3 شروط التكامل الاقتصادي التقليدية:..... | 36 |
| 2.3 الشروط الحديثة للتكامل الاقتصادي:..... | 37 |
| **المبحث الثالث**: المحددات الاقتصادية لخلق منطقة تكامل اقتصادية مثلى..... | 41 |
| **1.** المتطلبات الضرورية للتكامل الناجح بين مجموعة التكامل:..... | 41 |
| 1.1 الدول الصناعية:..... | 41 |
| 2.1 متطلبات التكامل الاقتصادي للدول النامية:..... | 42 |
| **2.** نموذج المحددات الاقتصادية لمنطقة التكامل الاقتصادي:..... | 43 |
| 1.2 محاور دعم المحددات الاقتصادية وتطويرها:..... | 46 |
| **أولا**. تدعيم دور الوحدات الاقتصادية في عملية التعاون الاقتصادي:..... | 47 |
| **ثانيا**. التعاون في أنشطة البحث والتطوير العلمي:..... | 48 |
| **ثالثا**. سياسة صياغة إقليمية:..... | 49 |

| | |
|---|---|
| **رابعا**. نظام التجارة الخارجية:..... | 51 |
| **خامسا**. تصحيح الاختلافات بين بلدان التعاون:..... | 52 |
| **سادسا**. التعاون في مجالات البنية الاقتصادية:..... | 53 |
| خاتمة الفصل الأول:..... | 53 |
| **الفصل الثاني: تجارب التكامل الاقتصادي الإفريقي، دراسة و تقييم**..... | 55 |
| **المبحث الأول**: عرض للتكتلات الاقتصادية الجهوية (CER):..... | 56 |
| **1.** برنامج الحد الأدنى للتكامل (PMI) و أهدافها:..... | 56 |
| 1.1 واقع المجموعات الاقتصادية الإقليمية (CER) وتموقعها الجغرافي في القارة الإفريقية:..... | 58 |
| **2.** تداخل البلدان الافريقية في تجمعات مختلفة:..... | 60 |
| **3.** السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا COMESSA:..... | 62 |
| 1.3 تعريف الكوميسا، نشأتها و تطورها:..... | 62 |
| 1.1.3 تعريف الكوميسا:..... | 62 |
| 2.1.3 نشأة وتطور الكوميسا:..... | 63 |
| 2.3 أهداف ومبادئ الكوميسا:..... | 65 |
| 1.2.3 مبادئ الكوميسا:..... | 65 |
| 2.2.3 أهداف الكوميسا:..... | 66 |
| 3.3 نظرة حول المؤشرات الاقتصادية الكلية لدول الكوميسا:..... | 68 |
| 1.3.3 الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد:..... | 68 |
| 2.3.3 معدل النمو الاقتصادي:..... | 70 |
| 3.3.3 التجارة الخارجية والبينية لدول الكوميسا:..... | 72 |
| 1.3.3.3 حجم التجارة البينية بين دول الكوميسا:..... | 73 |
| 2.3.3.3 معدل التضخم وحجم العمالة:..... | 74 |
| 4.3 معوقات التكامل الاقتصادي بين دول الكوميسا:..... | 76 |
| 1.4.3 العوائق السياسية:..... | 76 |
| 2.4.3 العوائق الاقتصادية:..... | 77 |
| **4.** تجمع دول الساحل الصحراء:..... | 80 |
| 1.4 أهداف تجمع دول الساحل والصحراء (س.ص):..... | 80 |

| | |
|---|---|
| **5.** جماعة التنمية للجنوب الإفريقي Southern African Development Community "SADC"..... | 81 |
| **6.** التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا (ECOWAS):..... | 82 |
| **7.** الاتحاد الاقتصادي لإفريقيا الوسطي ECCAS:..... | 84 |
| **8.** الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا(NAPAD):..... | 85 |
| **المبحث الثالث**: تقييم تجارب التكامل الاقتصادي الإفريقي..... | 87 |
| **1.** مسح تحليلي للبيانات حول حجم التجارة البينية و الاستثمار في القارة الإفريقية:..... | 87 |
| **2.** تقييم تجارب التكامل الاقتصادي في الدول الإفريقية:..... | 95 |
| 1.2 دوافع التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية:..... | 95 |
| 2.2 أسباب فشل التكامل الاقتصادي بين الدول الافريقية:..... | 97 |
| **3.** ملامح استراتيجية إنمائية لتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول الأفريقية:..... | 100 |
| 1.3 التكامل الاقتصادي الإنمائي:..... | 100 |
| 2.3 نحو استراتيجية إنمائية لتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية:..... | 102 |
| أ- في المجال التنموي:..... | 102 |
| ب- في المجال التجاري والاستثماري:..... | 103 |
| ج- في مجال العلاقات الدولية:..... | 103 |
| 1.2.3 في المجال التنموي:..... | 103 |
| أ- تنمية الموارد الطبيعية والبيئية:..... | 103 |
| ب- تنمية الموارد البشرية:..... | 104 |
| ج- تنمية وتطوير العلم والتكنولوجي:..... | 105 |
| د - إصلاحات اقتصادية إضافية:..... | 105 |
| هـ- النهوض بالتنمية في الدول الأقل نموا:..... | 106 |
| 2.2.3 في المجال التجاري و الاستثماري:..... | 106 |
| أ- تطوير التجارة البينية في منطقة التكامل الاقتصادي:..... | 106 |
| ب- تطوير الاستثمار البيني وتهيئة المناخ لذلك:..... | 108 |
| 3.2.3 في مجال العلاقات الدولية:..... | 109 |
| خاتمة الفصل الثاني:..... | 111 |
| | |

| | |
|---|---|
| **الجزء الثاني:** | 112 |
| مقدمة الجزء الأول:..... | 113 |
| **الفصل الأول: قياس أثر التكامل التجاري باستخدام نموذج البيانات المدمجة (Panal model) لمجموعة من الدول الإفريقية**..... | 115 |
| مقدمة الفصل الأول:..... | 115 |
| **المبحث الأول:** تطور الاقتصاد القياسي و نماذج بيانات البانل:..... | 116 |
| **1.** النماذج الاقتصادية و القياسية:..... | 118 |
| **2.** البيانات المدمجة (بيانات بانل) (Panel data):..... | 122 |
| **المبحث الثاني:** الدّراسة القياسية..... | 125 |
| **1.** متغيرات نموذج البانل و طريقة التقدير المناسبة:..... | 125 |
| **2.** اختبارات جدر الوحدة لبيانات بانل:..... | 126 |
| 1.2 اختبارات تفترض جذر وحدة لكل سلسلة من السلاسل في البانل:..... | 126 |
| 2.2 اختبارات تفترض جذر وحدة مشترك common unit root:..... | 127 |
| **3.** اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل:..... | 131 |
| 1.3 عرض لاختبار التكامل المشترك للبانل لبدروني Panel Cointegration Tests:..... | 132 |
| 2.3 نتائج اختبار التكامل المشترك للبانل لبدروني:..... | 134 |
| **4.** طرق التقدير لبيانات البانل (العلاقة في المدى الطويل):..... | 137 |
| 4-1- طريقة المربّعات الصغرى العادية:..... | 137 |
| 4-2- منهجية طريقة المربعات الصغرى المصحّحة كليا (FMOLS):..... | 140 |
| 4-3- طريقة المربعات الصغرى الديناميكي (DOLS):..... | 141 |
| **5.** تقديرات البانل مع تصحيح الخطأ Panel error correction:..... | 143 |
| الخاتمة الفصل الأول:..... | 156 |
| **الفصل الثاني: محاولة قياس أثر تمويل التنمية في إطار مبادرة نيباد للتكامل الاقتصادي باستخدام نموذج (Panel-ARDL)**..... | 157 |
| مقدمة الفصل الثاني:..... | 157 |
| **المبحث الأول:** عرض للدّراسة القياسية..... | 158 |

| | |
|---|---|
| 1. تقديم لأهم المساهمات التطبيقية الحديثة:..... | 158 |
| 2. عرض لنموذج الدّراسة القياسية:..... | 161 |
| **المبحث الثاني: تقدير النموذج في إطار تحليل السلاسل الزمنية باستخدام منهج الحدود (ARDL)**:..... | 166 |
| **1.** دراسة حالة الجزائر:..... | 166 |
| 1.1 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: اختبارات جذر الوحدة:..... | 166 |
| 2.1 تحديد فترات الإبطاء الأمثل:..... | 168 |
| 3.1 اختبار الحدود:..... | 168 |
| 4.1 فحص بواقي تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد:..... | 172 |
| 5.1 تقدير علاقة المدى الطويل: نموذج انحدار التكامل المشترك..... | 173 |
| 6.1 تقدير علاقة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ):..... | 174 |
| **2**. دراسة حالة عينة من دول مبادرة نيباد:..... | 175 |
| 1.2 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: أهم اختبارات جذر الوحدة:..... | 175 |
| 2.2 نموذج الـ ARDL لاختبار منهج الحدود:..... | 180 |
| 3.2 تقدير علاقة المدى الطويل (نموذج انحدار التكامل المشترك) و المدى القصير:..... | 181 |
| 4.2 فحص بواقي تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد:..... | 188 |
| 5.2 اختبار استقرار النموذج: ..... | 190 |
| 6.2 قياس معامل الارتباط بين متغيرات النموذج في الدول التي لا توجد بها علاقة توازنية في المدى الطويل:..... | 193 |
| **المبحث الثالث: حساب معامل FH في إطار نماذج البانل (البيانات المدمجة)**..... | 202 |
| **1.** اختبار تجانس معلمات نموذج البانل:..... | 203 |
| **2.** دراسة استقرارية بيانات البانل:..... | 207 |
| **3.** الكشف عن التكامل المشترك في بيانات البانل:..... | 210 |
| **4.** تقدير النموذج:..... | 213 |
| خاتمة الفصل الثاني:..... | 216 |
| **الخاتمة العامة**..... | 217 |
| **قائمة المراجع**:..... | 231 |

| | |
|---|---|
| قائمة الجداول و الأشكال:..... | |

# – المقدمـــــــــة العامة –

## الـمـقـدمـة العامة:

اختلفت المدارس الاقتصادية حول منشأ عمليات التكامل وأسبابها، فيميل بعض الكتاب إلى الاقتناع بقوة الأسباب السياسية ومن هؤلاء الاقتصادي "GUNNAR MYRDAL " [1]، ويركز آخرون على أهمية العوامل الاقتصادية فيقررون أن التبادل الحر بمثابة شرط الحصول على دخول مرتفعة، وأن إقامة اتحادات اقتصادية كفيل بأن يضمن توسيع الأسواق الوطنية، وتقديم مواد أولية بأقل ثمن. ويرى فريق آخر أن تدفقات رؤوس الأموال نحو هذه البلدان تؤدي إلى إقامة تكامل اقتصادي. بينما يرى البعض الآخر أن التقدم العلمي والتقني هو السبب الرئيسي المؤدي إلى اشتراك وحدات اقتصادية في مجموعات أكثر اتساعا وصولا نحو تكامل اقتصادي، ويضيفون إلى هذه الحجج ضرورة تنسيق السياسات الاقتصادية للدول.

ويمر التكامل الاقتصادي بين الدول عبر مراحل مختلفة تمثل درجات متباينة من التعاون الاقتصادي بين المشتركين، ويمكن تقسيم مراحل التكامل إلى نوعين رئيسيين:

1- تلك التي تشجع حرية انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء.

2- تلك التي تنطوي بالإضافة للتجارة الحرة وانتقال عوامل الإنتاج على زيادة التعاون في ميادين السياسة المالية والنقدية، ويمكن التعرف على أكثر أنواع التكامل الاقتصادي وذلك على النحو التالي:

أ- اتفاقيات التجارة التفضيلية.

ب- منطقة التجارة الحرة.

ج- الاتحاد الجمركي.

د- السوق المشتركة.

هـ- الوحدة الاقتصادية.

[1] Gunnar Myrdal: هو اقتصادي سويدي من مواليد جوستاف لابرشيه ولد في السويد في 6 ديسمبر 1898في وتوفي في سنة 1987. تخرج من كلية الحقوق من جامعة ستوكهولم عام 1923، وبدأ ممارسة القانون مع مواصلة دراسته في الجامعة. حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد في عام 1927 حيث عمل في الاقتصاد السياسي من 1925 إلى 1929 ودرس فترات في ألمانيا وبريطانيا.

كان باحث زائر في مركز دراسة المؤسسات الديمقراطية في سانتا باربرا بولايه كاليفورنيا، وفى الفترة(1974-1975) كان أستاذا زائرا في جامعة نيويورك، حصل سنة 1974 على جائزة نوبل في الاقتصاد. كما حصل على أكثر من ثلاثين درجة فخريه بدءا من جامعة هارفارد.

و- الاتحاد النقدي.

ي- الاتحاد الاقتصادي التام.

تتميز هذه السياسات بعضها عن بعض بحقيقة مفادها أن العوامل السياسية والتنظيمية تلعب دورا هاما عندما يصل التكامل إلى مرحلة أكثر تقدما.

وفي الواقع فإن التكامل الاقتصادي بين الدول الرأسمالية المتقدمة، يعد تجسيدا لهذا التطور الذي تضمن خصائص هامة أهمها تطور مجالات العلم والتقنية، وارتفاع نسب الإنتاج بمعدلات كبيرة، وظهور أساليب إنتاجية متجددة علاوة على تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية نحو تنوّع الإنتاج الرأسمالي القائم على التخصيص وتقسيم العمل الدولي، فعلى الجانب الآخر، يظهر التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية سمات نوعية مختلفة، ويفرز التحليل الاقتصادي لهذه التجارب عددا من القضايا التي قد تعوق التجربة نحو الوصول إلى الأهداف الاقتصادية المرغوبة، أو تكون سببا في إنجاحها، وإذا صح أن التكتلات الاقتصادية في البلدان المتطورة هي نتيجة طبيعية لتطور القوى المنتجة لديها، ففي المقابل شهدت البلدان النامية عددا من تجارب التكامل الاقتصادي شملت دول أمريكا اللاتينية، وآسيا، وأفريقيا ومن هذه التجارب ما يلي:

- منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية.
- السوق المشتركة لأمريكا الوسطى.
- السوق المشتركة لشرق أفريقيا.
- الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى.
- منطقة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي.
- الاتحاد الجمركي والاقتصادي لبلدان غرب أفريقيا.
- مجلس التعاون الخليجي.
- اتحاد المغرب العربي.

وقد كانت هذه التجارب مزيجا بين الفشل والنجاح مما يبرهن على وجود عوامل مواتية وأخرى غير مواتية خاصة بتأكيد فعاليات التكامل الاقتصادي نحو التنمية.

ونظرا لأن الدول الإفريقية، وهي تصنف ضمن مجموعة البلدان النامية والأقل نموا في العالم، تواجه عددا من المشكلات الاقتصادية، فبالرغم من توافر الإمكانيات البشرية والهياكل الإنتاجية والزراعية واتساع السوق على نطاق القارة الافريقية إلا أنها مازالت عاجزة عن كسر حلقة التخلف، مما جعلها تعاني من مشاكل التبعية التجارية والمالية والنقدية والغذائية والتقنية، والعجز المستمر في موازين مدفوعاتها وتفاقم مشكلات البطالة والغذاء، مما يوجب ويحتم انتهاج فكر تنموي جديد تكون ركيزته الاقتصادية فكرة الاعتماد على الذات، وتقليص التبعية تدريجيا كهدف نهائي للتكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية في إطار مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، خاصة وأن هذه الأخيرة أدمجت هياكلها ضمن الاتحاد الأفريقي بإعلان مابوتو، مع الاستعانة بالدروس المستفادة من تجارب البلدان النامية في هذا المجال.

إن إفريقيا مثل كثير من الأقاليم النامية في العالم تحتاج إلى تدفق للموارد من الخارج لملء فجوة الادخار– الاستثمار وفجوة التجارة الخارجية للتغلب على الفقر وتحقيق التنمية، ورفع مستوى المعيشة إلى مستويات مقبولة.

تحصل أفريقيا على أكبر حصة من الإعانات في العالم والمقدرة بـــ 36 ٪ من إجمالي المساعدات العالمية و تأتي هذه المساعدات على مدى العقود الأربعة الماضية، حيث تضاعفت المساعدات لإفريقيا من الولايات المتحدة الأمريكية أربع مرات من 11 مليار دولار إلى 44 مليار دولار، مع زيادة صافية بلغت ما يقارب من 10 مليار دولار خلال الفترة 2005–2008 وحدها، ويعد السوق الافريقي من اضخم أسواق الاستهلاك في العالم الضخم إذ يضم نحو 1.2 مليار مستهلك، أي ثلث سكان العالم بناتج محلى إجمالي يتجاوز 500 مليار دولار[1].

و يمثل 45 % من حجم التجارة الافريقية مع الاتحاد الأوروبي، أما عن حجم التجارة البينية بين الدول الافريقية فلا تتجاوز حدود 12 % وهو رقم ضعيف للغاية مقارنة ببقية الاتحادات القارية الأخرى، حيث تمثل على سبيل المثال، حجم التجارة البينية لبلدان جنوب شرق آسيا (آسيان) حوالي 60% من إجمالي صادرات هذه البلدان، ونفس الشيء بالنسبة للبلدان الأعضاء في اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا)، حيث تمثل التجارة البينية 56% من إجمالي الصادرات.

[1] Perspectives économiques en Afrique, Banque africaine de développement, Organisation de coopération et de développement économiques, Programme des Nations Unies pour le développement, (2014),p.80.

كما أثبتت دراسات عدة ترابطا قويا بين مؤشر التجارة البينية في رقعة اقتصادية محددة ومؤشر التنوع في هياكل الانتاج. وتصنف معظم دول الاتحاد الإفريقي في خانة الدول ضعيفة التنوع الانتاجي وضعيفة المزايا النسبية الديناميكية مع توفر المزايا النسبية الساكنة ، ومع تمكن دول عديدة أخرى من تحقيق مؤشرات تنوع إنتاجي متقدمة وقريبة من مؤشرات التنوع الانتاجي في الدول الصاعدة. يمكننا تصور وضعية جديدة لدول الاتحاد الإفريقي يتم فيها ايجاد مسارات تجارية جديدة لمنتجات تقليدية وفي نفس الوقت إنتاج منتجات جديدة لمسارات تجارية تقليدية أي تطوير المعادلة ( السوق – المنتج ).

**إشكالية البحث:**

مع تعاقب مشكلات الدول التي تسير في طريق النمو وأهمها مشكلة التبعية وبنية الاقتصاد وحيدة الجانب، وهيمنة الشركات متعددة الجنسية على اقتصاداتها، بحيث ظل تطور اقتصاديات هذه الدول مشروطا بتطور القوى المنتجة للبلدان الرأسمالية المتطورة، ظهرت العديد من التكتلات الاقتصادية بين البلدان النامية في أفريقيا وآسيا و أمريكا اللاتينية.

وبهدف السيطرة على مواردها الوطنية، وتحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة، وفي الوقت الذي حققت بعض التجارب مزايا اقتصادية على طريق التكامل تعرضت الأخرى للفشل، كنتيجة للمشكلات المانعة للتكامل والوحدة الاقتصادية بين مجموعات التنظيم الذي يشملها، والتي يمكن تصنيفها إلى أسباب خارجية وداخلية، وأسباب سياسية وايدلوجية، وثقافية وإعلامية، وتنظيمية وإدارية ومؤسسية، بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية والهيكلية، ونظرا للموقف الضعيف والتابع للدول الإفريقية ، وصعوبة انتهاج سياسة تنموية مستقلة تحقق تحررها الاقتصادي، بالرغم مما تتمتع به من مقدرات اقتصادية ممكنة للتكامل.

من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية كالتالي:

**هل إفريقيا في حاجة ملحة للتمويل الخارجي في إطار مبادرة نيباد (NEPAD) في ظل انخفاض مستويات الدخل القطرية، أم هي في حاجة إلى تجنيد طاقاتها الادخارية القارية خاصة لبعض الدول متوسطة الدخل لتمويل التنمية.**

تتفرع عن هذه الإشكالية عدة أسئلة يكمن إبرازها فيما يلي:

- ما هي الفرص المتاحة لإفريقيا في التجارة الدولية، ولماذا لا تستغل هذه الفرص بالكامل ؟

- كيف يمكن للبلدان الأفريقية تحسين تنفيذ الاتفاقات الإقليمية القائمة لتعزيز التجارة البينية الأفريقية ؟
- كيف يمكن للبلدان الأفريقية ضمان أن التجارة البينية الأفريقية المدفوعة بشكل رئيسي من قبل أصحاب المشاريع الوطنية والإقليمية بتحقيق أقصى قدر من المكاسب للأفارقة ؟

**فرضيات الدراسة :**

يتم التعرض لإشكالية البحث بالدراسة والتحليل من خلال اختبار صحة الفرضيتين التاليتين:

1- لا يمكن لدول مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD) الرفع من أدائها الاقتصادي إلا من خلال تحسين معدّلات انفتاحها التجارية داخل القارة نفسها.

2- باستطاعة القارة الافريقية التخلص من مشكلة تمويل التنمية بتجنيد مدخراتها المحلية وتوجيهها نحو خلق ثروة فعلية متعلقة بميزاتها النسبية، ولن يتأتى هذا إلا بتكامل اقتصادي صحيح.

إن التحليل الاقتصادي لبعض التجارب التكاملية خاصة في محيط البلدان النامية يفيد في رسم الإطار التكاملي للدول الإفريقية في إطار مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا والاتحاد الافريقي.

1- يعد التكامل الاقتصادي ضرورة ملحة للدول الإفريقية ، فحجم اقتصاد الغالبية العظمى لبعض هذه البلاد غير كاف لتحقيق الاكتفاء الذاتي، ويتيح تكوين مجموعة اقتصادية بصورة أسرع تحقيق وفورات الحجم ، ليس فقط بالنسبة للقطاع الزراعي بل يمكن أن يتعدى للقطاعين الصناعي و الخدمات كذلك ، وفي حالات كثيرة يشكل شرطا لازما لخلق صناعات أو خدمات جديدة، ويتيح التكامل للبلاد الإفريقية أن تعيد ترتيب اقتصادياتها على أساس أنها تكمل بعضها البعض بطريقة متبادلة.

وأن تشترك كل منها مع غيرها في مواردها، وفي طاقات التنمية الكامنة، وفي توجيه نماء اقتصادها بطريقة تتسم بروح التعاون، وهذا المنحنى الأفقي يمكن أن يقلل إلى حد بعيد مدى الاعتماد الرأسي الذي يربط الدول التي تسير على طريق النمو باقتصاديات الدول الأجنبية، وبخاصة في إطار العلاقات غير المتكافئة اقتصاديا، ويكون هذا الإطار هو النواة نحو إقامة أسواق مشتركة للدول الأعضاء في إطار تكتلات اقتصادية إقليمية ثم قارية.

2- بتقويم تجارب التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية للوقوف على أسباب النجاح والفشل، مع إمكانية الاستفادة من تحليل هذه التجارب في تصور إطار مقترح للتكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية في إطار مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا و الاتحاد الافريقي:

يتناول البحث النقاط البحثية التالية:

**أولا:** تحليل وتقييم تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية وهي بالتحديد:

1- السوق المشتركة لبلدان شرق وجنوبي أفريقيا.

2- منطقة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي.

3- الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى.

4- مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا.

5- تجمع دول الساحل الصحراء

6- جماعة التنمية للجنوب الإفريقي

إذ تجمع هذه التجارب بين الصور المختلفة للتكامل داخل القارة الأفريقية، كما أن تحليلها في إطار البلدان النامية يفيد من حيث الظروف المتشابهة التي تجمع هذه الدول بأخرياتها من الدول الإفريقية في انتهاج الإطار المناسب لإقامة اتحاد اقتصادي قاري.

**ثانيا:** يركز البحث على إظهار المقومات والركائز الأساسية والممكنة لإقامة اتحاد اقتصادي إفريقي وسوق إفريقية مشتركة في إطار مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا والاتحاد الافريقي، وهي تتكون الآن من 54 دولة إفريقية تربطهم خصائص اقتصادية وأيدلوجية وتاريخية وثقافية تكاد تتشابه في الجزء الأكبر منها.

ومن ثم فهي تمثل مساحة جيدة للبحث سواء من حيث الفترة الزمنية منذ إنشاء منظمة الوحدة الافريقية سنة 1963 إلى الاتحاد الافريقي و حتى وقتنا هذا، أو من حيث الركائز الاقتصادية والتنظيمات المؤسسية (ويمثلها الأعضاء المستقلون والهيئات المعاونة) الخاصة بإدارة أعمال المنظمة أو الاتحاد الافريقي أو هياكل مبادرة نيباد و أفكارها التكاملية الجديدة، التي يمكن اعتبارها كأجهزة للتنسيق والتكامل بين الدول الإفريقية نحو سوق إفريقية مشتركة واتحاد اقتصادي و تقدي.

**ثالثا:** وجود الاتفاقيات التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين أعضاء الاتحاد الإفريقي أو أعضاء مبادرة نيباد في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

**رابعا:** أن وجود هذا التجمع الإفريقي الكبير بما يشمله من إمكانيات اقتصادية هائلة داخل إطار مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا نيباد والاتحاد الافريقي يمكن أن يمثل تجربة جيدة للتكامل الاقتصادي من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية وانتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة والسياسات الخاصة بالمعاملات المصرفية والمالية والتأمينية وخدمات النقل والمواصلات، سواء بين أعضاء الاتحاد أو فيما بينها من جهة، وبين العالم الخارجي من جهة أخرى.

والبحث يركز على إظهار هذه السياسات من خلال التحليل الاقتصادي لبنود الاتفاقيات والمعاملات الاقتصادية لمختلف التجمعات والتكتلات الإقليمية الإفريقية والهيئات التي تمثلها، للوقوف على المعوقات والمشاكل التي تعترض إقامة التكامل والتصور الممكن، لإقامة سوق إفريقية مشتركة واتحاد اقتصادي ونقدي.

**الدراسات السابقة:**

أهم الدراسات هي تلك التي قدمها Feldstein سنة 1983 و تعتبر هذه الدراسة محاولة للتحقق من النتائج التي توصّل اليها الباحث في دراسات سابقة والتي عرفت بلغز فلدشتاين– هوريوكا. فقد استخدم مكونات الادخار المحلى والمتمثلة في الادخار العائلي، أيضا ادخار المؤسسات والادخار الحكومي وتوصّل في نهاية المطاف إلى نتيجة مهمة مفادها أن الارتباط بين مكونات الادخار والاستثمار (اعتباره هذا الأخير متغير تابع) هو ارتباط قوي ممّا يفسّر ضعف حركية رأس المال. وقد شكك كل من Hamada and Iwata (1989) في صحة نتائج F–H.

ويرى الباحثان أن الارتباط الموجب بين الادخار والاستثمار قد يعود لمتغيرات اقتصادية كلية والمفسرة للنمو الاقتصادي. وأي اختلاف محتمل في النتائج في حالة اختلال توازن الحساب الجاري مرتبط بتغيرات كبيرة في الديون الخارجية.

في حين توصل Golub (1990) إلى نفس نتائج Feldestein-Horioka. في دراسته اعتمد على عينة من 16 بلد من بلدان OECD خلال فترتين مختلفتين الأولى من 1970- 1979 والثانية من 1980- 1986. أما دراسة Feldstein and Bachetta (1991) لعينة من دول OECD و المتمثلة في 23 بلد وخلال الفترة الزمنية 1960 إلى 1980. توصلا الباحثان إلى ظهور ارتباط قوي بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي، و لكن

لاحظا أن المعامل الادخار المحلي (المتغير المفسّر) عرف تراجعا وبشكل معنوي خلال الفترتين فانخفض من 0.91 إلى 0.61. وقد أرجعا الباحثان ذلك لمجموعة من الأسباب أهمها: خفض الحواجز والتي كانت تعيق حركة تدفقات رأس المال الدولي، بروز أسواق جديدة ومؤسسات مالية ذات طابع عصري حديث ممّا ساعد على تسهيل حركة رؤوس الأموال بين الدول.

و رغم ذلك فقد بين العديد من الباحثين من خلال العديد من الدراسات التطبيقية أن الارتباط القوي بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي لا يفسّر بالضرورة ضعف حركية رأس المال بين الدول و أهم هذه الدّراسات نجد (Murphy, 1984; Sinn, 1992; taslim, 1995). و قد بيّن هؤلاء أنه حتى في ظل النماذج التي تكون فيها حركية تامة لرأس المال فإن الادخار والاستثمار المحليين يكونا مرتبطين بقوة بسبب التغيّرات التي تحدث على مستوى المتغيرات الخارجية التي لها تأثير على الادخار والاستثمار.

و هناك عوامل أخرى تجعل الادخار المحلي والاستثمار المحلي مرتبطين بقوة في ظل حركية تامة لرأس المال هو أثر حجم البلد، فالدول ذات الحجم الكبير لا تعتمد بشكل كبير على الادخارات الأجنبية في تمويل استثماراتها نظرا لما تتوفر عليه من قدرة ادخارية محلية كبيرة وقد بين ذلك كل من (Murphy, 1984; Sinn, 1992).

في سنة 1996، قدّم كل من Barkoulas et al دراسة حول العلاقة بين الاستثمار المحلي و الادخار المحلي و قد استخداما سلاسل زمنية لعينة من 24 دولة. و جاءت النتائج عكسية فتم رفض فرضية ضعف حركية رأس المال التي بينها كل من Feldestein-Horioka.فرأس المال حسب نتائج هذه الدّراسة يتميّز بحركية عالية ويتداول بحرية في الدول التي تعرض معدّلات فائدة حقيقية مرتفعة. و جاءت دراسة Pi-Anguita (1998, 1999) لتدعم النتيجة الأولى. فقد استخدم اختبار العلاقة السببية بين معدّل الصرف الحقيقي ومعدّل الفائدة في كل من فرنسا وبلجيكا خلال فترتين مختلفتين و توصل في نهاية المطاف إلى وجود حركية عالية لرأس المال في الفترة الحديثة فقط.

بينما أثبت Kim (2001) فرضية F–H بدراسته لبيانات دول OECD كما واختبر معنوية المتغيرات التالية: الانتاجية، الصدمات الجبائية وصدمات معدّلات التبادل في تفسير الارتباط القوي بين الادخار والاستثمار.

و تبقى دراسة الباحثان Cooray and Sinha (2005) حول العلاقة بين الادخار والاستثمار المحليين لـ 20 دولة فقيرة من دول افريقيا من أهم الدّراسات الحديثة و التي تم الاعتماد عليها في إعداد الدراسة القياسية.

أشارت نتائج هذه الدّراسة إلى ضعف العلاقة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي و هذا يفسّر أن أغلب الاستثمارات في هذه الدول تموّل بادخار خارجي بدلا من الادخار المحلي.

من الدراسات الحديثة أيضا نجد دراسة Payne and Kumazawa (2006) التي البيانات المقطعية لـ 47 دولة من البلدان السائرة في طريق النمو و خلال الفترة الزمنية 1980-2003 .

توصّلا الباحثان إلى أن هناك علاقة طردية ومعنوية بين الادخار والاستثمار لـ 47 بلدا محل الدّراسة. في حين هذه القيمة كانت أقل منها بالنسبة للدول المتقدمة.

و باستخدام منهجية تقدير أخرى (MGE) توصلا إلى أن قيمة معامل الادخار أقل من سابقتها و هو ما يعكس النتائج السابقة أي أن هناك الارتباط ضعيف بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي في الدول السائرة في طريق النمو. هذه النتائج يمكن تفسيرها بعدة عوامل كالمساعدات خارجية (Isaksson, 2001)، مؤشر الانفتاح الاقتصادي (Wong, 1990) والبنية المالية للاقتصاد (Kasuga, 2004).

من بين الأبحاث الحديثة الأكثر تداولا في هذا المجال حول العلاقة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي نجد دراسة كل من Bahmani-Oskooee, M. & Chakrabarti, A. (2005) فقد قاما باختبار هذا اللغز في عينة من 126 بلد و خلال الفترة الزمنية 1960-2000. جاءت نتائج الدراسة تشير إلى وجود ارتباط موجب وقوي بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي.و بينوا دور حجم البلد في التأثير على هذه العلاقة، فالدول ذات الدخل المرتفع كان معامل الادخار فيها مرتفعا مقارنة بالدول ذات الدخل المنخفض و المتوسط. كما أثبتوا أن الارتباط بين الادخار والاستثمار يتغير تبعا لدرجة الانفتاح الاقتصادي، فالدول الأكثر اندماجا في التجارة الدولية يكون الارتباط بين المتغيرين فيها ضعيفا.

**منهجية الدراسة:**

نظرا لكبر عدد الدول المكونة لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا نيباد والاتحاد الإفريقي، والتي يصل مجموعها إلى 54 دولة، فإننا سوف نعتمد على تقييم مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا و الاتحاد الافريقي من خلال تحليل وتقييم المؤشرات الدولية الخاصة بدول الاتحاد الإفريقي ومبادرة نيباد الصادرة عن البنك العالمي وموقع جامعة شاربوك والمنشورات الدولية الأخرى مع الاستعانة بمؤشرات المعاملات الدولية الخاصة بالتجارة والتي تخدم جوانب التحليل الاقتصادي لدول التكامل وبما يخدم هدف

البحث. وباستعمال بعض تقنيات القياس الاقتصادي الحديث عبر البرنامج الإحصائي Eviews9 الصادر في نسخته الأخيرة .

حيث تم تقسيم هذا البحث إلى جزئين رئيسيين؛

يضم جزءه الأول فصلين نظريين عبر التطرق إلى مختلف الأسس النظرية للتكامل الاقتصادي من مفاهيم ومراحل والنظريات التقليدية والحديثة المنظرة لها، إضافة إلى المحددات الاقتصادية لخلق منطقة تكامل اقتصادي مثلى.

كما تطرقنا إلى دراسة و تقييم تجارب التكامل الاقتصادي الإفريقي من خلال البحث عن مختلف الارقام والمؤشرات الاقتصادية من مختلف التقارير و المنشورات لمختلف الهيئات الدولية الخاصة بمختلف التجمعات الإقليمية والقارية والدولية.

وجزء ثاني تطبيقي مقسم إلى فصلين حاولنا فيهما وضع نموذجين قياسيين لدراسة وقياس أثر التكامل الاقتصادي والتجاري من خلال مبادرة نيباد لبعض الدول الإفريقية ، تطرقنا في الأول منه إلى قياس أثر التكامل التجاري باستخدام نموذج البيانات المدمجة (model Panal) لمجموعة من الدول الإفريقية عبر قياس أثر الإنفتاح التجاري ومدى تأثيرها على معدلات النمو في هذه البلدان. أما الثاني فحاولنا من خلاله قياس أثر تمويل التنمية في إطار مبادرة نيباد للتكامل الاقتصادي من خلال الدراسة والتدقيق في لغز فلدشتاين-هوريكا وباستخدام نموذج (Panel-ARDL).

# الجزء الأول

## التكامل الاقتصادي وتجارب التكتلات الاقتصادية الإفريقية

يتناول الجزء فصلين نظريين مقسمين كالآتي:

**الفصل الأول: الأسس النظرية للتكامل الإقتصادي .**

**الفصل الثاني: تجارب التكامل الاقتصادي الإفريقي:دراسة وتقييم**

# الفصل الأول

# الأسس النظرية

# للتكامل الاقتصادي

# الفصل الأول

# الأسس النظرية للتكامل الاقتصادي

**يتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث مقسمة كالأتي:**

**المبحث الأول: مفاهيم ومراحل التكامل الاقتصادي**

**المبحث الثاني: النظريات التقليدية والحديثة للتكامل الاقتصادي**

**المبحث الثالث: المحددات الاقتصادية لخلق منطقة تكامل اقتصادي مثلى**

# المبحث الأول

# مفاهيم ومراحل التكامل الاقتصادي

## 1. مفاهيم التكامل الاقتصادي:

التكامل لغة تعني تجميع أجزاء متناثرة في واحد، و يختلف استخدام فروع المعرفة لهذا المفهوم حسب طبيعة التخصص، فعلم الرياضيات يتعامل مع التكامل الذي هو نقيض عملية التفاضل، و علم الاجتماع يستخدم اصطلاح التكامل بمعنى الاندماج الاجتماعي و علم السياسة يستخدم المصطلح لدراسة اندماج النظم السياسية، و علم النفس يستخدم المصطلح بمعنى درجة اندماج الفرد في حياة الجماعة، أما علم الاقتصاد فيستخدم اصطلاح التكامل الاقتصادي للتعبير عن اندماج وحدات اقتصادية معا[1]، و فيما يلي سنقدم عرضا موجزا لأهم تعاريف التكامل الاقتصادي.

## 1.1 تعاريف التكامل الاقتصادي الإقليمي:

أصبح التكامل الاقتصادي الدولي السمة المميزة للاقتصاد الدولي في العصر الحديث ، فلم يعد بإمكان البشر العيش في حدود رقعة ضيقة من الأرض ولم تعد أي دولة تستطيع أن تعيش بمعزل عن الدول الأخرى، إنما أصبح الإنسان والدولة كلاهما مرتبطين بأحداث العالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ويأتي التكامل الاقتصادي عادة من خلال تنسيق عوامل الإنتاج الاقتصادي ضمن رقعة جغرافية تتعدى الحدود السياسية للدولة، والسبيل الوحيد لتحقيق هذا التنسيق هو التكتل الاقتصادي ،أي التزام الدول باتفاقيات مشتركة ضمن كتلة اقتصادية تعمل على تخفيف العقبات التي تعترض سبيل تدفق التجارة الدولية وصولاً إلى تحرير التجارة بين الكتلة الاقتصادية الواحدة.

ولأن التكامل الاقتصادي لا يتحقق إلا بتحرير التبادل التجاري بين المناطق التي تختلف فيما بينها في الإنتاج الاقتصادي. فإن التجارة الدولية تحتاج إلى نوع من التكامل بين النظم التجارية المختلفة للدول المشتركة في التكتل الاقتصادي.

[1] فؤاد أبوستيت ، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2004 ، ص.5

ويمكن إيجاد العديد من التعاريف و المفاهيم النظرية التي كلها تتفق في تعبيرها الفكري حول نظريات التكامل الاقتصادي. وأصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم، حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية. وانتشر هذا الاهتمام إلى مناطق أخرى من العالم خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين [1].

فيعرف التكتل الاقتصادي على أنه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق اكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول

يمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة. فالتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء[2].

من هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية ، ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل

ويمكن اعتبار التكتلات الاقتصادية كأحد النماذج التنموية تتخذها مجموعة من الدول التي تدخل في اتفاق فيما بينها، تقضي بتنسيق السياسات الاقتصادية في جوانبها المختلفة وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بغية تحقيق معدلات نمو سريعة في اقتصادياتها وزيادة التعاون فيما بينها، ومواجهة مختلف التحولات والتطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي.

[1] B. Ballassa , The theory of Economic integration, Allen and Vnwin, 1961 , p 24.
[2] Ibidem.

إذا تكلمنا عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية فهي اتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين كأوروبا الغربية، المنطقة العربية، أمريكيا الشمالية... لإقامة ارتباط فيما بينها في شكل من أشكال التكامل الاقتصادي. إلا أنه في الوقت الراهن أصبحت التكتلات الاقتصادية تنتمي دول أعضائها لأكثر من إقليم كمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي وتكتل الأمريكيتين [1].

## 2.1 شروط وفوائد التكتل الإقليمي:

إن إقامة تكتل إقليمي أو إندماج إقتصادي وتجاري يتطلب شروطاً كي تعم فوائد الإندماج وتوزع بإنصاف ومن اهم شروطها نذكر مايلي[2]:

أ- وجود روابط توحيد بين عناصر مختلفة لمجموعة واحدة على الصعيد الجغرافي وصعيد المعلومات والمستوى الوظيفي أو التقني.

ب- التنسيق بين البرامج الاقتصادية أو السعي إلى تحقيق التماسك بين هذه البرامج على مستوى المجموعة المعنية.

ج- التجانس الجغرافي والتاريخي والديمغرافي وتجانس الهياكل الاجتماعية الاقتصادية للمجال الذي يراد دمجه.

د- التضامن الإقليمي.

## 1. 3 نشأة التكتلات الاقتصادية:

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مائة عام فقد نشأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم أعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم .

لهذا نقول أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، رأسمالية واشتراكية، وهذا

[1] Catherine RHEIN, intégration sociale, intégration spatiale, Espace géographique, 2002/13, tome 31, p.194-195.

[2] إسماعيل العربي، التكتل الاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص ص.29-31.

لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول، فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع "مرشال" الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية، وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية، فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت دول هذه الشعوب منهارة اقتصاديا وعاجزة عن النمو فأدركت بأنه لابد من تكتلها ومن جميع النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا. من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1957، وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديين والسياسيين الذين اعتبروها نموذجا يحتذى به بين مجموعات دولية أخرى، ثم انتقلت ظاهرة التكتلات إلى مجموعة أخرى من الدول، فنشأت منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، وعمدت دول أوربا الشرقية على إنشاء منظمة "الكوميكون" أما في المنطقة العربية تم إنشاء السوق العربية المشتركة، كما نشأت أيضا اتفاقات إقليمية في المنطقة الإفريقية والمنطقة الآسيوية[1].

فمفهوم التكتلات الاقتصادية أساسا نشأ وتطور في ظل البلدان الصناعية وأصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم وساعد في ذلك العلم والتقنية وتزايد الإنتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي.

وتزامنا مع التغيرات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي انطلاقا من السبعينات من القرن الماضي، والتي تمثلت في انهيار نظام" بروتن وودز"، والتحول إلى نظام الأسعار المعومة، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة أزمة المديونية الخارجية في بداية الثمانينات الأمر الذي أدى إلى ظهور سياسات حمائية في الدول الصناعية، مما أثر سلبا على حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية وبعد هذه الأزمات تنامت ظاهرت التكتلات الاقتصادية في شكل ترتيبات إقليمية، والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد[2]، واشتد

1 محمد عاشور وأحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا، رؤى و آفاق، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مشروع دعم التكامل الأفريقي، جامعة القاهرة، 2005.

[2] أحمد برقاوي وآخرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص ص.74-76.

التنافس بين الدول، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية، وهذا من أجل الاستحواذ والسيطرة على الأسواق الدولية والتوسع في النفاذ إليها .

والملاحظ أن التكتلات الاقتصادية التي أقيمت بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية القرن العشرين، أغلبها لم يكن لها النجاح فتعثرت أمام المشاكل والخلافات، ولكن لم تقف عند حدها فتميزت بالديمومة والاستمرار في تطورها خاصة بعد اشتداد المنافسة العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين، وأصبح من الصعب على الدول أن تدخل المنافسة منفردة، فبدأت تتجمع في كيانات اقتصادية والتي أصبحت مطلبا دوليا كنتاج لما تفرضه العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي فتسارعت الدول نحو تشكيل تكتلات اقتصادية استعدادا لدخول إلى مرحلة جديدة يحل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية على الساحة الدولية ، وأصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة للعالم والتي يمكن تجميعها فيما يلي:

– في نصف الكرة الغربي تم التوقيع على إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) وذلك سنة 1992، وتمهد لقيام تكتل الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، كما تم إنشاء الكثير من الترتيبات الإقليمية بين العديد من دول أمريكا اللاتينية[1].

– في أوربا كانت التطورات أسرع فقام الاتحاد الأوربي، الذي يعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، وزاد عدد الدول في عضويته حيث يضم25 دولة، إضافة إلى تكامله النقدي واستخدام العملة الموحدة (الأورو) مع مطلع سنة 1999، ودخوله في اتفاقيات تجارة حرة وفي اتحاد جمركي مع تركيا، واتفاقيات مشاركة مع دول جنوب البحر المتوسط.

– في شرق آسيا حيث وقعت دول جنوب شرق آسيا اتفاق للتجارة الحرة عرف باسم (الإفتا)، كما أنشئ في منطقة آسيا منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي.

– في المنطقة العربية والتي بدأت بمشروع السوق العربية المشتركة سنة 1964 ، ثم محاولة إقامة تجمعات إقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي. واخيرا تسعى الدول العربية إلى تحقيق منطقة تجارة حرة

[1] مرجع سبق ذكره، ص.93.

عربية كبرى بعد 10 سنوات انطلاقا من سنة 1998 وهي السنة التي دخلت فيها حيز التنفيذ، تهدف إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة البينية العربية[1].

أما في إفريقيا قامت ترتيبات وتكتلات إقليمية لعل أبرزها إقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، التي تسعى إلى تنسيق الجهود لمواجهة ما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية.

ومن غير المستبعد أن تظهر تكتلات اقتصادية أخرى في مناطق جديدة من العالم وهذا لما تفرضه التحولات والتغيرات الراهنة تحت مسمى العولمة الاقتصادية.

فيمكن القول أن هذه التكتلات أصبحت أمرا واقعيا يجب التكيف والتعامل معه، كما أن التكتلات الاقتصادية تختلف باختلاف ظروف تكوينها وأهداف إقامتها فقيام التكتل الاقتصادي في الدول النامية تختلف ظروفه الموضوعية والذاتية عن ظروف الدول المتقدمة على النمط نفسه.

كما قامت التكتلات الاقتصادية القديمة وتوجهات السياسات الاقتصادية للتكتلات الجديدة على ما يلي[2]:

أسس قيام التكتلات القديمة:

- التصنيع باتجاه الإحلال محل الواردات.
- تخصيص الموارد وفقا لخطط مركزية أو قرارات سياسية.
- قيادة الحكومة والقطاع العام للاقتصاد الوطني أو تنامي دور الدولة في إدارة وتوجيه الاقتصاد .
- تكثيف الاعتماد على السلع الصناعية.
- معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا.
- الاعتماد على الحواجز الجمركية وسياسات حمائية.

أما توجهات السياسة الاقتصادية التي تعمل في ظلها التكتلات الاقتصادية الجديدة فهي تتضمن في الغالب ما يلي:

- التوجه في التصنيع نحو الصناعات التصديرية.

[1] محمد لبيب شقير، الوحدة الإقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها، الجزء الثاني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص559-563.

[2] Jean Coussy , Economie politique des intégrations régionales :Une approche historique , Mondes en développement, 2001/3, N°115/116, p.15-26.

– تخصيص الموارد يكون أو يتم وفقا لقوى السوق.

– قيادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي.

– إلى جانب الاعتماد على السلع الصناعية في المبادلات فقد دخلت تجارة الخدمات والاستثمار إلى ميدان الاتفاقيات الإقليمية الجديدة.

– الاتجاه إلى تعميق الاندماج عن طريق تنسيق السياسات.

– المعاملة مماثلة لجميع الأطراف على السماح بفترات التكيف.

– ويكفي الدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة، أن إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي خلال عام 1995، تشير أنه يوجد على مستوى العالم حوالي 45 من أنظمة التكامل الاقتصادي ومن ثم التكامل الاقتصادي في مختلف صورها ومراحلها، تشمل75% من دول العالم، وحوالي80 % من سكان العالم والسيطرة على % 85 من التجارة العالمية[1].

### 1. 4 أسس التكتلات الاقتصادية:

–الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء.

–تؤدي المنافسة الكاملة بين المؤسسات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء إلى توسع تلك المؤسسات واتجاهها نحو الاندماج سوياً للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.

– اتباع سياسة تجارب موحدة للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي.

– تعبئة الموارد الاقتصادية التي تتوفر في الدول الأعضاء ضمن خطة للتنمية المشتركة.

– تنسيق مشروعات التخطيط الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتنسيق السياسات الضريبية والمالية والنقدية بالشكل الذي يحقق قيام صناعات متكاملة ومترابطة وفقاً للأسس الاقتصادية الصحيحة .

[1] Report the last developed countries, UNCTAD, 2015.

## 2. خصائص التكتلات الاقتصادية وخطوات تحقيق أهدافها:

للتكتلات الاقتصادية عدة خصائص وأهداف تسعى إلى تحقيقها ودوافع قيامها يعود إلى مجموعة من الأسباب.

### 1.2 خصائص التكتلات الاقتصادية:

تتصف التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي:

- تتصف التكتلات الاقتصادية بحجومها الضخمة من حيث مواردها وإنتاجها، واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها.

- حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة.

- المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل.

- ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها.

- قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى، ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله.

- توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها.

- الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية.

- تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق.

## 2.2 خطوات تحقيق أهداف التكتلات الاقتصادية:

التكتلات الاقتصادية تستطيع تنمية الفعاليات الاقتصادية للدول الأعضاء تنمية سليمة وهذا وفقا للمبادئ النظرية الاقتصادية وبالتالي تحقيق الرفاهية لشعوبها، إلا أن هذه التكتلات يجب أن تتبع الخطوات التالية حتى تسعى لتحقيق أهدافها[1]:

– أن تكون لدول التكتل سياسة تجارية موحدة تجاه العالم الخارجي، مع تطوير هذه السياسة وامتيازها بالمرونة وفقا لتطور الأوضاع والعلاقات الدولية الاقتصادية.

– الالتزام بالمنافسة الحرة داخل المنطقة التكاملية هذا ما يستدعي منح المنتجين على تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار.

– إلغاء القيود على حركة السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء مع خضوع تحركات الأشخاص للقوانين السائدة في كل من هذه الدول.

– التعاون مع الدول الأعضاء على تحقيق التوازن في موازين المدفوعات بالنسبة للدول التي تحقق عجز في موازينها خاصة في بداية قيام التكتل الاقتصادي.

– إنشاء الصندوق الموحد للتعاون الاجتماعي بين دول التكتل يكون هدفه تدريب العمال وتأهيلهم تأهيل تكنولوجي.

– إنشاء بنك الاستثمار الموحد خاص بدول التكتل يهدف الى تمويل الصناعات التي يجب إقامتها لاستغلال الإمكانات الصناعية المتاحة في هذه الدول وإعادة بناء الصناعات القائمة مع صراعات التقدم العلمي والتكنولوجي الحديث .

– إنشاء الأجهزة الإدارية المختلفة بجانب الإدارات الفنية الضرورية التي تستلزمها تنفيذ الأهداف المختلفة التي يحددها التكتل لنفسه في كل مرحلة من مراحل تطوره[2].

[1] Jean Coussy , op.Cité, p.21.

[2] Bulletin mensuel de la BCE, L'ouverture économique de la zone euro mesure par le commerce extérieur, problèmes économiques , n°2.650-2 février 2000,p.20-28

– يجب أن لا تقتصر وظيفة الإدارات والأجهزة المختلفة على إعداد خطط التنسيق، وإنما يجب أن تمتد كذلك لتشمل تتبع التنفيذ وتقديم النتائج، على أساس ما يجتمع لديها من معلومات وبيانات إحصائية.

قد تكون المشكلة الأساسية التي تواجهها دول التكتل، لا تكمن في حرية التبادل وانتقال عناصر الإنتاج، وإنما تكون المشكلة هي التعاون في إقامة المشاريع الإنتاجية الكبيرة وإدخال التكنولوجيا الحديثة، وتطوير الأراضي الواسعة والاستغلال الأمثل للموارد التي تمتلكها هذه الدول.

## 3.2 أسباب ودوافع قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية:

يتفق العديد من المفكرين الإقتصاديين مثل Viner, Mead, Balassa وغيرهم على توافر عدة معايير تتعدد فيه أسباب إقامة التكتلات وتتنوع ما بين الدوافع الاقتصادية وغير الاقتصادية على النحو التالي[1]:

### 1.3.2 أسباب اقتصادية:

يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات، حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص، كما تزيد من فرص الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق التكتل للاستفادة من اتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتكتلة.

ويمكن حصر أهم الدوافع الاقتصادية فيما يلي:

- التمتع بوفرات الإنتاج الكبير، وهذا عند قيام التكامل الذي يؤدي اتساع السوق إلى إمكان تمتع المشروعات المنشاة في نطاق التكامل بوفرات الإنتاج الكبير التي تنقسم إلى الوفرات الناتجة عن حجم الإنتاج، والوفرات الخارجية التي تتولد عن عوامل أخرى خارج نطاق المشروع.
- تحسين معدّل التبادل الدولي، وفتح المجال للمنافسة، والقضاء على ظاهرة الاحتكار، وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر.
- خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، حيث التكامل يأخذ على عاتقه تهيئة الجو الملائم للتنمية. فهو يضمن قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاقتصادية، والتنسيق أيضا بين مشروعات التنمية الإقليمية من رأس مال اجتماعي(كالسدود، المطارات، الطرق، المعاهد العلمية.....).

[1] فؤاد أبوستيت ، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص ص.25-26.

- ضمانة ضد الأحداث المستقبلية: قد تلجا الدول للانضمام إلى تكتل إقليمي وذلك من أجل درء المخاطر والإحداث التي قد تتعرض لها في المستقبل. فيصبح التكتل بمثابة التامين أو الضمان ضد الأحداث غير المتوقعة. لهذا يذهب البعض للقول بان الدول النامية تتحمس للانضمام لتلك التكتلات بغية أن تتجنب أي حرب تجارية مستقبلية يمكن أن تكون تلك الدول الخاسر الأكبر منها، لذلك نجد اتفاقية "النافتا" لم تخل من هذا الدافع. فلقد أقدمت كندا على إبرام ذلك الاتفاق كضمان لصادراتها ضد رسوم الإغراق والرسوم التعويضية التي كان من الممكن أن تفرضها الولايات المتحدة في حالة عدم وجود الاتفاق، وفي المقابل يعتبر ضمان للولايات المتحدة ضد السياسات الكندية في مجال الطاقة والتي كانت تتعارض مع المصالح الأمريكية.

### 2.3.2 أسباب سياسية:

يجمع الكثير من المنظرين والباحثين أن من أبرز أسباب نجاح سياسات تكاملية مابين مجموعة بلدان هو العامل السياسي ، وهذا ما أدركه زعماء أوروبا بتزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم أجمعوا على ضرورة إقامة تكتل اقتصادي أوربي يستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وكما فعلته أيضا الولايات المتحدة لضم المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة، وهذا للاستفادة من السوق المكسيكية الواسعة وتسد الطريق أمام أوربا واليابان للدخول إلى السوق المكسيكية، كما كان أيضا الدافع الأول لقيام تكتل "الآسيان" هو الدافع السياسي وهذا لمواجهة التوسع الشيوعي. فمن خلال أيضا تشابك العلاقات الاقتصادية التي تساعد على ارتباط الدول الأعضاء وزيادة الثقة بينهما في المنطقة التكاملية، فان هذه الدول تتجنب الخطر السياسي، وخير مثال على ذلك حل الصراعات التي كانت قائمة بين فرنسا وألمانيا بعد إقامة المجموعة الأوربية للفحم والصلب عام 1951، وكذلك مساهمة " Mercosur " في تخفيف الصراع بين الأرجنتين والبرازيل واحتواء خطر البرامج العسكرية النووية بين الطرفين [1].

قد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنظمة إلى تكتل اقتصادي، أي أن هذا الأخير يمثل تمهيدا لإقامة تكامل سياسي. إلا أنه في المقابل قد يحدث من وراء التكامل أثر معاكس

[1] Olivier Dabène, L'intégration régionale en Amérique latine : le Mercosur, Etudes du CERI, N° 8, 1995, p.11.

وبالتالي ترتفع درجة عدم الاستقرار والخلافات بين الدول الأعضاء نتيجة لمشاكل قد يخلقها التكامل الاقتصادي والتي سبق الإشارة إليها[1].

لهذا تشكل الدول تكتلات لأسباب غير اقتصادية، وذلك لتعزيز الأمن القومي والسلام والمساعدة في تطوير المؤسسات السياسية والاجتماعية.

و لقد بحث علماء السياسة في استخدام الدبلوماسية التجارية خلال سياق إقليمي، وتوصلوا إلى أن العلاقات التجارية قد تساعد على إنشاء علاقات سياسية بين الدول الأعضاء بتطوير وسائل التحكم في الصراع بينهما.

### 3.3.2 أسباب أمنيـة:

الاستقرار الأمني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقيات إقليمية لهذا يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكتل دافعا أمنيا، ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى، هكذا تم مع مجتمع الفحم والصلب الأوربي والمجتمع الأوربي[2]، فالطريق غير المباشر لتقوية الأمن من خلال تكامل اقتصادي يعتبر خطوة أولية وأساسية، وكذلك اتجاه الاتحاد الأوربي لضم دول جنوب البحر المتوسط في اتفاقات ثنائية واتفاقات شراكة رغبة منه في تأمين الجنوب، وتجنب للمشكلات التي يمكن أن يصدرها.

## 4.2 أسباب نجاح أو فشل التكتلات:

والآن بعد أن استعرضنا معظم التكتلات الاقتصادية القائمة في العالم والتي يعد بعضها ناجحا بكل المقاييس والأخرى يعد نجاحها ضئيلاً بل قد فشل البعض الآخر ، يجدر بنا أن نستعرض بعض الأسباب التي أدت إلى النجاح أو تلك التي أدت إلى الفشل.

### 1.4.2 أسباب نجاح الوحدة الأوربية:

من المعروف بأن التكامل الاقتصادي يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية التي تضمن تبادل المنتجات بين دول التكامل على أوسع نطاق وهذا متحققاً في الدول الأعضاء في السوق الأوربية المشتركة التي تعتبر جميعها

[1] Philipe Hugon , L'économie des conflits en Afrique, Revue internationale et stratégique , 2002/3 , n° 43,pp. 155.
[2] Ibid , p. 155.

من الدول الصناعية المتقدمة حيث أن ( التقدم العلمي والتقني هو السبب الرئيسي المؤدي إلى اشتراك وحدات اقتصادية في مجموعات أكبر أتساعاً وصولاً نحو تكامل اقتصادي[1]

عملية التكامل الاقتصادي تحتاج إلى جهود كبيرة وعمل متواصل يتسم بالتصميم الجاد من أجل تحقيق الهدف والصالح المشترك لأعضاء التكامل وهذا ما عملت به الدول الأوربية حيث أنهم أحصوا (300) من الإجراءات التي اتخذت حتى وصلت أوربا إلى الوحدة عام 1992 م[2].

التوصل إلى التكامل والوحدة الاقتصادية يتطلب تغيير مفاهيم السيادة ، حيث يتضمن التنازل عن بعض السيادة لصالح السيادة المشتركة برضاء الدولة وهو تنازل من جانب جميع الدول والأعضاء وذلك مقابل النفع العائد على تلك الدول ومقابل الحقوق والمزايا التي تنشأ من التكامل وهذا ما عملت به الدول الأوربية حيث غلبت الصالح الاقتصادي على المفهوم الضيق للسيادة ( فالتكامل يفيد كافة الأطراف المشاركة فهو حاجة اقتصادية قبل أن يكون رغبة سياسية.

أوربا الموحدة تقوم على أساس ديمقراطي ، فالرأي العام قد أسهمت اتجاهاته في الوصول إلى الهدف وكذلك تم إنشاء برلمان أوربي موحد وغيره من المؤسسات الديمقراطية، وهذا ما يوضح صلابة الأساس الذي تقوم عليه الوحدة الأوربية (فلا حرية اقتصادية بلا حرية سياسية).

### 2.4.2 أسباب فشل التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث:

- تبعية وعمق ارتباط اقتصاد معظم الدول النامية مع الدول المتقدمة.
- طبيعة الصادرات والواردات من وإلى دول العالم الثالث لا يوفر صبغة تعاون بينها حيث أنها تحتاج إلى الآلات وقطع الغيار وكافة الصناعات المتقدمة وهي غير متوفرة في أسواق دول العالم الثالث ، كما أن صادراتها تمثل في معظم الأحيان منتج واحد ( نفط ، فوسفات ، قطن ، بن .. الخ ) وهذه تصدر لدول متقدمة وليس لها سوق كبيرة في دول العالم الثالث.

[1] Hubert Gérardin, Les spécifités des groupement d'intégration entre pays en développement, Mondes en développement, 2001, Tome 29, 115/116, p.27-38.

[2] Philipe Hugon, les économies en développement au regard des théories de la régionalisation, tiers-monde, 2002, tome 43 n°169, les chemins de l'intégration régionale,p.10.

- البلدان النامية ليست متجانسة ، فبعضها يطبق مبادئ اقتصادية على الطريقة الغربية الرأسمالية والبعض الآخر يطبق مبادئ اشتراكية ، وهذا التمايز بين أنظمتها السياسية والاقتصادية أدى إلى إخفاق التكتل بينها.[1]
- تناقض المصالح بين دول العالم الثالث وهشاشة العلاقة بينها لدرجة قيام اشتباك مسلح بين دولتين في أمريكا اللاتينية هما السلفادور وهندوراس بعد مبارة لكرة القدم مما أدى إلى تهديد عمل السوق المشتركة لأمريكا الوسطى وأدى إلى انهياره[2].
- استئثار البلدان الأكبر حجماً والأكثر تقدماً اقتصادياً في التكتل بالجزء الأكبر من المكاسب ممّا يقوي نزعة هذا البلد لفرض هيمنته على باقي التكتل.
- الفساد الإداري والمالي في الكثير من دول العالم الثالث.
- مشكلة التخلف ومشاكل التنمية التي تعاني منها معظم بلدان العالم الثالث.
- هشاشة الأنظمة الحاكمة وتغيرها بسبب كثرة الانقلابات العسكرية وخصوصاً في أفريقيا.

## 3 . تقييم التكتلات الاقتصادية

### 1.3 الإيجابيات والسلبيات

#### 1.1.3 الآثار الإيجابية:

يمكن أن نعتبر أن الآثار الإيجابية للتكتلات الاقتصادية مرتبط بهذه الأخيرة فقط، ولعل من أهمها[3]:

- من أهم الآثار الإيجابية للتكتلات الاقتصادية العوائد الضخمة من جراء تكامل إمكانات المؤسسات المتكتلة.
- إن وجود التكتلات الاقتصادية سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة.

[1] Mendoza Julio, Quelques aspects de l'intégration de projets de développement en Amérique latine (compte rendu d'un séminaire dirigé M . J . Paelinck) . Revue Tiers-Monde, 1967 , tome 8 n° 31, pp. 731-740.
[2] Hugon Philippe., L'économie des conflits en Afrique ,Revue internationale et stratégique, op.cité. , p 47.
[3] Stéphane VIROL, L'intégration régionale des espaces en Europe :un processus tridimensionnel, Revue d'Economie Régionale et Urbaine,2008/5, pp.715-717.

- إن توسع التكتلات الاقتصادية في أنشطتها على المستوى الأفقي والعمودي مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق أو المحافظات النائية المختلفة[1].

### 2.1.3 الآثار السلبية:

- صعوبة تحقيق العدالة في توزيع الدخول على مستوى الدولة مما يؤدي إلى خلق الطبقية الاجتماعية.
- تفعيل السياسة الاحتكارية خاصة إذا كانت أطراف الاتفاق من دول نامية، وبالتالي القضاء على المشروعات الصغيرة كالقضاء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل أساس الاقتصاد القومي في أي دولة وبالتالي تروح على هذه الدول فرصة زيادة الدخل العام القومي وامتصاص البطالة.
- التكتلات الاقتصادية الضخمة تؤثر على الشؤون الداخلية للبلدان وبالتالي السيطرة عليها اقتصاديا ومنه الوصول إلى مراكز القرار في الدولة بما يخدم المصالح السياسية لدول أخرى .

## 2.3 آثار التكتلات الاقتصادية القائمة بين الدول النامية:

نحاول في هذه النقطة إبراز أهم الآثار المتوقعة لدول الجنوب والدول النامية المنزوية في تكتلات إقليمية وجهوية فيما بينها. ويشير (winer) بأن هناك العديد من الفوائد الناجمة عن التكتلات الإقليمية بين الدول النامية والذي يتفق فيها مع العديد من المؤلفين والكتاب.

و يمكن الإشارة هنا إلى أن هناك نسبة إجماع على الفوائد التي يمكن تحقيقها مثل زيادة عدد الصناعات الجديدة وتقليل الاعتماد على تصدير المواد الخام، وزيادة عدد الصناعات التعدينية والصناعات الأخرى المكملة كنتيجة طبيعية لكبر حجم السوق.

وفيما يلي نوضح أهم هذه الآثار المتوقعة من وراء قيام تلك التكتلات[2]:

- أثر تعظيم الجهد التفاوضي:

إن زيادة القوت التفاوضية و تعظيم القيمة التساومية في إطار المفاوضات البينية والجماعية للدول الموقعة على اتفاقيات إقليمية تجارية وإقتصادية ونقدية وشراكات استثمارية من بين أهم الآثار المتوقعة لهذه التكتلات بين

[1] Philipe Hugon, les économies en développement au regard des théories de la régionalisation, Op.Cité., pp.13-14.
[2] Akoété Ega Agbodji, Intégration et Echanges commerciaux intra sous régionaux : le cas de L'UEMOA, Revue africaine de l'intégration, Vol 1,N° 1, 2007, pp.173-175.

دول الجنوب ، وباعتبار أنها تعاني من انخفاض جهودها التفاوضية بالنسبة لكل دولة على حدى، وذلك لافتقارها للإمكانيات المادية والبشرية التي تتطلبها عملية التفاوض، خاصة بالنسبة للدول الصغيرة الحجم، كما أن معظم الدول النامية ليس لها تأثير كبير في الأسواق العالمية وبالتالي قدرتها على المساومة والتفاوض تبقى ضعيفة جدا.

من ثم يتوقع أن تتمكن هذه الدول من زيادة قدرتها التفاوضية، وتخفيض تكلفة التفاوض من خلال توحيد مواردها عن طريق إقامة تكتلات إقليمية فيما بينها فضعف مقدرة الدول النامية على المساومة يشكل سببا أساسيا لعجزها عن تحسين ظروف تجارتها الخارجية، ذلك أن الاعتماد على الإقناع وحده لا يكفي لحمل الدول المتقدمة على أن تأخذ بجدية مصالح الدول النامية في الاعتبار.

- أثر تعظيم درجة المنافسة للاستفادة من وفرات الحجم:

من المتوقع أيضا أن قيام التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية يكون لها أثر على زيادة درجة المنافسة والاستفادة من وفرات الحجم، ويرجع ذلك إلى اتساع حجم السوق حيث يصبح بالإمكان قيام نشاطات اقتصادية صناعية على وجه الخصوص بأحجام معتبرة وإنتاجيتها العالية وتكاليفها المنخفضة. فكلما اتسع السوق أيضا للنشاط الاقتصادي اتسع أفق التخصص في الإنتاج، فبدلا من تشتيت قدراتهم ومواردهم الاقتصادية وجهودهم على مختلف النشاطات الإنتاجية يقدرون أن يجنوا ثمار استغلال الهبات والموارد لأن الأسواق المحلية تكون معزولة عن المنافسة بين الدول النامية بعوائق تجارية وتقيدات مشددة، وضيق السوق تشيع في رحابه ظاهرة ابتكار الأقلية وتقييد المنافسة.

إضافة إلى ذلك فإن بعض الأسواق المحلية في الدول النامية لا تسع لأكثر من منتج واحد، لذلك فالتكامل الاقتصادي بين تلك الدول يفتح أبوابها للمنافسة فيما بين المشروعات المماثل فيها. فإقامة السوق الواسعة في الدول النامية لا ينبغي تركها للآلية التلقائية، إنما نتيجة لعمل ممهد دؤوب يمتد على فترة طويلة وهذا ما يجب أن يعترف به أي مراقب واع.

- أثر تنمية القطاع الصناعي:

أما الأثر المتوقع لهذه الاتفاقيات على التنمية الصناعية فيتوقف على قدرة التكتل على تحقيق وفرات الحجم وعلى حجم السوق الكلي، فإذا تمتع التكتل بحجم سوق مناسب يسمح بتحقيق وفرات النطاق يتوقع أن يجذب الصناعات إلى الداخل وستقوم الصناعة في كلا البلدين وذلك بسبب التوسع الذي يفرضه الخفض

المتزايد للعوائق التجارية بين دول الجنوب، ويكون انتشار الصناعة ليس متساويا بين الدولتين، وعلى أي حال فهو يبدأ في دولة ويمتد إلى الأخرى عندما تكون القيود التجارية منخفضة، والدول الجنوبية تجذب صناعات أقل في هذه الحالة مما لو كانت تتبع سياسة التحرير متعدد الأطراف، وذلك لأنها لم تستفد من الوصول إلى سوق الدولة الشمالية أو المنتجات الوسيطية المنتجة في الشمال عندما تكون القيود التجارية منخفضة، والدول الجنوبية تجذب صناعات أقل في هذه الحالة مما لو كانت تتبع سياسة التحرير متعدد الأطراف، وذلك لأنها لم تستفد من الوصول إلى سوق الدولة الشمالية أو المنتجات الوسيطية المنتجة في الشمال

وقد فشلت معظم اتفاقيات التكامل الإقليمي بين دول الجنوب بسبب النزاع على مواقع الصناعات وعلى مقدار التعويضات التي ستصرف بسبب الأضرار التي ستقع، فمثلا في عام 1957 كانت هناك 404 شركة في كينيا وذلك من أصل 447 شركة مسجلة في تجمع شرق افريقيا، وفي عام 1960 مثل القطاع الصناعي في كينيا نسبة 10% من إجمالي الناتج الإجمالي وكانت حصص الصناعة في الدولتين الشريكتين (كينيا وتنزانيا) هي 4%، وقد انهار التجمع عام 1977 لأنه فشل في إقناع الأعضاء الأكثر فقرا بأنهم يأخذون قدرا مناسبا من المكاسب لذلك نجد أن الاتفاقيات الإقليمية بين الدول النامية فيما بينها يتوقع أن تكون متواضعة ومحدودة على عكس الاتفاقيات التجارية التي تتم بين دول الشمال والجنوب كما رأيناها سابقا، فإنه من المتوقع أن تقدم فرصة أفضل للتنمية الصناعية وسرعة انتشارها على نطاق واسع واستفادتها من الوصول إلى الأسواق الأجنبية[1].

- الأثر التكنولوجي:

كما رأينا سابقا فإن اتفاقيات التكامل الإقليمي بين دول الشمال المتقدمة ودول الجنوب النامية تؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات إلى دول الجنوب سواء من دول الشمال الشريكة أومن العالم الخارجي، إلا أنه على النقيض من ذلك في حالة اتفاقيات التكامل الإقليمي بين دول الجنوب فيما بينها حيث يتوقع أن يكون تدفق الاستثمار بنسب ضئيلة ومحدودة لأن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي يرتبط أساسا بالتنمية الصناعية في دول الجنوب، كما أن اتفاقيات التكامل الإقليمي تكسب الثقة في السياسات الحكومية عموما وهذا يساعد على زيادة الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ونحن نشك أن تكامل الجنوب مع الجنوب يمكن أن يحقق ذلك وقد يعوق الاستثمار، إذا لم يصاحبه تحرير التجارة مع بقية أنحاء العالم.

[1] Akoété Ega Agbodji, op.cité, p.174.

فنجد نقل التكنولوجيا يتوقف أساسا على أثر هذه التكتلات على التنمية الصناعية في دول أعضاء التكتل وزيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفتح المجال للمنافسة، إلا أنه يبقى نقل التكنولوجيا وتقدمها بين دول الجنوب المتكتلة أمرا متواضعا نظرا لافتقارها لوسائل التقدم التكنولوجي وتقص تشجيع البحث والتطوير.

- الأثر على التجارة والمنافسة:

يعتبر التوازن بين خلق التجارة وتحويلها من الأمور الحاسمة في تحديد الفائدة العامة لاتفاقيات التكامل الإقليمي، ونظرا إلى أن معظم الدول النامية تفرض تعريفة جمركية مرتفعة على التجارة فيتوقع أن يكون أثر تحويل التجارة المترتب عن إقامة مثل هذه التكتلات مرتفعا جدا، حيث تؤدي إزالة الحواجز الداخلية مع الاحتفاظ بها إزاء العالم الخارجي إلى تحويل الاستيراد من دول خارج التكتل إلى دول أخرى أعضاء لذلك اتفاقية التكامل الإقليمي بين دولتين ناميتين يحتمل فقط أن تخلق تباعدا تجاريا وليس رواجا تجاريا وهذا يمكن ملاحظته عندما تكون السلع متجانسة.

## 4. أنواع التكامل الاقتصادي

يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي من حيث طبيعته والمستوى الذي يأخذه، لاسيما ما يتعلق بنوعية العلاقة التي تقوم بين الدول المتكاملة وطبيعة توزيع منافع التكامل وآثاره بين هذه الأطراف، ويُلمس في هذا المجال نوعان من العلاقات[1]:

### 1.4 علاقات التكامل الرأسي:

ظهرت هذه العلاقات، في مرحلة الاستعمار، بين الدول المستعمِرة (بالكسر) والدول المستعمرَة (بفتح الميم). فقد فُرض على المستعمرات أن تتخصص بإنتاج المواد الأولية في حين كانت الدول المستعمرة تقوم بتصنيع هذه المواد. إن هذا النوع من التكامل المفروض من الدول الرأسمالية المستعمرة. يؤدي إلى تقسيم عمل غير متكافئ يجري لمصلحة الدول المتطورة، على حساب المجموعة الأخرى، ومن ثم تتسع الفجوة بينها. ومثل هذا التكامل المفروض لا يندرج في مفهوم التكامل الاقتصادي الإرادي لمصلحة الأطراف المتكاملة.

[1] منير الحمش، التكامل الاقتصادي العربي ، المجلد السادس، دار الجليل، دمشق، 1987، صص. 774-781.

## 2.4 علاقات التكامل الأفقي:

وقد بدأت هذه العلاقات بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الشروط الموضوعية الجديدة، ولاسيما الثورة العلمية . التقنية، وظهور دول المنظومة الاشتراكية واتساع حركة التحرر في العالم. وتقوم هذه العلاقة مبدئياُ بين أطراف متجانسة في طبيعة أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية أو ذات انتماء قومي أو جغرافي واحد. إضافة إلى تقارب مستوى تطورها الاقتصادي إذ تتكامل العملية الإنتاجية على أسس جديدة من التخصص وتقسيم العمل بإقامة علاقات متكافئة لتحقيق مصالح مشتركة بين الدول الأعضاء كما يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي من حيث طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي للدول أطراف التكامل إذ يكون التكامل الرأسمالي الذي يقوم بين الدول الرأسمالية والتكامل الاشتراكي الذي يقوم بين الدول الاشتراكية وكذلك التكامل بين الدول النامية. ويتخذ التكامل الاقتصادي صوراً تتدرج من التعاون الاقتصادي البسيط حتى الاندماج الاقتصادي الكامل ومن هذه الصور منطقة التجارة الحرة Free Trade Area وفيها تتفق الدول الأعضاء على تخفيض القيود المفروضة على التبادل التجاري فيما بينها حتى تزول هذه القيود كلياً، وفي الوقت نفسه لا يكون للمنطقة تعرفة جمركية موحدة تطبقها على الواردات من البلاد الأخرى غير الأعضاء ومعنى هذا أن كل دولة من الدول المنضمة إلى المنطقة تحتفظ بتعرفتها الجمركية الخاصة بها، إزاء الدول الأخرى غير الأعضاء.

## المبحث الثاني

## النظريات التقليدية والحديثة للتكامل الاقتصادي

أصبح التكامل الاقتصادي الدولي السمة المميزة للاقتصاد الدولي في العصر الحديث ، فلم يعد بإمكان البشر العيش في حدود رقعة ضيقة من الأرض ولم تعد أي دولة تستطيع أن تعيش بمعزل عن الدول الأخرى ، إنما أصبح الإنسان والدولة كلاهما مرتبطين بأحداث العالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ويأتي التكامل الاقتصادي عادة من خلال تنسيق عوامل الإنتاج الاقتصادي ضمن رقعة جغرافية تتعدى الحدود السياسية للدولة ، والسبيل الوحيد لتحقيق هذا التنسيق هو التكتل الاقتصادي، أي التزام الدول باتفاقيات مشتركة ضمن كتلة اقتصادية تعمل على تخفيف العقبات التي تعترض سبيل تدفق التجارة الدولية وصولاً إلى تحرير التجارة بين الكتلة الاقتصادية الواحدة ، لأن التكامل الاقتصادي لا يتحقق إلا بتحرير التبادل التجاري بين المناطق التي تختلف فيما بينها في الإنتاج الاقتصادي. وعليه فإن التجارة الدولية تحتاج إلى نوع من التكامل بين النظم التجارية المختلفة بين الدول المشتركة في التكتل الاقتصادي.

ويمكن اعتبار التكتلات الاقتصادية الإقليمية أحد النماذج التنموية الحديثة التي تتخذها مجموعة من الدول عن طريق الاتفاق بينها ، وتقضي بتنسيق السياسات الاقتصادية في جوانبها المختلفة وإلغاء الحواجز الجمركية و غير الجمركية بغية اكتساب منافع متبادلة ومواجهة مختلف التحولات و التطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي.

### 1. النظريات التقليدية للتكامل الاقتصادي:

إذا تكلمنا عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية فهي اتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافيا لإقليم اقتصادي معين كأوروبا أو آسيا أو المنطقة العربية ، لكن اليوم أصبح النطاق أوسع وأشمل و أصبحت التكتلات الاقتصادية للدول متعددة الأبعاد والمناطق فأصبحنا نرى دولا تبرم اتفاقيات مشتركة في أكثر من إقليم جغرافي واقتصادي وتكتلات اقتصادية بين دول تتعدى حدود قاراتها و بالتالي فقد تعدّل مصطلح التكامل مما يؤدي إلى إعادة النظر في صياغة البعد التنموي للدول من منظور تكاملي.

ولعل شروط التكامل هي التي تفرض نفسها عند وضع الاتفاقيات ومزايا ومكاسب الدول منها، مما يتحتم وجود روابط التقاء ما بين الدول المنظمّة من حيث التجانس الجغرافي والتاريخي والديمغرافي وتجانس الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للمجال الذي يراد دمجه.

وتخرج القارة الإفريقية عن الظاهرة الدولية الجديدة المتعلقة بإقامة تكتلات اقتصادية إقليمية بصورة جعلتها تشكل فراغا اقتصاديا، فرض عليها العجز عن حماية مصالحها المترتبة على تحركها التجاري والاقتصادي الدولي .وإذا علمنا أن القارة الإفريقية التي تضم أكثر من خمسين دولة لا تملك سوى عشرة تكتلات إقليمية جهوية نصفها معطل عن العمل، اثنتان في كل من الشمال والغرب والوسط وأربعة مناصفة بين الجنوب والشرق مما يبين محدودية التكتلات الإقليمية الموجودة بين دول القارة نفسها، لذا يجب العمل على خلق تكتلات اقتصادية جديدة ودعم التكتلات الموجودة وإعطائها دينامية أكثر للعمل من أجل استيعاب التناقضات التي تجمع دول القارة، وخلق نوع من التوازن في العلاقات، وثقلا أكبر في المفاوضات و توسيع مجالاتها لتمكينها من أداء دورها بالشكل المطلوب.

كما يجب تجاوز التناقضات التي تعرقل السير السليم لمهامها ، خاصة مسألة الصراعات السياسية والاعتبارات الإيديولوجية وتغليبها على الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية كما هو الحال بالنسبة لدول المغرب العربي.

### 1.1 الآثار الستاتيكية أو الثابتة للاتحاد الجمركي:

تقوم النظرية التقليدية للاتحاد الجمركي بتحليل الآثار المترتبة على إقامة اتحاد جمركي على تخصيص الموارد في الدول الأعضاء في الاتحاد. وفي هذا الإطار، يفرق (فاينر) بين نوعين من أثار الاتحاد الجمركي على الرفاهية[1] :

#### 1.1.1 خلق التجارة Trade creation:

قيام الاتحاد الجمركي إلى نقل إنتاج السلعة من الدولة ذات التكلفة الأعلى محلياً إلى الدولة ذات التكلفة الأقل العضو في الاتحاد، مما يعني خلق تجارة يكون أثرها ايجابياً لأنها تعني استخداماً أفضل لمجموع موارد أعضاء الاتحاد، وبالتالي الاقتراب من توزيع الإنتاج في ظل حرية التجارة، وهذه هي المكاسب المحققة من التجارة.

[1] Christian Aubin , Théorie de l'intégration économique régionale, Programme intensif SOCRATES : Intégration Européenne,pp.4-5.

### 2.1.1 تحويل التجارة Trade diversion:

أما أثر تحويل التجارة فيحدث عندما يتم، نتيجة اعتماد اتحاد جمركي، تحول الاستيراد من المنتجين ذوي الكلفة الأدنى في بقية العالم نحو السلع والخدمات ذات الكلفة الأعلى في الدولة العضو في الاتحاد.

كما يجب مقارنة أثر خلق التجارة مع أثر تحول التجارة، فإذا زاد أثر خلق التجارة على أثر تحويل التجارة فان إقامة الاتحاد الجمركي ستؤدي إلى توزيع أكفأ للموارد الاقتصادية وتحقيق الاقتصاد الوطني زيادة صافية في رفاهيته الاقتصادية.

## 2. النظرية الحديثة للتكامل الاقتصادي (الآثار الديناميكية):

يلاحظ أن التحليل السابق تركز فقط على الآثار الإستاتيكية للاتحاد الجمركي، غير أن اتفاقيات التكامل الاقتصادي يمكن أن تؤدي إلى ظهور العديد من الآثار الديناميكية التي لا تؤثر فقط في مستوى الرفاهية الاقتصادية، وإنما تؤدي كذلك إلى تغيير في طبيعة ومستوى النمو الاقتصادي[1].

### 1.2 وفورات الحجم:

إن الاتحاد الجمركي أو غيره من أشكال التكامل المعروفة، ونتيجة لإلغاء كل القيود التجارية وإتاحة الحرية لانتقال السلع، من شأنه أن يخفض من تكاليف إنتاج السلع، ويرجع ذلك إلى الاستفادة من إمكانيات الإنتاج الكبير التي كانت مستحيلة قبل حدوث عملية التكامل الاقتصادي بسبب ضيق سوق كل دولة معزولة [2].

### 2.2 الوفورات الخارجية:

يؤدي اتساع السوق بين الدول الأعضاء في التكامل الإقليمي إلى الاستفادة من الوفورات الخارجية، ممّا سيساعد على تشجيع النمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية.

[1] موريس شيف ول، ألن وينترز، التكامل الاقليمي والتنمية ، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، ترجمة كوميت للتصميم الفني، القاهرة، 2003، صص. 102-107 .

[2] Christian Aubin , op.cité., p.20.

### 3.2 المنافسة:

إن انخفاض مستوى العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في الاتحاد من شانه زيادة حدة المنافسة والكفاءة عن طريق إحداث تخفيض تكاليف الإنتاج وإدخال تحسينات تقنية على هذه الصناعات. أما الصناعات التي تفشل في مواكبة البيئة التنافسية الجديدة فعليها أن تخرج من السباق وتتحول مواردها إلى قطاعات أكثر إنتاجية في الاقتصاد القومي. وسوف تكون المحصلة النهائية اقتصادا يستخدم موارده بطريقة أكثر كفاءة مما يزيد من رفاهية الأمة الاقتصادية.

### 4.2 عوامل أخرى:

أ- التوقعات التفاؤلية.

ب- زيادة فرص الاستثمار و اجتذاب الأموال الأجنبية.

ت- زيادة قوة المساومة وتحسين شروط التجارة للدول الأعضاء مع العالم الخارجي.

## 3. شروط التكامل الاقتصادي التقليدية والحديثة:

أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية الاقتصادية أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط لتقليدية و الحديثة، لتجنب فشل محاولاتها ومن أهم هذه الشروط نذكر ما يلي[1]:

### 1.3 شروط التكامل الاقتصادي التقليدية

- التقارب الجغرافي: يعتبر من أهم شروط نجاح التكامل لدوره في تسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافيا.
- الإرادة السياسية: غياب الإرادة السياسية يعد من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، لذا يجب على الحكومات التي تعمل على خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي مع وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، كما يقبل كل بلد التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك.

[1] حمد حامد عبد الله، الاقتصاد الإقليمي مع التطبيق على الدول العربية، جامعة الملك سعود، السعودية، 1998 ، ص.21.

- تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل: يجب أن يكون التكامل بين اقتصادات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، ولا سيطرة لاقتصاد بلد على اقتصادات الدول الأخرى. وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية.

- توفر وسائل النقل والاتصال: أن عدم توفر وسائل النقل والاتصال بين الدول المتكاملة اقتصاديا، يحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بينهم، كما يصعب تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول أي اتساع المسافات الاقتصادية.

- تناسب القيم الاجتماعية والثقافية: الاقتصادات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة.

- تنسيق السياسات الاقتصادية القومية: حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريفة الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولا بد من مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية[1].

### 2.3 الشروط الحديثة للتكامل الاقتصادي:

انطلاقا من شروط التكامل ودرجاته السالفة الذكر، يتضح أنها قد تم تنفيذها في أوربا (الاتحاد الأوربي )، فبعد الحرب العالمية الثانية كان التكامل الاقتصادي يتم وفق الشروط المذكورة سابقا، كالتقارب الجغرافي والتقارب في

[1] مرجع سبق ذكره ، ص. 45.

مستوى النمو الاقتصادي... وغيرها. فأصبح يسمى بالتكامل الاقتصادي التقليدي الذي اتخذ بعدا إقليميا. غير أنه ظهرت صيغة حديثة وبديلة للتكامل خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي باعتبارها لا تخضع لتلك الشروط، أي تجميع عدد من الدول في شكل أو درجة من درجات التكامل الاقتصادي لا تنتمي إلى إقليم واحد ولا تربطها لغة أو تاريخ أو ثقافة. كما أنها تختلف في درجة تقدمها الاقتصادي (متقدمة ونامية) وارتبط هذا التحول بالتغييرات التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية من تطور تكنولوجي وبروز العولمة الاقتصادية. لذا اتخذ التكامل الاقتصادي بعدا قاريا وهو ما يجعل ارتباط الدول في أكثر من إقليم لا تربطها عوامل اجتماعية ولا تقارب جغرافي.لذا شهد العالم نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الإقليمية الاقتصادية سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي، وهذا التوجه لا يدخل ضمن النمط التقليدي للتكامل، وإنما تجمع بين هذه المجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات والتي تسمى بالمجالات أو الفضاءات الاقتصادية الكبرى، مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات تجمع بين دول ذات مستويات تنمية مختلفة[1].

ومن أهم نواحي التباين بين الصيغة التقليدية والحديثة للتكامل[2]:

- النطاق الجغرافي: حسب الصيغة التقليدية للتكامل فإنه يضم دولا متجاورة جغرافيا. لكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإنه ليس من الضروري أن يكون بين دول متجاورة، ولكن قد يكون بين إقليم أو أكثر متجاورين
- الخصائص الإقليمية: يتطلب قيام التكامل حسب المنهج التقليدي قدرا كبيرا من التجانس والتقارب الاقتصادي لأن ذلك يؤدي إلى مزيد من خطى التقارب بين إطار التكتل، أما المنهج الجديد فإنه لا يتطلب ذلك بل على العكس تماما فإنه يقوم بين أعضاء تتباين مستوياتهم الاقتصادية ويعتمد على وجود أعضاء متقدمين يتولون قيادة التكتل.
- الخصائص الاجتماعية والثقافية: ترى الصيغة التقليدية للتكامل أن هناك ثقلا للعوامل الاجتماعية والثقافية في التقارب، ويعطي التنديد بالصراع الإقليمي قدرا من الوجاهة يسهل تقبل إحلال التفاهم والتقارب محل التنابذ والتصارع، حتى بلوغ الهدف النهائي من التكامل وهو الوحدة. وعلى عكس

[1] B. Balassa, The theory of Economic integration, op.cité , p.201.
[2] Christian Aubin , op.cité., pp

ذلك نجد الصيغة الجديدة تسمح للتكامل أن يقوم بين أعضاء لهم ثقافات متباعدة وتسمح بالخصوصيات وتعتمد على تبادل التفاهم بين أعضائها.

- الدوافع السياسية: فإن الدوافع السياسية للصيغة التقليدية هي تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب، لأن هذا الشكل ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية. أما الصيغة الجديدة للتكامل وبسبب اختلاف الظروف الدولية التي ظهرت فيها عن ظروف المنهج التقليدي، نجد دوافعها السياسية تركز على دعم الاستقرار السياسي.
- تحرير التجارة: في هذا الجانب نجد الصيغة التقليدية تأخذ شكل اتفاقيات تفصيلية تبدأ بمنطقة التجارة التفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي، أما الصيغة الجديدة فإنها تأخذ شكل مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها الدول المختلفة في مقوماتها.
- عدم اشتراط المعاملة بالمثل: حسب الصيغة التقليدية فإن ذلك مجاز لصالح الدول الأعضاء الأقل تقدما في التكتل، لكن في الصيغة الجديدة فإن هذا الشرط غير مجاز فيها واستبدل ذلك بتعويض الدول الأعضاء الأقل تقدما.
- نطاق التجارة: الأساس في الصيغة التقليدية هو للمنتجات الصناعية، وذلك بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي، بينما في الصيغة الجديدة نجد أن نطاق التجارة فيها أوسع بحيث يشمل السلع والخدمات مع التركيز في هذه الصيغة على تعزيز التصدير.
- تحرير عناصر الإنتاج: نركز هنا على عنصر رأس المال وعنصر العمل. ففي حين نجد الصيغة التقليدية بأن تحرير رأس المال يتم تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي. وبالنسبة لتحرير عنصر العمل يؤجل لمرحلة وسطية، السوق المشتركة، ويستكمل عند الاتحاد. ولكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإن تحرير رأس المال يفرض منذ البداية بشكل حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأعضاء الأقل تقدما، بينما عنصر العمل فإنه وفق هذه الصيغة غير متاح للدول الأقل تقدما.

- تنسيق السياسات: حسب الصيغة التقليدية فإن تنسيق السياسات يتم بشكل تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي، ولكن الصيغة الجديدة فإنها تعطي وزنا أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدما[1].
- المرحلة النهائية: نجد بأن الهدف النهائي لصيغة التكامل التقليدية تتمثل في الوصول إلى وحدة اقتصادية على أمل أن تنتهي بوحدة سياسية، بينما تقوم الصيغة الجديدة للتكامل على مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال.
- النظام الاقتصادي: تعتمد الصيغة التقليدية على تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما الصيغة الجديدة فإنها تعتمد على الالتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية دخول الاستثمار المباشر.
- الدعوى والتوجيه: نجد دعوى وتوجيه التكامل في الصيغة التقليدية يعود إلى السلطات الرسمية في الدول الأطراف، فإن تلك الدعوى في الصيغة الجديدة تعود إلى قطاع الأعمال والشركات عابرة القوميات.

وتفرق الصيغة التقليدية بين التكامل السالب والتكامل الموجب، فالأول يشير إلى الدرجات الأربع الأولى من التكامل الاقتصادي، أي من منطقة التفضيل الجزئي إلى السوق المشتركة، ويتم من خلاله إزالة القيود فقط بين الدول المتكاملة. أما الثاني، فيشير إلى المراحل الباقية من درجات التكامل الاقتصادي، وفيها تشير وتتفق الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية على إنشاء آليات جديدة للتكامل مثل تنسيق السياسات الاقتصادية المالية والنقدية، وتوحيد النظم الضريبية وإنشاء عملة موحدة. أما الصيغة الجديدة للتكامل الاقتصادي لا تأخذ بكل أشكال التكامل السابقة، ومن الأمثلة على ذلك منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

[1] B. Ballassa , op.cité. p.233.

## المبحث الثالث

## المحددات الاقتصادية لخلق منطقة تكامل اقتصادية مثلى

يعتبر الاقتصادي الأمريكي J.Viner هو أول من وضع حجر الأساس لتقييم جهود التكامل الاقتصادي وذلك من خلال اقتراحه لمفهومين هما: خلق التجارة و تَحَوُّل التجارة لغرض تقييم اثر التكامل[1].

كما يورد بعض الكتاب عددا من المحددات الاقتصادية الخاصة باختيار منطقة التكامل المثلى بين مجموعة من الدول .

وفي داخل هذا الإطار نورد عددا من النقاط ومن ذلك:

- المتطلبات الضرورية للتكامل الناجح بين مجموعة التكامل.
- نموذج المحددات الاقتصادية لاختيار منطقة التكامل المثلى.
- محاور دعم المحددات الاقتصادية لاختيار منطقة التكامل المثلى.

### 1. المتطلبات الضرورية للتكامل الناجح بين مجموعة التكامل:

تختلف متطلبات التكامل الناجح بين مجموعات الدول المتكاملة كنتيجة للاختلاف في درجات النمو الاقتصادي واختلاف الهياكل الاقتصادية والإنتاجية بين الدول المعنية.

### 1.1 الدول الصناعية:

إن أهم ما يميز الدول الصناعية هو تماثل الهياكل الإنتاجية من حيث درجة النمو والتطور والتنوع الإنتاجي بالإضافة إلى تشابه درجات النمو وهياكل الطلب، ولهذا فإن التعاون الاقتصادي بين هذه الدول يسعى إلى تحقيق التكاملات المحتملة من خلال عزل القيود الجمركية بين الدول الأعضاء والتي تؤتى بمنافع عامة وحالية ومزيد من الإيرادات للدول المتعاونة [2]، واتساقا مع الأهداف السابقة فقد حددت النظرية الأساسية للإتحاد الجمركي هدفا للتكامل بين الدول الصناعية مفاده تحقيق أكبر كفاءة اقتصادية ممكنة في استخدام الموارد المتاحة للدول الأعضاء وتفترض النظرية لذلك الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية على مستوى الدول الأعضاء قبل قيام التكامل بينها.

[1] Theo Hitiris, European Union Economics, Prentice Hall, Harlow, England, 2003,p.32-31 .
[2] Philipe Hugon, les économies en développement au regard des théories de la régionalisation, tiers-monde,2002, tome 43 n°169, les chemins de l'intégration régionale, pp.11-12.

و من هنا فإن معيار الحكم على أداء التكامل بين هذه الدول ينصب على الإسراع بمعدّلات النمو والرفاهية من خلال التأثيرات الديناميكية للتكامل الاقتصادي و التي تشتمل على البنود التالية: [1]

* تحسين العائد من تخصيص الموارد للدول المتكاملة.

* تحقيق التوازن الاقتصادي لكل من الطلب والعرض.

* التوسع السوقي وجني وفورات الحجم الكبير للهياكل الإنتاجية القائمة.

### 2.1 متطلبات التكامل الاقتصادي للدول النامية:

يرى Theo Hitiris أن الدول النامية تكون بالفعل متشابهة ولكن ليست بالدرجة التي تصبغ اقتصاديات الدول الصناعية ومن ذلك وجود عدد من السمات التي تميز اقتصاديات هذه الدول كالاختلاف في درجات النمو الاقتصادي والطاقة غير الكاملة في استخدام الموارد المتاحة والقيود المصطنعة على تحركات العمالة ورأس المال والرقابة الحكومية على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية بدعوى حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الخارجية ، ولهذا فإن التكامل الاقتصادي في محيط هذه الدول لا يهدف إلى مكاسب الرفاهية الساكنة، ولكن يسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف على المستوى الاقتصادي للمنطقة بحيث يشمل الآتي[2]:

* تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

* تحقيق تغيرات في هياكل الإنتاج والتجارة.

* تحديث التكنولوجيا والتخصص القائم على المزايا المقارنة.

* الإنتاج من أجل التصدير.

ولهذا فإن اعتبارات التكامل على مستوى المنطقة التكاملية في تحقيق الأهداف السابقة يعتمد على تجميع الموارد الناذرة والكامنة للنمو الاقتصادي مثل رأس المال والعمالة الماهرة وتحاشي الاستثمارات غير الضرورية، ولأن الهدف من الإنتاج في البداية هو إحلال الواردات فإن التكامل الاقتصادي قد يؤدي إلى

[1] Theo Hitiris, Ibid,p 5.
[2] Ibid, pp.7-9.

تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة أفضل من تحقيق هذا الهدف من جانب واحد، ومما سبق يتبين أن الدول النامية تهدف في الأساس إلى تحقيق الآثار الديناميكية للتكامل وتشمل: [1]

* التوسع السوقي ومحاولة بناء وتحديث الهياكل الإنتاجية عن طريق خلق أحجام كبيرة للوحدات الإنتاجية وجني وفورات الحجم الكبير وزيادة الطلب الداخلي للمنطقة.

* التعاون للمنطقة ربما يساعد في دعم قوى المساومة للمجموعة على المستوى الاقتصادي وأحيانا السياسي بالإضافة إلى العلاقات الخارجية ويمكن الوصول إلى هذه الأهداف على المدى الطويل ويضيف Theo Hitiris إلى ما سبق عدد من العوامل الأخرى التي تساعد في نجاح المنطقة التكاملية على المستوى الاقتصادي ومن ذلك: [2]

أ- التنازل عن السيادة الفردية.

ب- تشابه الأهداف على مستوى المجموعة.

ج- محاولة كل دولة زيادة حصتها خارج نطاق مواردها المحتملة من خلال النمو الكلي للمنطقة التكاملية ككل.

## 2. نموذج المحددات الاقتصادية لمنطقة التكامل الاقتصادي:

يعتمد نموذج المحددات الاقتصادية على خمسة عشر محددا اقتصاديا مقسمة إلى الأشكال الخمسة الممكنة للتكامل الاقتصادي والمتمثلة في منطقة التجارة الحرة والإتحاد الجمركي والسوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي وأخيرا الاتحاد النقدي، وتندرج المحددات الخمسة عشر وفقا للأشكال الخمسة السابقة على النحو التالي:

### أولا: منطقة التجارة الحرة والإتحاد الجمركي:

- اتجاه وشدة التجارة.
- تشابه هيكل الأسعار.
- علاقات التجارة البينية.

[1] Rieber Arsène et Tran Thi Anh-dao, Intégration régionale Sud-Sud et répartition intra-zone des activité, Revue économiques, 2014/1 vol.55, p.51

[2] Theo Hitiris, Ibid, pp 10-11.

- تشابه هياكل التجارة والإنتاج.
- تشابه مراحل النمو الاقتصادية.
- اقتصاديات النطاق والتخصص.
- معدل الحماية الجمركية.
- حجم منطقة التكامل.

**ثانيا: السوق المشتركة والإتحاد الاقتصادي:**

- تشابه هيكل العمالة ومدى توافرها.
- تشابه هيكل الأجور.

**ثالثا: الإتحاد النقدي[1]:**

- تكامل السياسات الاقتصادية.
- تشابه معدلات التضخم.
- تشابه تأثير الصدمات الخارجية.
- استقرار معدل صرف العملات.
- الإتحاد المالي.

و ترجع أهمية التكامل بين الدول النامية ووفقا للأشكال الخمسة السابقة لما يترتب عليها من نتائج تفيد اقتصاديات هذه الدول على نحو يزيد من فرص التنمية الاقتصادية وارتفاع المستوى المعيشي لمجتمعاتها وذلك على النحو التالي[2]:

* يؤدي وجود منطقة التجارة الحرة وإلغاء القيود الجمركية والحكومية إلى خلق فرص أكبر للتجارة وتوسيعها.

[1] Theo Hitiris, op.cité., pp 11.

[2] أحمد الكواز، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد81، مارس 2009، ص ص. 8-9.

* يؤدي الاتحاد الجمركي وما يترتب عليه من توحيد التعريفة الجمركية اتجاه الخارج إلى تحويل التجارة لصالح الدول الأعضاء ومساواة أسعار السلع والخدمات والاستفادة من اقتصاديات الحجم.

* يترتب على وجود السوق المشتركة بالإضافة إلى النتائج توحيد أسعار عوامل الإنتاج.

* يؤدي توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية من خلال الإتحاد الاقتصادي إلى تقليل تكلفة النقل والانحرافات داخل اقتصاديات السوق.

* يؤدي الاتحاد النقدي وتوحيد العملة بين دول التكامل إلى إلغاء السياسات الوطنية الاقتصادية واعتبار اقتصادات الدول الأعضاء اقتصاداً واحداً تتوزع عليه المنافع بالتساوي، و الجدول (1) يبين الآثار المتوقعة للأشكال التكاملية السابق الحديث عنها والنتائج المترتبة عليها.

جدول رقم (1): الآثار المتوقعة للأشكال التكاملية والنتائج المترتبة عليها.

| الشكل | الخصائص | النتائج [1] |
|---|---|---|
| منطقة التجارة الحرة | * إلغاء الجمارك الداخلية.<br>* إلغاء القيود الحكومية. | * خلق فرص للتجارة.<br>* توسيع التجارة.<br>* تحويل التجارة.<br>* الاستفادة من اقتصاد الحجم.<br>* مساواة أسعار السلع |
| الإتحاد الجمركي | إضافة إلى:<br>* جمارك موحدة تجاه الخارج | |
| السوق المشتركة | إضافة إلى:<br>* تحرير أسواق عوامل الإنتاج.<br>* توحيد المواصفات.<br>* إلغاء التمييز ضد السلع. | إضافة إلى:<br>* توحيد أسعار عوامل الإنتاج. |

[1] أحمد الكواز، مرجع سبق ذكره، صص.9-15.

| | | |
|---|---|---|
| | * توحيد نسبي للسياسات. | |
| الإتحاد الاقتصادي | إضافة إلى :<br>* أهداف مشتركة للسياسة الاقتصادية.<br>* ملائمة متناهية للسياسة المالية والنقدية.<br>* إلغاء الحدود. | إضافة إلى:<br>* تقليل تكلفة النقل والانتقالات.<br>* تحجيم التشوهات داخل السوق المشتركة. |
| الإتحاد النقدي | إضافة إلى:<br>* عملة موحدة. | إضافة إلى:<br>* إلغاء السياسات الاقتصادية الوطنية. |

### 1.2 محاور دعم المحددات الاقتصادية وتطويرها:

بعد استعراض محددات اختيار منطقة التكامل المثلى بين مجموعة من الدول، والتي تحتوي في مضمونها الأشكال الخمسة للتكامل الاقتصادي ومن ثم فهي تمثل محاور أو محددات أساسية لا غنى عنها في اختيار الشكل المناسب للمنطقة التكاملية بين مجموعة من الدول، ترد مجموعة أخرى من المحددات والمحاور والتي تمثل دعم ووسيلة من وسائل تحسين المناخ والظروف الموضوعية حتى تحقق المحددات من الطائفة الأولى أفضل النتائج في سبيل تكوين المنطقة التكاملية.

وتتمثل هذه المحاور في الآتي: [1]

* تدعيم دور الوحدات الاقتصادية في عملية التعاون الاقتصادي.
* التعاون في أنشطة البحث والتطوير العلمي.
* سياسة صناعية إقليمية.
* نظام التجارة الخارجية.

[1] أحمد الكواز، مرجع سبق ذكره، ص ص.11-13.

* التعاون في البنية الأساسية.

* تصحيح الاختلافات بين دول التعاون.

ويكون من المناسب في هذا المجال أن نقدم عرضا موجزا لكل محور من المحاور السابقة وأهميته في دعم المحددات الاقتصادية لاختيار منطقة التكامل المثلى بين مجموعة التكامل الاقتصادية.

**أولا: تدعيم دور الوحدات الاقتصادية في عملية التعاون الاقتصادي:**

أحد السمات التي تعاني منها الدول النامية ومن بينها دول منظمة المؤتمر الإسلامي والذي يصبغ هياكلها الإنتاجية على مستوى المشروعات الصناعية، أنها تصنف ضمن المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم، أما المشروعات كبيرة الحجم فتمثل عددا قليلا من المشروعات والتي تأخذ شكل المساهمة، ويتيح دمج هذه المشروعات وفق نظام تكاملي معين إلى إحداث تغييرات في مستوى المنتج والتكنولوجيا، بالإضافة إلى تطوير الكوادر البشرية المناسبة للأنماط الصناعية الجديدة والمشروعات كبيرة الحجم، مما يتيح فرص أكبر للإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وتستطيع الاتحادات الصناعية العاملة بالمنطقة التكاملية بالاشتراك مع وزارات الصناعة بالدول الأعضاء من وضع برامج صناعية مشتركة يكون من أهم أهدافها العمل على دمج المشروعات العامة والخاصة بالمنطقة التكاملية وفق نظام صناعي معين يأخذ في اعتباره معايير الكفاءة الاقتصادية القائم على التخصص وفق الميزات النسبية المقارنة لاقتصاديات الدول الأعضاء على أن تشمل البرامج الآتي:

* إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية والتي تعوق العمل الاستثماري للشركات في المنطقة التكاملية.

* المساواة بين الشركات المحلية والأجنبية من حيث الإعفاءات والامتيازات الممنوحة.

* الربط بين الأنشطة التصديرية خاصة الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم التي لا تملك الموارد المالية الكافية.

* الأخذ في الاعتبار إعطاء مزايا للشركات العاملة الوطنية والأجنبية وفقا لفترات زمنية محددة تستطيع خلالها المشروعات من تكييف أوضاعها الاقتصادية بما يمكنها من تحقيق أرباح.

* دعم دور المشروعات الخدمية وشركات التأمين ومساندة الصناعات الناشئة.

**ثانيا: التعاون في أنشطة البحث والتطوير العلمي:**

وتبدو أهمية المحور السابق في دعم محددات اختيار منطقة التكامل المثلى في أن التغيرات التكنولوجية التي يحدثها التكامل من الممكن أن تؤثر على اقتصاديات المنطقة الخاصة بسلوك المنتج والمستهلك من خلال:

* التأثير على تكلفة المنتج.

* استحداث سلع جديدة.

*خلق أسواق جديدة.

* زيادة حجم السوق.

وفي هذا المجال يرى B.Balassa [1]، أن الشركات الكبيرة الحجم تستطيع تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير في البحوث كما أن نسبة النشاط البحثي لديها تكون أكبر من الشركات صغيرة الحجم حيث يتوافر لديها مزايا امتلاك أحجام كبيرة من الموارد اللازمة للإنفاق على البحث العلمي مما يمكنها من غزو السوق وتحقيق فرص أكبر للوصول إلى رأس المال السوقي.

وبالإضافة إلى ما سبق تمتلك هذه الشركات خطط تطوير للمستقبل مما يمكنها من السيطرة على جزء كبير من السوق وتحقيق أرباح كبيرة على المستوى الذاتي والاجتماعي كنتيجة لزيادة حصتها السوقية.

والمزايا السابقة تمثل أحد فضائل التكامل الاقتصادي الذي يعمل على تحقيق التركز الصناعي القائم على التخصص في وحدات كبيرة الحجم مما يحقق مكاسب أكبر بالتجارة خاصة بعد إلغاء القيود الجمركية والمعوقات الأخرى التي تعوق التدفق الحر للسلع والخدمات وهي في النهاية تنعكس على تطوير المنطقة ككل.

ونورد في هذا المجال عدد من المتغيرات التي تؤثر في عملية البحث العلمي على مستوى المنطقة التكاملية ومن ذلك:

أ- رصد إمكانيات وقدرات البحث العلمي والتكنولوجي بهذه البلدان وإمكانيات تطورها مستقبليا وهذه يعترضها عدد من الأسباب أهمها:

* الهجرات الدائمة للعقول والقدرات البشرية المدربة.

[1] Bela,Balassa J.D. Pho, the theory of economic integration, op.cité.,p 180.

* ضعف الموارد التمويلية للإنفاق على البحث العلمي.

* اختلاف سياسات البحث العلمي والتكنولوجي بهذه البلدان ويترتب على ذلك اختلاف:

– نظم التسهيلات والإعفاءات للمؤسسات والشركات المساهمة في تلك المجالات.

– عدم وجود الكليات والمعاهد العلمية التي يمكن اعتبارها شريكا للشركات الصناعية في كثير من هذه الدول.

– عدم وجود شكل معين للتعاون في مجال البحث العلمي يربط اقتصاديات هذه الدول بعضها البعض.

– عدم وجود طاقات بحث علمي في فروع الصناعات الرائدة في العالم مثل تكنولوجيا المعلومات.

ويتطلب الأمر في النهاية لنجاح المنطقة التكاملية صياغة سياسة بحث علمي إقليمي يرتكز على تنمية القدرات التكنولوجية الذاتية واستيراد الأنماط التكنولوجية الذي يتوافق مع أولويات التنمية بهذه البلدان.

**ثالثا: سياسة صناعية إقليمية:**

يؤثر التكامل الاقتصادي على النواحي الاستثمارية للمنطقة عن طريق التأثير على التركز الصناعي للمنشآت كبيرة الحجم من خلال التخصيص القائم على اعتبارات الميزة المقارنة ومن ثم فهي تؤثر في اتجاهات ثلاث: [1]

أ– تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة في صناعات الإحلال محل الواردات.

ب– الصناعات المتوجهة للتصدير.

ج– جذب الاستثمارات الأجنبية.

د– تدعيم تعاون المناطق الأضعف اقتصاديا.

[1] B. Balassa . The economic theory of integration, ibid, pp. 179-183.

هـ- التأثير على الطرق الإنتاجية المستخدمة عن طريق عزل القيود التعريفية والكمية للمنطقة التكاملية والتي تساعد في التدفق الحر لرؤوس الأموال المادية، بالإضافة إلى الأصول العينية ومن ثم فهي تساعد في إقامة رأس المال السوقي المتكامل.

وما سبق تنشأ أهمية وجود هيكل إقليمي قوى يضم الحكومات المركزية للدول الأعضاء وتستند إليه مهام تعبئة القدرات الإنتاجية المتاحة على المستوى الإقليمي في مجالات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

ويورد B.Balassa في هذا المجال أهمية وضع ترتيبات خاصة بالتعاون الاقتصادي في مجال السياسات الاقتصادية الصناعية للمنطقة ويكون من أهم أهدافها عرض المعلومات عن الاستثمارات في مختلف القطاعات الاستثمارية في نظام مشاركة إقليمية مما يجعل سوق رأس المال أكثر وضوحا.[1]

ويضيف كندلبرجر إلى ما سبق أن التكامل يؤثر على حجم الاستثمارات الخاصة بالصناعة من خلال الآتي:

* تقليل التأثيرات المحتملة على ارتفاع الأسعار في حالات الطلب الكلي المتزايد أو انخفاضها في حالات الانكماش خاصة في ظل الطاقات غير الكاملة التي تعاني منها كثير من اقتصاديات الدول النامية والمتمثلة في الاستغلال غير الكفء للموارد الاقتصادية وانتشار البطالة المقنعة خاصة سوق العمل حيث يتيح التكامل استغلال أكبر للطاقات الإنتاجية عن طريق التركز الصناعي وجني وفورات الحجم الكبير وتوفير فرص أكبر لانتقالات العمالة ورؤوس الأموال وزيادة الدخول.

* المخاطر الرأسمالية الممكن حدوثها على مستوى العوامل الإنتاجية للدولة مما يخفض نسب الادخار في الدول الأقل نمو خاصة في ظل السياسات الحكومية المعمول بها والتي قد تشجع أو تثبط من أحجام الاستثمارات والتأثير على اتجاهاتها.

ومن فوائد التكامل بالنسبة لهذه الدول أنه يزيد من حجم المدخرات الناتجة عن الدخل كنتيجة للتأثير على النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات عالية من الإيرادات تزيد من حدة التراكم الرأسمالي اللازم للصناعة، وتقليل مخاطر عدم التأكد بالنسبة للاستثمارات الجديدة.

[1] Ibid, p. 182.

**رابعا: نظام التجارة الخارجية:**

في ظل الحديث عن التكامل الاقتصادي في محيط الدول النامية التي تعاني العديد من المشكلات الاقتصادية على المستوى الداخلي والخارجي يتناول العديد من الكتاب الاقتصاديين إمكانيات التكامل الاقتصادي بين هذه الدول والتأثيرات المحتملة على تنوع الهياكل الإنتاجية لها.

وفي هذا المجال يرى البعض [1]، إنه من الخطأ الانطلاق من أن مجرد التوجه نحو أشكال التعاون أو التكامل الإقليمي ستكفل في حد ذاتها القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية نظرا لقصر الفترة الانتقالية للتحول من التصنيع المتوجه نحو الأسواق المحلية إلى التصنيع بهدف التصدير، كما أن آثار المنافسة في إحداث الكفاءة الاقتصادية على مستوى اقتصاديات المنطقة سوف يستغرق وقتا، ومن هنا فإن التعاون الإقليمي سوف يحتاج إلى بعض العوامل المساعدة في مجال التجارة الخارجية. [2]

وفي هذا المجال يرى B.Balassa وآخرون أن إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة بين دول التكامل من شأنها أن تساعد في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى المنطقة وفقا لاعتبارات اتساع نطاق السوق وتوسع التجارة فيما يعد موردا هاما من تمويل الاعتمادات المالية للمنطقة خاصة في ظل نقص التراكم الرأسمالي المحلي في الدول النامية، ويضيف Balassa إلى ما سبق أن الاستثمارات الأجنبية الجديدة قد تأخذ شكل الأسهم العادية ذات الفوائد غير المحددة أو المجموعة الاستثمارية. [3]

ونظرا للحائط الجمركي الذي يمثل دعم وحماية للاستثمارات الأجنبية فإن هذا من شأنه أن يزيد أرباح الأجانب بالمنطقة مما يمهد لعدد من النتائج الإيجابية على مستوى المنطقة التكاملية ومن ذلك:

أ- دعم وقرض الحكومات في المنطقة التكاملية بالاعتمادات المالية الممكنة.

ب- احتمالات إقامة نظام مشاركة بين الأجانب والمستثمرين المحليين في المنطقة التكاملية على المستوى العام والخاص ونورد في هذا المجال عدد من الملاحظات أهمها:

- أن ليس المهم هو زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية بالمنطقة ولكن الأهم هو كيفية تخصيص وتوزيع هذه الاستثمارات وفقا للمتغيرات الإقليمية التي يفرضها التكامل واعتبارات التنمية.

[1] أحمد الكواز، مرجع سبق ذكره، ص ص.10-11.
[2] مرجع سابق،ص 13.
[3] Bela.Balassa,ibid,pp. 180-186.

– تنسيق نظم الحماية وهياكل الإعفاءات للفروع الصناعية التي تحظى بالحماية على أن تعطي الأولوية للمنشآت الصناعية التي يتوافر لها إمكانيات المنافسة على المستوى الداخلي والخارجي.

**خامسا: تصحيح الاختلافات بين بلدان التعاون:**

يورد العديد من الكتاب الاقتصاديين عدد من العوامل والاعتبارات الخاصة بنجاح التكامل الاقتصادي بين أي مجموعة من الدول، وأهم هذه الاعتبارات هو التشابه بين اقتصاديات هذه الدول سواء في تطوير الهياكل الإنتاجية وعوامل الإنتاج ودرجات النمو الاقتصادي. [1]

وإذا كانت العوامل السابقة تمثل أحد أهم أسباب نجاح التكامل بين دول الإتحاد الأوروبي، فإن أهم ما تعاني منه تجارب التكامل الاقتصادي للدول النامية هو وجود اختلافات في المعايير السابقة على مستوى المنطقة التكاملية وعدم وجود خطة صناعية متكاملة واختلاف الأيدلوجيات الخاصة بالتصنيع وهل هو التصنيع بغرض التصدير أم بغرض الإحلال محل الواردات، بالإضافة إلى الاختلافات في الموازين التجارية بينهم مما يفسر أحد العوامل الهامة التي يعزى إليها فشل الكثير من تجارب التكامل الاقتصادي بين هذه الدول.

ومما سبق يتبين ضرورة اتخاذ عدد من الترتيبات الخاصة بتقليل درجات التفاوت الاقتصادي بين دول التكامل ومن ذلك دعم اقتصاديات الدول الأقل نموا ومساعدتها على تصحيح اقتصادياتها، وقد لجأت دول المجموعة الأوروبية حلا لهذه المشكلة إلى إقامة الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية، وفي هذا المجال نورد عددا من النقاط أهمها:

1- أنه مع اتساع عدد الدول المشتركة في التكامل فإن هذا يمثل مساندة قوية لاقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية كنتجية لاتساع السوق وتخفيض التكاليف الصناعية وجني وفورات الحجم الكبير.

2- تنسيق السياسات الاجتماعية وتطوير الدور التعليمي والإعلامي وإعداد البرامج الموجهة للتقريب بين ثقافات الدول الأعضاء.

3- تنسيق السياسات الإقليمية الخاصة بالتوزيع المتكافئ للمشروعات الصناعية والعوائد الناتجة عنها حتى يشارك الجميع في نجاح التكامل الاقتصادي على مستوى المنطقة التكاملية.

4- دعم اقتصاديات الدول الأقل نموا من دول المجموعة وإزالة الاختلالات في هياكلها الإنتاجية.

[1] سيرد توضيح هذه التجارب بالتفصيل في الفصل الثاني من الجزء الأول من هذه الرسالة.

5- اتخاذ إجراءات حماية البيئة الاقتصادية وتجنب العشوائية في مناطق الجذب الاقتصادي.

**سادسا: التعاون في مجالات البنية الاقتصادية:**

يعد التعاون في مشروعات البنية الأساسية أحد أهم أشكال التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة التكاملية خاصة المواصلات، الكهرباء والطاقة، والمشروعات الاجتماعية الخاصة بالتعليم والصحة.....الخ.

إذ أن التكامل في نطاق هذه المشروعات يقلل من تكلفة الوحدات المنتجة ويزيد من ربط اقتصاديات المنطقة انطلاقا من عاملين أساسيين:

**الأول:** تهيئة المناخ المناسب والفرص المواتية لعمل الهياكل الإنتاجية لدول التكامل والربط بين اقتصادياتها مما يقلل من تكلفة النقل وجني وفورات الحجم الكبير.

**الثاني:** دعم قوى المنافسة الاقتصادية الناتج عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للعمل في المنطقة التكاملية واستغلال الفرص الاستثمارية الجديدة في توسع أسواق المنطقة وجذب مستهلكين جدد إلى المنطقة على المدى البعيد.

**خاتمة الفصل:**

لا شك أن ظاهرة انخراط الدول في تكتلات جماعية وإقليمية غالبا ما تحصل نتيجة لدوافع وحوافز عديدة اقتصادية وغير اقتصادية، إلا أن الجوانب الاقتصادية هي التي تلعب الدور البارز والحاسم في حث الدول على التكاتف والتلاحم ضمن مجموعات تضم واحدة منها اطرافاً متآلفة اجتماعياً وحضارياً.

ويظهر دور العوامل الاقتصادية جلياً في حالات عديدة، بل في كل الحالات تقريباً. فهناك مثلاً فئات كثيرة من الأقطار والدول تكون مجتمعاتها مشتركة في نفس الخصائص الاجتماعية والحضارية ومع ذلك لم تصل إلى تكتلات جماعية بسبب غياب المقومات الاقتصادية المواتية للتكامل .

إن التكامل الاقتصادي يستدعي توفر مقومات اقتصادية وموارد إنتاجية إضافة إلى مقومات سياسية وإيديولوجية وثقافية وغيرها تزيد من درجة تآلف سياساتها وتعاظم منافعها.

# الفصل الثاني

# تجارب التكامل

# الاقتصادي الإفريقي

# دراسة وتقييم

# الفصل الثاني

# تجارب التكامل الاقتصادي الإفريقي

# دراسة وتقييم

يتناول هذا الفصل ثلاث مباحث مقسمة كالأتي:

**المبحث الأول:** عرض للتكتلات الاقتصادية الجهوية (CER).

**المبحث الثاني:** تقييم تجارب التكامل الاقتصادي الإفريقي.

## المبحث الأول

## عرض للتكتلات الاقتصادية الجهوية (CER)

إن المتتبع لمنحى تجارب التكامل الاقتصادي التي خاضتها مختلف بلدان القارة الإفريقية منذ نشأة منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) في 25 ماي 1963، يرى إتجاها غير الخطي المتأثر ببعض المحاولات التي تقودها بعض القرارات السياسية التي تختلف في سرعاتها من وهلة إلى أخرى.

وقد عرفت القارة الإفريقية مراحل متعددة لأجل التكامل القاري نختصر محطاته فيما يلي[1]:

- أفريل 1980: اعتماد خطة عمل لاغوس والوثيقة الختامية لاغوس،و الذي سبقه مؤتمر مونروفيا (ليبيريا) في فبراير 1979؛
- جوان 1991: التوقيع على المعاهدة المؤسِسَة لِلجَماعة الاقتصادية أفريقيا (CER)، والمعروف باسم "معاهدة أبوجا"، الذي دخلت حيز التنفيذ إبتداءاً ماي 1994؛
- سبتمبر 1999: إعلان سرت، والهادف أساسا إلى الإسراع في تنفيذ معاهدة أبوجا، على وجه التحديد، من أجل تدليل العواقب وتقصير الخطوات وإنشاء مؤسسات مثل البنك المركزي الأفريقي، والمحكمة الإفريقية للعدالة وبرلمان عموم أفريقيا.
- جويلية 2000 : المصادقة على القانون التأسيسي لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي بلومي عاصمة توغو؛
- جويلية 2001: تأسيس الاتحاد الأفريقي في لوساكا عاصمة زامبيا واعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD) كبرنامج رئيسي لها؛
- جويلية 2002: إطلاق الاتحاد الأفريقي في ديربان (جنوب أفريقيا).

### 1. برنامج الحد الأدنى للتكامل[2] (PMI)و أهدافها:

هي آلية تقارب بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية (أو الجماعات الاقتصادية الإقليمية)، وضعت على أساس

[1] Le Programme Minimum D'Intégration (PMI), 2009 – 2012, Commission de l'Union africaine, 2010, P.2.
[2] برنامج الحد الأدنى للتكامل أو الاندماج الأدنى وهي ترجمة لـ Le Programme Minimum D'Intégration (PMI).

عدد من المجالات ذات الأولوية التي ينبغي تنفيذها على المستويين الإقليمي والقاري. وهي تسمح لهذه المجموعات الاقتصادية الإقليمية بتعزيز التعاون والاستفادة تبادلياً من المزايا النسبية وأفضل الممارسات في مجال التكامل الاقتصادي و الإقليمي. كما تعتبر حجر الأساس بين معاهدة أبوجا وتنفيذها.

و قد نصت أهداف المرحلة الأولى من البرنامج الحد الأدنى للتكامل (PMI) هي[1]:

- القضاء التدريجي للحواجز الجمركية (BT) في جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية أو الجهوية (CER).
- القضاء على الحواجز غير الجمركية (الحواجز غير التعريفية) في جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية أو الجهوية (CER) ، مع تبسيط ومواءمة قواعد المنشأ.
- توقيع اتفاقيات شراكة بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- تسهيل الإجراءات الجمركية وإنشاء إتحادات جمركي في كل مجموعة إقليمية.
- تسهيل حرية تنقل الأشخاص في المجموعة نفسها.
- الحرير التدريجي لحركة السلع والبضائع مع الإنتقال إلى حركة خدمات رؤوس الأموال مابين المجموعات الإقليمية.
- الوقاية وحل النزاعات والعمل على تنمية وتطوير آليات ما بعد النزاعات في أفريقيا (Post conflit).
- تطوير البنية التحتية في أفريقيا.
- تطوير القطاع الصناعي في أفريقيا.
- وضع أرضيات إتفاق إقليمية و قارية لجذب المستثمرين .
- تطوير نظم التعليم في أفريقيا.
- تشجيع استخدام العلوم والتكنولوجيا للقضاء على الفقر في أفريقيا.
- ضمان الحصول على الاحتياجات الصحية الأولية للأفارقة.
- تشجيع مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية .

[1] Rapport du Programme Minimum D'Intégration (PMI), Contenu, Mécanisme de mise en œuvre, Mécanisme de suivi et d'évaluation, Union africaine , Addis Ababa, Ethiopia, mai 2009.,P.8.

- تنظيم انتخابات ديمقراطية، وتداول السلطة السياسية .
- تحسين وترشيد الحكم في المجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- تنفيذ الأدوات اللازمة لمواءمة الإحصاءات في أفريقيا.
- تعزيز قدرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء .

## 1.1 واقع المجموعات الاقتصادية الإقليمية (CER) وتموقعها الجغرافي في القارة الإفريقية:

منذ اعتماد خطة العمل والوثيقة الختامية Lagos ،ومعاهدة أبوجا، وإعلان سرت، ووصولاً لإنشاء الاتحاد الأفريقي(AU) المدعوم بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأخيراً إعلان أكرا حول حكومة الاتحاد.

اتضحت سبل الوصول للتكامل الإفريقي المعروف بالجماعة الاقتصادية الأفريقية (AEC)، عبر بوابة تطوير المجموعات الاقتصادية الإقليمية (CER). التي تعرف مداً وجزراً من مجموعة إلى أخرى. فبالنسبة لبعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية، فإن وتيرة تنفيذ البرامج لا يزال بطيئا ويحتاج إلى دعم من أصحاب المصالح المختلفة للاندماج والجدول الموالي يوضح الجماعات الإقليمية ومدى تقدم خطواتها في سبيل الوصول إلى أهدافها إقليمية نحو القارية:

**الجدول (2): أهم المجموعات الاقتصادية الجهوية في القارة الإفريقية**

| | نوع التكتل | ميادين التكتل والتعاون | تاريخ التأسيس أو الإنشاء | الدول المشكلة للتكتل | الهدف المنشود |
|---|---|---|---|---|---|
| **اتحاد المغرب العربي UMA** | منطقة تبادل حر **ZLE** | -السلع والخدمات. - الإستثمارات. - الهجرة. | /02/17 1989 | الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا، تونس | اتحاد اقتصادي كامل |
| **الكوميسا COMESA** | منطقة تبادل حر **ZLE** | -السلع والخدمات. - الإستثمارات. - الهجرة. | /12/8 1994 | أنغولا، بورندي، جزر القمر، جيبوتي، مصر، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، ناميبيا، جمهورية أوغندا | سوق مشتركة |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | جمهورية الكونغو، رواندا، سيشيل، السودان، سوازيلاند، زامبيا، زيمبابوي | |
| **تجمع دول الساحل والصحراء CEN-SAD** | منطقة تبادل حر **ZLE** | -السلع والخدمات. - الإستثمارات. - الهجرة | /04/08 1998 | بنين، بوركينا فاسو ،كوت ديفوار ،جيبوتي ، مصر، إريتريا، غامبيا، ليبيا، مالي، المغرب، النيجر، نيجيريا، جمهورية أفريقيا الوسطى، السنغال، الصومال، السودان، تشاد، توغو، تونس | منطقة تبادل حر وتكامل في بعض القطاعات |
| **الجماعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى CEEAC** | منطقة تبادل حر **ZLE** | -السلع والخدمات. - الإستثمارات. - الهجرة | /07/01 2007 | أنغولا، بوروندي، الكاميرون الكونغو، غابون، جمهورية غينيا الاستوائية جمهورية أفريقيا الوسطى جمهورية الكونغو، رواندا سان تومي وبرينسيبي تشاد | اتحاد اقتصادي كامل |
| **الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا CEDEAO** بالفرنسية **ECOWAS** بالإنجليزية | منطقة تبادل حر **ZLE** | -السلع والخدمات. - الإستثمارات. - الهجرة | /07/24 1993 | بنين، بوركينا فاسو، جزر الرأس الأخضر، كوت ديفوار، غامبيا ،غانا ، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر،السنغال، سيراليون، توغو | اتحاد اقتصادي كامل |
| **الهيئة الحكومية للتنمية IGAD** | منطقة تبادل حر **ZLE** | -السلع والخدمات. - الإستثمارات. - الهجرة. | /11/25 1996 | جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا ، أوغندا، الصومال، السودان | اتحاد اقتصادي كامل |
| **الجماعة الإنمائية لإفريقيا الجنوبية SADC** | منطقة تبادل حر **ZLE** | -السلع والخدمات. - الإستثمارات. - الهجرة. | /09/01 2000 | جنوب أفريقيا، أنغولا، بوتسوانا، ليسوتو، ملاوي، موريس، موزمبيق، ناميبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، تنزانيا، | اتحاد اقتصادي كامل |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | سوازيلاند، زامبيا، زيمبابوي | |
| **الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول إفريقيا الجنوبية CEMAC** | إتحاد جمركي **U.D** | -السلع والخدمات. - الإستثمارات. - الهجرة | /06/24 1999 | الكاميرون، الكونغو، الغابون، غينيا الاستوائية، تشاد جمهورية أفريقيا الوسطى | اتحاد اقتصادي كامل |
| **جماعة إفريقيا الشرقية CAE** | إتحاد جمركي **U.D** | -السلع والخدمات. - الإستثمارات. - الهجرة. | /17/17 2000 | بوروندي، كينيا، أوغندا، تنزانيا، رواندا | إتحاد جمركي |
| **الاتحاد الجمركي لدول إفريقيا الجنوبية UDAA** | إتحاد جمركي **U.D** | -السلع والخدمات. - الإستثمارات. - الهجرة. | /07/15 2004 | جنوب افريقيا، بوتسوانا، ليسوتو، ناميبيا، سوازيلاند | إتحاد جمركي |
| **الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا UEMOA** | إتحاد جمركي **U.D** | تنسيق السياسات التجارية وسياسات الاقتصاد الكلي. | /01/10 1994 | بنينن، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السنغال، توغو. | إتحاد جمركي |
| Source : secrétariat de la CNUCED | | | | | |

## 2. تداخل البلدان الافريقية في تجمعات مختلفة:

يبين الشكل رقم (01) ، مدى تعدد بعض الدول الافريقية في تجمعات مختلفة، مما يبين درجة تشابك اقتصادي و تجاري كبير، لكن في واقع الأمر هي مجرد اتفاقيات غير ملتزم بها، وهي من الأسباب الصريحة التي أدت إلى تعطل وتخلف الكثير من هذه التجمعات عن التزاماتها والوصول إلى أهدافها.

فمثلا بلد مثل سوازيلاند منظم إلى أربع تجمعات إقليمية مختلفة.

**الشكل (1). تجمعات التكامل الإقليمي في أفريقيا والمنتمون إلى تكتلات متعددة**

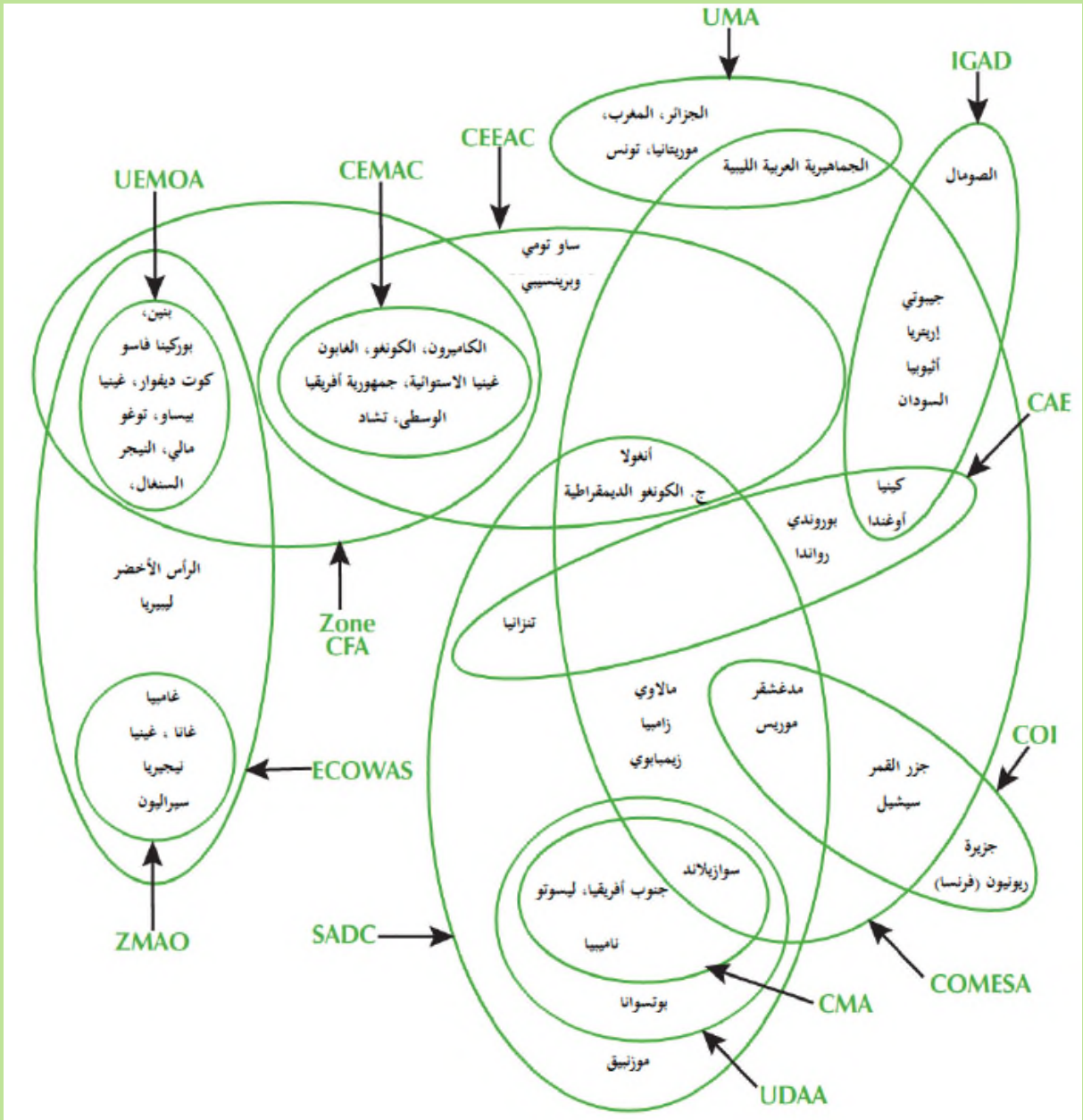


**المصدر**: أمانة الأونكتاد.

ملاحظة: جزر القمر هي أيضا عضو في التجمع المالي الأفريقي منطقة الفرنك (CFA). الـ CAE هي المنظمة الحكومية الدولية الإقليمية تجمع كل من بوروندي، كينيا، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا. انضم كل من بوروندي ورواندا إلى معاهدة الـ CAE في 18 يونيو 2007، وأصبحا عضوين كاملا العضوية في مجموعة شرق أفريقيا في 1 يوليو 2007.

## 3. السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا[1]COMESSA:

تشهد القارة الإفريقية حركة نشطة واتجاها متزايدا نحو إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية أو تفعيل القائم منها، لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الاقتصادية الدولية ومن بين هذه التكتلات الاقتصادية السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا التي تعتبر من أحد التكتلات الناشئة في إفريقيا.

### 1.3 تعريف الكوميسا، نشأتها و تطورها:

### 1.1.3 تعريف الكوميسا:

تعتبر الكوميسا أكبر تجمع إقليمي في إفريقيا من حيث العضوية ، تجمع مجموعة من واحد وعشرون دولة هي مرتبة من الشمال إلى الجنوب كما تظهر في هامش الصفحة[2] ذات سيادة تحاول تشجيع التكامل الإقليمي فيما بينها من خلال تنمية التجارة والموارد الطبيعية والبشرية ومواجهة تحديات العولمة بمختلف أنواعها، وتغطي الكوميسا رقعة جغرافية واسعة تكاد تعادل 41% من مساحة القارة الإفريقية، كما تضم نصف سكان القارة تقريبا (حوالي 380 مليون نسمة )[3].

يمكن تعريف الكوميسا من الناحية الاقتصادية بأنها تكتل اقتصادي إفريقي يعمل على تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة بين مجموعة الدول المكونة له عبر مراحل معينة من التكامل الاقتصادي[4] تسعى إلى إقامة سوق إفريقية مشتركة بين دول شرق وجنوب القارة السمراء، حيث يتميز إقليم [5] الكوميسا بعدة عوامل إيجابية وميزة استراتيجي هامة تجعله تكتل اقتصادي قوي يواجه القوى الخارجية التي تتصارع عليه وتدعيم العمل الإفريقي المشترك.

---

[1] **COMESA**: Common Market for Eastern and Southern Africa (باللغة الإنجليزية),
Marché commun de l'Afrique de l'Est et austral (باللغة الفرنسية).

[2] هذه الدول هي: مصر، السودان، إثيوبيا، إريتيريا، جيبوتي، أوغندا، كينيا، تنزانيا، رواندا، بورندي، الكونغو الديمقراطية، مالاوي، سيشل، مورشيوس، جزر القمر، مدغشقر، زمبيا، زيمبابوي، أنجولا، سوازيلاند، ناميبيا، بالإضافة إلى ليبيا التي انضمت إلى التجمع بصفة مراقب.

[3] حمدي عبد الرحمان حسن، "إفريقيا والعولمة"، أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية، القاهرة، 14/12 أفريل 2002، مقال لراوية توفيق حول العولمة والإقليمية الجديدة في غفريقيا: دراسة لتجمع الكوميسا ، 2004، ص 416.

[4] عبد الحميد عبد المطلب، "السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي"، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص 13.

[5] يمثل إقليم الكوميسا أهمية خاصة من الناحية الجيوسياسية لامتلاكه شواطئ على درجة فائقة من الأهمية حيث تمتد هذه الشواطئ من بور سعيد - مصر- شمالا على البحر المتوسط مرورا بقناة السويس والساحل الغربي للبحر الأحمر وشواطئ إفريقيا الجنوبية والوسطى على المحيط الأطلنطي، وذلك في الجزء الشاطئي لكل من ناميبيا وأنجولا والكونغو الديمقراطية.

### 2.1.3 نشأة وتطور الكوميسا:

تعود جذور نشأة وتطور السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا(الكوميسا) إلى منتصف الستينات عندما اتخذت دول الشرق والجنوب الإفريقي مبادرتها نحو تكوين تنظيم إقليمي فرعي للتعاون فيما بينها، ولقد دعت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا عام 1965 إلى عقد اجتماع وزاري للدول المستقلة في ذلك الحين في شرق وجنوب القارة للنظر في المقترحات التي استهدفت في النهاية إنشاء آلية لتشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي الفرعي وصدر عن هذا الاجتماع عدة توصيات من بينها توصية تقضي بإنشاء جماعة اقتصادية لدول وجنوب شرق القارة، واستمرت صور التعاون الاقتصادي بين هذه الدول[1].

ومع بداية الثمانينات من القرن العشرين بدأ التفكير في كيفية دفع هذا التكامل للأمام، ومن خلال ذلك تم توقيع المعاهدة المنشئة لمنطقة التجارة التفضيلية لدول جنوب وشرق إفريقيا في 21 ديسمبر 1981 ودخلت حيز التنفيذ في 30 سبتمبر 1982، وكانت هذه المعاهدة تتضمن 14 بروتوكولا تتضمن كافة جوانب وأنماط التعاون بين الدول المشاركة بالتعاون مع اللجنة الأوربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الإفريقي[2] وقد استهدفت المعاهدة تحقيق الأهداف التالية:

- تحرير التجارة وإلغاء الحواجز الجمركية.
- التعاون في مجال التجارة والجمارك وتبادل المعلومات.
- العمل على إنشاء سوق إفريقية مشتركة بين الدول الأعضاء بحلول عام 2000م

وبعد قرابة أحد عشر عاما من تلك المعاهدة اتفقت الدول الأعضاء على تحويلها إلى تجمع السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا في سنة 1993 ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 08 ديسمبر 1994.

فمن الضروري الإشارة إليه أن قيام هذا التكتل الاقتصادي الإفريقي يأتي على طريقة إقامة الجماعة الاقتصادية الإفريقية[3]، التي أنشأتها منظمة الوحدة الإفريقية في "أبوجا" عام 1991 ودخلت حيز التنفيذ عام 1994. التي كانت تشمل عدة تجمعات من بينها الكوميسا حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهمها من الناحية الاقتصادية حيث

[1] إيهاب عبد الله عباس، أثر السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) في عملية التنمية في السودان، مجلة جامعة شندي، العدد الحادي عشر ، 2011، ص ص. 196-197.

2 مرجع سابق، عن تقرير اللجنة الفنية، أمانة الكوميسا، ص. 31.

[3] تشمل هذه التجمعات: تجمع الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ومجموعة التنمية لدول الجنوب الإفريقي والاتحاد المغاربي لدول الشمال الإفريقي.

أن التكوينات الأخرى ذات طابع سياسي، ولكن الكوميسا هي التكتل الأكثر نجاحا في القارة الإفريقية لأنها ترتكز فقط على التكامل الاقتصادي[1].

أما عندما دخلت الكوميسا حيز التنفيذ أثناء انعقاد المؤتمر الوزاري للكوميسا بالعاصمة الملاوية (ليو نجوى)، تحركت قوى التكامل الاقتصادي الإقليمي نحو إنشاء منطقة التجارة الحرة في أكتوبر 2000 والقضاء على كافة القيود الجمركية وغير الجمركية لزيادة توسيع رقعة التجارة البينية بين الدول الأعضاء في تجمع الكوميسا.

وفي إطار البرنامج الزمني للصعود على درجات سلم التكامل الاقتصادي لتجمع الكوميسا فإنه يمكن القول بأن هذا البرنامج يتضمن تحقيق الدرجات التكاملية خلال الفترة 2004-2028 على الوجه التالي:

- إنشاء الاتحاد الجمركي بحلول ديسمبر 2004، بحيث تنتهي أجهزة التكامل المنوط بها تنفيذا لأحكام معاهدة الكوميسا من إعداد تعريفة جمركية موحدة تم تطبيقها على الواردات القادمة من الدول غير الأعضاء. وتتراوح هذه التعريفة بين 05 %، 10 %، 30 %.
- إنشاء الاتحاد النقدي بحلول عام 2025 ويتم بموجبه إصدار عملة موحدة وإنشاء بنك مركزي موحد والتنسيق الكامل بين السياسات النقدية للدول الأعضاء.
- الانضمام للجماعة الاقتصادية الإفريقية وهي الجماعة التي تحولت إلى الاتحاد الإفريقي في قمة سيرت الليبية عام 2001، وذلك بحلول عام 2028، وبذلك يتم إنشاء السوق الإفريقية المشتركة التي تضم كل دول القارة الإفريقية.

في هذه الحالة فإن دول القارة الإفريقية تلتزم بالاتفاق على عملة إفريقية موحدة وبنك مركزي إفريقي واحد يشرف على صنع السياسة النقدية على كامل التراب الإفريقي، والملاحظ أيضا أن دول الكوميسا تتباين فيما بينها من حيث الانتماءات الثقافية والحضارية حيث تضم مجموعة الدول العربية ممثلة في مصر والسودان، جيبوتي، جزر القمر[2]، ومجموعة الدول الأنجلوفونية التي تمثل الثقل السكاني الرئيسي لدول الكوميسا، ومجموعة الدول الفرانكفونية، كما تتباين أيضا الدول الأعضاء فيما بينها من حيث درجات النمو ومعدلات الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي، حيث يتراوح الناتج الوطني الإجمالي لمجموعة الدول المتوسطة النمو في المجموعة حوالي عشرة مليارات دولار، بينما ينخفض في الدول الأقل نموا إلى حوالي 1,9 مليار دولار.

[1] عبد الحميد عبد المطلب، السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي، مرجع سبق ذكره، ص.11 .

[2] سمير محمد عبد العزيز، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية....."، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24.

ودخول أية دولة عضو في تكتل الكوميسا يتطلب منها تطبيق مواد الاتفاقية الخاصة بالانضمام وخاصة بند 49- 26 من المعاهدة إذ يجب:

**أولا**: الالتزام بتطبيق جدول التخفيضات الجمركية السابق إقراره في نطاق منطقة التجارة التفضيلية، وذلك على كافة السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين الدول الأعضاء.

**ثانيا**: إزالة كافة الحواجز غير الجمركية على الواردات من الدول الأعضاء وذلك عام من تاريخ الانضمام.

**ثالثا**: التوصل إلى تعريفة جمركية مشتركة ثم وصولا إلى سوق مشتركة بحلول عام 2025.

كما يشترط لدخول أي دولة عضو في التكتل أن تكون دولة ذات جوار إقليمي.

## 2.3 أهداف ومبادئ الكوميسا:

قامت الكوميسا على مجموعة من الأهداف والمبادئ وذلك لتحسين الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء[1].

### 1.2.3 مبادئ الكوميسا:

حددت الإتفاقية المنشئة للسوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الإفريقي خاصة في مادتها السادسة مبادئ يلتزم بها هذا التجمع هي[2]:

- تشكيل منطقة تجارة حرة كاملة تتضمن تحرير التجارة بين الأعضاء وتكفل حرية انتقال السلع والخدمات المنتجة في السوق المشتركة وإزالة كافة القيود غير التعريفية على التجارة.
- إنشاء اتحاد جمركي يتضمن تعريفة جمركية قيمتها (0 %) على كل السلع ذات المنشأ في أي من دول السوق، وتطبيق تعريفة جمركية موحدة على كافة الواردات من الدول غير الأعضاء[3].
- حرية حركة رأس المال والتمويل وتطبيق قانون الاستثمار المشترك بغرض خلق مناخ موات لجلب الاستثمار الأجنبي والمحلي.
- إنشاء اتحاد للدفع في إطار برنامج التجانس النقدي والعمل على إنشاء اتحاد نقدي للكوميسا.

---

[1] حمدي عبد الرحمان حسن، "إفريقيا والعولمة"، أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية، مقال لراوية توفيق حول العولمة والإقليمية الجديدة في إفريقيا: دراسة لتجمع الكوميسا ، 2004، مرجع سبق ذكره، ص ص417-419.

[2] مرجع سابق، ص.420.

[3] محمد عاشور وأحمد سالم، دليل المنظمات الأفريقية الدولية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مشروع دعم التكامل الأفريقي، جامعة القاهرة، 2006، ص. 104.

- حرية انتقال الأشخاص وتطبيق إجراءات موحدة للتأشيرات بما في ذلك حق الاستيطان.
- إنشاء محكمة عدل لضمان الالتزام بأحكام المعاهدة.
- صيانة السلام الإقليمي والاستقرار من خلال تشجيع حسن الجوار.
- تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء سلميا والتعاون الفعال بين الدول المتجاورة وتشجيع الحفاظ على بيئة سليمة كأحد متطلبات تنميتها الاقتصادية.
- الاعتراف بحقوق الإنسان والشعوب وحمايتها طبقا لأحكام الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

### 2.2.3 أهداف الكوميسا:

لقد حددت المادة الثالثة من اتفاقية السوق المشتركة لشرقي وجنوبي إفريقيا (الكوميسا) مجموعة من الأهداف أدت إلى خلق ظروف ملائمة لتيسير وتحسين التجارة وتحقيق النمو الاقتصادي للدول الأعضاء، ومن بين هذه الأهداف نذكر ما يلي[1]:

- تحقيق معدل نمو اقتصادي ثابت ومستمر للدول الأعضاء.
- تعزيز التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادى، وتبنى سياسات وبرامج اقتصادية مشتركة.
- تنمية وتطوير العلوم والتكنولوجيا وتحقيق السلام والأمن والاستقرار للدول الأعضاء.
- إيجاد البيئة الملائمة والأطر التشريعية القانونية اللازمة لتشجيع نمو القطاع الخاص وإقامة بيئة استثمارية مأمونة.
- السعي إلى تنمية مطردة للدول الأعضاء عن طريق تشجيع التنمية المتوازنة والمتناسقة بين هياكل إنتاجها وتسويق منتجاتها.
- الإسهام في تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية التي تحولت إلى اتحاد إفريقي، وذلك حتى لا تتنصل الدول الأعضاء من مسؤولياتها القارية[2].
- تحرير التجارة وزيادة التعاون الجمركى، ويتضمن ذلك تقديم نظام لشبكة جمارك موحدة مترابطة.
- إقامة اتحاد جمركى بين الدول الأعضاء بحلول عام 2004.

[1] محمد عاشور وأحمد سالم ، دليل المنظمات الأفريقية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص. 104-105
[2] للمزيد أنظر موقع الإتفاقية: www.comesa.int .

- تعزيز التعاون والتنمية في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي، خاصة التجارة والجمارك والصناعة والنقل والمواصلات والزراعة والموارد الطبيعية.... بحيث يكون الهدف الأسمى هو رفع مستويات المعيشة وتقوية العلاقات بين الدول.
- تشجيع التنمية المشتركة لكل قطاعات النشاط الاقتصادي والتطبيق المشترك لسياسات الاقتصاد الكلي والبرامج.
- إبراز دور القطاع الخاص والغرف التجارية وتشجيعها على أداء مهام جديدة تتناسب إيجابيا مع أهداف مجموعة الكوميسا.
- التعاون على خلق بيئة مشجعة للاستثمار الأجنبي والمحلي بما في ذلك الدعم المشترك للبحث العلمي والتكنولوجي من أجل تحقيق التنمية.
- التعاون في توثيق العلاقات بين السوق الإفريقية المشتركة وباقي دول ومناطق العالم، وتبني مواقف مشتركة في المحافل الدولية، وذلك حتى لا تبقى الدول الأعضاء بمعزل عن العالم الخارجي بما يستوجب قيام علاقات قوية بين الكوميسا والعالم الخارجي، وتعزيز التعاون وإتاحة الفرص المناسبة دون وجود تهديدات خارجية.

كما تحدد الهدف العام لإنشاء الكوميسا في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بالاعتماد على الذات في تمويل التنمية وتوثيق التعاون بين دول السوق، وقد حددت الكوميسا الوسائل الكفيلة لتحقيق تلك الأهداف أهمها[1]:

- تبسيط الإجراءات التجارية وتنسيق الوثائق الخاصة بها ووضع الشروط التي تنظم عملية إعادة تصدير السلع من الدول الداخلة في نطاق السوق.
- التوسع في النشاط الزراعي وتفعيل وزيادة التعاون في مجال الأبحاث الزراعية وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء في المنطقة، ووضع آليات التعاون في تصدير السلع الزراعية وزيادة معدلات التنمية الريفية.
- دفع عجلة التنمية للدول الأقل نموا وتطورا من خلال تنفيذ برامج مشروعات خاصة في شتى مجالات التنمية الاقتصادية.
- التعاون في تنمية وإدارة الموارد الطبيعية والبيئية، إضافة إلى التعاون لتقوية العلاقة بين السوق المشتركة و بقية العالم [2].

[1] للمزيد أنظر موقع الاتفاقية: www.comesa.int ، أو أنظر انظر اتفاقية الكوميسا على الرابط http://www.mfti.gov .
[2] محمد عاشور وأحمد سالم ، دليل المنظمات الأفريقية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص. 104.

- تحسين هياكل الإنتاج والتصنيع لإيجاد نوع من السلع والخدمات ذات جودة عالية تكون لها القدرة على المنافسة في السوق المشتركة.

- الوصول إلى درجة عالية من التكامل الاقتصادي يكون له توجه خارجي، و العمل على إزالة معوقات التجارة الاقليمية والإستثارات وزيادة المنافسة بينها[1].

### 3.3 نظرة حول المؤشرات الاقتصادية الكلية لدول الكوميسا:

على الرغم من إتباع معظم دول الكوميسا لبرامج التثبيت والعديل الهيكليين الفروظة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للعمل على إصلاح هياكلها الاقتصادية ، إلا أنها تواجه مشاكل اقتصادية معقدة. وفيما يلي نحاول إعطاء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لدول الكوميسا.

#### 1.3.3 الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد:

تتباين دول الكوميسا فيما بينها من حيث مساهمة القطاعات الاقتصادية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي ومن خلال الجدول رقم (21) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في مجموع دول الكوميسا وصل إلى ما قيمته 161,8 مليار دولار لسنة 1999 بعد أن كان حوالي 72,3 مليار دولار في المتوسط خلال الفترة 94-95 وقد وصل عام 2000 إلى 165 مليار دولار ويرجع هذا الارتفاع إلى مجموعة من الأسباب كزيادة صادرات الكوميسا من المواد الخام وزيادة أسعارها نتيجة التقدم الصناعي الذي شهدته الدول المتقدمة وزيادة الطلب عليها.

أما عن مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لدول الكوميسا ( انظر الملحق رقم (03)) حيث نجد القطاع الزراعي ساهم بحوالي 30 % خلال الفترة 1995-1999 وهي نسبة متواضعة نظرا لاعتمادها على أساليب زراعية بدائية أما بالنسبة لقطاع الخدمات حيث بلغ متوسط مساهمته في عام 1985 ما يساوي 37 % وأخذت في التزايد حتى وصلت إلى 46,3 % لعام 1998 في حين كان هناك تذبذب في القطاع الصناعي، حيث وصل متوسط المساهمة إلى 31,5 % سنة 1985 وتذبذب في التناقص ليصل إلى 24,2% لسنة 1998 وهذا ما يعكس ضعف الجهاز الإنتاجي لدول الكوميسا.

[1] سمير محمود عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في إطار العولمة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001ن ص.18.

**الجدول (3): الناتج المحلي الإجمالي لدول الكوميسا (2009) مليار دولار**

| البيان | الناتج المحلي الإجمالي | متوسط دخل الفرد |
|---|---|---|
| أنجولا | 8,5 | 338 |
| بورندي | 0,7 | 116 |
| جزر القمر | 0,2 | 345 |
| الكونغو الديمقراطية | 2,3 | 44 |
| جبيوتي | 0,5 | 1107 |
| مصر | 89,1 | 1304 |
| إريتيريا | 0,7 | 169 |
| إثيوبيا | 6,3 | 98 |
| كينيا | 11,6 | 382 |
| مدغشقر | 3,7 | 239 |
| مالاوي | 2 | 192 |
| مويشوس | 4 | 3392 |
| ناميبيا | 3,1 | 2646 |
| **البيان** | **الناتج المحلي الإجمالي** | **متوسط دخل الفرد** |
| رواندا | 2,0 | 276 |

| | | |
|---|---|---|
| سيشل | 0,5 | 6303 |
| السودان | 10,1 | 288 |
| سوازيلاند | 1,2 | 1652 |
| أوغندا | 6,3 | 270 |
| زامبيا | 3,3 | 344 |
| زيمبابوي | 5,7 | 502 |
| الإجمالي | 161,08 | 448 |

**المصدر: عبد الحميد عبد المطلب، السوق الإفريقية المشتركة، مرجع سبق ذكره ص 77.**

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك دولا لا يصل فيها الناتج المحلي الإجمالي إلى رقم المليار دولار كجيبوتي وجزر القمر وسيشل وغيرها، وهناك بعض الدول يتراوح فيها حجم الناتج المحلي بين 8,5 مليار دولار حتى 10 مليار دولار ويرجع هذا الانخفاض إلى طبيعة اقتصاديات الكوميسا التي تتميز بصغر الحجم.

أما بالنسبة لمتوسط دخل الفرد وانطلاقا من الجدول رقم (21) نلاحظ بأن هناك تباين كبير حيث بلغ في أثيوبيا 98 دولار وإريتيريا 169 دولار وفي الكونغو 94 دولار... وهذا يدل على أن هناك مجموعة من دول الكوميسا تقع تحت خط الفقر وهي تمثل نسبة 45 % من دول الكوميسا، وتبقى السيشل وحدها التي لها متوسط دخل الفرد مرتفع حيث وصل سنة 1999الى 6303 دولار وهذا يعود لقلة تعداد سكانها.

### 2.3.3 معدل النمو الاقتصادي:

معدلات النمو الاقتصادية الحقيقية لمعظم دول الكوميسا تتفاوت بين دولة إلى أخرى إذ يصل إلى معدلات سالبة في العديد من الدول على سبيل المثال -61 % ، -11,2 % ، -4,1 % ، -1,2 % في كل من ليبيا في 2011 و السودان في 2012 و اوغندا في 2009 و سوازيلاند في 2012 على التوالي. وهذا راجع للوهلة الأولى إلى ضعف القدرات الإنتاجية و توقفها بالكامل في بعض الدول التي تعاني من اللإستقرار الأمني خاصة في ليبيا مما أدى إلى هبوط معدل النمو الحقيقي إلى رقم قياسي سالب في سنة 2011 وفي 2012 بعد

عودة جهاز الإنتاج البترولي خاصة إلى الدوران ارتفع معدل النمو إلى رقم قياسي موجب، ونفس الشيء بالنسبة إلى السودان بين السنتين 2012 و 2013 . كما سجلت أغلب الدول تحسينات طفيفة غير مستقرة في غالب الأحيان في معدلات نموها، إلا التي تعاني من إضطرابات أمنية.

كل هذه التذبذبات في معدلات النمو الاقتصادي تعود إلى عدم التجانس اقتصاديات هذه الدول وعدم الاستقرار في الجانب الاقتصادي والسياسي.

**الجدول (4): معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي في دول الكوميسا 2009–2013**

| البلدان | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|
| بورندي | 3,5 | 3,8 | 4,2 | 4 | 4,5 |
| جيبوتي | 5 | 3,5 | 4,5 | 4,8 | 2,7 |
| مصر | 4,7 | 5,1 | 1,8 | 2 | 8,6 |
| إريتيريا | 3,9 | 2,2 | 8,7 | 7 | 1,3 |
| إثيوبيا | 10 | 10,6 | 11,4 | 8,5 | 9,7 |
| كينيا | 2,7 | 5,8 | 4,4 | 4,6 | 5,6 |
| ليبيا | -0,1 | 2,5 | -6,5 | 121,9 | 3,6 |
| مدغشقر | -4,1 | 0,4 | 1,8 | 1,9 | 2,4 |
| مالاوي | 9 | 6,5 | 4,3 | 1,9 | 5 |
| موريس | 3 | 4,1 | 3,8 | 3,3 | 3,1 |
| أوغندا | 4,1 | 6,2 | 6,2 | 2,8 | 6 |
| الكونجو الديمقراطية | 2,8 | 7,2 | 6,9 | 7,2 | 8,5 |
| رواندا | 6,2 | 7,2 | 8,2 | 8 | 5 |
| سيشل | -0,2 | 5,6 | 5 | 2,9 | 3,6 |
| السودان | 3 | 2,5 | 2,7 | -11,2 | 32,1 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| سوازيلاند | 1,2 | 1,9 | 0,3 | -1,5 | 2,8 |
| جزر القمر | 1,8 | 2,1 | 2,2 | 3 | 3,5 |
| زامبيا | 6,4 | 7,6 | 6,8 | 7,2 | 6 |
| زيمبابوي | 8,9 | 9,6 | 10,6 | 4,4 | 3 |
| COMESA | 5,1 | 6,9 | 6,9 | 5,5 | 6,6 |

Source : Rapport annuel, Pour une industrialisation inclusive et durable, COMESA, 2014, Lusaka, Zambie, p.29
In http://www.comesa.int/attachments/150521_Annual_Report2014

### 3.3.3 التجارة الخارجية والبينية لدول الكوميسا:

تعرضت الكوميسا في معاهدتها وقراراتها المتتالية لبعض المشاكل التي تترتب على تحرير التجارة منها[1]:

- تفاوت القدرة التنافسية بسبب تفاوت مستويات الرسوم الجمركية، وهي مشكلة مؤقتة لحين إزالة الرسوم بالكامل، كما تبنت دول الكوميسا مبدأ عدم التماثل في سرعة تطبيق وتنفيذ النسب المقررة عن طريق المعاملة بالمثل.
- تعرض الدول الأعضاء لخسائر في الإيرادات العامة بسبب تطبيق قواعد تحرير التجارة، تفاوتت بين

0,1 %، 2,2 % لمعظم الدول وبلغت 11,7 % لأوغندا، وبموجب المادة 150 من المعاهدة ينشئ المجلس صندوقا للتعاون والتعويض والتنمية لمعالجة القضايا الخاصة بالمناطق المتخلفة والآثار السلبية التي تترتب على عملية التكامل.

- احتمالات تعرض بعض المصانع للإغلاق نتيجة المنافسة، وأجازت المعاهدة للدول أن تتخذ إجراءات تقييدية لحماية منتجات صناعات وليدة تجاه واردات مماثلة من الدول الأعضاء يقرها المجلس لفترة محدودة.
- احتمال تعرض بعض الدول إلى اضطرابات في اقتصادها بسبب تطبيق الخطوات التي تقرر لتحرير التجارة، ويجوز لها أن تتخذ إجراءات وقائية لمراجعتها يقرها المجلس.
- تعرض التجارة البينية والدولية للمخاطر السياسية، وقد ساهم البنك الدولي في إقامة مشروع تسهيل التبادل التجاري الإقليمي يرمي إلى الضمان ضد هذه المخاطر في إقليم الكوميسا.
- الإغراق، وترفضه المعاهدة إذ يترتب عليه أضرار بصناعة قائمة في دولة عضو أخرى أو إعاقة إقامتها.

[1] محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص ص 136-137.

والجدول الموالي يبين حجم التجارة البينية بين الدول المجموعة

**الجدول (5): التجارة البينية بين دول مجموعة الكوميسا 2003-2012 (مليون دولار أمريكي)**

| التدفقات | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات | 1 670 | 1 804 | 2 583 | 2 702 | 3 950 | 6 157 | 5 879 | 7 781 | 8 386 | 8 479 |
| إعادة التصدير | 475 | 531 | 625 | 268 | 570 | 614 | 742 | 1 259 | 1 748 | 784 |
| إجمالي الصادرات | 2 145 | 2 335 | 3 208 | 2 970 | 4 520 | 6 772 | 6 621 | 9 040 | 10 134 | 9 263 |
| الواردات | 2 173 | 2 223 | 3 046 | 3 757 | 4 554 | 6 932 | 6 110 | 8 337 | 8 294 | 10 063 |
| **حجم التجارة الكلية** | **4 318** | **4 558** | **6 254** | **6 728** | **9 074** | **13 704** | **12 731** | **17 376** | **18 429** | **19 326** |

Source : ECOStat

### 1.3.3.3 حجم التجارة البينية بين دول الكوميسا:

تعتبر التجارة البينية بين دول أعضاء الكوميسا من أهم المؤشرات الأساسية لفعالية التكتل الاقتصادي، فمن خلال الجدول رقم 05، نلاحظ أن إجمالي التجارة البينية قد انخفض من 2,736 مليون دولار سنة 1997 ليصل إلى 2,356 مليون دولار سنة 1999 وهذا يثير الكثير من التساؤلات عن انخفاض نسبة وقيمة التجارة البينية بعد قيام التكتل الاقتصادي وتخفيض الرسوم الجمركية وإزالة القيود على التجارة الدولية، ثم تعود للارتفاع خلال الفترة 2003/2000 لتصل إلى 3,981 مليون دولار سنة 2003.

الملاحظ أيضا أن أهم الدول التي تقوم بأعلى معدلات التجارة البينية نجد كينيا بـ 936,33 مليون دولار وأوغندا بـ 381,37 مليون دولار. وغيرها وهذا ما يؤكد على أهمية هذه الدول في زيادة ونمو حجم التجارة البينية وتجسيدا لتفعيل آلية التكامل الاقتصادي، وبالرغم من الإمكانيات الهائلة للكوميسا فإن حجم التجارة البينية لا يزال دون المستوى حيث لم يتعد حجمها نسبة 8%، ويعتبر ضعف اقتصاديات دول الكوميسا وتشابه هياكلها الإنتاجية أحد معوقات نمو حجم التجارة البينية.

**الجدول (6): التجارة البينية حسب دول مجموعة الكوميسا 2003–2012 (مليون دولار أمريكي)**

| البلد | 2011 | | | 2012 | | | التغيرات % (2012) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الواردات | إعادة التصدير | الصادرات | الواردات | إعادة التصدير | الصادرات | الواردات | إعادة التصدير | الصادرات |
| بوروندي | 158 | 6 | 32 | 157 | 7 | 33 | -0,7 | 11,7 | 6,0 |
| جيبوتي | 115 | 900 | 136 | 99 | | 15 | -13,9 | -100,0 | -89,2 |
| مصر | 835 | | 1 623 | 781 | | 2 480 | -6,5 | | 52,8 |
| إريتيريا | 95 | | 10 | 92 | | 7 | -2,5 | | -27,2 |
| إثيوبيا | 289 | 1 | 315 | 236 | 2 | 262 | -18,4 | 45,3 | -17,0 |
| كينيا | 617 | 301 | 1 760 | 726 | 273 | 1 598 | 17,5 | -9,4 | -9,2 |
| ليبيا | 607 | | 70 | 1 587 | | 127 | 161,3 | | 80,8 |
| مدغشقر | 174 | 4 | 46 | 146 | 2 | 38 | -16,1 | -41,8 | -16,7 |
| ملاوي | 226 | 4 | 308 | 428 | 0 | 168 | 89,8 | -90,8 | -45,5 |
| موريس | 153 | 89 | 100 | 149 | 105 | 102 | -2,4 | 17,4 | 2,8 |
| أوغندا | 659 | 308 | 648 | 714 | 135 | 358 | 8,2 | -56,1 | -44,8 |
| ج. د. الكونغو | 1 172 | | 1 256 | 1 348 | | 1 209 | 15,0 | | -3,8 |
| رواندا | 368 | 36 | 116 | 421 | 82 | 225 | 14,5 | 129,9 | 94,0 |
| دول السيشل | 51 | 0 | 247 | 45 | | 5 | -12,5 | | -98,0 |
| السودان | 661 | 0 | 422 | 582 | 0 | 276 | -12,0 | -98,8 | -34,6 |
| سوازيلاند | 7 | | 95 | 5 | | 45 | -23,2 | | -52,7 |
| جزر القمر | 7 | | 3 | 33 | | 1 | 334,0 | | -62,6 |
| زامبيا | 1 637 | 84 | 1 063 | 1 872 | 165 | 1 422 | 14,4 | 96,6 | 33,8 |
| زمبابوي | 462 | 14 | 137 | 641 | 13 | 108 | 38,8 | -9,6 | -20,6 |
| المجموع | **8 294** | **1 748** | **8 386** | **10 063** | **784** | **8 479** | | | |

**المصدر**: قواعد البيانات COMStat

### 2.3.3.3 معدل التضخم وحجم العمالة:

#### أولا: التضخم

يعتبر التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية الهامة للتعرف على اقتصاديات أي دولة. فبالنسبة لدول الكوميسا يلاحظ بأن هناك دولا كثيرة تعاني من معدلات تضخم مرتفعة للغاية، فيما يمكن أن نسميه بالتضخم الجامح،

ورغم هذا سجلت المجموعة تراجعاً في معدل التضخم في سنة 2012% بـ 13,1 مقابل متوسط بلغ 17.5% في عام 2011. ويعزى الانخفاض في معدل التضخم إلى تشديد وترشيد السياسات النقدية في الدول الأعضاء[1] .

ووفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي وتوصياته، لا تزال معدلات التضخم مختلفة وغير مضبوطة على نطاق واسع بين الدول الأعضاء وذلك لعدم كفاءة السياسات النقدية في هذه الدول مما يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة المحلية .

كما أوصى على ضرورة الحفاظ على اتجاهها التنازلي، وإبقاء بمعدلاتها في خانة الاحاد.

**ثانيا: العمالة**

بالنظر لكثرة العمالة في دول الكوميسا نجد أن نسبة التشغيل ضعيفة للغاية إذ أن معدل البطالة يصل إلى 50% من قوة المجتمع في بعض الدول مثل ( أنجولا، جيبوتي، كينيا، زيمبابوي )، ولا شك أن معدل البطالة المرتفع في دول الكوميسا له دلالة كبيرة، فيكفي أن يشير إلى عدم تحقيق التوظيف الكفء للموارد وسوء استخدامها. ناهيك عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتفاقم مشكلة البطالة، ولعل ذلك يدفع دول الكوميسا إلى مزيد من تعميق عملية التكامل الاقتصادي فيما بينها[2]. ولتحسين المؤشرات الاقتصادية العامة وإزالة كافة القيود لزيادة حجم التبادل التجاري والاقتصادي بين الدول الأعضاء.

انطلاقا من العرض الموجز لبعض الملامح الاقتصادية الخاصة بدول الكوميسا، يمكن حصر أهم الخصائص الاقتصادية لهذه الدول فيما يلي:

- انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية في الكثير من دول الكوميسا.
- وجود عجز دائم ومزمن في ميزان المدفوعات.
- إن أكثر من نصف هذه الدول تعد من الدول الأكثر فقرا في العالم.
- ارتفاع حجم المديونية الخارجية بكل خطورتها وآثارها.
- الاستقرار على أساليب محدودة في البيع.
- ارتباط اقتصاديات بعض هذه الدول بالشركات المتعددة الجنسية.

[1] RAPPORT ANNUEL, Renforçons les échanges intra-COMESA en développant les micro, petites et moyennes entreprises, Marché commun de l'Afrique orientale et australe (COMESA) , 2012, pp.30-31.

[2] محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 98.

- تعتمد العديد من الدول على سياسة المحصول الواحد كالفول السوداني، البن، الكاكاو، المطاط....
- الافتقار في معظمها إلى الكوادر الفنية المطلوبة للنهوض بالاقتصاد الوطني في هذه الدول. لهذا تحاول الكوميسا دعمها لبعض القواعد لدفع اقتصاديات الدول الأعضاء، ومن بين هذه القواعد:
- الربط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء الزراعية أو الصناعية أو الخدمات داخل السوق.
- مساعدة الدول ذات الاقتصاد الصغير والضعيف لاكتشاف فرص جديدة للتوسع في الصناعة والتصنيع من خلال التنمية المتنافسة للصناعة الزراعية، ولإنتاج سلع نسبية نهائية ومتوسطة ودعم الصناعات الصغيرة.
- ربط الصناعات الموجهة وعمل صناعات بغرض التصدير لإحداث تكامل في مجال الصناعة بين الدول، ولاستغلال توافر الميزة النسبية من مواد الخام الرخيصة، وإحداث نوع من التكامل الصناعي بين الدول الأعضاء.

## 4.3 معوقات التكامل الاقتصادي بين دول الكوميسا:

يعتمد نجاح أي تجمع إقليمي على مجموعة من العوامل، عوامل اقتصادية تتعلق بالنمو والتقدم المنظم للدول الأعضاء، وعوامل تتعلق بتوافر الظروف السياسية المناسبة التي تمكن الدولة من الوفاء بالتزاماتها تجاه التجمع الإقليمي. فبالنسبة للكوميسا فإنها تواجه في مسيرتها التكاملية مجموعة من العقبات والمعوقات التي تؤثر على أداء التجمع وتحقيق الأهداف المبتغاة، فهي تحتاج إلى مواجهتها والتعامل معها للتقليل من آثارها السلبية، ومن أهم هذه المعوقات نذكر ما يلي[1]:

### 1.4.3 العوائق السياسية:

**أولا:** إن نجاح التكتل كمنظمة إقليمية مرتبط إلى حد بعيد بالاستقرار السياسي للدول الأعضاء، لذا فإن أهم التحديات التي تواجه دول الكوميسا هي النزاعات السياسية، منها ميراث العداء التاريخي بين دول الكوميسا قد يعوق مسيرة التكامل فيما بينها. فالإقليم يتميز بالصراعات السياسية سواء كان ذلك بسبب الحروب الأهلية داخل بعض دول الإقليم مثل الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية، والمشكلة بين شمال الجنوب وجنوبه، أو بسبب النزاعات الحدودية بين بعض أعضاء دول الكوميسا مثل النزاع الصومالي مع كل من أثيوبيا وكينيا. ومطالب أوغندا في أقاليم تابعة لكينيا ومشكلة النزاع في البحيرات العظمى بين رواندا وبورندي... إلخ.

[1] سمير محمد عبد العزيز، "التكتلات الاقتصادية...."، مرجع سبق ذكره، ص.ص 34-36.

**ثانيا:** عدم وجود آلية إقليمية على مستوى التجمع لفض المنازعات.

**ثالثا:** النفوذ الأجنبي الذي يتدخل في النزاعات تحت قيادة الدول المانحة أو الصديقة، مثل التدخل في جنوب السودان ثم في دارفور، أو التنافس الأمريكي–الفرنسي الذي يؤثر سلبا على الاستقرار في منطقة البحيرات العظمى.

**رابعا:** ضعف وعدم ترسيخ المؤسسات السياسية التي تستطيع التعامل مع التكتل الاقتصادي بنجاح وبمنأى عن التقلبات الداخلية وصراع المجموعات الضاغطة من أجل مصالحها المشتركة.

فتتعدد صور التأثير السلبي لهذه الأحداث على عملية التكامل الإقليمي، فلها انعكاسات داخل الكوميسا سواء كانت انعكاسات دبلوماسية أو اقتصادية، لهذا أدركت دول الكوميسا خطورة تأثير هذه العوامل السياسية، فكان إنشاء الوكالة المتخصصة لتأمين حركة التجارة والاستثمار ضد الأخطار السياسية. كما اجتمع خبراء من الدول الأعضاء في أبريل 2001 لمناقشة هذه القضية، وأعدو تقريرين أحدهما خاص بأسباب النزاعات والمنظمات غير الحكومية في دعم الاستقرار في المنطقة.

لهذا يعتبر الاستقرار السياسي والأمن والسلام بين دول الكوميسا أحد الدعامات الأساسية للتنمية، لذا لا نستطيع أن نتجاهل أهميته على المستوى الإقليمي، فيعتبر الاستقرار السياسي أحد التحديات الرئيسية التي تقف في مواجهة التطبيق الفعلي للسياسات والبرامج الصادرة عن الكوميسا.

### 2.4.3 العوائق الاقتصادية:

هناك مجموعة من العوائق الاقتصادية التي تعرقل من مسيرة التكامل الاقتصادي الإقليمي نذكر منها:

**أولا:** صعوبات النقل: يعد مشكل النقل أحد أهم المشاكل التي تواجه تكتل الكوميسا سواء شمل هذا نقل السلع أو الأفراد، فدول الكوميسا رغم توافر العديد من وسائل النقل فيها، إلا أنها يغلب عليها طابع الميراث الاستعماري التي كانت تخدم أغراض استعمارية، والدليل على ذلك أنه في عام 1985 كانت المحاصيل جيدة في تنزانيا، إلا أن قلة وسائل النقل قد أدت إلى تكدس المحاصيل وخاصة السلع الغذائية سريعة التلف كالخضراوات والفواكه.

كما يلاحظ أيضا عدم وجود خطوط مباشرة للنقل بمختلف أنواعه[1]، البري والبحري والجوي بين معظم دول السوق. كما أن عملية النقل لا بد أن تتم عبر الموانئ والمطارات الأوربية، الأمر الذي يساهم في زيادة تكلفة

[1] وسائل النقل المتاحة لدول الكوميسا، الأنهار والبحيرات، النقل بالمركبات، السكك الحديدية، النقل الجوي.

السلعة أو فسادها، وهناك معوقات تؤثر في النقل والمواصلات كالمعوقات الجغرافية نظرا لكبر مساحة دول الكوميسا، وسوء الأحوال السياسية بين دول المنطقة، مما يصعب جيدة شبكة جيدة من النقل والمواصلات.

**ثانيا:** مشكلة العمالة: تعد العمالة في دول الكوميسا أحد أهم التحديات التي تواجهها لأن الموارد البشرية هي الأساس لثروة الأمم، ومن أهم المشاكل التي تواجه سوق العمل في الكوميسا نذكر:

- ضعف قوة تطبيق معايير العمل الدولية في التشريعات الوطنية
- الاتجاه إلى المشروعات كثيفة رأس المال.
- التميز في العمل على أساس العمر والجنس.
- هناك بعض أشكال العمل الجبري وأحيانا بدون أجر.

**ثالثا:** مشكل العملة: تعاني معظم الدول الإفريقية من ندرة الصرف الأجنبي، أو يعتمد المستوردين على الائتمان طويل الأجل مع وجود مخاطر وصعوبات في السداد، خاصة مع عدم وجود خدمات مصرفية متطورة لهذا الغرض، مما يجعل المعاملات تتم عن طريق بنوك أوربا.

**رابعا:** مشكل حجم الديون الخارجية وخدماتها: حيث تراكمت هذه الديون ولم تستطيع معظم دول الكوميسا الوفاء بالتزاماتها تجاه سداد الديون وفوائدها، فوجدت نفسها في موقف يتعارض بين واجبها في الوفاء بالتزاماتها الخارجية وواجبها القيام بمتطلبات التنمية[1].

**خامسا:** سوء توزيع مكاسب التكتل الاقتصادي: يتطلب نجاح التكتل أن تكون هناك منافع أكبر من تلك التي تحققها كل دولة إذا بقيت خارج التكتل.

**سادسا:** مناخ الاستثمار في دول الكوميسا في معظمه غير جاذب للاستثمار الأجنبي، حيث تشير تقارير البنك الدولي ومنظمة "الأنكتاد" إلى أن نصيب قارة إفريقيا من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية هو 1,3 % في العالم. ومن بين الأسباب التي تعرقل جذب الاستثمار الأجنبي منها العمالة غير المدربة، التكلفة الإدارية، صعوبة الحصول على التمويل اللازم للاستثمار.... والمؤكد هو أن التطور التكنولوجي العالمي الهائل قد أحدث تغييرا في المتطلبات اللازمة لجذب الاستثمار.

[1] العجز بالوفاء بالتزاماتها الخارجية يجعلها ضمن قائمة المحرومين من المساعدات أو القروض المحددة.

**سابعا:** غياب قاعدة المعلومات اللازمة عن التسويق بين دول المجموعة، مما يصعب على القطاع الخاص اتخاذ القرارات المدروسة في هذا الشأن، نظرا لقصور الدعاية والإعلان وغياب الدراسات الاقتصادية والتسويقية.

**ثامنا:** تراجع مؤشر الاندماج في السوق العالمي في كثير من دول الكوميسا والذي يرجع إلى ارتفاع متوسط التعريفة الجمركية بهذه الدول، والتي تتراوح من 20,9 % و28,6 % خلال النصف الأول من عام 1990.

من خلال عرضنا لأهم المعوقات التي تعرقل من مسيرة التكامل بين دول الكوميسا، يمكن القول بأن تكتل الكوميسا جاء ليقف أمام الخلافات السياسية في مقابل دعم اقتصاديات هذه الدول. فلهذا يجب على دول الكوميسا أن تعمل على إيجاد إستراتيجية تعمل على إحداث نوع من توسيع القاعدة الاقتصادية ونبذ النزاعات السياسية لدفع المسار السلمي على المستوى الإقليمي. وقامت الكوميسا بمراجعة مسيرتها التكاملية للتعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف وما تواجهه من فرص وتحديات في البيئة الدولية، وتم في مارس 2000 صياغة وثيقة حول رؤية وإستراتيجية الكوميسا ليحتذي بها في العقد القادم، وتقوم هذه الإستراتيجية على أربع ركائز هي[1]: تطوير التجارة، تطوير الاستثمار، وتطوير البنية الأساسية، وتطوير العلم والتكنولوجيا، وتؤكد على التنمية البشرية.

انطلاقا مما سبق، ومن خلال عرضنا لتجربة الكوميسا يتضح لنا أن هذه تجربة إذا نجحت في الالتزام ببرنامجها الزمني انطلاقا من تنفيذها لإقامة اتحاد جمركي، مرورا باتحاد نقدي في عام 2025 وصولا إلى سوق إفريقية مشتركة عام 2028 كهدف نهائي لها، كما تعتبر أولى صور التكامل التي تشهدها دول المنطقة. لهذا يجب على دول الكوميسا أن تراعي الظروف الاقتصادية والترتيبات اللازمة لإقامة التكامل وذلك بتنسيق السياسات المختلفة للدول الأعضاء، كالسياسات النقدية والمالية والزراعية وغيرها، للقضاء على التمييز في المعاملة، ولا بد أن تأخذ بعين الاعتبار أهم المؤشرات الاقتصادية العامة لدول التكتل ومدى تحسنها. كما يجب أن تتكيف مع مقتضيات العولمة الاقتصادية والاستفادة من فرصها في ظل سياسات التحرير الاقتصادي العالمي، ومواكبة مختلف التطورات التكنولوجية والمعلوماتية. كل هذا من أجل تقوية أواصر التنمية الاقتصادية في المنطقة. وعليه فإن التكامل الإقليمي بين دول الكوميسا ليس هدفا في حد ذاته وإنما يعتبر كوسيلة لتحقيق التنمية في المنطقة، ودعم مركزها التفاوضي أمام التكتلات الاقتصادية الأخرى ومع مختلف المنظمات الدولية.

[1] محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 143.

## 4. تجمع دول الساحل الصحراء:

ويعد هذا التجمع أكبر التجمعات الاقتصادية من حيث الوزن النسبي للناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ هذا الناتج في عام 2009، 232.78 مليار دولار أمريكي ويعيش داخل التجمع نصف سكان القارة تقريبا

( 32 مليون نسمة عام 1999)، تتمتع مصر بأكبر وزن نسبي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للتجمع (33.5%) وهو احدث التجمعات الاقتصادية الإفريقية وقعت الوثيقة التأسيسية لهذا التجمع بمدينة سرت في ليبيا بتاريخ 1998/2/4 ويضم حاليا استراتيجية تنموية تحقق مفهوم الاعتماد على الذات من خلال تكامل اقتصاديات دول التجمع، وقد عمل التجمع على تطوير أهدافه، فقد بدأ فى عام 1998 بمجموعة أهداف اقتصادية تتعلق بتسهيل حركة عوامل الإنتاج الوطنية، والسلع والبضائع ذات المنشأ الوطني عبر حدود الدول أعضاء التجمع، ذلك يقصد تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي كهدف طويل المدى، تلى ذلك، توقيع أعضاء التجمع على الميثاق الأمني في سبتمبر سنة 1999 حيث أضيفت أهداف جديدة تتعلّق بحماية الأمن العام، وحفظ السلام والأمن، وإنشاء الية يناط لها تحقيق هذا الهدف الأخير، وفضلا عن ذلك فقد استهدف التجمع التعاون في مجال تبادل المعلومات , والتنسيق في مجالات الزراعة والصناعة والاستثمار.

### 1.4 أهداف تجمع دول الساحل والصحراء (س.ص):

- إقامة اتحاد اقتصادي شامل وفقاً لإستراتيجية تنفذ من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء وتشمل الاستثمار في الميادين الزراعية والصناعية والاجتماعية والثقافية وميادين الطاقة.
- إزالة كافة العوائق التي تحول دون وحدة الدول الأعضاء عن طريق اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان:
  - تسهيل تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال ومصالح مواطني الدول الأعضاء
  - حرية الإقامة والعمل والتملك وممارسة النشاط الاقتصادي.
  - حرية تنقل البضائع والسلع ذات المنشأ الوطني والخدمات.
- تشجيع التجارة الخارجية عن طريق رسم وتنفيذ سياسة الاستثمار في الدول الأعضاء.
- زيادة وتطوير وسائل النقل والاتصالات الأرضية والجوية والبحرية فيما بين الدول الأعضاء عن طريق تنفيذ مشاريع مشتركة.

- موافقة الدول أعضاء التجمع على إعطاء مواطني الدول الأعضاء نفس الحقوق والامتيازات المعترف بها لمواطنيها وفقا لدستور كل دولة.
- تنسيق النظم التعليمية والتربوية في مختلف مستويات التعليم والتنسيق في المجالات الثقافية والعلمية والتقنية.

### 5. جماعة التنمية للجنوب الإفريقي "Southern African Development Community "SADC:

ثاني أكبر التجمعات الاقتصادية الإفريقية من حيث الوزن النسبي للناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ هذا الناتج عام 1999، 185.3 مليار دولار، تساهم جمهورية جنوب أفريقيا والأربع دول الأخرى المشتركة معها في الاتحاد الجمركي ( لسيوتو – بتسوانا – سوازيلاند – ناميبيا ) بـ 78 % في تكوين هذا الناتج ويبلغ عدد سكان التجمع 47.5 مليون نسمة عام 2009.

لقد نشئ هذا التجمع في البداية كمؤتمر للتنسيق والتنمية في عام 1980 بموجب إعلان لوزاكا الصادر من 9 دول إفريقية (3) من بينهم 5 دول شكلوا ما عرف بخط المواجهة لتعضيد جهود زيمبابوي (روديسيا الجنوبية) وناميبيا في الحصول على استقلالها وقد حصلت ناميبيا على استقلالها في عام 1990، وفور حصولها على الاستقلال انضمت لمؤتمر التنسيق والتنمية للجنوب الإفريقي (SADCC) وقد استهدفSADCC خفض الاعتماد على الخارج ووضع إطار للتنسيق بين الدول الأعضاء في مجال سياستها الخارجية تجاه النظام العنصري في جمهورية جنوب أفريقيا، وتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي بين هذه الدول، غير أن طبيعة التكتل قد تطورت في عام 1992 لتصبح SADC بدلا من SADCC ثم انضمت اليه جمهورية جنوب أفريقيا في عام 1994 بعد انتهاء النظام العنصري، ويبلغ عدد دول سادك الان 14 دولة تستهدف تعميق التكامل الاقتصادي فيما بينهم و تستحوذ جمهورية جنوب أفريقيا والدول الأربع المشتركة معها في الاتحاد وجمهورية زيمبابوي على 90 % من قيمة صادرات التجمع أن المشروعات التكاملية داخل الإقليم وزعت بشكل يتوافق مع الميزة النسبية للمناطق

داخل الإقليم وقد جرى تقسيمها وفقا لخطة التكامل على النحو التالي: أنجولا اختصت بمشروعات الطاقة، بتسوانا اختصت بمشروعات حماية البيئة مالاوي اختصت بمشروعات استقلال الغابات والصيد، موريشيوس اختصت بالسياحة، موزمبيق اختصت بنظم المعلومات والنقل والاتصالات، ناميبيا اختصت بمشروعات الصيد واستغلال الموارد الطبيعية، جنوب أفريقيا اختصت بمشروعات الصحة و تمويل الاستثمارات، و سوازيلاند اختصت بمشروعات التنمية البشرية، تنزانيا اختصت بمشروعات الصناعة التحويلية وخدمات التجارة وأخيرا، زامبيا اختصت بمشروعات التعدين والمواد التعدينية، أن هذه التنسيق كان يقتضى الالتزام الكامل من قبل الدول الأعضاء بتوفيق

مشروعاتهم الاقتصادية الوطنية مع خطة التنسيق الموضوعة في إطار التكامل، وهو الأمر الذي لم يتحقق فعلى سبيل المثال 85 % من الاحتياجات التمويلية للمشروعات في "سادك" تأتي من خارج الإقليم رغم أن جمهورية جنوب أفريقيا بحسب البرنامج التنسيقي هي الدولة المناط لها هذه المهمة.

### 6. التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا (ECOWAS):

### Economic Community of West African States

وهو التجمع الرابع من حيث الوزن النسبي للناتج المحلي الاجمالي إذ بلغ ناتجه المحلى الاجمالي في عام 2009 82.3 مليار دولار ويضم 247 مليون نسمة، وتلعب نيجيريا فيه دور الدولة القلب إذ تساهم بنسبة 50% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ويعيش بها نصف سكان التجمع 121.3 مليون نسمة عام 2009.

أن مبادرات إنشاء هذا التجمع ترجع لمنتصف ستينيات القرن العشرين وقد توجهت هذه المبادرات بتوقيع كل من نيجيريا وتوجو على معاهدة للتعاون الاقتصادي فيما بين الدولتين عام 1972. لقد كانت هذه المعاهدة نموذج للتكامل بين دولتين الأولى انجلوفونية وهى ذات حجم اقتصادي أكبر نسبيا والثانية فرانكفوتية وهي ذات حجم أصغر نسبيا.

لقد أرسلت كل من نيجيريا وتوجو دعوة لدول الإقليم للانضمام إلى تنظيم إقليمي يعزز علاقات التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بين دول غرب أفريقيا وفى ظل هذه الدعوة تكونت " ايكواس " في عام 1975 من 15 دولة ثم انضمت كيب فيدر لهذا التجمع كعضو مراقب في عام 1977 ليصبح عدد دول ايكواس 16 دولة.

لقد استهدفت تنظيم ايكواس انشاء الاتحاد الجمركي بحلول عام 1990 (خلال خمسة عشر عام من تاريخ الإنشاء ) بما يعنى تحقيق خفضا تدريجيا في فئات التعريفة الجمركية فيما بين الدول الأعضاء، والاتفاق على تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي، غير أنه بحلول عام 1990 لم يتحقق الهدف، وبالتالي ثم تعديل الاطار الزمني لتنفيذ الهدف المنشود ليصبح عام 2000، بدلا من عام 1990، أن اختلاف طبيعة البنيان الاقتصادي للدول لأعضاء في ايكواس واعتماد هذه الدول في دخلها على حصيلة الضريبة الجمركية بدرجات متفاوتة واختلاف مستويات التصنيع التي وصلت إليها هذه الدول في فترة ما بعد الاستقلال كلها عوامل عرقلت من تنفيذ الهدف المأمول وبالتالي فقد عمل التجمع على تصنيف دولة لثلاث مجموعات بحسب طبيعة مرحلة النمو الاقتصادي التي تمر بها هذه الدول.

المجموعة الأولى: وتضم يوركيناسو، كيب فيدر، جامبيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا والنيجر تقوم هذه المجموعة بإجراء تخفيضات التعريفة على مدار عشر سنوات ( موريتانيا انسحبت عام 2000).

المجموعة الثانية: وتضم بنين، غينيا، سيراليون، توجو، وتقوم هذه المجموعة بإجراء التخفيضات خلال ثمان سنوات.

المجموعة الثالثة: وتضم كوت ديفوار، غانا، نيجيريا، السنغال وتقوم هذه المجموعة بإجراء التخفيضات خلال ست سنوات.

ويلاحظ أنه حتى نهاية منتصف عام 2001 لم تقم أية دولة من دول المجموعات الثلاث بإجراء التخفيضات حسب الجدول الموضوع. غير أن ايكواس، وإن كانت قد وضعت أهدافا طموحة على مستوى خفض فئات التعريفة الجمركية، لم تحققها الدول الأعضاء، إلا أن المنظمة قد اعتمدت برامج لتعزيز التعاون في المجال الزراعي والمجال الصناعي بهدف الاستفادة من اقتصاديات الحجم في الإنتاج وتعزيز روابط التكامل القطاعي بين دول الإقليم (Deme. 1995 : 113-130 ) كما تستهدف دول الإقليم تعاونا ملموسا فيما بين المنظمات الحكومية، سواء التي أنشئت في ظل ايكواس أو تلك المنظمات الموروثة عن منظمات إقليمية سابقة وقامت عليها ايكواس، ونذكر على سبيل المثال منظمة إدارة المصادر الطبيعية، ووكالةWACH ببيت المقاصة لغرب إفريقيا West Africa Clearing House وقد اصبحت هذه الوكالة مسئولة عن البرنامج النقدي الذى يستهدف الوصول لعملة نقدية موحدة تحل محل العملات العشر المتداولة في الإقليم ( عمله السيفا فضلا عن تسع عملات أخرى غير قابلة للتحويل)، جمعية تنمية الأرز في غرب إفريقيا، وهى منشأة منذ عام 1970، أي قبل تكوين الايكواس، وكذلك اللجنة الاقتصادية المختصة بالإنتاج الحيواني فهي منشأة أيضا عدد من المنظمات غير الحكومية تذكر منها على سبيل المثال جمعية المرأة في غرب إفريقيا، اتحاد جمعيات الصناعيين في غرب إفريقيا اتحاد الناقلين على الطرق في غرب إفريقيا، وبعض من هذه المنظمات يرجع تاريخه لفترة ما قبل الاستقلال، غير أنه بوجود تنظيم ايكواس تم عمل عديد من الاصلاحات المؤسسية لهذه الجمعيات سواء كانت حكومية أو غير حكومية بقصد تلافي الازدواجية وإيجاد مسوغ لاستمرار هذه التنظيمات في ظل ايكواس.

أما على مستوى التعاون الأمني العسكري فقد شكلت ايكواس قوات ايكوموج ECOMOG والتي نجحت نجاحا نسبيا في مواجهة الحروب الأهلية داخل الإقليم، تلك الحروب التي تعوق أي تقدم أو تنمية اقتصادية، وتحد من حركة التكامل الاقتصادي، ولقد ظهر دور هذه القوات جليا في أحداث سيراليون عام 1998 حينما حشدت 15 دولة عضو في الايكواس جهودها لإعادة الشرعية الدستورية إلى سيراليون (عضو الايكواس).

أما عن المشكلات الصريحة التي تواجه هذا التكتل، فإن مرجعها لوجود عديد من التكتلات الفرعية بداخله (فكثيرا ما نجد غانا تشكو من التمييز بين منتجاتها المصدرة إلى دولة من دول CEAO وحركة التجارة البينية داخل مجموعة دول CEAO ،حيث يكون للأخيرة مزايا تفضيلية أكبر نسبيا من غانا رغم عضويتها في الايكواس.

### 7. الاتحاد الاقتصادي لإفريقيا الوسطي ECCAS:

**Economic Community of Central African States**

وهو أصغر التكتلات الخمس المعروضة بمعيار الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ هذا الناتج في عام 2009 ، 36.15 مليار دولار يعيش بداخله 102 مليون نسمة نصفهم تقريبا 46 مليون نسمة يعيشون في الكونغو الديمقراطي الذي يبلغ ناتجة المحلي الاجمالي في عام 2009 6.9 مليار دولار.

لقد أنشئ هذا الاتحاد في عام 1983 ليضم 10 دول وسط أفريقيا وقد استهدف هذا الاتحاد استكمال إنشاء الاتحاد الجمركي بين دول التجمع بحلول عام 2000 غير أن التجمع لم يحقق حتى الآن هدف إنشاء منطقة التجارة الحرة بين دولة، لقد أعاقت الحروب الاهلية الاستمرار في مسيرة التكامل، كما أن وجود تنظيم فرعي داخل هذا الاتحاد يضم ست دول هي الكاميرون، أفريقيا الوسطي، تشاد، الكنغو، غينيا الاستوائية، جابون شكلوا معا الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا فضلا عن تنظيم فرعي آخر يضم ثلاث دول ( يورندي – رواندا – الكنغو الديمقراطي) كلاهما يعوق استمرار مسيرة تكامل ECCAS حيث يترتب على وجود التكتلات الفرعية تعزيز التجارة فيما بين الدول الاعضاء داخل كل منهما وعدم تفضيل المنتجات التي ترد من دول أخرى رغم عضويتها في الايكاس.

وقبل الوصول إلى نتائج بالنسبة لهذه التكتلات سوف نتناول تحليل التجارة البينية داخل كل تكتل من هذه التكتلات للوقوف على العوامل الدافعة، وتلك المعوقة لحركة التجارة البينية تمهيدا لتحديد دور الاتحاد الإفريقي في تعزيز عوامل دفع التجارة البينية وتعزيزها، والحد من العوامل المعوقة لها.

## 8. الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا(NAPAD):

تعد هذه المبادرة ثمرة صهر اقتراحين تقدم بهما مجموعة من رؤساء بعض البلدان الإفريقية ، الأول كان عبارة عن برنامج إصلاحي تنموي جديد للألفية قدم من قبل رؤساء جنوب إفريقيا و الجزائر ونيجيريا واقتراح ثاني أتى به الرئيس السنغالي عبد الله واد و مستشاره الاقتصادي و المالي شريف ساليف ساي المعروف بمخطط أوميغا من أجل إفريقيا ، و الذي كان هدفه وضع خطة لانعاش القارة الافريقية في ظل ضعف البنية التحتية وضعف نظم التعليم و الصحة [1].

وقد نتج عن عملية الصهر هذه :"المبادرة الإفريقية الجديدة " التي اعتمدت رسميا من قبل رؤساء الدول و الحكومات الأفارقة ، بمناسبة القمة السابعة والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية ، المنعقدة بلوساكا الزامبية في يوليو 2001.

وقد حصلت هذه المبادرة على مباركة واستحسان من طرف بعض شركاء إفريقيا وعلى رأسها مجموعة الثمانية خلال قمة جنوة بإيطاليا في يوليو 2001 والاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2001 ببروكسل البلجيكية.

و في أكتوبر 2001 بأبوجا النيجيرية خلال الاجتماع الافتتاحي للجنة رؤساء الدول و الحكومات من اجل تنفيذ المبادرة و متابعتها تم اعتماد التسمية الجديدة المعرفة بالشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا " نيباد".

وترمي مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا إلى إعادة صياغة خارطة طريق جديدة لتنمية دول القارة الإفريقية ،كما تمثل في نفس الوقت إلتزاما شرعيا لهذه الدول تجاه مجتمعاتها المدنية والمجتمع الدولي بقيادة منظماته الدولية كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي و البنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة بالإضافة إلى المنظمات الدولية الأخرى كمنظمات الصحة و البيئة ....

وتختصر أهم أهداف هذه المبادرة في[2] :

- الديمقراطية و رشاد الحكم السياسي.
- الوقاية من النزاعات و الحد من انتشارها.
- التنمية البشرية خاصة في مجالي الصحة والتعليم .

[1] بوطاب قويدر وجميل عبد الجليل، الاتحاد المغاربي بين مبادرة نيباد واتفاقيات الشراكة الأور ومتوسطية، التكامل الإقليمي في إفريقيا: سد الفجوة بين جنوب الصحراء، مجلة الدراسات الإفريقية، بريتوريا، جنوب إفريقيا، 2011، ص ص.50-51.

[2] مرجع سبق ذكره، ص.52.

- إرساء قواعد الحكم الاقتصادي الرشيد و حسن تدبير شؤون المجتمعات.
- مكافحة الفقر و الجوع والتصحر و تعزيز الأمن الغذائي.
- تحفيز الاستثمار الخاص في إفريقيا .
- مكافحة الرشوة والاختلاسات وكل مظاهر الفساد.
- تطوير نظم و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في كامل القارة.

لمحاولات الأفريقية لبناء نظرية في التكامل

## المبحث الثاني:

## تقييم تجارب التكامل الاقتصادي الإفريقي

انطلاقا من عرضنا لبعض التجارب الخاصة بالتكامل الاقتصادي والفاعلة في القارة الإفريقية، اتضح لنا بأن هذه التجارب يعترض تحقيقها مجموعة من العقبات والتحديات خاصة في جنوب الساحل، لهذا وفي الوقت الراهن الذي أصبح فيه العالم يتشكل من مجموعة من الكتل الاقتصادية، ينبغي على دول القارة الإفريقية إعادة رسم إستراتيجية واضحة المعالم من أجل تفعيل التكامل الاقتصادي فيما بينها.

لهذا نحاول في هذا الفصل تقييم تلك التجارب بالتعرض لمختلف العقبات والتحديات التي اعترضت سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي في دول القارة الإفريقية وهذا في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني نحاول إعطاء ملامح إستراتيجية إنمائية لتفعيل التكامل الاقتصادي في دول القارة الإفريقية بما يتناسب مع الإقليمية الجديدة.

### 1. مسح تحليلي للبيانات حول حجم التجارة البينية والاستثمار في القارة الإفريقية:

إن الحقائق النمطية في أفريقيا تشير إلى تطور التجارة بشكل عام في أفريقيا، التجارة البينية وكذا حجم الاستثمار خلال الفترة 1996-2001. فالتجارة السلعية تنمو بشكل أسرع في أفريقيا ممّا هي عليه في البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ومع ذلك، فإنه لا تزال تمثّل حصة صغيرة جدا من مجموع التجارة العالمية. فقد ارتفعت إجمالي التبادلات في أفريقيا (الصادرات والواردات) بين عامي 1996 و 2011، حيث انتقل من 251 إلى 1151 مليار دولار[1].

في عام 2011، بلغت قيمة الصادرات والواردات في أفريقيا 582 و 569 مليار دولار، على التوالي، في حين أن الصادرات والواردات من البلدان النامية كانت عند حدود 18211 و 7321 مليار دولار على التوالي.

حافظت على القارة الأفريقية على وتيرة النمو الاسمي كنسبة من التجارة العالمية، والتي شهدت طفرة حقيقية في السنوات العشر الماضية. فارتفعت قيمة الصادرات الأفريقية بمعدّل 17.5 % سنويا و خلال الفترة الممتدة بين 2001-2006 ، أي بزيادة أكبر من تلك المسجلة في البلدان النامية (11.5 %) وفي الدول المتقدمة (9.3 %). و نفس الشيء خلال الفترة 2007 و 2011، ارتفعت قيمة الصادرات الأفريقية في المتوسط سنويا أسرع من الصادرات من البلدان النامية و البلدان المتقدمة (إلى 12.2% مقابل 9.9% و 7.4% على التوالي).

[1] Rapport sur le développement économique en Afrique ,renforcer l'intégration économique régionale por le développement de l'Afrique ,Nations unis , 2009, P.17

نفس الشيء بالنسبة للواردات فقد اتبعت نفس النمط و الاتجاه حيث أن نسبة النمو الاسمي لها كان أسرع منه بالنسبة للواردات في البلدان النامية و البلدان المتقدمة [1].

فقط من حيث حجم النمو، نجد أن أداء قطاع الصادرات في القارة الأفريقية ظل جيّدا خلال الفترة 2007-2011. وبالتالي، فمن حيث القيمة الحقيقية، ارتفعت الصادرات الأفريقية بـ 5.2%، مقابل 4.8% من الصادرات العالمية و 2.4% بالنسبة للصادرات في البلدان المتقدمة و 2.9% بالنسبة للصادرات في الدول النامية في أمريكا[2].

وحتى لو كانت معدّلات النمو المسجلة في أفريقيا أقل من تلك التي لوحظت في البلدان النامية في آسيا (8.8%) والبلدان النامية بشكل عام (7.8%). نجد أنه في حالة الواردات، واصلت أفريقيا تسجيل أعلى المعدّلات النمو الحقيقي مقارنة بجميع البلدان المذكورة أعلاه.

**الجدول (7): حصة التكتلات التجارية الإقليمية في الصادرات والواردات العالمية، 1970–2010**

**(بأسعار الدولار الجارية و معدّلات الصرف السائدة)**

| | الصادرات (% من الصادرات العالمية) | | | | الواردات (% من الصادرات العالمية) | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1970-1979 | 1980-1989 | 1990-1999 | 2000-2010 | 1970-1979 | 1980-1989 | 1990-1999 | 2000-2010 |
| الدول النامية | 23,7 | 25,7 | 27,3 | 35,7 | 20,4 | 23,8 | 27,2 | 32,2 |
| الدول المتقدمة | 72,1 | 69,6 | 70,5 | 60,9 | 75,2 | 71,8 | 70,6 | 65,2 |
| **الدول النامية** | | | | | | | | |
| أفريقيا | 4,9 | 4,1 | 2,4 | 2,8 | 4,3 | 4,0 | 2,4 | 2,5 |
| شرق أفريقيا | 0,6 | 0,3 | 0,2 | 0,2 | 0,7 | 0,4 | 0,3 | 0,3 |
| وسط أفريقيا | 0,4 | 0,4 | 0,3 | 0,4 | 0,3 | 0,3 | 0,1 | 0,2 |
| شمال أفريقيا | 1,7 | 1,5 | 0,8 | 1,0 | 1,5 | 1,6 | 0,9 | 0,9 |

[1] Ibid ; P.32

[2] Ibidem .

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| جنوب أفريقيا | 1,0 | 1,0 | 0,7 | 0,6 | 0,8 | 0,9 | 0,7 | 0,6 |
| غرب أفريقيا | 1,3 | 0,9 | 0,5 | 0,6 | 1,1 | 0,8 | 0,4 | 0,4 |
| أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | 3,3 | 2,6 | 1,6 | 1,3 | 2,9 | 2,4 | 1,5 | 1,6 |
| **حسب المجموعات الإقليمية:** | | | | | | | | |
| أبيك – APEC | 30,8 | 36,2 | 44,4 | 45,4 | 31,6 | 37,3 | 45,1 | 47,4 |
| الآسيان – ASEAN | 2,6 | 3,7 | 5,7 | 6,4 | 2,7 | 3,6 | 5,8 | 5,6 |
| ميركوسور MERCOSUR | 1,5 | 1,6 | 1,4 | 1,5 | 1,7 | 1,2 | 1,4 | 1,2 |
| الاتحاد الأوروبي – UE | 44,9 | 41,8 | 42,2 | 38,4 | 47,0 | 42,1 | 41,4 | 38,1 |
| **حسب المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية:** | | | | | | | | |
| اتحاد المغرب العربي – UMA | 1,5 | 1,3 | 0,7 | 0,9 | 1,1 | 1,0 | 0,6 | 0,6 |
| السون ساد CEN-SAD | 2,7 | 1,9 | 1,0 | 1,3 | 2,3 | 2,1 | 1,2 | 1,2 |
| الكوميسا – COMESA | 0,2 | 0,1 | 0,1 | 0,1 | 1,2 | 1,3 | 0,7 | 0,6 |
| السيي – CAE | 0,4 | 0,4 | 0,3 | 0,4 | 0,2 | 0,2 | 0,1 | 0,1 |
| السياك – CEEAC | 1,9 | 1,2 | 1,2 | 1,8 | 0,3 | 0,3 | 0,2 | 0,2 |
| ايكواس – CEDEAO | 1,2 | 0,9 | 0,5 | 0,6 | 1,0 | 0,8 | 0,4 | 0,4 |
| إيغاد – IGAD | 0,2 | 0,1 | 0,1 | 0,1 | 0,3 | 0,2 | 0,1 | 0,2 |
| سادك – SADC | 1,6 | 1,4 | 0,9 | 1,0 | 1,3 | 1,2 | 0,9 | 0,9 |

**المصدر**: Base de données UNCTADstat

**ملاحظة**: الأرقام الظاهرة في قواعد البيانات لـ UNCTADstat و تخص ثلاث مجموعات من البلدان: البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

– مجموع الأجزاء المبينة في أول عمودين لا تساوي 100%.

**الشكل (2): التجارة البينية داخل الدول الأفريقية؛ 1995–2011**

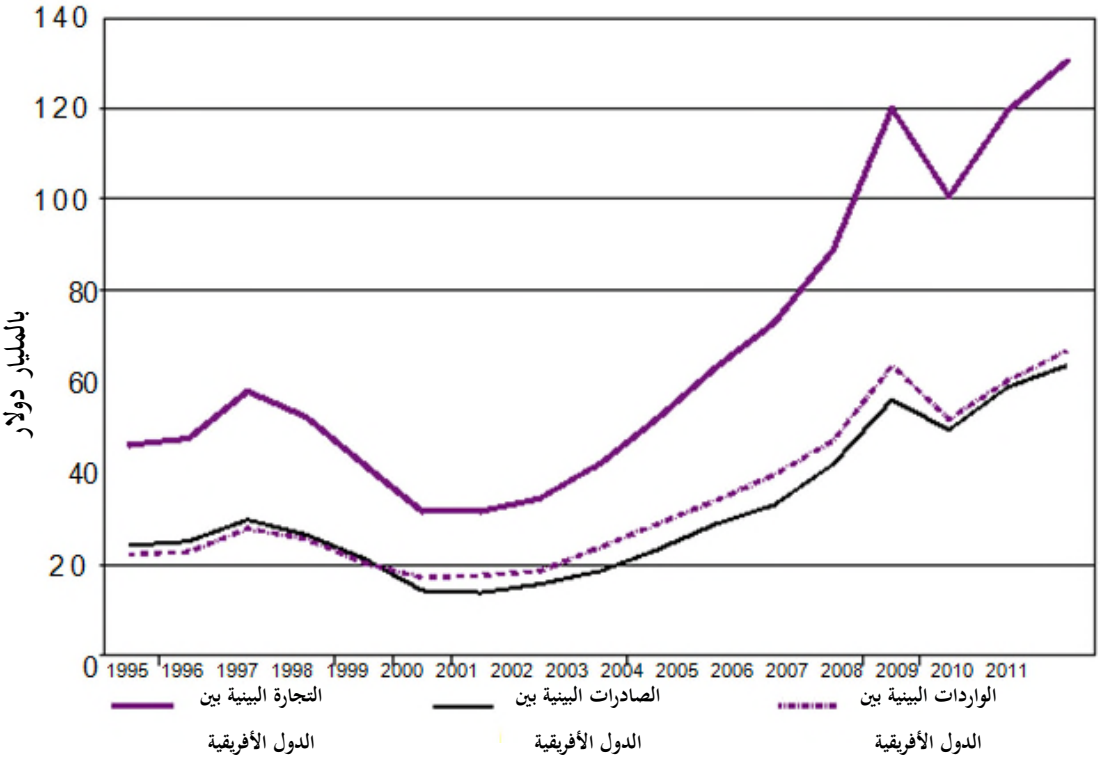


**المصدر**: Base de données UNCTADstat

على الرغم من النمو السريع للتجارة في أفريقيا، إلا أن القارة لا تزال تمثل دورا هامشيا في التجارة العالمية، لتمثل فقط ما نسبته 2.8% من الصادرات العالمية (بالأسعار الجارية وبالدولار الأمريكي) و 2.5% من الواردات العالمية خلال الفترة 2000-2010 (يمكن الرجوع إلى الجدول التالي). كما انخفضت حصص مساهمة أفريقيا وأفريقيا الكبرى جنوب الصحراء في الصادرات والواردات العالمية بشكل ملحوظ بين عامي 1970 و 2011. وقد لوحظ هذا الاتجاه التنازلي في جميع أجزاء أفريقيا وتقريبا داخل جميع التجمعات الاقتصادية و الإقليمية الأفريقية.

بلغ إجمالي التجارة البينية الأفريقية 130.1 مليار دولار في عام 2011، وهو ما يمثل 11.3% من إجمالي التجارة الأفريقية. فمن حيث القيمة الاسمية، فقد ارتفعت قيمة التجارة البينية الأفريقية من 45.9 مليار دولار سنة 1995 إلى 130.1 مليار دولار سنة 2011 (يمكن الرجوع للشكل أدناه).

و ظل لديها نموا إيجابيا خلال طول هذه الفترة باستثناء الفترة بين عامي 1998 و 2001 و أيضا سنة 2009. وتزامنت هذه الدورات من النمو السلبي مع الركود العالمي، مشيرا في ذلك إلى أن الأوضاع الاقتصادية العالمية قد تؤثر مباشرة على التجارة بين البلدان الأفريقية.

من حيث القيمة الحقيقية، زادت الصادرات البينية الأفريقية في المتوسط بنسبة 2.6% سنويا بين عامي 2001 و2006 و 3.2% سنويا بين عامي 2007 و 2011، في حين أن الواردات البينية الأفريقية، كانت على التوالي كما يلي 9.4% و 4.2%[1].

**الجدول (8): الصادرات والواردات البينية، 1996-2011 (كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات أو الواردات)**

| | الصادرات | | | الواردات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2000/1996 | 2006/2001 | 2011/2007 | 2000/1996 | 2006/2001 | 2011/2007 |
| البلدان النامية في أفريقيا | 9,7 | 9,8 | 10,9 | 13,3 | 13,5 | 12,7 |
| شرق أفريقيا | 12,4 | 14,1 | 13,9 | 8,8 | 9,3 | 7,1 |
| وسط أفريقيا | 1,2 | 1,0 | 1,3 | 2,6 | 2,5 | 3,1 |
| شمال أفريقيا | 3,2 | 2,9 | 3,9 | 2,8 | 3,7 | 3,8 |
| جنوب أفريقيا * | 4,4 | 2,1 | 2,1 | 11,9 | 10,7 | 7,9 |
| غرب أفريقيا | 10,2 | 10,0 | 9,0 | 11,3 | 12,5 | 10,2 |
| البلدان النامية في أمريكا | 19,1 | 17,6 | 20,6 | 17,6 | 19,0 | 21,1 |
| البلدان النامية في آسيا | 41,5 | 45,1 | 50,1 | 40,6 | 49,3 | 53,0 |
| البلدان النامية في أوقيانوسيا | 1,3 | 3,0 | 3,3 | 0,9 | 2,3 | 2,7 |
| أوروبا | 67,3 | 71,4 | 70,0 | 68,3 | 67,0 | 64,4 |

المصدر: قاعدة البيانات الخاصة بـ **UNCTADstat**

ملاحظة: * الأرقام المحددة خلال الفترة **1996–2000** هي فقط ذات المرجعية الوحيدة لسنة **2000**.

[1] ECONOMIC DIVERSIFICATION IN AFRICA , A REVIEW OF SELECTED COUNTRIES , OECD, United Nations ,OSAA 2010 , P.98

**الجدول (9): التجارة الداخلية والناتج المحلي الإجمالي، من خلال التكتلات الإقليمية[1]**

| | حصة التجارة البينية (نسبة مئوية) | | | الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الدولارات) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1996/2000 | 2001/2006 | 2007/2011 | 2000/1996 | 2006/2001 | 2011/2007 |
| أفريقيا | 18,2 | 11,6 | 11,7 | 557 503 | 799 986 | 1 569 472 |
| البلدان الأفريقية المصدرة للوقود | 5,2 | 4,9 | 5,7 | 140 761 | 263 012 | 590 214 |
| البلدان الأفريقية غير المصدرة للوقود | 23,8 | 15,7 | 16,3 | 416 742 | 536 975 | 979 259 |
| **اتفاقات التجارة الإقليمية** | | | | | | |
| **UMA** | 2,8 | 2,6 | 3,0 | 139 452 | 197 131 | 340 809 |
| **ASEAN** | 21,6 | 24,0 | 25,0 | 609 403 | 787 900 | 1 633 163 |
| **CARICOM** | 11,4 | 11,3 | 11,9 | 30 616 | 43 804 | 65 412 |
| **CEN-SAD** | 6,9 | 6,9 | 6,6 | 279 527 | 392 625 | 778 126 |
| **COMESA** | 5,1 | 5,8 | 6,4 | 185 143 | 220 045 | 430 904 |

[1] **ملاحظة**: التبادل يشمل الصادرات و الواردات. الأرقام تشير إلى أن 11 من اتفاقيات التجارة الإقليمية التي تخص التبادل بين الدول التي تنتمي إلى هذه الاتفاقيات.

الأرقام بالنسبة للآسيان تغطي السنوات 2002-2006 لأن الأرقام الخاصة بإندونيسيا قد تم تغييرها بداية من عام 2002.

الأرقام التي تخص الـ **CEEAC** تم استبعاد منها أرقام أنغولا لسنة 2011 و أيضا ساو تومي بسبب غياب بيانات عن التجارة.

الدول المصدرة للوقود هي التي تشمل البلدان التي تمثل فيها هذه المنتجات أكثر من 50% من الصادرات السلعية في عام 2011 و نجد فيها كل من: الجزائر، أنغولا، الكونغو، الغابون، غينيا الاستوائية، ليبيا، نيجيريا، السودان و التشاد.

عندما تكون بيانات الناتج المحلي الإجمالي غير متوفرة لسنة واحدة أو لبلد معين، يتم استبعاد البلاد من الحسابات فقط للسنة المعنية

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **CAE** | 13,8 | 13,1 | 12,0 | 30 502 | 39 438 | 74 155 |
| **CEEAC** | 1,7 | 1,5 | 1,9 | 32 383 | 64 546 | 170 929 |
| **CEDEAO** | 10,4 | 10,9 | 9,4 | 77 693 | 141 604 | 311 739 |
| **IGAD** | 9,3 | 7,7 | 5,8 | 39 450 | 57 341 | 130 669 |
| **MERCOSUR** | 21,4 | 15,7 | 16,2 | 1 074 907 | 905 638 | 2 245 081 |
| **SADC** | 32,3 | 13,8 | 12,9 | 189 416 | 269 324 | 510 538 |

المصدر: **قاعدة البيانات الخاصة بـ UNCTADstat**

**الجدول (10). التجارة البينية بين الدول الأفريقية، 1996-2011: توزيع الحصص[1]**

| التجمّعات الاقتصادية الإقليمية | حصة التجارة البينية الأفريقية من إجمالي التجارة | | | حصة التجارة البينية الأفريقية المحققة في نفس CER | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **CER** | **2000/1996** | **2006/2001** | **2011/2007** | **2000/1996** | **2006/2001** | **2011/2007** |
| **CEN-SAD** | 9,3 | 10,0 | 10,2 | 74,5 | 67,7 | 64,7 |
| **COMESA** | 16,6 | 13,5 | 13,3 | 30,8 | 42,6 | 48,6 |
| **CAE** | 24,0 | 26,0 | 23,1 | 57,6 | 49,4 | 52,1 |
| **CEEAC** | 8,3 | 7,7 | 9,3 | 21,0 | 18,7 | 19,8 |
| **CEDEAO** | 13,7 | 14,7 | 14,2 | 76,2 | 72,7 | 65,5 |
| **IGAD** | 17,3 | 15,1 | 14,3 | 53,4 | 48,4 | 40,5 |
| **SADC** | 34,2 | 16,1 | 16,4 | 94,6 | 83,6 | 78,4 |
| **UMA** | 4,2 | 4,0 | 5,0 | 67,1 | 63,5 | 59,5 |

المصدر: **قاعدة البيانات الخاصة بـ** UNCTADstat

[1] تظهر الأعمدة الثلاثة الأولى نسبة التجارة البينية الأفريقية في التجارة الإجمالية لكل تجمع اقتصادي إقليمي (CER). والثلاثة الأخيرة، تمثل نسبة التجارة البينية الأفريقية لكل تجمع اقتصادي إقليمي والتي تتم داخل نفس الكتلة.

تظهر من خلال الجداول أعلاه أن تصنيف الدول الإفريقية في مجملها في عداد الدول المتخلفة اقتصادياً، فبالرغم من أن القارة تستوعب 13% من سكان العالم فإنها لا تحوز أكثر من 3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، ونصيبها في التجارة العالمية، في مطلع الألفية الجديدة ، لم يزد عن 2%، كما أن القارة هي الأقل فيما يتصل بنسبة الاستثمار إلى الدخل القومي قياساً بالدول والمناطق النامية الأخرى في العالم، وطبقاً لبيانات البنك الدولي؛ فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا لم يزد عن 1% من الاستثمار الأجنبي على المستوى العالمي.

وإضافة إلى مشكلة تفاقم الفقر، وتزايد التهميش، واجهت القارة مشكلات أخرى تمثّل أبعاداً للأزمات؛ من ذلك انتشار الأمراض وفي مقدمتها داء الإيدز، وتفاقم أعباء الديون الخارجية، وهذا ما قاد الدول الإفريقية إلى قبول التدخل الخارجي المباشر مقابل المساعدات الدولية الضرورية, وهو التدخل الذي اتخذ أبعاداً أكثر شراسة في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث لم تعد الشروط مقتصرة على الجوانب الاقتصادية بل تعدتها إلى مشروطية سياسية.

وبالرغم من تعدد الأسباب المسؤولة عن ضعف الدول الإفريقية في الاقتصاد العالمي وتهميشها؛ ظلت الطبيعة الانقسامية للقارة تمثل القيد الرئيس والعقبة الكؤود أمام نمو القارة وتنميتها, وفي ظل تلك الظروف وواقع التفتت الذي وُلدت فيه الدولة الإفريقية بعد الاستقلال بفعل الحدود السياسية الموروثة عن الاستعمار ؛ سعت حكومات تلك الدول إلى تبنّي خطط اقتصادية للتنمية، عُد التكامل الاقتصادي الإقليمي فيها — ولو من الناحية النظرية – أحد السبل الأساسية لتحقيق التنمية؛ انطلاقاً من المزايا التي توفرها العملية التكاملية.

والتي يمكن إجمالها في:

– بلورة وحدات اقتصادية قادرة على البقاء والاستمرار، وأسواق واسعة تسمح باتباع آليات الإنتاج الكبير، لمعالجة قصور عوامل الإنتاج – في كل دولة على حدة – عن الوفاء باحتياجات المشروعات الكبرى.

– تُقدّم خطط التكامل ومشاريعها الإطارَ المناسب لحشد الموارد والأسواق؛ للتمكن من دخول مرحلة التصنيع بدلاً من الاكتفاء بإيجاد الأسواق للصناعات القائمة، فهو يقوم بدور القوى الدافعة للتنمية الاقتصادية وليس مجرد أثر لها.

– تؤدي إلى المنافسة بين المنتجات والمنتجين الإقليميين؛ بما يزيد من الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الاقتصادية ويحقق الاستغلال الأمثل للموارد.

– مثّل عاملاً للتوسع الاقتصادي للدولة المصدّرة للعمالة؛ عبر تخفيف الضغط على سوق العمل، وتوفير دخل إضافي من خلال تحويلات العاملين بالخارج، كما تستفيد الدولة المضيفة للعمالة بقدر ما تُحدثه الأخيرة من مساعدة في تطوير إمكانيات الدولة المضيفة وقدرتها التنافسية وخفض تكلفة الإنتاج .

– الحيلولة دون تكرار المشروعات، والمساعدة على الاستخدام الأمثل للموارد والأدوات المتاحة، وتجنب إهدار الموارد النادرة، وبخاصة رؤوس الأموال؛ حيث يتجه رأس المال إلى حيث أفضل الفرص المالية والاقتصادية في نطاق دول التكامل.

– الحدّ من تدهور المركز الخارجي للبلدان الإفريقية على الصعيد الدولي، وزيادة قدرتها التفاوضية بشأن شروط التبادل الاقتصادي، والتي تتطلب خبرات وقدرات تتجاوز إمكانيات الدول الإفريقية فرادى.

– إعادة توزيع الموارد وتوظيفها في نطاق دول الإقليم المشاركة في نطاق التكامل، كإجراء وقائي، في حالات عدم اليقين, مثال ذلك استثمارات كوت ديفوار وبنين وتحويلات زيمبابوي إلى زامبيا.

## 2. تقييم تجارب التكامل الاقتصادي في الدول الإفريقية:

نحاول في هذا الجزء تقييم تجارب التكامل الاقتصادي في دول القارة الإفريقية وذلك بمعرفة ما هي دوافع ومبررات التكامل وأسباب فشله وآثاره.

### 1.2 دوافع التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية:

لم تفرد نظرية التكامل الاقتصادي أهمية خاصة للدول النامية و الدول الإفريقية ، وفي الواقع فإن أهداف الدول النامية و السائرة في طريق النمو من تكوين أو الانضمام إلى تكتل إقليمي لا يختلف كثيرا عن تلك الأهداف التي تدفع الدول المتقدمة إلى اللجوء إلى تلك الوسيلة. فالدول النامية تسعى دائما إلى فتح أسواق جديدة لصادراتها وإلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من الدول الأعضاء في التكامل[1]، كما أن التي تحدو بالدول المختلفة، متقدمة كانت أو نامية إلى التكامل الاقتصادي لا تنحصر فقط في دوافع اقتصادية بل ربما لم تكن الدوافع الاقتصادية أقوى هذه الأسباب في بعض هذه الحالات، أو على أي حال ربما لا يكون هناك اتفاق حول أي الدوافع كان لها الأثر الأول في تكوين بعض التكتلات بالذات، ذلك أن للاعتبارات السياسية والعاطفية والاجتماعية أثرها الذي لا يمكن إغفاله بأي حال[2].

[1] محمد إبراهيم محمود الشافعي، "مرجع سبق ذكره"، ص 32.

[2] محمد زكي الشافعي،" التنمية الاقتصادية" ، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، 1970، ص 148.

ومن أهم مبررات ودوافع التكامل الاقتصادي بين الدول النامية نذكر ما يلي[1]:

- ضعف نطاق الأسواق المحلية لمعظم الدول النامية مما يؤدي إلى عرقلة المشروعات الحديثة في المجالات الاقتصادية المختلفة، كذلك الأخذ بصورة أو أخرى من صور التكامل الاقتصادي سوف يسهم إلى حد كبير في التغلب على معظم مختلف العقبات.

- عدم قدرة الدول النامية منفردة على القيام بالمشروعات الحديثة والذي يتصف معظمها بعدم التجزئة من الناحية الفنية والاقتصادية والتكنولوجية. ويرجع هذا لقلة رؤوس الأموال اللازمة لبناء مثل هذه المشروعات، وندرة الكفاءات العلمية والفنية لإنشائها وإدارتها، وضيق الأسواق المحلية لهذا يكون تأثير هذه العوامل أكثر حدة على مستوى كل دولة منفردة.

- ضعف المركز التنافسي والتفاوضي للدول النامية في مجال المعاملات الاقتصادية، ويرجع السبب وراء ذلك إلى اعتماد معظم الدول النامية في صادراتها على المواد الأولية، كما تمثل التجارة مع الدول الصناعية الجزء الأعظم منها، بينما تمثل التجارة البينية نسبة ضئيلة منها. لذا أصبح من دوافع التكامل الاقتصادي بين الدول النامية حجة زيادة القوة التساومية لدول التكامل في علاقاتها الاقتصادية الخارجية[2].

كذلك فقد يعزي ازدياد الاهتمام بالتكامل في الدول النامية إلى الرغبة في أن تحذو هذه الدول حذو النموذج الأوربي في التكامل الاقتصادي[3].

كما رأت الدول النامية في ترتيبات التكامل الإقليمي منفذا لتصحيح علاقاتها الخارجية ودعمها لجهودها التنموية القطرية مع استبقاء أمل الوحدة السياسية للدول التي سعت إليها وعجزت عن تنميتها ، فتقف الدول النامية في محاولتها لإنشاء التكتلات الاقتصادية على الطريق النقيض لدوافع هذه الاتجاهات القائمة في الاقتصاديات المتقدمة، فجوهر محاولتها هنا ( دفاعي) من أجل الإبقاء على وجودها .

إلا أن التنمية الاقتصادية هي الدافع القوى إلى الحركة التكاملية في الدول النامية ذلك أن هذه الدول تسير باقتصادياتها وفقا لنظرية النمو المتوازن للقطاعات الاقتصادية بناء على خططها الوطنية ووفقا لبرامج التصنيع في هذا الخط.

[1] فؤاد أبوستيت، المرجع سبق ذكره، ص– ص، 26-29.

[2] عمر صقر،" سياسات التجارة الخارجية"، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان 2005، ص 272.

[3] حسين عمر، "التكامل الاقتصادي ..."، مرجع سبق ذكره، ص 113 .

## 2.2 أسباب فشل التكامل الاقتصادي بين الدول الافريقية:

هناك اتفاق عام في الأدبيات الاقتصادية أن الطابع الغالب على تجارب الدول النامية خاصة منها الافريقية في مضمار التكامل الاقتصادي، هو الفشل أيا كانت الصيغ التي اتخذتها التجارب المختلفة للتكامل ولو بدرجات متفاوتة . وإن نجحت البعض منها كانت ذات نتائج محدودة للغاية، فتطبيق نظرية التكامل الاقتصادي على الدول الافريقية التي قد تنظم في اتحادات جمركية ومناطق تفضيلية كما هو سائد في الدول المتقدمة، أمرا ليس سلبيا من جميع الوجوه، حيث أن جل صادرات الدول الإفريقية تكاد تكون من المواد الأولية التي لا تنتج في ظل أية حماية والتي تتنافس بحرية في السوق الدولية، فإن مثل هذه التكتلات لا يتوقع أن تؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد[1]

إذا كانت تجربة التكامل الاقتصادي الأوربي غنية في نتائجها عظيمة في خطواتها ومناهجها، إلا أن واقع الحال يكشف عكس ذلك حينما يتعلق الأمر بتجارب التكامل الاقتصادي بين الدول النامية، فهذه التجارب الأخيرة تتشابه فيما بينها من حيث ضآلة النتائج المترتبة على قيامها، بل أن الكثير منها لا يعدو أن يكون حبرا على ورق.

فكانت الدول النامية تنتهج المنهج التقليدي القائم على تكامل الأسواق حيث وضعت منظمة الوحدة الإفريقية خطة ( لاجوس) لدعم التكامل الإقليمي في القارة السمراء، وعلى المستوى الإقليمي نجد 18 تجمعا إقليميا، ولكن معظم الدراسات التي أجريت على هذه التجارب تشير إلى فشلها في تحقيق أهداف التكامل المطبق، بسبب الضعف الاقتصادي والعوامل السياسية المتمثلة في غياب الديمقراطية وتحكم السياسة في العملية التكاملية، كما أن الهياكل الإفريقية هشة وغير قادرة على إدارة شؤونها[2].

ومن الأمثلة الواضحة على التجارب الفاشلة في التكامل الاقتصادي في الدول النامية تلك الموجودة في وطننا العربي الذي صنع الحضارة العالمية وكان أكبر مثال على التوحيد عبر قرون عديدة من الزمان.

وفيما يلي ندرج أهم الأسباب التي أدت إلى فشل تجارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية [3].

- **سياسات الإنتاج الذي يحل محل الواردات:**

حيث أسهمت هذه السياسات في إحداث اختلالات بالعلاقات الماكرو اقتصادية، أدت بطريق غير مباشر إلى الاحتفاظ بموانع التجارة داخل دول التكتل، والصناعات التي أقيمت من أجل ذلك لم تكن ذات كفاءة عالية

[1] عبد الرحمن الحبيب، " نظرية التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية" ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1974، ص 133.

[2] سامي عفيفي حاتم، " التكتلات الاقتصادية ....."، مرجع سبق ذكره، ص 384.

[3] محمود عبد السميع علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 296-297.

مما استلزمت بالضرورة فرض الحماية والمحافظة على سعر صرف العملة الوطنية مقوم بأعلى من قيمته بغرض تخفيض القيمة المقابلة بالعملة المحلية للسلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج المستوردة.

- **متطلبات الإيرادات العامة:**

حيث أن جانبا من الإيرادات العامة التي تتحصل عليها الدول النامية مصدره الرسوم الجمركية فإن تحرير التجارة بين دول التكامل الإقليمي لا يكون مرتفعا على سلم أولويات دول التكامل.

- **تغلب الاعتبارات السياسية:**

بالرغم من إمكانية تحقيق مكاسب اقتصادية من وراء التكامل الإقليمي، إلا أن الدول النامية غير مستعدة للتنازل عن استغلال قراراتها من الناحية السياسية. ومن ثم لا توجد سلطة موحدة لاتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الاتفاقيات الإقليمية التي تضل حبرا على ورق إن لم يتم إلغاؤها، كما هو الحال بالنسبة للدول العربية، لذلك نجد أغلب الاعتبارات السياسية لها أهمية أولى عن الاعتبارات الاقتصادية في الدول النامية، فيقول" رونيسون " لن يتأتى لمجموعة من الدول أن تجني نفعا من وراء التكتل ما لم تكن على استعداد من البداية لأن تدرك وأن تتقبل فقدان جانب يعتد به من سيادتها على شؤونها الاقتصادية[1].

- **عدم وضع برامج تدريجية للتكامل:**

معظم أشكال التكامل الاقتصادي بين الدول النامية كانت طموحة دون أن تنتقل في مراحل تدريجية تزيد من التعاون الاقتصادي كما حدث في أوربا، إضافة إلى ذلك لم تضع برامج تنفيذية لذلك يمكن متابعتها، فضلا عن عدم قيام مؤسسات إقليمية تنفيذية، ومن ثم لم تحقق نجاحا في مجال تحرير تجارتها الإقليمية.

- **عدم عدالة توزيع المكاسب:**

تضم الدول النامية في كثير من بقاع العالم المختلفة أقطارا متقدمة نسبيا ذات صناعات متقدمة كالأرجنتين، المكسيك مثلا، وأقطار أقل تقدما وذات صناعات ضعيفة كالبراجواي والأورجواي، وهذه الظاهرة موجودة أيضا في عالمنا العربي وفي مختلف مناطق إفريقيا، هذا ما يخلق مشكلة ضمان توازن في توزيع المنافع أو المكاسب التي قد تنجم من هذا التكامل.

[1] محمد زكي الشافعي، "التنمية الاقتصادية"، الكتاب الثاني،، مرجع سبق ذكره، ص 151.

لذلك نجد في أغلب حالات التكامل الاقتصادي بين الدول الافريقية ، لم تعط لها هذه الأخيرة أهمية في كيفية توزيع المكاسب هذا ما أدى إلى عدم نجاح واستمرار بعض التكتلات ( كاتحاد شرق إفريقيا وغيره)، كما تنطبق هذه الأسباب بصورة عامة على المنطقة العربية أيضا.

**- إنشاء أو دعم الهيكل الإنتاجي الملائم:**

نظرا لضآلة استفادة الدول النامية في النمو من نموذج تحرير التجارة التقليدي القائم على إلغاء التعريفة الجمركية، فتوجد عدة عوامل عديدة تفوق إقامة أو تدعيم وتنمية الهياكل الإنتاجية في الدول النامية في النمو منها:

- عدم توافر البنية الأساسية.

- عدم توافر وسائل الاتصالات والمواصلات بالدرجة الكافية سواء بين الدول الأعضاء أو بينها وبين العالم الخارجي، فنجد مثلا وسائل الاتصالات بين إفريقيا وأوربا أيسر وأسرع من بين الدول الإفريقية بعضها البعض، كما أن تكلفة شحن القمح من أمريكا اللاتينية إلى أوربا أقل من نقله إلى بعض الدول الأخرى في أمريكا اللاتينية.

وهناك اتفاق بين الكثير من الكتاب بأن جهود تفعيل وتقوية التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية، خلال الفترة التي سبقت الثمانينات من القرن الماضي باءت كلها بالفشل وذلك للعديد من الأسباب من أهمها إتباع سياسة إحلال الواردات، والاعتماد على سياسة التصنيع كأساس للتنمية، والاعتماد على الصادرات من المواد الخام[1] أضف إلى ذلك الخلافات السياسية والنزاعات العسكرية الدائمة بين تلك الدول.

فالتغلب على تلك الصعوبات يساعد على إنشاء المشروعات المشتركة والنجاح في إقامة سوق متكامل، كما أن غياب آلية التنسيق والتجانس بين السياسات الاقتصادية الكلية يعد السبب الرئيسي في عدم نجاح جهود هذه الدول في تحقيق تجربة التكامل الاقتصادي.

من هنا تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي يلزم بعثها قبل البدء في تكوين تكامل اقتصادي للدول النامية ومن بين أهم هذه العوامل نذكر ما يلي:

- بحث درجة التكامل والتنافس بين اقتصاديات الدول الراغبة في المشاركة في التكتل الاقتصادي حيث يفضل أن تجمع بين تكامل وتنافس السلع المنتجة بدول الاتحاد، فالتكامل يعني أن كل دولة من الدول الأعضاء تنتج سلعا مختلفة زراعية وصناعية وهنا يحدث اندماج تكاملي يكون له أثر فعال إذا حدث نوع من تقسيم

[1] فؤاد أبوستيت، مرجع سبق ذكره، ص 78.

العمل في إنتاج بعض المنتجات حتى يكون هناك أثر المنشأ للاتحاد، أما التنافس فيعني تماثل إنتاج دول التكامل الاقتصادي فتحل سلعة كل دولة محل سلع الدول الأخرى، فيحدث الأثر الإنشائي للتجارة، وهكذا يتم الجمع بين مزايا التكامل والتنافس أي مزايا كل من إنشاء التجارة وتحويلها.

- بحث نطاق التكامل الاقتصادي من حيث حجم الإنتاج، فكلما اتسع هذا الأخير كلما زادت الكفاءة الإنتاجية وأمكن التعمق في درجة تقسيم العمل بين الدول الأعضاء والحصول على كمزايا الإنتاج الكبير سواء على مستوى دول التكامل أو على مستوى العلاقات الخارجية.
- بحث العنصر المكاني حيث أن هناك علاقة مؤكدة بين البعد المكاني وآثار التكامل الاقتصادي، حيث يوفر ذلك نفقات كثيرة لتنقل السلع ما بين الدول أعضاء التكتل الاقتصادي، لذا الدول المتجاورة عادة ما تكون عادتها وأنماط سلوكها متشابهة مما يزيد من قوة التكامل بينها.

من هنا أصبح واضحا الآن أن الرؤية التنظيرية الجديدة لقضية التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول النامية، تملي علينا اعتبار جهود التكامل بين هذه المجموعة من الدول على أنها جزء من إستراتيجية واضحة المعالم والأبعاد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لاقتصادياتها الوطنية، ويتطلب الوصول إلى هذه الغاية البدء بمناقشات مستفيضة للتراث الذي خلفته جهود واستراتيجيات التنمية في العقود الأربعة الماضية.

هذا ما شجع ودفع الدول النامية في العقدين الأخيرين إلى إجراء مراجعة شاملة لتجمعاتها الإقليمية، يختلف منهجها التكاملي الجديد عن المنهج التقليدي الذي كان سائدا بعد الحرب العالمية الثانية والمقتبس من التجربة الأوربية، فتحاول إقامة جيل ثاني من اتفاقيات التكامل تضمن وضع ضوابط لتحرير التجارة البينية مع الاستغناء على إستراتيجية الإحلال محل الواردات خاصة نجد اهتمام عدد من الدول بالتطور التكنولوجي، وتشجيع رأس المال وإتباعها برامج هيكلية واقتصادية مما يؤدي ذلك إلى اتساع تطبيق الإقليمية الجديدة المتفتحة على العالم الخارجي.

## 3. ملامح استراتيجية إنمائية لتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول الأفريقية:

### 1.3 التكامل الاقتصادي الإنمائي:

التكامل الاقتصادي بين الدول الافريقية والذي يعرف بالتكامل الاقتصادي الإنمائي إنما يتعلق في حقيقة الأمر بمجموعة من الدول التي أرادت أن تخطو بمعدلات سريعة على طريق النماء الاقتصادي وتحقيق مستويات مرضية من التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي. وأصبح واضحا الآن أن النظرة التنظيرية الجديدة لقضية التكامل

الاقتصادي بين هذه الدول على أنها جزء من إستراتيجية واضحة الملامح والأبعاد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لاقتصادياتها الوطنية.

على هذا الأساس تم صياغة معالم ومكونات التكامل الاقتصادي الإنمائي طبقا لمنهج "لندر حاتم " على النحو التالي[1]:

- يجب النظر إلى نموذج التكامل الإنمائي على انه منهج لتحويل استراتيجيات التنمية من النطاق القطري الضيق إلى النطاق الأكثر اتساعا.
- يهيئ هذا المناخ التكاملي الإنمائي الطريق للاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل
- يجب النظر لخلق التنمية[2] على أنها ظاهرة مفيدة تؤدي إلى توزيع أفضل للموارد الاقتصادية داخل المنطقة التكاملية ، أما تحويل التنمية[3] فيجب اعتبارها ظاهرة تؤدي إلى اختفاء الكثير من الأنشطة الإنتاجية الأقل كفاءة على اثر تحرير التجارة الإقليمية بين الدول النامية الأعضاء في المنطقة التكاملية.
- تتجه نظرية التكامل الاقتصادي الإنمائي إلى النظر إلى تكوين إحدى صور التكامل الاقتصادي الإقليمي على انه للتوصل إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية في المستقبل، وليس تخصيصا امثلا لهذه الموارد في المقت الحاضر
- تشير نظرية التكامل الاقتصادي بين الدول النامية ضرورة احتواء المدخل التجاري (التكامل السالب) وجزء من التكامل الاقتصادي الموجب في آن واحد، وهذا لدعم استراتيجيه التنمية وتجتنب المنافسة المدمرة داخل المنطقة التكاملية.

على هذا الأساس اقترح "سامي عفيفي حاتم" نموذجا أساسيا للتكامل الإنمائي والذي يشمل في مراحله الأولى على اختيار الصورة المناسبة والشكل المقبول للتكامل الإنمائي على العناصر التالية:

---

[1] سامي عفيفي حاتم، "التكتلات الاقتصادية....."، مرجع سبق ذكره، ص ص 155، 189.

[2] خلق التنمية هي الفكرة التي تشير إلى القوة الإنشائية للتنمية الاقتصادية التي يمارسها التكامل الاقتصادي الإقليمي في مجال زيادة مستويات التوظيف والإنتاج باقتصاديات الدول الأعضاء.

(**) تحويل التنمية تشير إلى حالة الانكماش في مستويات التوظيف والإنتاج الناتج عن تكوين مشروع التكامل الاقتصادي بين مجموعة الدول النامية، وهذا يعود إلى اندثار بعض الوحدات الإنتاجية نظرا للمنافسة أو الصناعات المتشابهة بين الدول الأعضاء

- إقامة منطقة حرة تتكون بدورها من منطقة تجارة حرة من اجل تحرير التجارة البينية وإقامة منطقة استثمار حرة لفسح المجال أو الطريق أمام انتقالات رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- التنسيق بين السياسات الاقتصادية وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، وذلك بتوفير الحد الأدنى من التنسيق والتجانس بين السياسات النقدية والائتمانية القطرية التي تتبعها الدول الأعضاء.
- التنسيق الضريبي والتنسيق في مجالات التنمية الإنتاجية داخل هذه الدول، والاتفاق والتنسيق على القيام بأنشطة جماعية في قطاع البحوث والتطوير مع ضرورة الاتفاق على وجود آلية تكاملية إقليمية بين الدول الأعضاء لمساعدة الدول الأقل تقدما داخل المنطقة التكاملية

## 2.3 نحو إستراتيجية إنمائية لتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية:

نظرا لما أسفرت عنه التجارب التنموية في الدول النامية من نتائج تناقض مفهوم التنمية الحقيقية ومن بينها ضعف الاستثمار والادخار، زيادة التبعية للخارج، ارتفاع معدلات التضخم والبطالة...، ولمواجهة هذه المشاكل والحد منها، لابد على الدول النامية رسم إستراتيجية إنمائية لتفعيل التكامل الاقتصادي فيما بينها، قصد تنمية اقتصادياتها نظرا للعوائد التي يمكن للتكامل خلقها لصالح الدول الأعضاء على نحو أفضل من تلك التي يمكن تحقيقها بجهود منفردة، ولمواجهة أيضا التحديات الدولية والإقليمية والتكتلات الاقتصادية.

انطلاقا من عرضنا للتكامل الاقتصادي الإنمائي ومعرفة النموذج المقترح من طرف "سامي عفيفي حاتم"، نحاول إعطاء خطوط عريضة من اجل تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية بما يتناسب مع الإقليمية الجديدة وذلك على النحو التالي:

**أ- في المجال التنموي:**

- تنمية الموارد الطبيعية والبيئية.
- تنمية الموارد البشرية .
- تنمية وتطوير العلم والتكنولوجيا.
- النهوض بالتنمية في الدول الأقل نموا.
- إصلاحات اقتصادية إضافية.

**ب– في المجال التجاري و الاستثماري:**

– تطوير التبدل التجاري البيني.

– تطوير الاستثمار البيني.

**ج– في مجال العلاقات الدولية:**

– تنسيق العلاقات مع التكتلات الاقتصادية القائمة.

– نشر الأمن والسلم على المستوى الإقليمي.

– التنسيق مع الأنظمة المالية والنقدية والتجارية الدولية.

– ترشيد استخدام المساعدات الدولية وتخفيف عبء المديونية.

### 1.2.3 في المجال التنموي:

**أ– تنمية الموارد الطبيعية والبيئية:**

تعتبر الموارد الطبيعية من أهم الثروات الأساسية في مجتمعات الدول النامية، حيث تعتمد في صادراتها إلى العالم الخارجي على هذه الموارد، لذلك يجب على الدول النامية في المنطقة التكاملية:

- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والإمكانيات والثروات المتاحة (الاستخدام غير الجائر)
- استخدام الموارد الطبيعية لإنتاج سلع بكميات مثلى (الإنتاج المحدد بواسطة الطلب ومستوى ونمط أنشطة الاستهلاك ونمط الحياة) وبشكل دائم.
- اتخاذ سياسات مشتركة للحفاظ على إدارة وتطوير الموارد الطبيعية.
- التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء حول استخدام أساليب الإنتاج المناسبة في المنتجات الطبيعية.
- خلق روابط تنموية بين قطاع الموارد الطبيعية وقطاعات الاقتصاد الأخرى، من اجل تعزيز التنمية وحماية البيئة.
- فرض ضرائب على كل المنتجات التي تلحق ضرر بالبيئة.
- تنسيق الاستراتيجيات بين الدول الأعضاء من اجل عدم إلحاق ضرر بالبيئة، ومن جميع أشكال التلوث. مع الحفاظ على أجيال المستقبل.

- اتخاذ سياسات مشتركة للحد من النفايات الخطيرة ومقاومة كل أشكال التدهور البيئي.
- الحد من الإفراط في استخدام المواد الكيماوية.
- التفاوض بين الدول الأعضاء من أجل خلق اتفاقيات حول سياسة تنمية وإدارة وحماية الموارد الطبيعية والبيئية.

**ب– تنمية الموارد البشرية**

يعتبر المورد البشري ( الإنسان) المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، لأنه هو مصدر الفكر والعمل والمنظم للاستخدام الأمثل لكافة الموارد الاقتصادية المتاحة، وذلك من خلال مقوماته العلمية والثقافية والاجتماعية والصحية...التي يتمتع بها، كما أن المورد البشري ثروة حقيقية وعنصر أساسي لكافة جهود التنمية والنمو، لذلك يجب على الدول النامية الأعضاء في التكامل الاقتصادي:

- تنمية القدرات البشرية عن طريق التعليم والتدريب والتحفيز،والنهوض بها وتحسين أدائها ورفع كفاءتها.
- تحقيق الرفاهية والسعادة للعمال.
- التخفيض من حدة الفقر والحد من انتشاره.
- تمكين الطبقات الفقيرة والمحرومة من التكيف على نحو أفضل مع الظروف والفرص الاقتصادية المتغيرة، وزيادة الانتفاع منها.
- خلق فرص عمل ملائمة للاستفادة من القدرات البشرية.
- اتخاذ خطة إقليمية لاستغلال الموارد البشرية.
- زيادة الاستثمار في المورد لبشري.
- تحقيق الاستخدام الأمثل للخبرة المهنية في الدول الأعضاء.
- العمل على تحسين إحصائيات التنمية البشرية ومحاولة توحيد أساليبها.
- إزالة العقبات أمام حركة العمال بين دول التكتل.
- نشر الوعي بين الشعوب بأهمية التكامل وتحقيق اكبر قدر من المشاركة الشعبية في جهود التكامل والتنمية المشتركة.

**ج– تنمية وتطوير العلم والتكنولوجي:**

يعتبر العلم والتكنولوجيا من أهم الركائز الأساسية لتطير المجتمعات في الوقت الراهن، ولتحقيق التنمية الشاملة. لهذا يجب على الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية:

- تشجيع البحوث العلمية والتكنولوجية المشتركة في مختلف المعاهد والجامعات، وتبادل البرامج التقنية والاتصال الإقليمي بين الدول الأعضاء.
- إعطاء حرية الانتقال للعمال والمهندسين والخبراء والفنيين داخل المنطقة التكاملية، من اجل تبادل الخبرات والبرامج بين الدول الأعضاء.
- التعاون في مجال الأبحاث العامة في المنطقة التكاملية.
- خلق مناخ ملائم ومجل للمنافسة داخل المنطقة التكاملية للعلماء والمهندسين والفنيين من أجل الحدّ من هجرة الأدمغة.
- تخصيص ميزانية معتبرة للعلم والتكنولوجيا. مع تدعيم مؤسسات البحث العلمي والتكنولوجي.
- مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي والنهوض بمستوى التكنولوجيا في المنطقة التكاملية، والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية.
- بث الثقافة العلمية والتكنولوجية في أوساط المجتمعات.
- تحديث السياسات التعليمية وفي جميع المراحل بما يتناسب مع مستجدات هذا العصر.

**د – إصلاحات اقتصادية إضافية:**

قامت العديد من الدول النامية بإجراء إصلاحات اقتصادية وهيكلية على اقتصادياتها لتسهيل دمجها في الاقتصاد العالمي، إلا أن معظمها لم تنفذ هذه الإصلاحات على أتم وجه وتباطأت في ذلك. فيجب على الدول الأعضاء في التكامل تدعيم تلك الإصلاحات والقيام بإصلاحات إضافية حتى تحقق النتائج المسطرة، وذلك بتخفيف والحد من الإجراءات البيروقراطية وزيادة الكفاءة الحكومية، وجعل نظام قضائي فعال وعادل في جميع المجالات (الحكمانية الجديدة)، ومحاربة الفساد والرشوة وفي جميع القطاعات.

إضافة إلى ذلك يجب عليها تشجيع المنافسة وفتح الأسواق، مع تهيئة المناخ للقطاع الخاص وإعطائه الفرصة للمشاركة في تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية. كما لا تنسى دراسة وتحليل مختلف الآثار السلبية الناجمة عن سياسات الإصلاح الاقتصادي على طبقات المجتمع وحماية فقرائه.

**هـ- النهوض بالتنمية في الدول الأقل نموا:**

من اجل تحقيق تكامل فعال في أي منطقة تكاملية يجب على الدول الأعضاء تقليل الفوارق في التنمية فيما بينهما، لهذا يجب النهوض بالتنمية في الدول الأقل نموا وفي إطار مشترك، من اجل تمكين جميع الدول في الإسهام الفعال في الجهود التكاملية للاستفادة منها.

كما أن النهوض بالتنمية في الدول الأقل نموا ليس بالأمر الهين ولتحقيق ذلك يجب:

- تطوير البنية التحتية الخاصة بالنقل والطرقات والموانئ والاتصالات وربطها مع الدول الأخرى.
- الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية بما فيها التعليم والصحة والضمان الاجتماعي وغيرها.
- تحسين مناخ الاستثمار للأجانب والمحليين وتحسين القاعدة الإنتاجية.
- الاستثمار في مجال البحث والتطوير ونشر المعلومات.
- النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وربطها بالمشروعات المشتركة في المنطقة التكاملية.
- رفع المستوى المعيشي لشعوب هذه الدول وتحسين دخولهم وزيادة فرص العمل وتحسين ظروفه.
- تحسين مختلف الخدمات بمختلف أنواعها وتنميتها.
- تنمية وتطوير القطاع الزراعي والصناعي.
- تطوير وتحسين أداء القطاع العام وإعادة هيكلته، وتفاعل الحكومات أكثر وبفاعلية مع المجتمع المدني.

### 2.2.3 في المجال التجاري والاستثماري:

**أ- تطوير التجارة البينية في منطقة التكامل الاقتصادي:**

تعتبر التجارة مصدرا تعتمد عليه أغلبية الدول النامية لتمويل التنمية، لذلك فموضوع تخفيض القيود على التجارة الخارجية يساعد على ذلك، ويبدو أن استراتيجيات التكامل الإقليمي القائمة بين الدول النامية لم تحرز حتى

الوقت الراهن سوى على أثار ضعيفة على حجم وأنماط التجارة سواء كان بين الدول الأعضاء أو على الصعيد الدولي.

كما أن المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي يعتبر من أهم المداخل التكاملية الأخرى لتفعيل وتحقيق التكامل، وبالتالي التعجيل في التنمية الاقتصادية، وتشجيع التجارة بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية للدول النامية . لذا يجب على هذه الأخيرة مراعاة مايلي:

- العمل على صياغة سياسة تجارية ملائمة وتحسين الانفتاح الاقتصادي.
- العمل بالتقنيات الحديثة والطرق الأكثر فاعلية لقيادة المعاملات التجارية.
- تشجيع التنويع في الإنتاج السلعي، لان فرص السوق الجديدة موجودة ومتنوعة ومفتوحة باستمرار.
- التنويع في هياكل الإنتاج والابتعاد عن تماثلها كما هو حاصل، حتى لا تجعل اقتصاديات المنطقة المتكاملة متنافرة.
- مواجهة تحديات الواردات المنافسة وغزو الأسواق الدولية لتنمية الصادرات.
- مساعدة المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم وتحسين أدائها.
- تطبيق تكنولوجيا المعلومات لتبسيط التجارة استيرادا وتصديرا بين الدول الأعضاء، خاصة فيما يتعلق بتقديم المعلومات والأدوات الخاصة بالمعاملات المتعلقة بالتجارة، ولتخفيف التكامل في التجارة العالمية
- إعادة هيكلة وتطوير قطاع النقل والمواصلات والاتصالات لتنمية التبادل التجاري البيني، وللتقليل من تكاليف النقل وتسهيل الاتصال بين أسواق دول التكتل.
- العمل على إزالة مختلف القيود والإجراءات الإدارية التي تعيق المبادلات التجارية البينية.
- تطوير آليات التمويل والضمان لعمليات الاستيراد والتصدير.
- نشر المعلومات التجارية بين المصدرين والمستوردين في المنطقة التكاملية
- الاستفادة من التقارب الجغرافي والثقافي لتنشيط التبادل التجاري البيني.

- الالتزام بكافة الاتفاقيات والقرارات المتعلقة بتحرير المبادلات التجارية، والعمل على توحيد السياسات التجارية في الدول الأعضاء، بغرض تحقيق بعض الأهداف المشتركة فيما يخص السياسات الاقتصادية والمالية.
- تعزيز قدرة الدول الأعضاء للاشتراك بفاعلية في النظام التجاري الدولي، وقدرتها على التعامل مع القضايا الحديثة في مجال التجارة الدولية.
- تنمية التجارة الالكترونية مع تنمية القدرات البشرية من أجل ذلك.
- وجود نظام فعال لفض المنازعات التجارية التي تحدث بين الدول الأعضاء، وتشجيع اتخاذ الحلول المشتركة التي تعترض تيسير التجارة البينية.

**ب- تطوير الاستثمار البيني وتهيئة المناخ لذلك:**

يعتبر تدفق الاستثمار بين الدول من أهم مظاهر العولمة الاقتصادية، ويعتبر الاستثمار أيضا عنصر حيوي مكمل للجهود الإنمائية الوطنية عن طريق نقل التكنولوجيا والمعارف وغيرها.

ومن المعلوم أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق للدول التي تتمتع بمجموعة من المزايا (كوفرة الموارد الطبيعية، وتوفر الأسواق الكبيرة والعمالة ذات الأجور المنخفضة، والموقع الجغرافي.....)، ويعمل على حل الكثير من المشاكل التي تواجهها الدول النامية (كالفقر والبطالة...)، ويعتبر دعامة للنمو والتنمية والتكامل الاقتصادي.

ومن أجل تطوير الاستثمار البيني بين الدول النامية الذي يعتبر كأداة لتفعيل التكامل الاقتصادي في هذه الدول، يجب عليها:

- تحسين البيئة الاستثمارية من خلال إصدار التشريعات الجاذبة للاستثمار وتسهيل الإجراءات وتقديم الحوافز.
- أن توفق الدول الأعضاء بين تحرير انتقال رؤوس الأموال على كل من المستوى الإقليمي والمستوى الدولي.
- إزالة العوائق بين الدول الأعضاء التي تحد من انتقال رؤوس الأموال فيما بينها، هذا ما يتيح فرصا في المنطقة التكاملية، أي جعل منطقة استثمار موحدة.
- تحويل المدخرات الوطنية إلى استثمارات، والحد من استثمارها في الأسواق المالية الدولية، وذلك من أجل دعم التكامل.

- التعريف بفرص الاستثمار المتاحة وما توفره من فوائد ومزايا في الدول الأعضاء، وذلك عن طريق إنشاء شبكة معلومات موحدة عن تلك الاستثمارات وتوفير جهاز إعلامي فاعل.
- تنسيق التشريعات والإجراءات الوطنية الخاصة بالاستثمار واتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على الرشوة والفساد والتحايل.
- فتح المجال للمواطنين في المنطقة التكاملية للاستثمار في أي دولة عضو، إضافة إلى منحهم المعاملة الوطنية دون تمييز، أي تدليل العقبات التي يلاقيها المستثمرين في المنطقة التكاملية.
- إنشاء مؤسسات مشتركة للاستثمار من أجل زيادة الاستثمار البيني.
- الحدّ من هجرة الاستثمارات خارج المنطقة التكاملية.
- الاستفادة من الفرص التي تتيحها المنظمة العالمية للتجارة والعولمة في مجال حرية انتقال رؤوس الأموال.
- تأمين مناخ استثماري شفاف ومستقر.

### 3.2.3 في مجال العلاقات الدولية:

**أ – تنسيق العلاقات مع التكتلات الاقتصادية الأخرى:**

ينبغي على الدول الإفريقية مراجعة دروس الماضي و تجارب الدول التي سبقتها في مشروع التكامل الاقتصادي خاصة المتقدمة، كتكتل الاتحاد الأوربي وتكتل "النافتا".

إضافة إلى ذلك يجب عليها معرفة كل المعلومات عن هذه التكتلات، وكيفية اتخاذ القرارات فيها لتحديد كيفية التعامل معها للحصول على أقصى فائدة من هذا التعامل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومحاولة ربط علاقاتها بها لتحديد العقبات التي تعترض دخول أسواقها.

كما تعمل جاهدة للتعامل مع هذه التكتلات الاقتصادية ككتلة اقتصادية واحدة، عوضا أن تتعامل معها بانفراد لتمكنها من التعامل معها من موقع التكافؤ لا من موقع التبعية، ومحاولة التصدي للمشروعات الإقليمية الأخرى البديلة للتكامل الاقتصادي في مناطق الدول النامية، التي قد تؤدي إلى فشل التكامل وتفكيك الدول المتكاملة، وخير دليل على ذلك لما هو حاصل في المنطقة العربية من خلال مشروع الشراكة الأورومتوسطية ومشروع السوق الشرق أوسطية.

وفي مجال علاقاتها الدولية أيضا يجب عليها:

**ب- نشر السلم والأمن على مستوى الأقاليم المتوترة**

**ج- التنسيق مع الأنظمة المالية والنقدية والتجارية الدولية.**

**د- ترشيد استخدام المساعدات الدولية وتخفيف عبء المديونية.**

**خاتمة الفصل:**

أصبحت الدول الإفريقية في الوقت الراهن غير قادرة منفردة على إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية لمواجهة أو اللحاق بالتطورات المتسارعة خاصة أمام تحديات العولمة، نظرا لغياب إستراتيجية واضحة المعالم للتنمية في هذه الدول، وإهمالها لتجاربها التكاملية أو حتى تفعيلها.

فمن خلال تقييمنا وعرضنا لأهم الملامح الإستراتيجية لتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول الافريقية، نستخلص ضرورة الأخذ بمفهوم التكامل الاقتصادي بصيغته الجديدة ليواكب ويتماشى مع مختلف المتغيرات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي وفي جميع المجالات، ومنه نستطيع القول أن التكامل الاقتصادي يعتبر من أهم الوسائل المحركة في التنمية.

# الجزء الثاني

## دراسة تطبيقية لقياس أثر التكامل الاقتصادي والتجاري من خلال مبادرة نيباد

يتناول الجزء فصلين مقسمين كالآتي:

**الفصل الأول**: قياس أثر التكامل التجاري باستخدام نموذج البيانات المدمجة (Panal model) لمجموعة من الدول الإفريقية.

**الفصل الثاني**: محاولة قياس أثر تمويل التنمية للتكامل الاقتصادي في إطار مبادرة "نيباد" باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الموزعة لبيانات البانل (Panel-ARDL ).

**مقدمة الجزء الأول:**

طبقا لآراء كثير من الكتاب و الباحثيين منهم HOLLIS CHENERY و A. STROUT فإنه يوجد نوعين من فجوات التمويل هما فجوة الموارد المحلية (الاستثمار – الادخار) و فجوة التجارة الخارجية (الصادرات– الواردات) و كلاهما المسؤولان عن عدم تحقيق معدلات النمو المخططة و هنا يظهر دور المساعدات الخارجية (الأجنبية) كوسيلة لملء هاتان الفجوتان.

من هنا تظهر أهمية الدراستين القياسيتين القائمتين على فحص و تشخيص مدى قدرة مبادرة نيباد في دفع عجلة التنمية في القارة الافريقية عبر سد الفجوتين الأخيرتين ، و الشكل الموالي يظهر هيكل الجزء الثاني من هذه الرسالة عبر نموذجين قياسيين كما يلي:

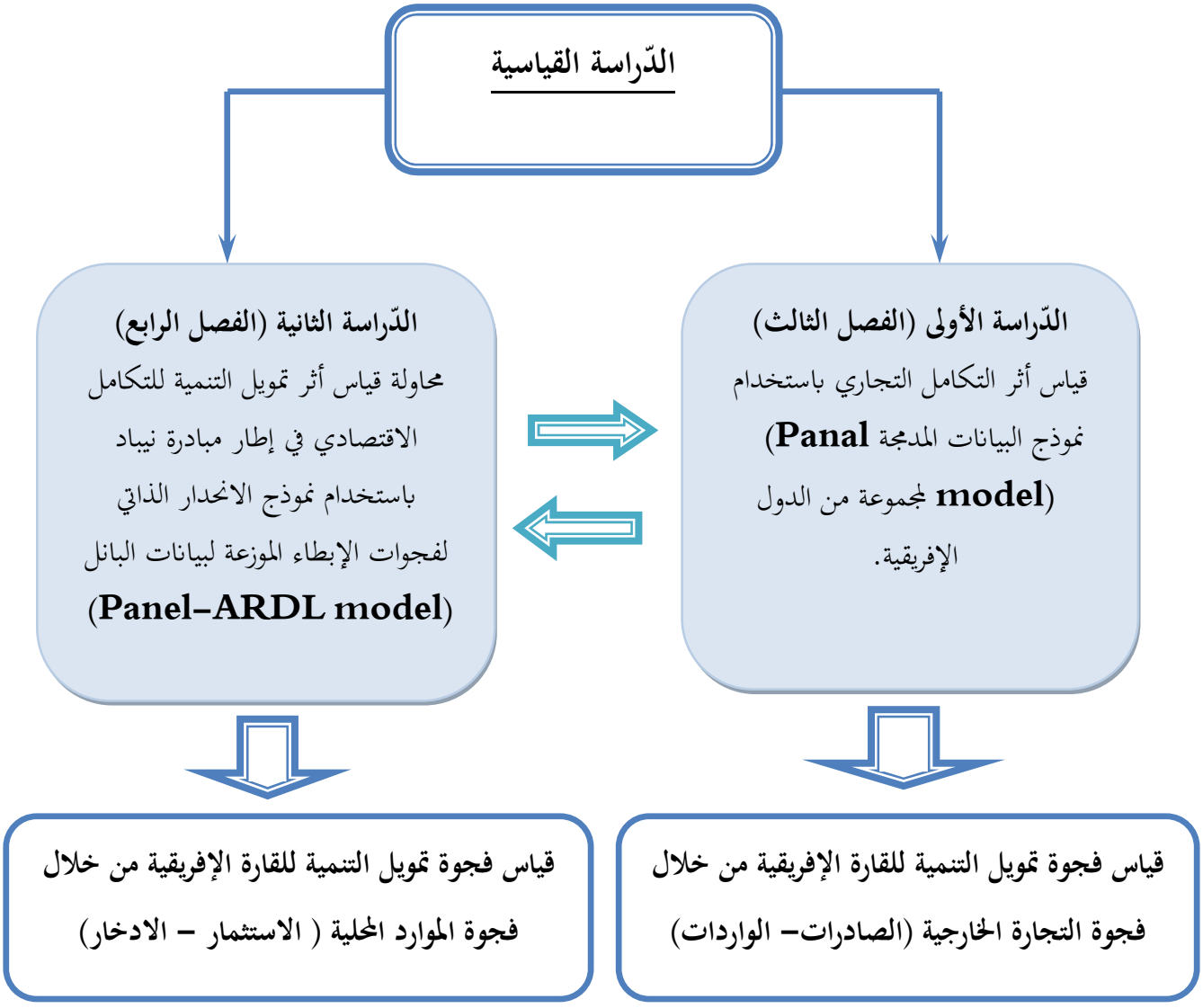

إن نموذج الفجوتين هو نموذج تحليلي لهيكل الاقتصاديات الوطنية حيث يربط هذا التحليل بين الاختلال الداخلي في الاقتصاد الوطني والمعبر عنه بفجوة الموارد المحلية أو فجوة (الادخار- استثمار)، وبين الاختلال بين الصادرات و الواردات و المعبر عنه بفجوة التجارة الخارجية.

إن إفريقيا مثل كثير من الأقاليم النامية في العالم تحتاج إلى تدفق للموارد من الخارج لملء فجوة الادخار وفجوة التجارة الخارجية للتغلب على الفقر و تحقيق التنمية، ورفع مستوى المعيشة إلى مستويات مقبولة.

# الفصل الأول

## قياس أثر التكامل التجاري باستخدام نموذج البيانات المدمجة (Panal model) لمجموعة من الدول الإفريقية

**مقدمة الفصل الأول:**

تهدف هذه الدّراسة إلى معرفة جدوى التكامل الاقتصادي بين دول الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومن أجل ذلك قمنا باختيار عينة لـ 19 دولة أفريقية و تم استبعاد بعض الدول لعدم توفر البيانات اللازمة لفترة الدّراسة و بالأخص نيجيريا و هي من الدول المؤسسة لهذه المبادرة و نجد من بين الدول التي شملتها الدراسة: الجزائر، الكاميرون، بوركينافاسو، الكونغو الديمقراطية، كوت دي فوار، مصر، الغابون، كينيا، موريتانيا، ناميبيا، السنغال، جنوب أفريقيا، الطوغو، تونس، زامبيا و زمبابوي، و تانزانيا، أوغندا، و رواندا.

## المبحث الأول: تطور الاقتصاد القياسي و نماذج بيانات البانل

القياس في الاقتصاد له معنى واسع يشمل العديد من المفاهيم الاقتصادية والتي تعتمد في الغالب على القياسات حيث أغلب الاقتصاديون يهتمون بعملية القياس حيث يتم قياس الناتج المحلي، البطالة، عرض النقود، الصادرات، الواردات، ..الخ. فالاقتصاد القياسي ما هو إلا تطبيق للطرق الرياضية والإحصائية لتحليل البيانات الاقتصادية بهدف إعطاء محتوى رقمي للنظريات الاقتصادية للتأكد من صحة تلك النظريات [1].

من هذه التعريف نستطيع أن نفرق بين الاقتصاد الرياضي والاقتصاد القياسي، حيث يعتمد الاقتصاد الرياضي على تطبيق النظريات الرياضية فقط. والنظريات المشتقة لا تستلزم بالضرورة على بيانات رقميه. البداية الحقيقية للاقتصاد القياسي هي مع تأسيس جمعية الاقتصاد لقياسيEconometric Society في عام 1930 ودورية اكنومتريكا Econometrica Journal في يناير 1933.

يفسّر أدبيا الاقتصاد القياسي بمصطلح القياس في الاقتصاد، ورغم أن القياس هو جزء مهم من الاقتصاد القياسي، إلا أن نطاق الاقتصاد القياسي أوسع من ذلك بكثير [2]. و يمكن أن نبين ذلك من خلال التعاريف التالية:

– أن علم الاقتصاد القياسي هو فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يطبق العلوم الرياضية و علم الإحصاء على النظرية الاقتصادية (كما هو موضح بالشكل أدناه). و تستعين به الكثير من المؤسسات البحثية و كذا حكومات الدول في تحليل النشاط الاقتصادي واستخدامه في عمليات التنبؤ.

[1] نورة عبد الرحمن اليوسف، محاضرات في الاقتصاد القياسي: الجزء الأول، ص 4-5 ، كلية العلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود.

[2] Damodar N. Gujarati ,(2003). Basic Econometrics, Fourth Edition, McGraw-Hill, New York, NY, pp 1.

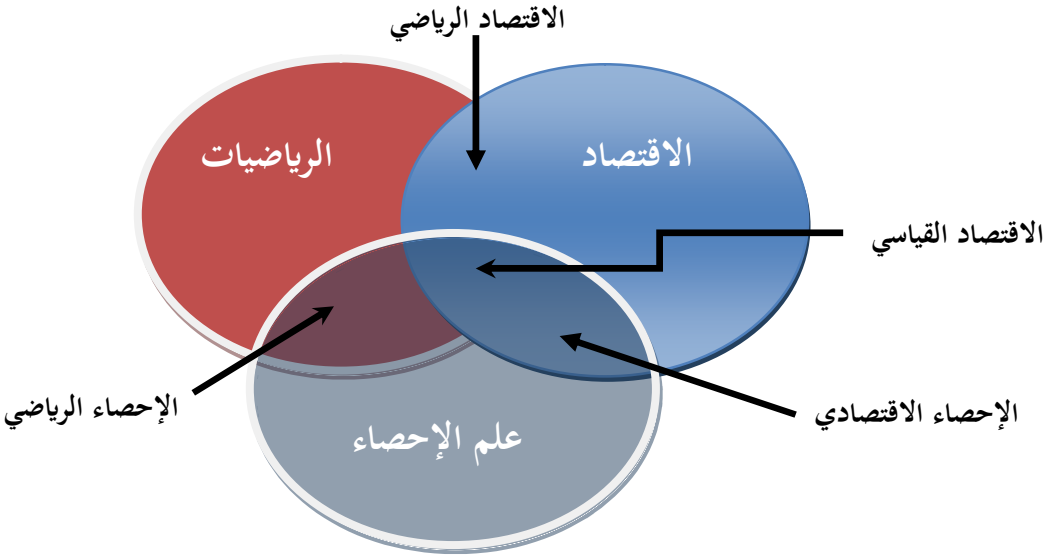


من خلال الشكل يمكن تعريف الاقتصاد القياسي عموما على النحو التالي: " أي تطبيق لعلم الرياضيات والأساليب الإحصائية لتحليل البيانات الاقتصادية".

و منه فإن علم الاقتصاد القياسي يعتمد على ثلاثة علوم [1]:

1- النظرية الاقتصادية حيث تشير إلى وجود علاقات معينة بين متغيرات اقتصادية كالعلاقة بين معدّل البطالة ومعدّل التضخم (علاقة فليبس) وتحتاج عملية قياس هذه العلاقات إلى الرجوع للمساهمات النظرية في هذا المجال بهدف اختيار النماذج القياسية المثلى لتمثيلها.

2- العلوم الرياضية لأنها توفر نماذج رياضية و ما يناسب منها وفق أسس معينة للوصول إلى النموذج الأمثل لتمثيل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية قيد الدّراسة.

3- علوم الإحصاء لما يوفره من طرق و أدوات للاستدلال الإحصائي لقياس العلاقات الاقتصادية. كما يمكننا من جمع البيات الاقتصادية و تسجيلها و تبويبها و أيضا عرضها في صور عدة مثل الجدول، المنحنيات والأشكال و هذه البيانات تمثل الأساس الأولي الذي يعتمد و يقوم عليه الاقتصاد القياسي.

[1] سعود المطير، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2014.

و هناك تعاريف أخرى مماثلة للاقتصاد القياسي يمكن العثور عليها في مقدمة الكثير من الدّراسات الخاصة بالاقتصاد القياسي. فعلى سبيل المثال، يفسر Malinvaud (1966) [1]، الاقتصاد القياسي بصفة أوسع "فهو يشمل جميع التطبيقات من الطرق الرياضية أو الإحصائية لدراسة الظواهر الاقتصادية".

و حسب Christ (1966) فإن " الهدف من الاقتصاد القياسي هو إنتاج البيانات الاقتصادية الكمية التي إما تساعد في تفسير سلوك المتغيرات الاقتصادية التي شهدناها بالفعل، أو التنبؤ بسلوكها الذي لا نعرفه بعد أو اثنين معا [2] ".

أما Chow (1983) في كتابه الأخير يعرف بإيجاز الاقتصاد القياسي "بأنه فن وعلم استخدام الأساليب الإحصائية لقياس العلاقات الاقتصادية [3] ."

بالتأكيد على الجوانب الكمية للمشاكل الاقتصادية، فإن الاقتصاد القياسي يدعو إلى "توحيد" العلاقة بين القياس والنظرية في علم الاقتصاد.

## 1. النماذج الاقتصادية و القياسية:

المهمة الأولى للاقتصاد القياسي هي تكوين النموذج القياسي. فما هو النموذج القياسي؟

النموذج Model هو تمثيل مبسط للواقع الحقيقي. فقد نادا العديد من العلماء بعملية التبسيط لأن النماذج المبسطة تمثل وسيله ابسط لفهم الواقع ولتوصيل المعلومة وكذلك أسهل في عملية اختبار النظرية والتأكد من صحتها. مثل كارل بوبر Karl Popper و ميلتون فريمان Milton Friedman [4]. أن اختيار نموذج مبسط لشرح العالم الحقيقي يؤدي إلى الانتقادين التاليين:

1- النموذج يكون مبسط جدا.

2- الافتراضات غير واقعية.

[1] Malinvaud, E. (1966). The Statistical Methods of Econometrics. Amsterdam:North Holland.
[2] Christ, C.F. 1966. Econometric Models and Methods. New York: John Wiley.
[3] Chow, G.C. 1983. Econometrics. New York: McGraw-Hill.
[4] نورة عبد الرحمن اليوسف، محاضرات في الاقتصاد القياسي: الجزء الأول، ص5، مرجع سابق الذكر.

و للرد على انتقاد التبسيط نستطيع إن نقول أنه من الأفضل الابتداء بنموذج مبسط وبناء نموذج أكثر تعقيدا. هذه الفكرة عبر عنها كوبمان. وفي الجانب الآخر هناك من يقول أنه الأفضل الابتداء بنموذج عام وتبسيطه حسب البيانات الموجودة مثل سرجان Sargan و ديفيد هنري David Hendry .

أما من ناحية الافتراضات غير واقعية فهذا يسري على معظم النظريات حيث يقول فريمان إن الافتراضات لأي نظريه لا تتسم بالواقعية فيقول:

"السؤال المهم عن الافتراضات ليس ما إذا كانت تصور صورة واقعية بل هو، إذا كانت تعطي صوره تقريبية كافيه للغرض المطلوب. وهذا السؤال يمكن الإجابة عنه برؤية ما إذا كانت النظرية تعمل أي هل تعطي و تقدم تنبؤات صحيحه؟.

عمليا، يتضمن النموذج جميع المتغيرات التي تعتبر مهمة في تحديد النموذج ونترك المتغيرات غير المعروفة في المتغير العشوائي. هذا ما يفرق بين النموذج الاقتصادي والنموذج القياسي.

النموذج الاقتصادي هو مجموعه من الافتراضات التي تصف بالتقريب سلوك اقتصاد معين أو قطاع من الاقتصاد. النموذج القياسي يتكون مما يلي:

1- مجموعه من المعادلات السلوكية المشتقة من نموذج اقتصادي. هذه المعادلات تتضمن بعض المتغيرات ومتغير عشوائي والذي يتضمن جميع المتغيرات والتي تعتبر غير رئيسيه في وصف الغرض المطلوب للنموذج.

2- يفيد ما إذا كان إذا ما كان هناك خطأ في المشاهدات المتحصل عليها.

3- تحديد توزيع الاحتمالات للمتغير العشوائي.

بهذه المحددات نستطيع أن نواصل اختبار صحة النموذج الاقتصادي ويستخدم للتنبؤ أو تحليل سياسة اقتصادية معينه.

الشكل التالي يوضح الخطوات الواجب اتباعها في القيام بأي تحليل قياسي.

**الشـــكل (3): الخطوات التي يجب إتباعها في تحليل القياسي لنموذج اقتصادي**

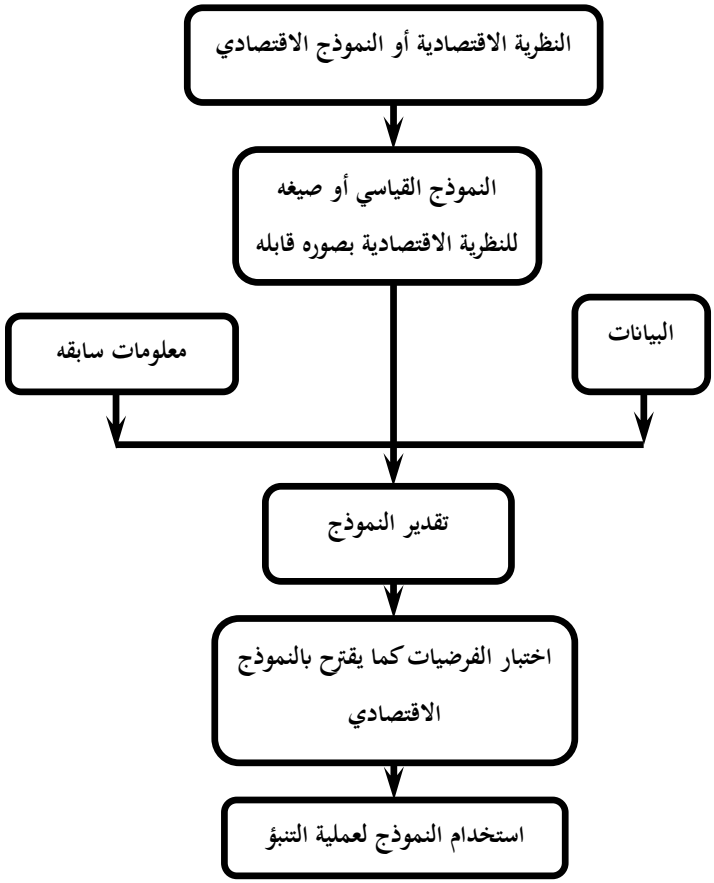


**المصدر**: نورة عبد الرحمن اليوسف، محاضرات في الاقتصاد القياسي: الجزء الأول، مرجع سابق الذكر.

و يبقى الهدف من الاقتصاد القياسي هو:

1. بناء نموذج قياسي، أي بناء نموذج اقتصادي مبني على الملاحظة بشكل يمكن اختباره. هناك العديد من الطرق لبناء النموذج القياسي من النموذج الاقتصادي لأننا يجب أن نختار الشكل المناسب، تحديد البناء العشوائي للمتغيرات، وهكذا.
2. تقدير واختبار هذه النماذج باستخدام البيانات المشاهدة.
3. استخدام تلك النماذج للتنبؤ و لأغراض التحليل.

خلال الخمسينات والسينات كان القياسي يقوم على الاستنتاج Inference و لكن تحديد النموذج لم يأخذ في الاعتبار كثيرا. كان الاهتمام موجه للتقدير الإحصائي لنموذج قياسي محدد. خلال الأربعينات قامت مؤسسة Cowles بتقدم كبير في هذا المضمار.

ولكن التحليل الإحصائي مثّل عقبه كبيرة. لذلك انحصر الوضع في طرق تقدير مختلفة في الخمسينات والستينات.

لم يتم توجيه الاهتمام للخطأ في التحديد. ولكن مع التقدم في التقنية واستخدام أجهزة الحاسب الآلي السريعة. بدأ تطوير في الأساليب القياسية حيث وجه الاهتمام إلى مجالات أخرى في التحليل. ونستطيع أن نرتب خطوات التحليل القياسي،كما هو يتضح في الشكل السابق.

التطوير الجديد في الاقتصاد القياسي كما هو مقترح في الشكل التالي حيث سوف يتم التطرق للتطور الذي تم في الاقتصاد القياسي.

و التطور الذي نلاحظه على شكل ينتقل من حيث النتائج القياسية إلى النظرية الاقتصادية. ثم من تحديد النموذج إلى فحص وتقييم النموذج الاقتصادي.

**شـــكل (4): خطوات تقدير و اختبار النموذج الاقتصادي**

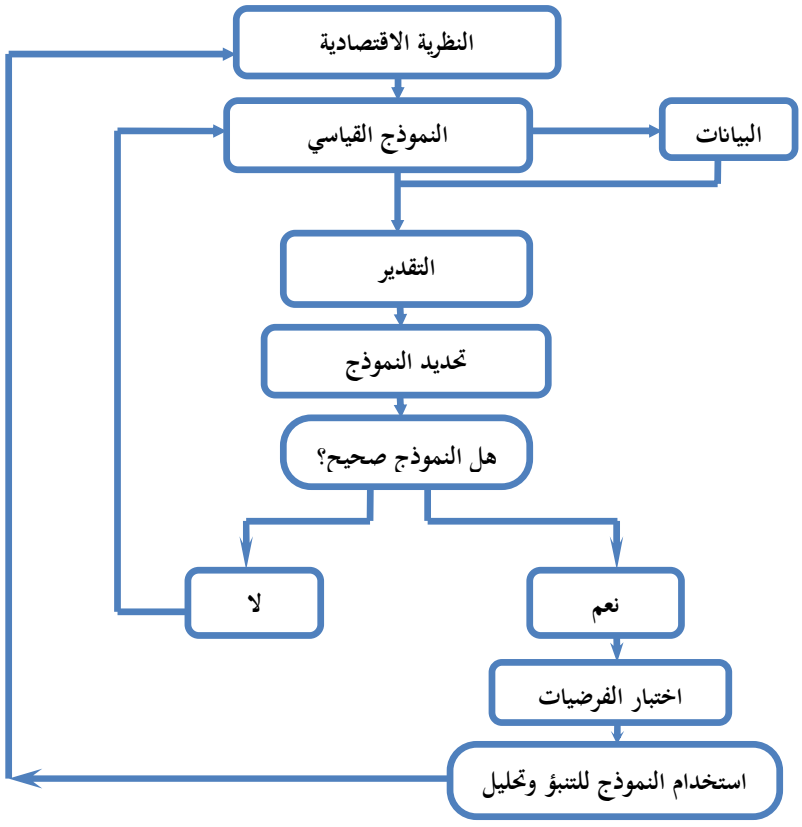


**Source:** Régis Bourbonnais, Econométrie, Manuel et exercices corrigés, 7 édition, Paris, Dunod, 2009

تأخذ المعطيات الاقتصادية ثلاثة أشكال هي:

1- السلاسل الزمنية (Time series data).

2- البيانات المقطعية (Gross section data).

3- البيانات المدمجة (بيانات بانل) (Panel data)

فالسلاسل الزمنية هي بيانات مؤرخة يمكن ملاحظتها وفق ترددات زمنية مختلفة (أي قد تكون معطيات سنوية، سداسية، شهرية، يومية،...) بينما البيانات المقطعية هي بيانات مجموعة من الأفراد (دول، مؤسسات،...) مأخوذة خلال مقطع زمني محدّد (مثل الناتج الداخلي الخام للدول الأفريقية لسنة 2013) وعليه فإن السلاسل الزمنية تتسم ببعد زمني إلا أنها تفتقد للتوفر على الخصائص الفردية، في حين أن البيانات المقطعية تفتقد للبعد الزمني إلا أنها تتضمن الخصائص الفدرية لمجاميع البيانات المقطعية [1].

## 2. البيانات المدمجة (بيانات بانل) (Panel data):

البيانات المدمجة هي بيانات تجمع بين الخاصيتين أو البعدين[2]: البعد الزمني و البعد الفردي، ولهذا تعرف للبيانات المدمجة كونها تدمج بين البعدين، و سوف نستعمل في دراستنا هذه مصطلح بيانات البانل ( Panal Data).

فإذا كانت المشاهدات المقطعية مقاسة لنفس الفترات الزمنية يطلق على بيانات البانل بأنها بيانات بانل متزنة (balanced Panal data) بينما إذا كانت المعطيات غير متاحة لأحد أفراد مجاميع البيانات المقطعية لفترة من فترات المجال الزمني الملاحظ يطلق على هذه البيانات بأنها بيانات بانل غير متزنة[3] (Unbalanced Panal data).

ولتحقيق غرض و هدف الدراسة سوف نقوم بتحليل العلاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي ومعدل الانفتاح التجاري و إمكانية وجود تكامل بين دول NEPAD باستخدام طرق قياسية حديثة. لذا سوف سنستخدم نموذج قياسي مناسب عند نمذجة هذه المتغيرات و تحديد العلاقة السببية والديناميكية بين درجة

[1] Ben Vogeloang, Econometrics : theory and applications with Eviews, Pearson Education Ltd 2005, P 8 .
[2] Ibidem
[3] Gujarati , Basic econométrics, 4 Ed,2004,P.46

الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي وذلك باستخدام نماذج بانل (Panel Model). حيث سنعتمد على إجراء اختبار جدور الوحدة واختبارات التكامل المشترك منذ نشأة مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومن سنة 2000 وإلى غاية 2012.

زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بنماذج البانل وخصوصا في الدراسات الاقتصادية، نظرا لأم مثل هذه النماذج تأخذ في الحسبان أثر تغير عنصر الزمن و أثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية، على حد سواء، الكامن في بيانات عينة الدراسة. و كما هو معروف فإن بيانات بانل هي مجموعة من المشاهدات المقطعية، مثل الدول أو التجمعات، النوادي،...الخ، و المشاهدة خلال فترة زمنية معينة، معناه فيه دمج للبيانات المقطعية التي تخص هذه المجمعات مثلا مع عنصر الزمن. وفي هذه الدراسة، تتمثل بيانات البانل في دمج بيانات عينة مأخوذة من الدول الأفريقية التي تمثل أهم دول مباشرة الشراكة من أجل تنمية أفريقيا (البعد المقطعي)، وعددها 19 دولة، عبر فترة زمنية تمتد من 2000 إلى 2012 (البعد الزمني).

نماذج Panel Data هي باختصار نماذج تعالج البيانات المدمجة Pooling Data أي بيانات القطاع المستعرض + بيانات السلسلة الزمنية) لتحليلها وتقدير سلوكها والتنبؤ بسلوكها في المستقبل.

تعتبر نماذج Panel Data من الموضوعات الممتازة والجديدة في الاقتصاد القياسي للمميزات التالية:

1- تفيد في الكثير من تحليل البيانات الحقيقية التي يصعب استخدام أسلوب Time series Analysis

2- تعطي نتائج أفضل من الكثير من الأساليب الإحصائية في التنبؤ.

3- معظم الدول الغربية تستخدمها في الدراسات الإحصائية لأنها تستوعب كل من التحليلين Cross Section and Time Series.

وهناك العديد من المميزات الأخرى التفصيلية حيث يتفوق تحليل البانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها، بالعديد من الايجابيات، ويلخص كل من (Hsiao:2003 and Klevmarken:1989) فوائد تحليل البانل، ومنها [1]:

[1] عابد بن عابد العبدلي، محدّدات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المجلد 16، العدد 1، 1431 هـ/ 2010.

1- التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.

2- تتضمن بيانات البانل محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.

3- توفر نماذج البانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة والفقر. ومن جهة أخرى، يمكن من خلال بيانات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى [1].

4- تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (omitted variables)، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة (biased estimates) في الانحدارات المفردة [2] .

وتبرز أهمية استخدام بيانات البانل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف "بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ (unobserved heterogeneity) " الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية. وفي هذه الدراسة، فإن منهج البانل سوف يأخذ في الاعتبار تلك الاختلافات أو الآثار الفردية (individual effects) الخاصة بكل دولة من الافريقية التي تنتمي إلى مبادرة النيباد، مثل الحالة الاقتصادية المحلية واللغة والثقافة والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص المقطعية، التي تنفرد بها كل دولة على حدا، والتي تؤثر بدورها في سلوك وحجم التبادل التجاري بين الدول فيما بينها، ولكنها تكون ثابتة في الأجل القصير أو على الأقل خلال فترة الدراسة. كما يمكننا أيضا الأخذ في الحسبان الآثار الزمنية (time effects) المشتركة بين الدول، والتي تتغير عبر الزمن مثل التطور التكنولوجي والمؤسسي وتغيّر السياسات الاقتصادية والتجارية وغيرها.

[1] للاطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى المصدر التالي:

Badi H. Baltagi, Econometric Analysis of Panel Data, 3rd ed. John Wiley & Sons, Ltd. 2005 pp.4-9

[2] Dimitrios A. and Stephen G. Hall, Applied Econometrics: A modern approach, 1st ed. Palgrave Macmillan, 2007, p.344.

## المبحث الثاني: الدّراسة القياسية

### 1. متغيرات نموذج البانل و طريقة التقدير المناسبة:

لغرض الدراسة، فقد تم اختيار معدّل النمو الاقتصادي لأهم الدول المنتمية لمباردة النيباد كمغير تابع، بينما تم إدراج معدّل الانفتاح التجاري كمتغير مستقل. و تغطي الدراسة أهم الدول الأعضاء في مبادرة النيباد المتوافر بياناتها و عددها 16 دولة. و خلال الفترة الزمنية 1980-2012.

أما عن مصدر البيانات قد تم الحصول عليه سواء من قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بمؤشرات التنمية العالمية (WDI) [1] أو من قاعدة البيانات الخاصة بجامعة شاربروك [2] وتمت الاستعانة ببرنامج Eviews 8 من أجل إخراج نتائج الدّراسة القياسية.

عليه يصبح نموذج لبانل الساكن على النحو التالي:

$$Grow_{it} = a + \beta_1 Open_{it} + \mu_i + \gamma_t + \varepsilon_{it} \qquad (1)$$

حيث $Grow_{it}$ معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول المنتية لمبادرة النيباد $(i)$ و في الفترة الزمنية $(t)$ و $(a)$ القاطع العام في نموذج الدراسة، $Open_{it}$ درجة الانفتاح التجاري و يمثل مجموع الصادرات والواردات من السلع و الخدمات بالأسعار الثانية و بالدولار الأمريكي و مقسومة على $GDP_{it}$ و مع ضرب ناتج القسمة في العدد 100. و وحدة القياس في المتغيرين هو الدولار الأمريكي. و تمثل $\mu_i$ الآثار أو الاختلافات المقطعية غير المشاهدة (Gross – section effects)، و التي تتفاوت من دولة في مبادرة النيباد إلى دولة أخرى في نفس المجموعة، و لكنها تظل ثابتة خلال الفترة الزمنية، و تشير $\gamma_t$ إلى الآثار أو الاختلافات الزمنية (Time effects) غير المشاهدة و المشتركة بين دول مبادرة النيباد، والتي تعبّر عن الزمن، و تشير $\varepsilon_{it}$ إلى الحدّ العشوائي للنموذج مع وجود الفروض التقليدية، و يكون مستقلا و موزعلا بشكل متماثل. و في نماذج بانل من الأحسن اختيار كيفية التعمل مع هذه الآثار، فإهمالها يقود و يؤدي إلى ظهور تقديرات متحيزة و غير متسقة. و لذا يتم التعامل مع الآثار المقطعية $\mu_i$ والآثار الزمنية $\gamma_t$ كل على حدا. و منه في نماذج بانل

[1] http://databank.worldbank.org
[2] http://perspective.usherbrooke.ca/

سنتعامل معها إما كآثار ثابتة باستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed effects model)، أو كآثار عشوائية باستخدام نموذج الآثار العشوائية (Random effects model).

### 2. اختبارات جدر الوحدة لبيانات بانل:

قبل البدء بتقدير آثار العلاقة بين معدّل النمو الاقتصاد من جهة و درجة الانفتاح التجاري من جهة أخرى لدول مبادرة النيباد لا بد من القيام بإجراء اختبار جذر الوحدة Panel Unit Root لبيانات بانل المستخدمة في الدراسة. ويعتبر إجراء تحليل جذر الوحدة للبانل من الاختبارات و الاكتشافات الحديثة نسبيا. ويتسم هذا النوع من الاختبار بعدة مزايا إذ قمنا بمقارنته بالاختبارات السابقة و خاصة اختبارات جذر الوحدة بالنسبة للسلاسل الزمنية،. كما تتمثل أهم المزايا في أن اختبار جذر الوحدة في بيانات البانل يزيد من قوة الاختبار، حيث يستفيد من استخدام المعلومات الخاصة بالسلاسل الزمنية Time series من جهة و أيضا من البيانات المقطعية في Cross section في آن وحد. من ناحية أخرى كلما زاد حجم العينة كلما مالت الاختبارات لأن تتبع التوزيع الطبيعي. ونظرا لتعدد الاختبارات الخاصة بالسلاسل الزمنية، فإن اختبارات البانل تعتبر متعدّدة، وقد قمنا باستخدام الاختبارات الآتية: Hadri (1999), ADF and PP tests Maddala and Wu (1999) and Choi (2001), Breitung (2000), Levin, Lin and Chu (2002), Pesaran and Shin (2003)، والتي يمكن تقسيمها إلى ست اختبارات كالآتي[1]:

**1.2 اختبارات تفترض جذر وحدة لكل سلسلة من السلاسل في البانل، حيث تختلف عملية الانحدار الذاتي autoregressive process عبر الأقسام المقطعية في البانل وهي:**

- Im, Pesaran and Shin W-stat (2003):
  - الفرض العدم: بيانات البانل تحتوي على جدر وحدة (تفترض اتباع جذر الوحدة بشكل فردي). ليست ساكنة.
  - الفرض البديل: بيانات البانل لا تحتوي على جدر الوحدة أي بيانات البانل ساكنة.
- Panel ADF (Chi-square)
- Panel PP (Chi-square)

[1] محمد إبراهيم السقا، مساعد عبد الله بن عيد، العملة الخليجية الموحدة: تحليل بانل لروابط التجارة البينية و النشاط الاقتصادي، البحوث والدراسات، مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية، العدد 132، ص 34-35.

- الفرض العدم: بيانات البانل تحتوي على جدر وحدة (تفترض اتباع جذر الوحدة بشكل فردي). ليست ساكنة.
- الفرض البديل: بيانات البانل لا تحتوي على جدر الوحدة أي بيانات البانل ساكنة.

**2.2 اختبارات تفترض جذر وحدة مشترك common unit root، حيث تفترض نفس عملية الانحدار الذاتي عبر الأقسام المقطعية في البانل، وهي:**

- (2002) Levin, Lin and Chu t:

- الفرض العدم: بيانات البانل تحتوي على جدر وحدة (تفترض اتباع جذر الوحدة المشترك).
- الفرض البديل: بيانات البانل لا تحتوي على جدر الوحدة أي بيانات البانل ساكنة.

- (2000) Breitung t-stat (Null: Unit root):

- الفرض العدم: بيانات البانل تحتوي على جدر وحدة (تفترض اتباع جذر الوحدة المشترك).
- الفرض البديل: بيانات البانل لا تحتوي على جدر الوحدة أي بيانات البانل ساكنة.

- Hadri Z-stat (Null: No unit root

- الفرض العدم: بيانات البانل لا تحتوي على جدر وحدة (تفترض اتباع جذر الوحدة المشترك). ساكنة.
- الفرض البديل: بيانات البانل تحتوي على جدر الوحدة أي بيانات البانل غير ساكنة.

وتوضح الجداول التالية: نتائج حساب اختبارات جذر الوحدة للبانل المستخدمة في الدراسة. (تم الحصول على هذه النتائج بالاستعانة بآخر اصدار للحزم الاحصائية لبرنامج Eviews 8).

**إجراء اختبارات جدر الوحدة لمستوى متغيرات البانل باستخدام أهم الاختبارات لجدر الوحدة**

**جدول (11): اختبارات جذر الوحدة للبانل – النمو الاقتصادي (مستواه)**

Panel unit root test: Summary
Series: GROW
Date: 06/22/14 Time: 22:50
Sample: 2000 2012
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|---|---|---|---|---|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -4.00832 | 0.0000 | 19 | 208 |
| Breitung t-stat | -0.27048 | 0.3934 | 19 | 189 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | -0.38372 | 0.3506 | 19 | 208 |
| ADF - Fisher Chi-square | 42.4668 | 0.2845 | 19 | 208 |
| PP - Fisher Chi-square | 112.220 | 0.0000 | 19 | 227 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

و بعد إجراء اختبار استقرارية بيانات البانل بالنسبة للنمو الاقتصادي، و بعد الاعتماد على اختبار جذر الوحدة، فقد أظهرت أغلب نتائج الاختبار عن عدم وجود أي دليل على استقرارية عند المستوى، فقمنا حينها برفض الفرض العدم بوجود جدر الوحدة في كثير من الحالات، ماعدا اختبار Levin, Lin & Chu t وكذا اختبار PP - Fisher Chi-square، حيث أظهرت نتائج الاختبارات هذه أنها مستقرة، بينما أظهرت الاختبارات الأخرى السابقة أنها غير مستقرة و طالما أن أهم الاختبارات أشارت إلى عدم استقرارها، فيمكن التعامل معها على أنها غير مستقرة عند المستوى.

و يمكن تدعيم هذه النتيجة باختبار Hadri Z-stat برفض الفرض العدم (فرض العدم في هذه الحالة أن بيانات البانل ساكنة عكس الاختبارات السابقة) و منه بيانات البانل بها جدر وحدة. و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول (12): اختبار Hadri Z-stat**

| | | |
|---|---|---|
| Null Hypothesis: Stationarity | | |
| Series: GROW | | |
| Date: 06/22/14 Time: 22:52 | | |
| Sample: 2000 2012 | | |
| Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends | | |
| Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel | | |
| Total number of observations: 246 | | |
| Cross-sections included: 19 | | |
| Method | Statistic | Prob.** |
| Hadri Z-stat | 6.11321 | 0.0000 |
| Heteroscedastic Consistent Z-stat | 14.1657 | 0.0000 |
| * Note: High autocorrelation leads to severe size distortion in Hadri test, leading to over-rejection of the null. | | |
| ** Probabilities are computed assuming asympotic normality | | |

**جدول (13): اختبارات جذر الوحدة للبانل – معدّل الانفتاح التجاري (مستواه)**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Panel unit root test: Summary | | | | |
| Series: OPENN | | | | |
| Date: 06/22/14 Time: 23:03 | | | | |
| Sample: 2000 2012 | | | | |
| Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends | | | | |
| User-specified lags: 1 | | | | |
| Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel | | | | |
| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -2.81563 | 0.0024 | 19 | 208 |
| Breitung t-stat | 2.13793 | 0.9837 | 19 | 189 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | 0.62417 | 0.7337 | 19 | 208 |
| ADF - Fisher Chi-square | 38.2707 | 0.4572 | 19 | 208 |
| PP - Fisher Chi-square | 39.3483 | 0.4094 | 19 | 227 |
| ** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality. | | | | |

من خلال نتائج اختبار استقرارية المتغير، و بعد الاعتماد على عدة اختبارات لجذر الوحدة لبيانات البانل، عن عدم وجود أي دليل أيضا على استقرارية بيانات البانل عند المستوى، أي رفض الفرض العدم بوجود جدر الوحدة في ك الحالات، ماعدا Levin, Lin & Chu t حيث أظهرت نتائج هذا الاختبار أن بيانات بانل

لمعدّل الانفتاح التجاري مستقرة، بينما كل الاختبارات المتبقية أنها غير مستقرة و طالما أن أغلب الاختبارات أشارت إلى عدم استقرارها، فيمكن التعامل أيضا معها على أنها غير مستقرة عند المستوى.

و بعد أخذ الفرق الأول لمتغيرات بانل، كما هو موضح بالجداول التالية:

**جدول (14): اختبارات جذر الوحدة للبانل – معدّل النمو الاقتصادي (الفرق الأول)**

Panel unit root test: Summary
Series: D(GROW)
Date: 06/23/14 Time: 00:31
Sample: 2000 2012
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|---|---|---|---|---|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -4.18724 | 0.0000 | 19 | 189 |
| Breitung t-stat | -2.71330 | 0.0033 | 19 | 170 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | -3.16931 | 0.0008 | 19 | 189 |
| ADF - Fisher Chi-square | 71.9986 | 0.0007 | 19 | 189 |
| PP - Fisher Chi-square | 252.678 | 0.0000 | 19 | 208 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

نلاحظ أن احصائية كل الاختبارات جاءت معنوية عند مستويات 1% ، أي رفض الفرض العدم بوجود جدر وحدة في سلسلة البانل و قبول الفرض البديل بغياب جدر الوحدة بالسلسلة أي استقرار السلسة عند أخذ الفرق الأول. و عليه يمكن الاستنتاج أن السلسلة الخاص بالمتغير متكاملة من الدرجة الأولى أي I(1) .

**جدول (15): اختبارات جذر الوحدة للبانل – معدّل الانفتاح التجاري (الفرق الأول)**

Panel unit root test: Summary
Series: D(OPENN)
Date: 06/23/14 Time: 01:02
Sample: 2000 2012
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|---|---|---|---|---|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -5.19378 | 0.0000 | 19 | 189 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | -3.07192 | 0.0011 | 19 | 189 |
| ADF - Fisher Chi-square | 71.8646 | 0.0007 | 19 | 189 |
| PP - Fisher Chi-square | 128.286 | 0.0000 | 19 | 208 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

فيما يخص بيانات بانل لمعدّل الانفتاح التجاري يمكن مشاهدة أن إحصائية كل الاختبارات جاءت معنوية عند مستويات 1% سواء بالنسبة لإحصائية الاختبارات الآتية: ADF and PP tests Maddala and Wu (1999) and Choi (2001), Breitung (2000), Levin, Lin and Chu (2002), Pesaran and Shin (2003). هذا يعني رفض الفرض العدم بوجود جدر وحدة في سلسلة البانل وقبول الفرض البديل بغياب جدر الوحدة بالبيانات أي استقرار السلسة عند إجراء الفرق الأول. إذن يمكن أن نستنتج أن بيانات البانل الخاص بمتغير معدّل الانفتاح التجاري متكاملة من الدرجة الأولى أي I(1) .

### 3. اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل:

بعد التأكد من أن كل متغيّر من متغيرات البانل متكامل من الدرجة الأولى أي I(1)، فإن ذلك قد يقودنا إلى الخطوة التالية للتحقّق من وجود تكامل مشترك بين متغيرات البانل، أي وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين معدلّ النمو الاقتصادي من جهة و بين معدّل الانفتاح التجاري من جهة أخرى خلال طول فترة الدراسة. وسوف نقوم بتطبيق اختبار بيدروني للتكامل المشترك ( The panel cointegration tests developed in Pedroni).

### 1.3 اختبار التكامل المشترك للبانل لبدروني Panel Cointegration Tests:

اقترح Pedroni عدة اختبارات للكشف عن وجود التكامل المشترك بالنسبة لبيانات البانل (البيانات المدمجة)، منها أربعة تقوم على البعد الداخلي On the within dimension (وهي اختبارات التكامل للبانل) والثلاث الأخرى على البعد البيني On the between dimension (اختبار التكامل المشترك لوسط البانل كمجموعة). وتقوم الاختبارات دائما على فرضين أساسيين هما: الفرض العدم، أي عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك لمجموعة الدول في البانل، و أيضا مقابل ذلك نجد الفرض البديل بوجود تكامل مشترك لكل دول البانل. غير أن اختبارات التكامل المشترك لوسط المجموعة تسمح بوجود اختلاف في الخواص Heterogeneity للدول التي تشملها البانل. وإذا كانت الاختبارات تشير إلى رفض فرض العدم عند مستوى المعنوية المناسب، فإن ذلك يشير إلى أن المتغيرات في البانل متغيرات بينها تكاملا مشتركا[1].

تأخذ اختبارات Pedroni (1999) للتكامل المشترك لانحدار البانل الشكل العام غير المقيد الآتي:

$$y_{i,t} = \alpha_i + \delta_i\, t + \beta_{1i}\, x_{1i,t} + \beta_{2i}\, x_{2i,t} + ... + \beta_{Mi}\, x_{Mi,t} + e_{i,t}$$

حيث:

$(T \cdots\ t = 1)$ : تمثل عدد المشاهدات عبر الزمن في نموذج البانل.

$(i = 1, \cdots, N)$ : تمثل عدد الدول في نموذج البانل.

$(m = t, \cdots, M)$ :عدد المتغيرات في الانحدار.

ويتم اختبار فرض العدم بعدم وجود تكامل مشترك على البواقي $\hat{e}_{i.t}$، والتي يتم تقديرها باستخدام الصيغة التالية:

$$\hat{e}_{i,t} = \rho\, \hat{e}_{i,t-1} + \nu_{i,t}$$

ويوجد سبع أشكال لهذا الاختبار يعتمد ذلك على طريقة إدخال الديناميكيات في الاعتبار لتصحيح الخطأ المتسلسل Serial Correlation. أما الفروض البديلة فتأخذ الشكل الآتي:

فرضية التجانس بوجود تكامل المشترك لكل الدول أي:

$((\rho_i = \rho) \langle 1 \ \textit{for all}\ i)$

[1] محمد إبراهيم السقا، مساعد عبد الله بن عيد، العملة الخليجية الموحدة: تحليل بانل لروابط التجارة البينية و النشاط الاقتصادي، البحوث والدراسات، مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية، العدد 132، ص 34-35.

مقابل فرضية عدم التجانس بوجود تكامل المشترك لكل الدول أي:

$((\rho_i \langle 1) \quad for\ all\ i)$

للاطلاع على الصيغ الأصلية للاختبارات راجع Pedroni (1999 pp 660-661). ويقدم Pedroni (1999) القيم الحرجة لهذه الاختبارات. وفي ظل الفرض البديل فان اختبارات التباين للبانل تميل إلى التباعد نحو اللانهائية الموجبة positive infinity، بينما بالنسبة للاختبارات الست الأخرى فان الاختبار يميل إلى التباعد نحو اللانهائية السالبة negative infinity. وتنقسم اختبارات Pedroni (1999) إلى قسمين أيضا:

اختبارات التكامل المشترك للبانل Panel cointergration tests، وهي:

1- Panel v-stat
2- Panel rho-stat
3- Panel pp-stat
4- Panel ADF-stat

اختبارات التكامل المشترك لوسط المجموعة Group mean cointegration tests، وهي:

1- Group rho-stat
2- Group pp-stat
3- Group ADF-stat

وعندما تزيد المشاهدات في البانل فإن هذه الاختبارات تميل إلى التوزيع الطبيعي N(1,0).

عندما تكون اختبارات التكامل المشترك معنوية عند 1% أو 5% فإن ذلك يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستخدمة في البانل. سواء إذا كان هناك اتجاه عام أو بدون اتجاه عام في الاختبار. أما إذا كانت الاختبارات غير معنوية فإن ذلك يشير إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية.

**2.3 نتائج اختبار التكامل المشترك للبانل لبدروني:**

توضّح الجداول رقم (16) - (17) - (18) نتائج حساب اختبارات جذر الوحدة للبيانات البانل لـ Pedroni المستخدمة في الدراسة.

**الجدول (16): اختبار التكامل المشترك بوجود قاطع فردي**

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: GROW OPENN
Date: 06/24/14 Time: 11:42
Sample: 2000 2012
Included observations: 247
Cross-sections included: 19
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
Automatic lag length selection based on SIC with lags from 1 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

| | Statistic | Prob. | Weighted Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| Panel v-Statistic | 1.179405 | 0.1191 | -0.923386 | 0.8221 |
| Panel rho-Statistic | -3.569463 | 0.0002 | -3.123421 | 0.0009 |
| Panel PP-Statistic | -9.324711 | 0.0000 | -7.266014 | 0.0000 |
| Panel ADF-Statistic | -8.347912 | 0.0000 | -7.039825 | 0.0000 |

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

| | Statistic | Prob. |
|---|---|---|
| Group rho-Statistic | -0.658918 | 0.2550 |
| Group PP-Statistic | -8.807602 | 0.0000 |
| Group ADF-Statistic | -6.216833 | 0.0000 |

تكشف كل احصائيات الاختبارات لبادروني عن دليل قوي على وجود تكامل مشترك، حيث تشير احصاءات الاختبار إلى رفض الفرض العدم، القائل بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية 1%، ماعدا احصائية (Panel v-Statistic و Group rho-Statistic). و عليه يمكن القبول بفرضية التجانس بوجود تكامل مشترك لكل الدول.

**الجدول (17): اختبار التكامل المشترك بوجود قاطع فردي و اتجاه فردي**

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: GROW OPENN
Date: 06/24/14 Time: 11:45
Sample: 2000 2012
Included observations: 247
Cross-sections included: 19
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: Deterministic intercept and trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

| | Statistic | Prob. | Weighted Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| Panel v-Statistic | -2.401283 | 0.9918 | -4.102176 | 1.0000 |
| Panel rho-Statistic | -0.605025 | 0.2726 | -0.368467 | 0.3563 |
| Panel PP-Statistic | -12.76975 | 0.0000 | -9.364099 | 0.0000 |
| Panel ADF-Statistic | -9.856820 | 0.0000 | -8.262882 | 0.0000 |

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

| | Statistic | Prob. |
|---|---|---|
| Group rho-Statistic | 1.547378 | 0.9391 |
| Group PP-Statistic | -13.29343 | 0.0000 |
| Group ADF-Statistic | -8.706423 | 0.0000 |

نفس الشيء في وجود قاطع فردي و اتجاه فردي حيث تكشف كل احصائيات الاختبارات لبادروني عن دليل قوي أيضا على وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج قيد الدراسة، حيث تشير احصاءات الاختبار مرة أخرى إلى رفض الفرض العدم، القائل بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية 1%، ماعدا احصائية (Panel v-Statistic و Group rho-Statistic). و قبول الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. و عليه يمكن القبول بفرضية التجانس بوجود تكامل مشترك لكل الدّول.

**الجدول (18): اختبار التكامل المشترك بدون قاطع و لا اتجاه**

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: GROW OPENN
Date: 06/24/14 Time: 11:51
Sample: 2000 2012
Included observations: 247
Cross-sections included: 19
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic intercept or trend
Automatic lag length selection based on SIC with lags from 1 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

| | Statistic | Prob. | Weighted Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| Panel v-Statistic | 2.273098 | 0.0115 | 0.467773 | 0.3200 |
| Panel rho-Statistic | -5.482962 | 0.0000 | -5.035493 | 0.0000 |
| Panel PP-Statistic | -5.906730 | 0.0000 | -5.612793 | 0.0000 |
| Panel ADF-Statistic | -5.659029 | 0.0000 | -5.830141 | 0.0000 |

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

| | Statistic | Prob. |
|---|---|---|
| Group rho-Statistic | -2.186811 | 0.0144 |
| Group PP-Statistic | -6.492058 | 0.0000 |
| Group ADF-Statistic | -5.980368 | 0.0000 |

في النموذج الثالث و في غياب وجود قاطع فردي و اتجاه فردي تبين كل نتائج إحصائيات الاختبارات لبادروني هذه المرة على وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج قيد الدراسة، فإحصاءات الاختبارات السبعة كلها تشير إلى رفض الفرض العدم، القائل بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية 1%، و5% ماعدا احصائية (Panel v-Statistic و Group rho-Statistic). و قبول الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. و عليه يمكن القبول بفرضية التجانس بوجود تكامل مشترك لكل الدول.

و بما أننا أمام تكامل مشترك بين معدّل النمو الاقتصادي من جهة و معدّل الانفتاح التجاري من جهة أخرى سواء إذا كان هناك اتجاه عام أو بدون اتجاه عام. فإن هذا قد يدفعنا لإجراء الخطوة التالية و هي تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كليا (FMOLS) و طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي

Eviews 8. ثم الخطوة الأخيرة وهو تقدير نموذج تصحيح الخطأ لبيانات البانل (ECM) خلال فترة الدراسة. و يمكن أن نحصل على نموذج الانحدار المقدّر بالاستعانة ببرنامج Eviews 8.

## 4. طرق التقدير لبيانات البانل (العلاقة في المدى الطويل):

طبقا لهذه النتيجة فإن وجود علاقة توازن في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي من جهة و معدّل الانفتاح التجاري من جهة أخرى أي تحقق شرط التكامل المشترك بين متغيّرات الدراسة يمكننا من القيام بطرق أخرى مهمة تستعمل لتقدير بيانات البانل، و هذه الطرق هي أفضل و أهم للخروج بتقدير أمثل لانحدارات التكامل المشترك (BUM و Jeon 2005) نجد منها طريقة المربعات الصغرى المصحّحة كليا FMOLS وطريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS.

### 1.4 طريقة المربّعات الصغرى العادية:

تعتمد طريقة المربعات الصغرى العادية على الحصول على مقدرات أي نموذج (مثلا النموذج الحالي:

$$Grow_t = a + \beta_1 Open_t + \varepsilon_t \qquad (1)$$

حيث تمثل $\hat{a}$ معلمة القاطع، $\hat{\beta}$ معلمة الميل. بحيث يتم تصغير مجموع مربعات البواقي إلى آدنى قيمه لها. يمكن أن نرمز ل:

$Grow_t$ بالرمز $Y$

$Open_t$ بالرمز $X$

. ويعتمد هذا الأسلوب على التقليل قدر الإمكان من الفوارق بين القيم المشاهدة والقيم النظرية التي يمنحها لنا مستقيم الانحدار وتكون هذه الفوارق موجبة أحيانا وسالبة أحيانا أخرى.

$Min\sum\left(Y_i - \hat{Y}_i\right)$ حيث $Y_i$ تشير إلى المشاهدات الفعلية، و $\hat{Y}_i$ إلى القيم المقدرة (المناظرة حيث: $e_i = Y_i - \hat{Y}_i$).

ولتخطي عقبة الإشارة هذه، نلجأ إلى استعمال مربعات الفوارق ممّا يعطينا مجموعا للفوارق موجبا دائما. ولهذا نبحث عن التقليل قدر الإمكان من مجموع مربعات الفوارق [1].

[1] بلقاسم العباس، الاقتصاد القياسي، مجلة جسر التنمية، العدد 51، المعهد العربي للتخطيط الكويت، مارس، 2006، ص 6.

$$\sum e_i^2 = \sum (Y_i - \hat{\alpha} - \hat{\beta}X)^2$$

يتم التوصل إلى الخط المستقيم الذي تكون فيه مجموع مربعات البواقي أصغر ما يمكن (نهاية صغرى). ما نعرفه في الرياضيات أن أي دالة تصل نهاية صغرى، فإن مشتقتها الأولى مساوية للصفر أي أن هذا يتطلب إجراء تفاضل جزئي للدالة بالنسبة للمتغيرات $\hat{a}$ $\hat{\beta}$ ، و في الأخير نحصل على قيم المقدّرات كما يلي:

بالنسبة للمتغير $\hat{a}$ [1]:

$$\frac{\partial\left(\sum e_i^2\right)}{\partial \hat{a}} = 0 \quad \Leftrightarrow (2) \quad \sum (Y_i - \hat{a} - \hat{\beta}X_i)^{2-1}.(-1) = 0 \qquad (1)$$

$$\sum (Y_i - \hat{a} - \hat{\beta}X) = 0 \qquad (2) \text{ معناه أن } (1) \quad \Leftrightarrow \quad (-2)\sum (Y_i - \hat{a} - \hat{\beta}X) = 0$$

بإدخال المجموع $\sum$ و حيث أن $\hat{a}$ عدد ثابت فإن $n\hat{a} = \sum \hat{a}$ ، ثم بقسمة المعادلة على n نجد ما يلي:

$$(2) \Leftrightarrow \sum (Y_i - \hat{a} - \hat{\beta}X) = 0 \quad \Leftrightarrow \quad \sum Y_i - \sum \hat{a}_i - \hat{\beta}\sum X_i = 0$$

$$(2) \Leftrightarrow \sum \hat{a}_i = \sum Y_i - \hat{\beta}\sum X_i$$

$$(2) \Leftrightarrow n\hat{a} = \sum Y_i - \hat{\beta}\sum X_i$$

$$(2) \Leftrightarrow \hat{a} = \frac{\sum Y_i}{n} - \hat{\beta}\frac{\sum X_i}{n}$$

$$(2) \quad \Leftrightarrow \quad \hat{a} = \overline{Y} - \hat{\beta}\,\overline{X}$$

بالنسبة للمتغير $\hat{\beta}$ :

$$\frac{\partial\left(\sum e_i^2\right)}{\partial \hat{\beta}} = 0 \quad \Leftrightarrow (2) \quad \sum (Y_i - \hat{a} - \hat{\beta}X_i)^{2-1}.(-X) = 0 \qquad (1)$$

$$(3) \quad \Leftrightarrow \quad -2\sum X_i(Y_i - \hat{a} - \hat{\beta}X_i) = 0$$

$$(3) \quad \Leftrightarrow \quad \sum X_i(Y_i - \hat{a} - \hat{\beta}X_i) = 0$$

$$(3) \quad \Leftrightarrow \quad \sum X_iY_i - \sum X_i\hat{a} - \sum \hat{\beta}X_i^2 = 0$$

$$(3) \quad \Leftrightarrow \quad \sum X_iY_i = \hat{a}\sum X_i + \hat{\beta}\sum X_i^2$$

[1] بلقاسم العباس، الاقتصاد القياسي، مرجع سابق الذكر، ص 6-7.

بالتعويض بقيمة $\hat{a}$ أي $\frac{\sum Y_i}{n} - \hat{\beta}\frac{\sum X_i}{n}$ نحصل على:

$$(3) \Leftrightarrow \sum X_i Y_i = \sum X_i \left( \frac{\sum Y_i}{n} - \hat{\beta}\frac{\sum X_i}{n} \right) + \hat{\beta} \sum X_i^2$$

بضرب طرفي المعادلة في $n$ نحصل على:

$$(3) \Leftrightarrow n\sum X_i Y_i = \sum X_i \sum Y_i - \hat{\beta}(\sum x_i)^2 + \hat{\beta} n \sum x_i^2$$

$$(3) \Leftrightarrow n\sum X_i Y_i - \sum X_i \sum Y_i = -\hat{\beta}(\sum x_i)^2 + \hat{\beta} n \sum x_i^2$$

$$(3) \Leftrightarrow n\sum X_i Y_i - \sum X_i \sum Y_i = \hat{\beta} n \sum x_i^2 - \hat{\beta}\left(\sum X_i\right)^2$$

$$(3) \Leftrightarrow n\sum X_i Y_i - \sum X_i \sum Y_i = \hat{\beta}(n\sum x_i^2 - \left(\sum X_i\right)^2)$$

و من هناك يمكن استخراج قيمة $\hat{\beta}$ حيث[1]:

$$\hat{\beta} = \frac{\sum_{i=1}^{n} X_i Y_i - \frac{\sum_{i=1}^{n} X_i \sum_{i=1}^{n} Y_i}{n}}{\sum_{i=1}^{n} X_i^2 - \frac{\left(\sum_{i=1}^{n} X_i\right)}{n}} \quad ، \quad \hat{\beta} = \frac{n\sum_{i=1}^{n} X_i Y_i - \sum_{i=1}^{n} X_i \sum_{i=1}^{n} Y_i}{n\sum_{i=1}^{n} X_i^2 - \left(\sum_{i=1}^{n} X\right)^2}$$

ومن تم نكون قد وصلنا إلى تقدير معادلة الانحدار: $\hat{y}_i = \hat{a} + \hat{\beta}\ x_i$ . و كما عرفنا سابقا فإن الفرق بين القيمة الفعلية المشاهدة $Y_i$ و القيمة المقدرة لها $\hat{Y}_i$ تمثل البواقي أ: $\hat{e}_i = (Y_i - \hat{Y}_i) = Y_i - (\hat{a} + \hat{\beta}\ X_i)$

و يمكن أن نحصل على النموذج المقدّر بالاستعانة ببرنامج Eviews 8 كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] صالح العصفور، الارتباط و الانحدار البسيط، مجلة جسر التنمية، العدد 47، المعهد العربي للتخطيط الكويت، نوفمبر، 2005، ص 7.

**الجدول (19): تقدير نموذج البانل الساكن (نموذج الآثار العشوائية)**

Dependent Variable: GROW
Method: Panel EGLS (Period random effects)
Date: 06/24/14 Time: 13:20
Sample: 2000 2012
Periods included: 13
Cross-sections included: 19
Total panel (unbalanced) observations: 246
Swamy and Arora estimator of component variances

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| OPENN | -3.426188 | 0.944187 | -3.628717 | 0.0003 |
| C | 6.505172 | 0.756857 | 8.594982 | 0.0000 |

| Effects Specification | S.D. | Rho |
|---|---|---|
| Period random | 0.781338 | 0.0425 |
| Idiosyncratic random | 3.707006 | 0.9575 |

| Weighted Statistics | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.050793 | Mean dependent var | 2.960265 |
| Adjusted R-squared | 0.046903 | S.D. dependent var | 3.813842 |
| S.E. of regression | 3.722705 | Sum squared resid | 3381.483 |
| F-statistic | 13.05676 | Durbin-Watson stat | 1.039013 |
| Prob(F-statistic) | 0.000367 | | |

| Unweighted Statistics | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.044252 | Mean dependent var | 4.015269 |
| Sum squared resid | 3542.950 | Durbin-Watson stat | 1.065476 |

### 2.4 منهجية طريقة المربعات الصغرى المصحّحة كليا (FMOLS):

صمّم كل من Philips و Hansen، (1990) و Philips و Moon (1990) طريقة أفضل من طريقة المربعات الصغرى العادية للخروج بتقدير أمثل لانحدارات التكامل المشترك (BUM و Jeon 2005) وعرفت بنهج الـ FMOLS، وتتميّز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي وتحيّز المعلمات. تعمل هذه الطريقة على اختيار قيّم المعاملات المقدّرة من بعض القيم الزائفة باستعمال طريقة التقدير الأولى (OLS) والهدف من استعمال هذه الطريقة الحصول على أعلى كفاءة في التقدير. و تتلائم هذه الطريقة وتقدّم نتائج

أحسن خاصة مع العينات الكبيرة. كما تتطلب هذه الطريقة في عمليات التقدير تحقق شرط التكامل المشترك بين متغيّرات الدراسة[1].

**الجدول (20): مقدّرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصحّحة كليا**

Dependent Variable: GROW
Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 06/24/14 Time: 12:21
Sample (adjusted): 2001 2012
Periods included: 12
Cross-sections included: 19
Total panel (unbalanced) observations: 227
Panel method: Grouped estimation
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| OPENN | 5.170051 | 2.760092 | 1.873144 | 0.0625 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | -9.529235 | Mean dependent var | 4.206368 |
| Adjusted R-squared | -10.495687 | S.D. dependent var | 3.849385 |
| S.E. of regression | 13.05145 | Sum squared resid | 35260.46 |
| Durbin-Watson stat | 0.094017 | Long-run variance | 4.669136 |

*** معنوي عند 10 % ، ** معنوي عند 5%، * معنوي عند 1%

## 3.4 طريقة المربعات الصغرى الديناميكي[2] (DOLS):

هي طريقة تصحيح معلمية تعد من أحد أهم الطرق الأكثر قوة بسبب أدائها في العينات صغيرة الحجم إذ تستعمل هذه الطريقة لتقدير العلاقة التوازنية طويلة المدى للنموذج الذي يحتوي متغيرات متكاملة من درجات مختلفة لكنها مازالت متكاملة تكاملا مشتركا.

معادلة النموذج اقترحها Phillips (1988) و قد تم تطويرها من قبل Saikkonen (1992)، و Stock and Watson (1993)، و تعتمد هذه الطريقة على قيم الإزاحات و التباطئات (Lags and Leads)

[1] مرام تيسير مصطفى الفرا، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية، ماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، 2012، ص 126.

[2] كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، أنسان خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 33، 2012، ص 160.

**الجدول (21): مقدّرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS**

Dependent Variable: GROW
Method: Panel Dynamic Least Squares (DOLS)
Date: 06/24/14 Time: 13:17
Sample (adjusted): 2002 2011
Periods included: 10
Cross-sections included: 19
Total panel (unbalanced) observations: 189
Panel method: Grouped estimation
Cointegrating equation deterministics: C
Fixed leads and lags specification (lead=1, lag=1)
Long-run variances (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth) used for individual coefficient covariances

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| OPENN | -1.665425 | 9.838107 | -0.169283 | 0.8658 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | -13.061582 | Mean dependent var | 4.015269 |
| Adjusted R-squared | -25.099149 | S.D. dependent var | 3.889804 |
| S.E. of regression | 19.87197 | Sum squared resid | 52126.15 |
| Long-run variance | 6.781080 | | |

قبل تفسير النتائج يمكن الاستعانة برسم مخطط شكل الانتشار الذي يعكس العلاقة بين معدّلات النمو الاقتصادي من جهة و بين معدّل الانفتاح التجاري من جهة أخرى كما هو موضح بصورة جيدة في الشكل التالي:

**الشكل (5): مخطط شكل الانتشار بالنسبة للبيانات المقطعية لـ 19 دولة**

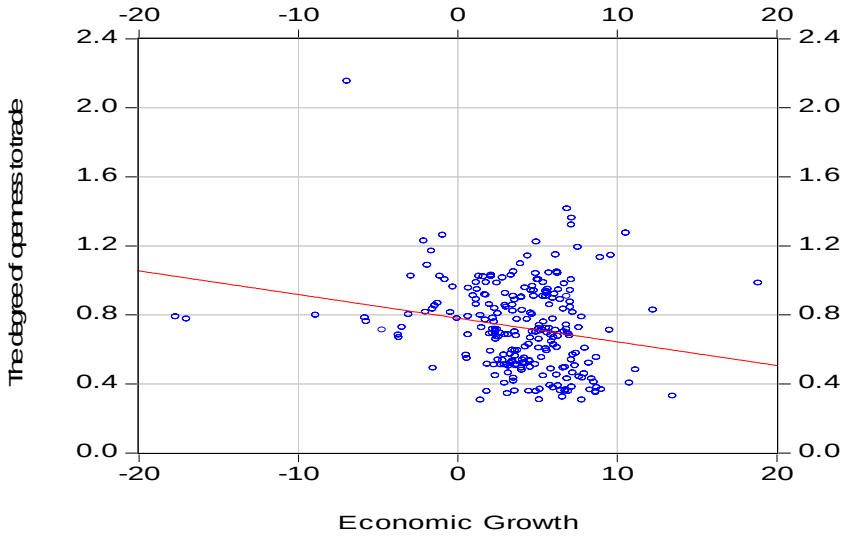

من خلال مخطط شكل الانتشار يمكن ملاحظة وجود علاقة خطية نوعا ما بين معدّلات النمو الاقتصادي من جهة و بين معدّل الانفتاح التجاري من جهة أخرى. و كانت العلاقة عكسية حيث أن ارتفاع معدّل الانفتاح التجاري على العالم الخارجي سيكون له اثر سلبي على النمو الاقتصادي في معظم الدول الأفريقية.

بعد الرجوع إلى الجداول (19)، (20)، (21)، تبين أن أحسن الطرق في التقدير لبيانات البانل هي طريقة (Method: Panel Engel – Granger LS Period random effects) و أيضا طريقة المربعات الصغرى الديناميكية.

تبين نتائج انحدار التكامل المشترك لتفسير التغير في معدّلات النمو في الاقتصاد لما تتغيّر معدّلات الانفتاح التجاري وجاءت النتائج كما يلي:

- **طريقة Panel EGLS Period random :** توجد علاقة سلبية بين معدّل النمو الاقتصادي كمتغير تابع و معدّل الانفتاح التجاري كمتغير مستقل، حيث أن ارتفاع هذا الأخير بنسبة نمو قدرها 1 % سوف يؤدي إلى تراجع في معدّل النمو الاقتصادي بمقدار قدره 3.24% و هذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية و كذا الكثير من الدراسات التطبيقية. وجاءت النتائج معنوية عند مستوى 1% في طريقة Panel Engel – Granger LS Period random.
- **أيضا طريقة المربعات الصغرى الديناميكية Panel Dynamic Least Squares (DOLS):** جاءت أيضا العلاقة سلبية بين معدّل النمو الاقتصادي كمتغير تابع و معدّل الانفتاح التجاري كمتغير مستقل باستخدام هذه الطريقة، حيث أن ارتفاع هذا الأخير بنسبة نمو قدرها 1 % سوف يؤدي إلى تراجع في معدّل النمو الاقتصادي بمقدار قدره 1.66% وهذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية و كذا الكثير من الدراسات التطبيقية. وجاءت النتائج غير معنوية.

### 5. تقديرات البانل مع تصحيح الخطأ Panel error correction:

وفقا لنتائج اختبارات السكون والتكامل المشترك يمكن الاتجاه لتقدير البانل أيضا في المدى القصير باستخدام أسلوب تصحيح الخطأ. وتوضّح النتائج المعروضة في الجدول رقم ( ) تقديرات النتائج الطريقتين () و () حول

تأثير التجارة (مؤشر معدّل الانفتاح التجاري) و ارتباطها بمعدّلات النشاط الاقتصادي بدول مبادرة الشراكة من أجل تنمية أفريقيا NEPAD. وسوف نهتم بحجم المعلمة β وإشارتها، ومستوى معنويتها.

**الجدول (22): تقديرات البانل في المدى القصير**

Dependent Variable: DGROW
Method: Panel Least Squares
Date: 06/24/14 Time: 15:22
Sample (adjusted): 2001 2012
Periods included: 12
Cross-sections included: 19
Total panel (unbalanced) observations: 227

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| DOPENN | 1.875301 | 2.169899 | 0.864234 | 0.3884 |
| ECM(-1) | -0.501370 | 0.056581 | -8.861134 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.255938 | Mean dependent var | 0.247816 |
| Adjusted R-squared | 0.252631 | S.D. dependent var | 3.763894 |
| S.E. of regression | 3.253904 | Akaike info criterion | 5.206360 |
| Sum squared resid | 2382.276 | Schwarz criterion | 5.236536 |
| Log likelihood | -588.9218 | Hannan-Quinn criter. | 5.218536 |
| Durbin-Watson stat | 2.281624 | | |

في المدى القصير يلاحظ أن معدّل الانفتاح التجاري يمكن أن يؤثر إيجابا على معدّلات النمو الاقتصادي في دول مبادرة الشراكة من أجل تنمية أفريقيا، حيث أن أي ارتفاع في هذا المعدّل بقيمة قدرها 1% يمكن أن يقابلها زيادة في معدّلات النمو قيمة قدرها 1.87%. ويشير أيضا وجود معامل تصحيح الخطأ بالنموذج في المدى القصير إلى وجود آلية لتصحيح الخطأ، بمعنى أنه يساهم في العودة إلى التوازن في العلاقة طويلة الأجل في حالة ظهور أي اختلالات في المدى القصير. وتشير النتائج المدونة في الجول السابق إلى معنوية عند مستوى قدره 1% وصحة إشارة معامل تصحيح الخطأ (أي أنه سالب الإشارة و مساوي إلى $(ECM(-1) = 0.501)$).[1]

يلاحظ أيضا من خلال نتائج نموذج تصحيح الخطأ انخفاض معامل التحديد $R^2$ العادي و المصحح بصورة واضحة. ومن المؤكد أنه في حالة دول مباردة الشراكة من أجل تنمية أفريقيا، حيث يتركز هيكل النشاط

[1] عندما يكون موجب وغير معنوي فانه يعني الى وجود مشكلات حول وجود العلاقة الممثلة بالمعادلة المقدرة.

الاقتصادي في معظم الدول في إنتاج وتصدير الموارد الطبيعية و خاصة النفط الخام، في الوقت الذي تأتي الواردات لهذه الدول من خارج دول المبادرة أساسا و خاصة من الدول الصناعية الكبرى و كذا بعض الدول الناشئة. ومنه فإن ارتباطات معدّلات النشاط الاقتصادي لدول NEPAD لن تتأثر بشكل أساسي بمستويات التجارة البينية الحالية في ظل هياكل الناتج في هذه الدول و كذا والتجارة الحالية مع العالم الخارجي المتطور.

إن النتائج التي تم التوصل إليها مسبقا تشير إلى أنه و استنادا إلى العلاقة بين كثافة التجارة البينية وارتباطات مستويات النشاط الاقتصادي بتلك الدول، فإن نتائج الدّراسة القياسية لا تقدم أساسا قويا لمستقبل قيام مبادرة بين دول مجلس التعاون، الأمر الذي يعكس ضعف مجموعة العوائد المرتقبة من تبني مشروع الوحدة النقدية وإصدار عملة موحدة لدول المجلس.

**الشكل (6): معدّلات النمو و الانفتاح التجاري للعينة الخاصة بدول الدراسة القياسية**

**- Tunisia -**

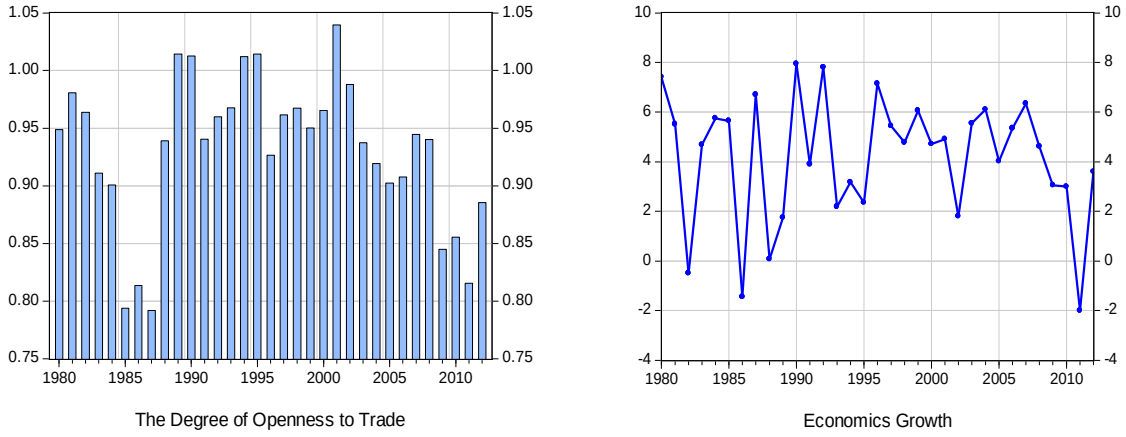

## - Senegal -

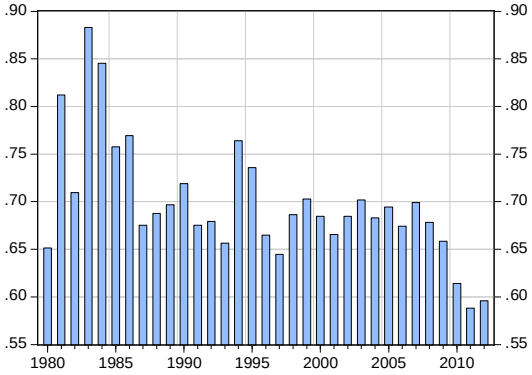


The Degree of Openness to Trade

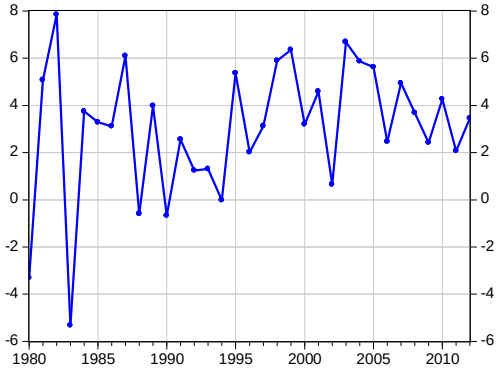


Economics Growth

## - Cameroon –

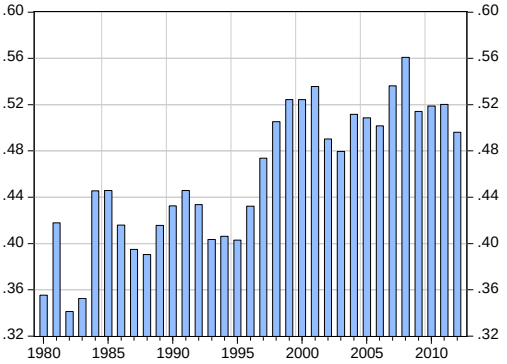


The Degree of Openness to Trade

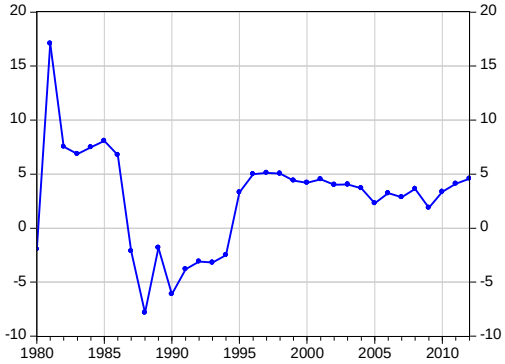


Economics Growth

## - Algeria –

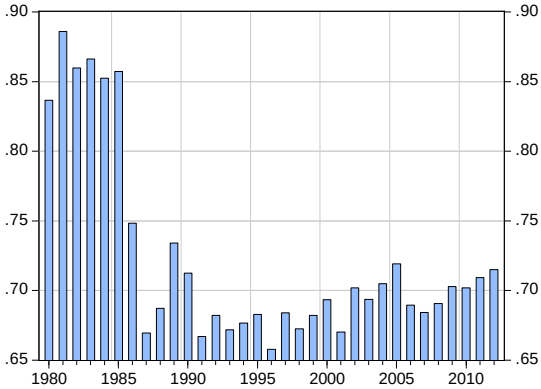


The Degree of Openness to Trade

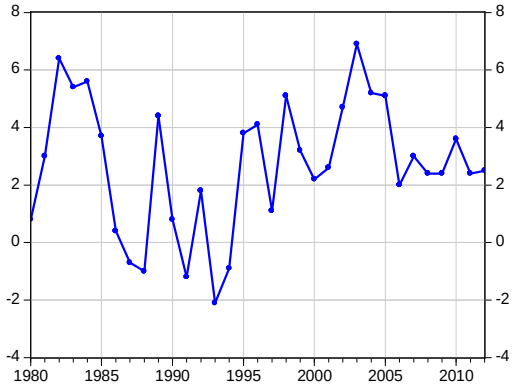


Economics Growth

## - Cote d'Ivoire – (1980-2011)

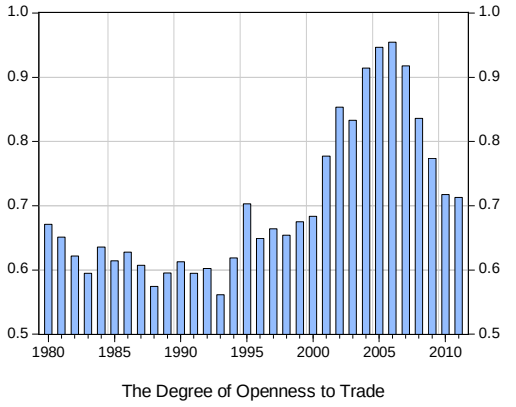


The Degree of Openness to Trade

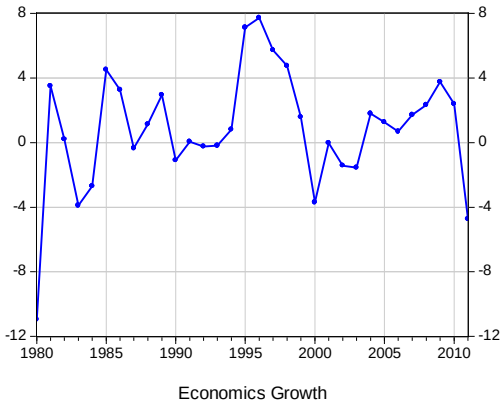


Economics Growth

## - Togo –

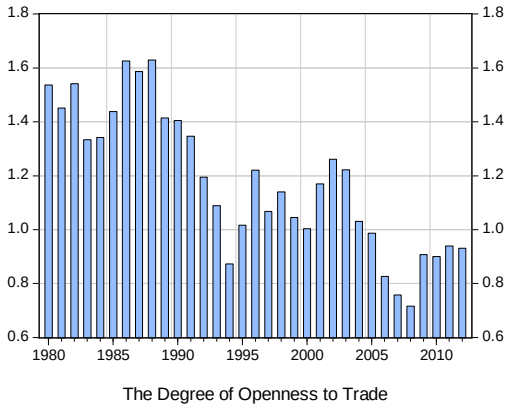


The Degree of Openness to Trade

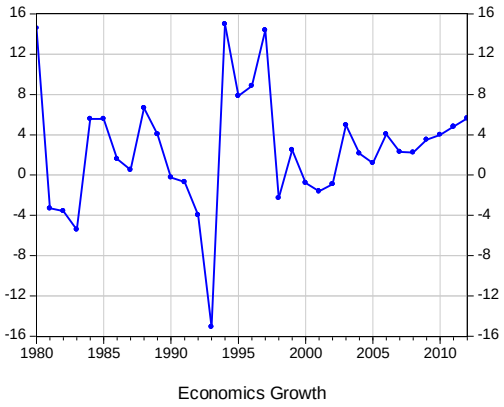


Economics Growth

## - South Africa -

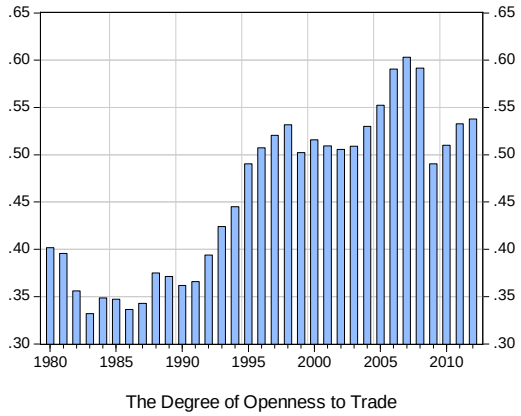


The Degree of Openness to Trade

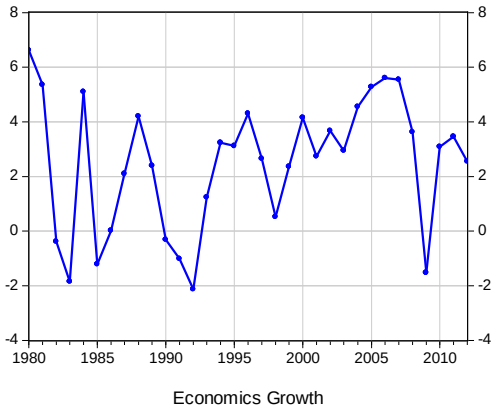


Economics Growth

## - Namibia -

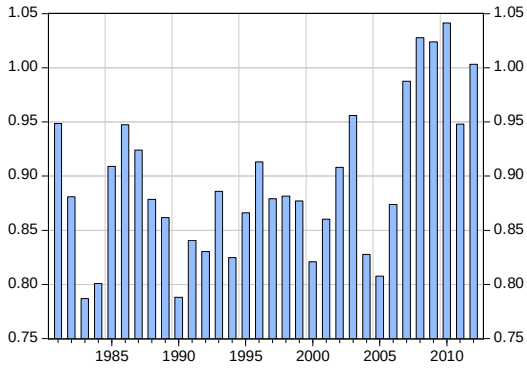


The Degree of Openness to Trade

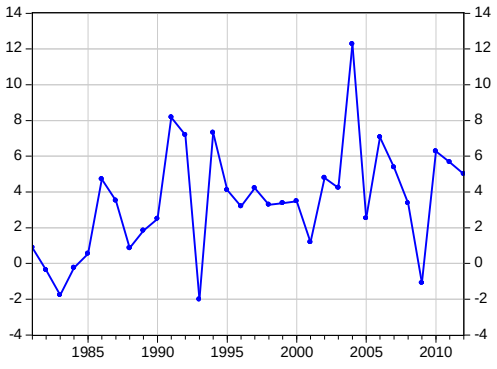


Economics Growth

## - Burkina Faso -

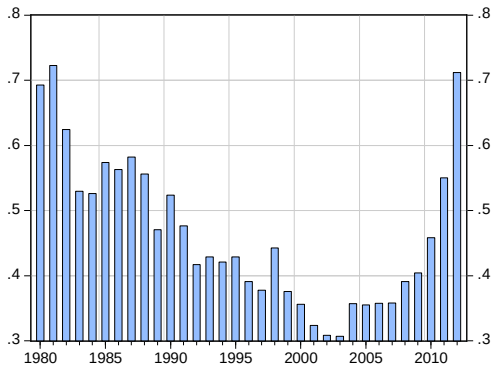


The Degree of Openness to Trade

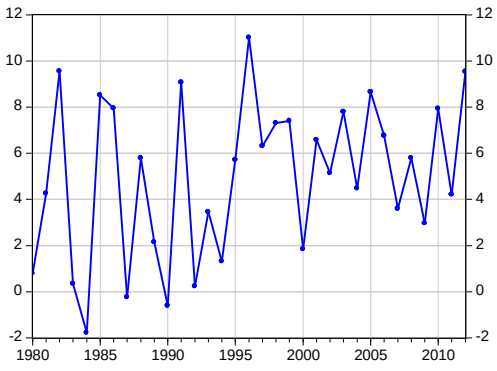


Economics Growth

## - Kenya –

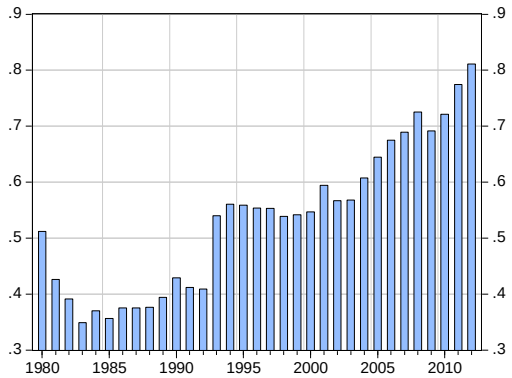


The Degree of Openness to Trade

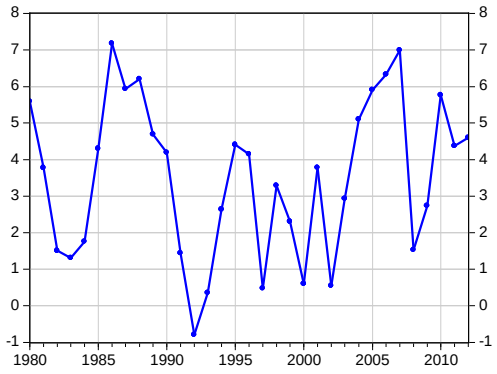


Economics Growth

## - Congo, Dem. Rep. -

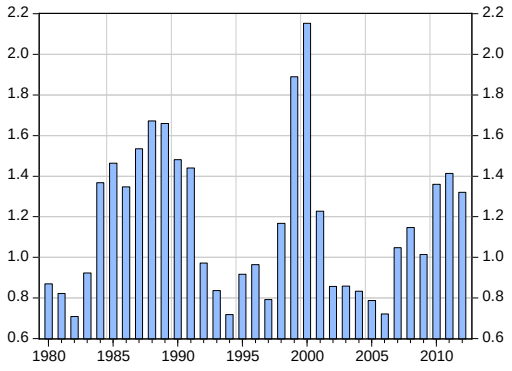


The Degree of Openness to Trade

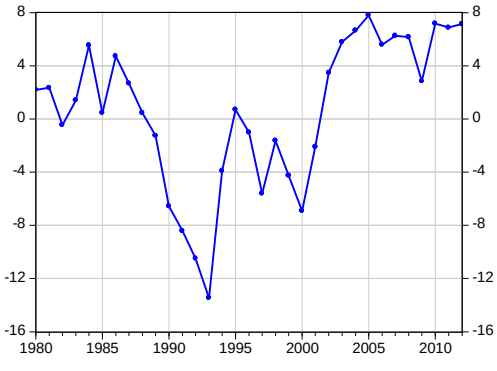


Economics Growth

## - Mauritania -

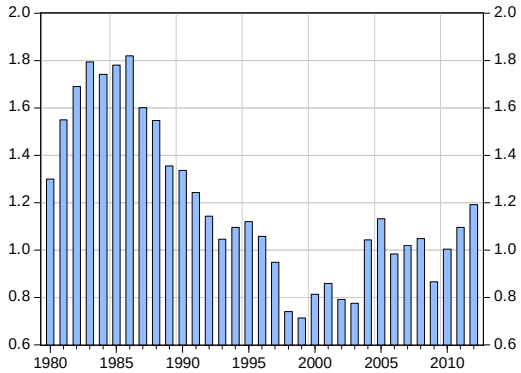


The Degree of Openness to Trade

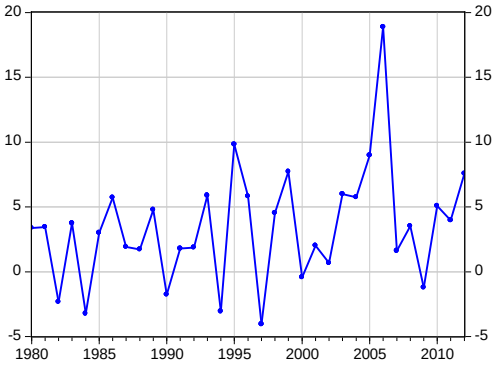


Economics Growth

## - Zimbabwe -

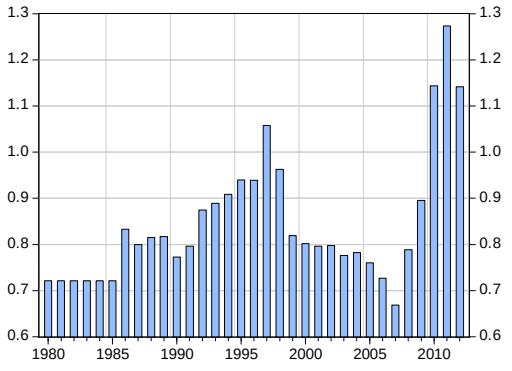


The Degree of Openness to Trade

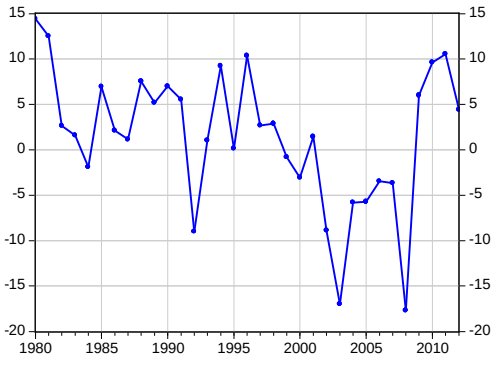


Economics Growth

## - Gabon -

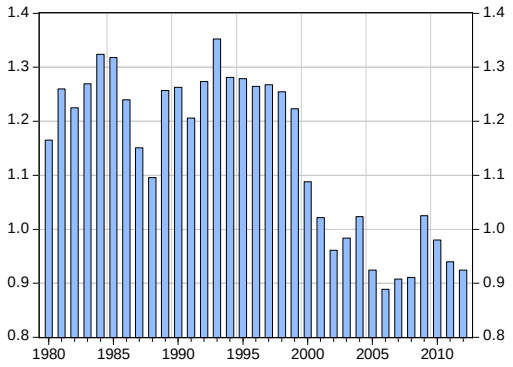


The Degree of Openness to Trade

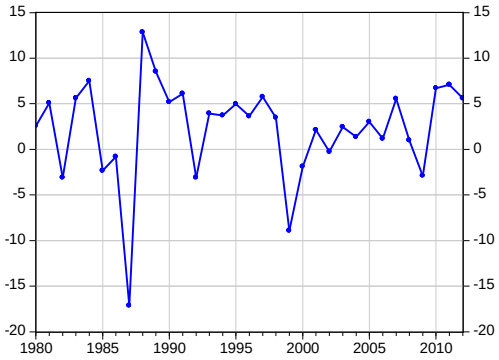


Economics Growth

## - Egypte -

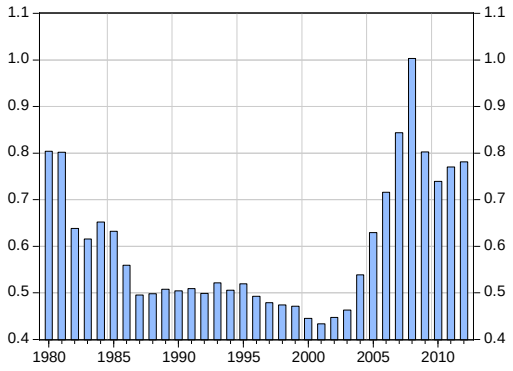


The Degree of Openness to Trade

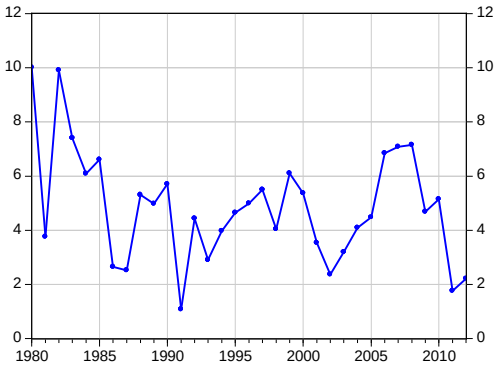


Economics Growth

## - Zambia -

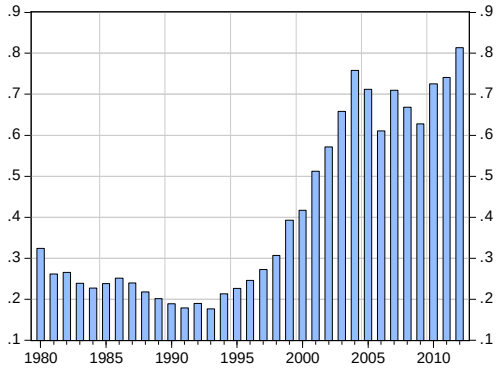


The Degree of Openness to Trade

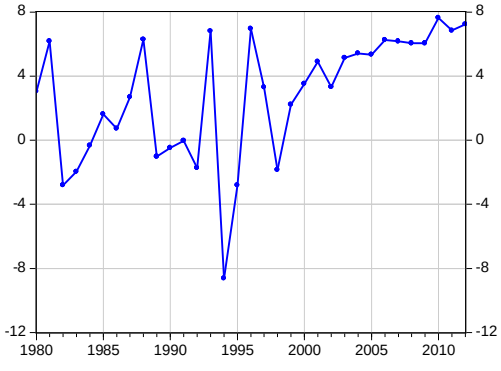


Economics Growth

## - Rwanda -

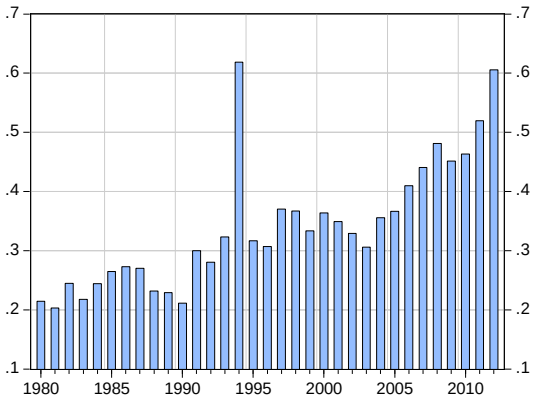


The degree of openness to trade

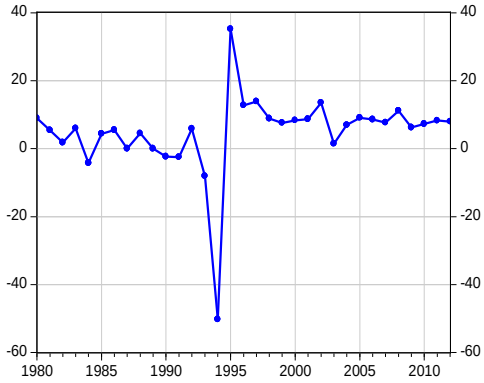


Economic Growth

## - Uganda - (1983-2012) -

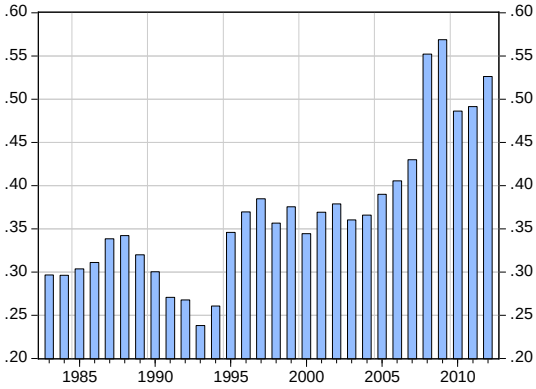


The degree of openness to trade

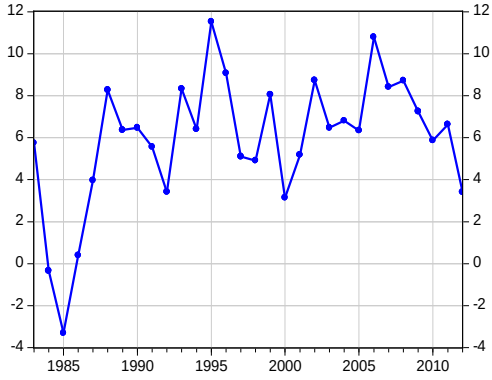


Economic Growth

## - Tanzania - (1990-2012) -

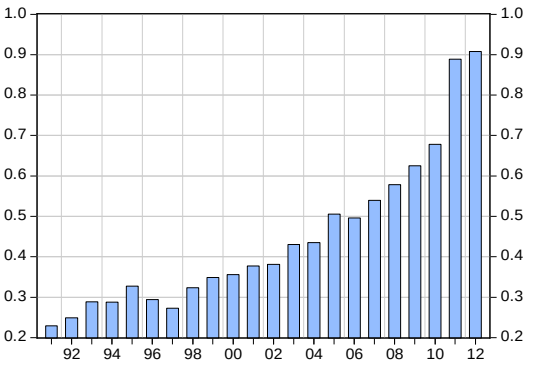


The degree of openness to trade

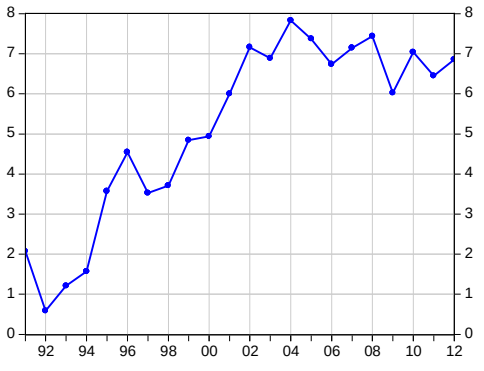


Economic Growth

**الشكل (7):مخطط شكل الانتشار بين معدل النمو الاقتصادي و معامل الانفتاح التجاري في عدة دول أفريقية 1980- 2012**

**- Zimbabwe -**

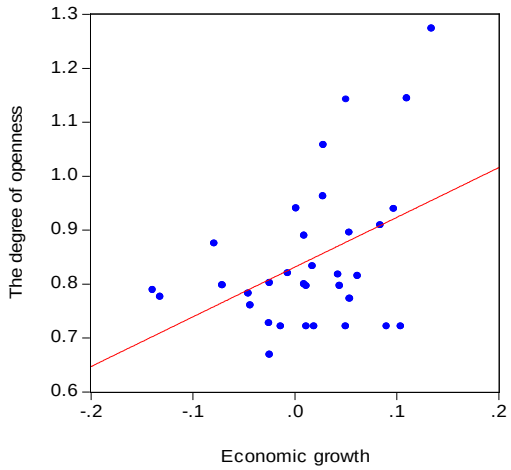


**- Tunisia -**

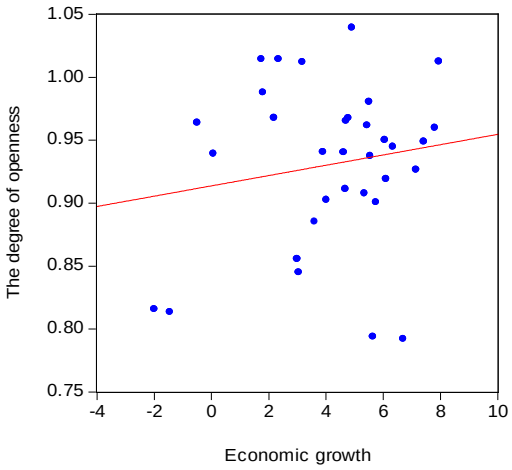


**- South Africa -**

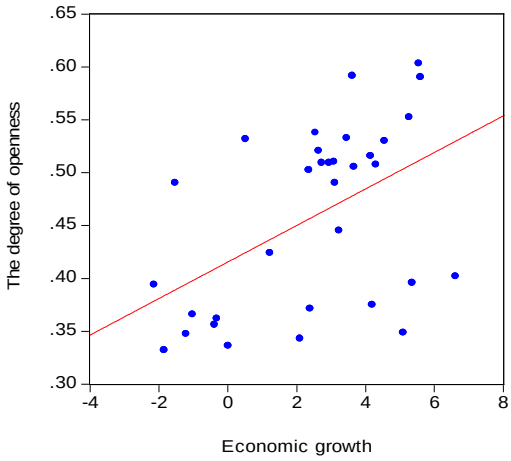


**- Senegal -**

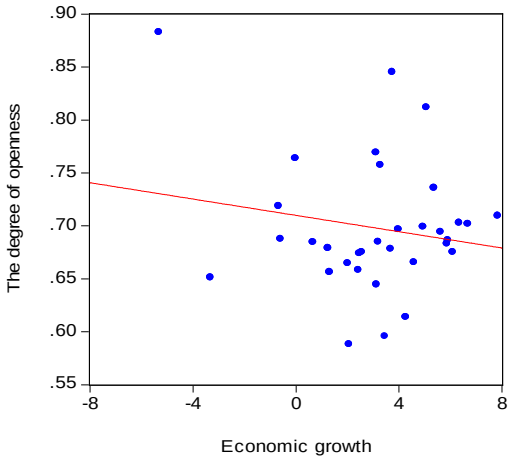

**- Cameroon –**

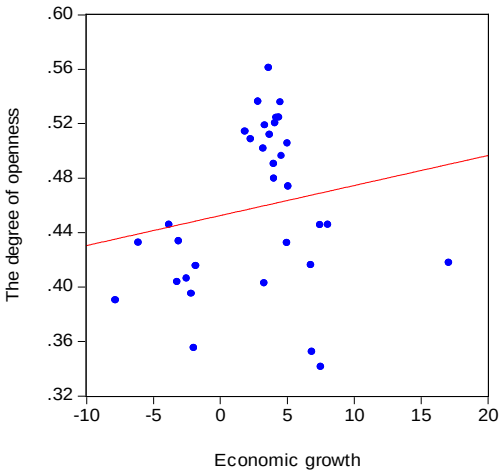


**- Burkina Faso -**

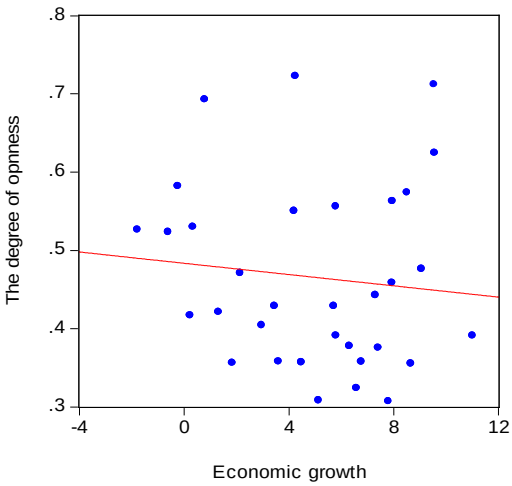


**- Gabon -**

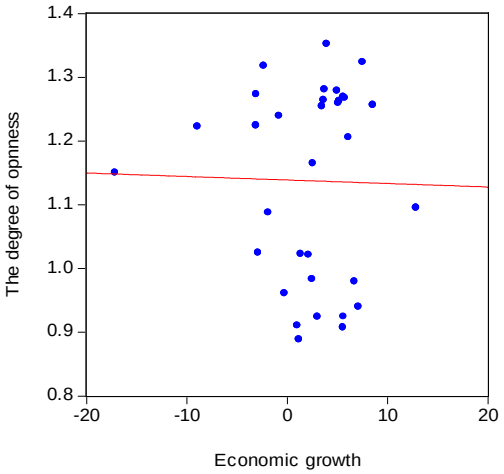


**- Egypte -**

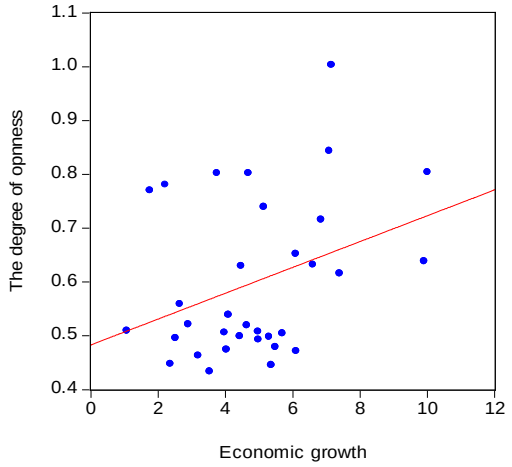


**- Zambia -**

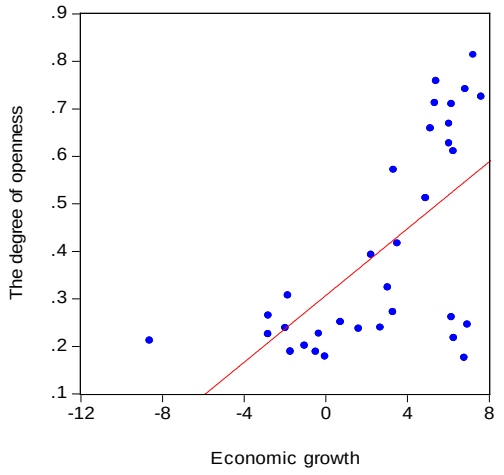


**- Algeria -**

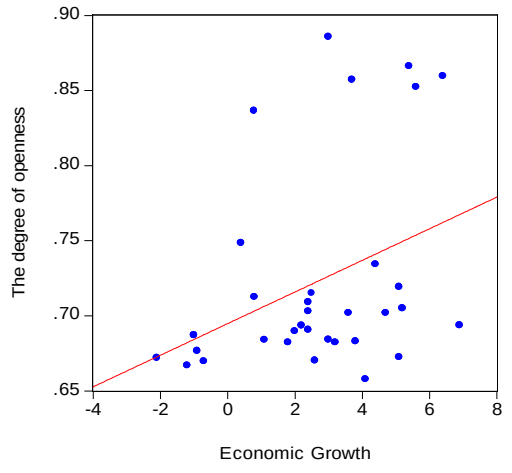

**- Togo –**

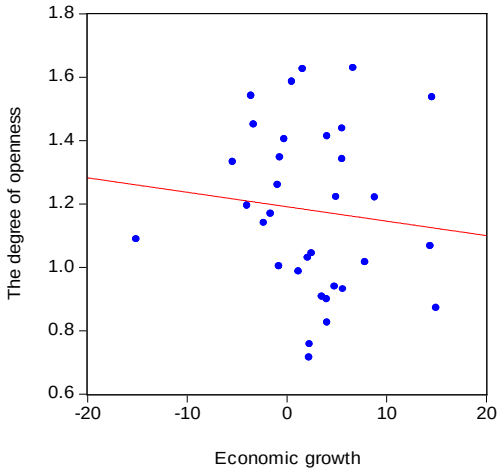


**- Cote d'Ivoire – (1980-2011)**

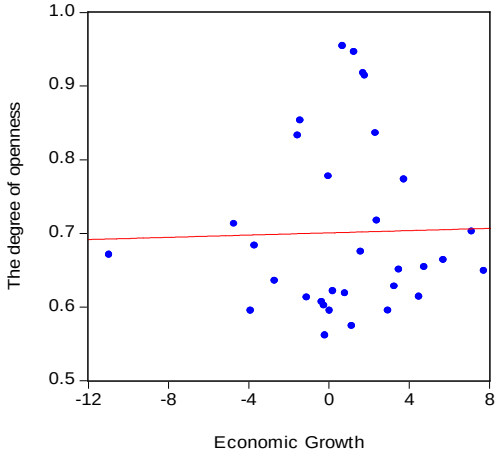


**- Kenya –**

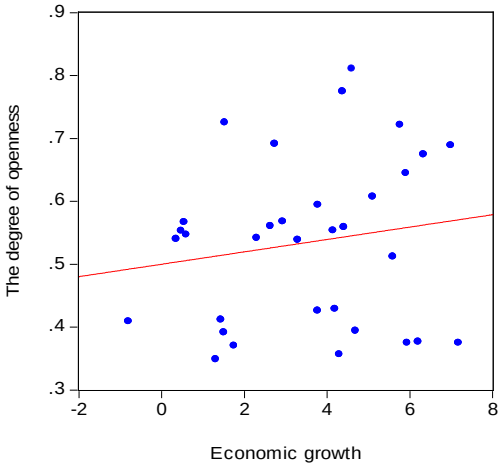


**- Mauritania -**

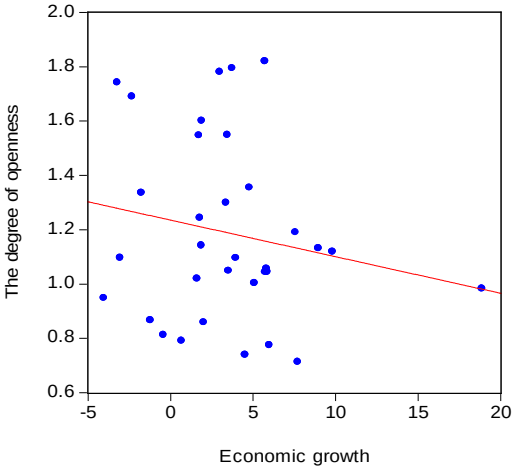


**- Congo, Dem. Rep. -**

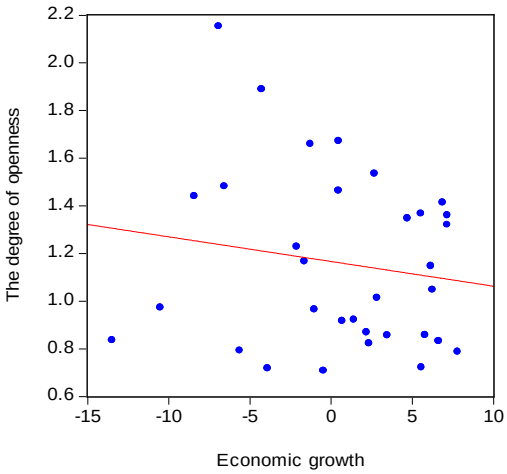


**- Namibia -**

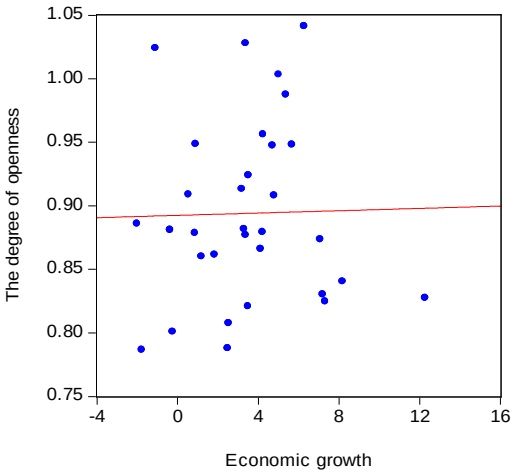

**- Uganda – 1983-2012**

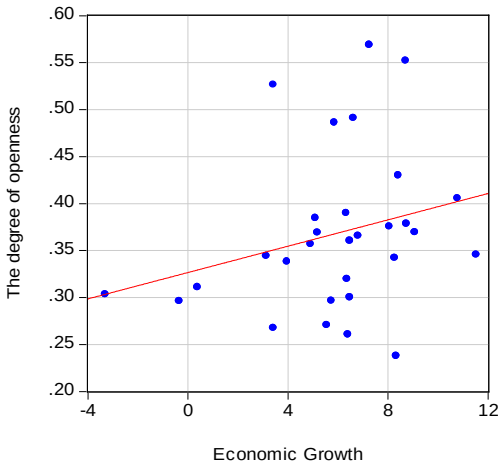


**- Rwanda – 1980-2012**

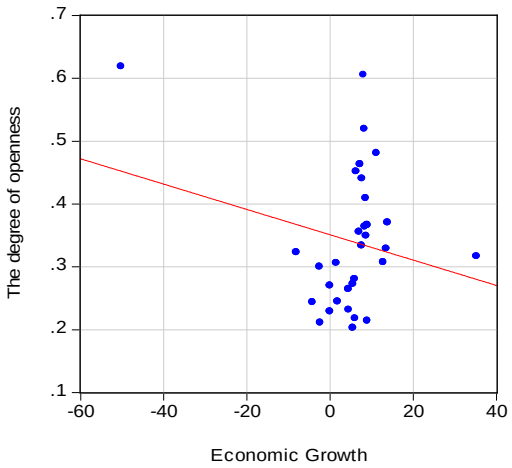


**- Tanzania – 1991-2012**

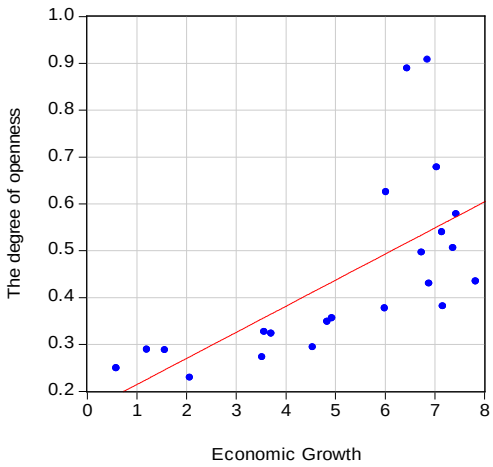

**الخاتمة الفصل الأول:**

1. تشير النتائج إلى تدني أثار كثافة التجارة البينية (من خلال مؤشر معدّل الانفتاح التجاري) على روابط مستويات النشاط الاقتصادي (مؤشر معدّل النمو الاقتصادي) بين دول الافريقية بشكل واضح ممّا يؤكد العلاقة العكسية بين المتغيرين، على عكس المتوقع و كما تشير إليه النظرية الاقتصادية و كثير من الدّراسات التطبيقية الحديثة و خاصة في الدول المتقدمة. فتكوين شراكة و مبادرة قوية يقوم على أساس أن ارتفاع معنوية وتأثير كثافة التجارة البينية بين هذه الدول له تأثير إيجابي و مباشر على روابط مستويات النشاط الاقتصادي لدول نفسها.
2. تشير النتائج أيضا إلى أن دول مبادرة "نيباد" أكثر ارتباطا من الناحية التجارية مع العالم الخارجي. ويرجع ذلك بالأساس إلى:

- التشابه الكبير في طبيعة مستويات النشاط الاقتصادي في هذه الدول، واعتمادها بشكل أساسي على تصدير موارد أولية طبيعية في أغلب الأحيان.
- انخفاض الجهد المبذول في مجال إنشاء المشروعات المشتركة التي تساعد على إحداث تكامل أكبر لأسواق تلك الدول، عن تلك الخاصة بالأسواق الخارجية.
- سيظل الاعتماد المكثف على عائدات الموارد الطبيعية غير المتجددة ودرجة كثافة الاعتماد على الواردات من خارج الإقليم (أي خارج القارة الإفريقية) أهم العوائق أمام نجاح هذه المبادرة. حيث ترتفع معها درجة اعتماد الاقتصاديات الدول الأفريقية على الخارج.

# الفصل الثاني:

## محاولة قياس أثر تمويل التنمية في إطار مبادرة نيباد للتكامل الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الموزعة لبيانات السلاسل الزمنية والمقطعية (Panel-ARDL)

**مقدمة الفصل الثاني:**

استخدم الكثير من الاقتصاديون دراسات مختلفة لاختبار حركية رؤوس الأموال بين الدول، و أهمّها قياس مدى ارتباط معدّل الاستثمار المحلي بمعدّل الادخار المحلي. و تعدّ الدّراسة التي قدّمها Feldstein and Horioka, 1980 من المساهمات القيّمة في هذا المجال. و قد أثارت هذه الدّراسة مجموعة كبيرة و متنامية من الأدب والنقاش الحاد وأصبحت تعرف باسم لغز FH. ونمت هذه العلاقة بسرعة و الآن هناك اهتمام واضح بها مع وجود وفرة تخص الدّراسات التطبيقية التي قامت بفحص هذه العلاقة (اللغز). و استخدمت الدّراسة (FH) معدّل الارتباط بين الاستثمار المحلي و الادخار المحلي للتعبير على مدى حركية رؤوس الأموال دوليا، و بالأخص في الآجال الطويلة. وحسب العلاقة تكون حركية رؤوس الأموال دوليا مرتفعة كلّما كان معدّل الارتباط بينهما منخفض.

من هذا المنطلق حاولنا في هذه الدّراسة إيجاد نقاط الالتقاء من خلال الفكرة الرئيسية التي قامت من خلالها مبادرة نيباد في شقّيها الاقتصادي و التجاري على جلب التمويل الكافي لدفع عجلة التنمية في القارة الإفريقية إلى غاية أن شبّهها البعض بمشروع مارشال. و بالتركيز على محاولة قياس إمكانية تمويل ذاتي للتنمية، و الذي يقوم على تجنيد المدخرات المحلية للقارة و تشجيع حرية انتقال رؤوس أموالها لتمويل الاستثمارات المتخصّصة للقارة نفسها.

في هذا الفصل الثاني سنحاول اختبار العلاقة بين الادخار و الاستثمار في عينة من الدّول الأفريقية التي تشكل مبادرة الـ NEPAD، و ذلك باستخدام تقنيات و نماذج حديثة في الاقتصاد القياسي.

## المبحث الأول: عرض للدّراسة القياسية

### 1. تقديم لأهم المساهمات التطبيقية الحديثة:

نسعى في هذا الفصل من هذه الرسالة إلى اختبار العلاقة بين الادخار و الاستثمار في عينة من الدّول الأفريقية التي تشكل مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا NEPAD، و ذلك من خلال اختبار فرضية أو ما يعرف بلغز فيلدشتاين و هوريكا. فالعلاقة بين الادخار و الاستثمار تحمل مضامين مهمّة تتعلق بحرية حركة رأس المال بين الدّول وهو ما يساعد على امكانية قيام تكتلات اقتصادية، و حشد المدخرات الوطنية لتمويل الاستثمارات الخارجية اللازمة لتحقيق امكانية زيادة قيام التجارة الخارجية بين دول القارة الأفريقيى. و قد حفّزت الدّراسة التي قام بها فيلدشتاين وهوريكا و توصلا فيها إلى أن حركة رأس المال بين الدول ضعيفة جدّا، و نتج عنها ما يعرف بلغز فيلدشتاين- هوريكا (Feldstein- Horioka Puzzle)، قيام الكثير من الدّراسات التطبيقية الحديثة، التي حاولت إيجاد حل لهذا اللغز المحيّر عن طريق اختبار العلاقة بين الادخار والاستثمار لعينة مختلفة من الدّول، و باستخدام طرق قياسية متنوعة و متعدّدة. و تعدّ هذه المساهمة إضافة أخرى إلى هذا الحقل من الدّراسات الحديثة، حيث سنقوم بتطبيق نموذجين قياسيين على بيانات 16 دولة من مبادرة NEPAD و هي على التوالي: الجزائر، بوركينافاسو، الكاميرون، الكونغو الديمقراطية الشعبية، جزر الرأس الأخضر، مصر، الغابون، كينيا، موريتانيا، ناميبيا، السينغال، جنوب أفريقيا، التوغو، تونس، زامبيا، وزمبابوي. وذلك بهدف الحصول على دليل متماسك و قوي يعكس العلاقة الحقيقية بين الادخار والاستثمار في هذه الدول.

لغرض القيام بالدّراسة التطبيقية والتي تخص التحقّق من لغز فيلدشتاين و هوريكا، فقد تم اختيار الاستثمار المحلي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي $(I/GDP)$ لأهم الدّول المنتمية لمباردة نيباد كمتغير تابع، وقد اخترنا التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت FBCF كمتغير ممثّل للاستثمار كونه يتميّز بالاستقرار. بينما تم اختيار الادخار المحلي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي $(S/GDP)$ كمتغير مستقل. و يغطي هذا الجزء من الدّراسة أهم الدول الأعضاء في مبادرة النيباد المتوافر بياناتها و عددها 16 دولة خلال الفترة الزمنية 1980-2013.

البيانات الخاصة بالدّول المعنية في الدّراسة القياسية تم الحصول عليها من مصادر مختلفة أهمها قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بمؤشرات التنمية العالمية (WDI) [1] أو من قاعدة البيانات الخاصة بجامعة شاربروك [2]، أيضا من بيانات صندوق النقد الدولي، وتمت الاستعانة ببرنامج Eviews 9 لتقدير النماذج القياسية المقدّمة.

للقيام بهذه الدّراسة تم الاستعانة بعدد من الدّراسات التطبيقية الحديثة أهمها دراسة لـ Chrysost Bangake, Jude C.Eggoh (2010) بعنوان " لغز Horioka - Feldstein في البلدان الأفريقية [3]" باستعمال تحليل التكامل المشترك. يتمثل هذا اللغز لـ (F-H) في دراسة العلاقة بين الادخار و الاستثمار، حيث كانت الدّراسة على مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCED). وبهدف قياس درجة حرية انتقال رؤوس الأموال كان لابد من دراسة هذه العلاقة أي دراسة معامل الادخار. فإذا كانت الاستثمارات المحلية تموّل عن طريق الادخارات المحلية يعنى غياب انتقال رؤوس الأموال ممّا يؤكد عدم إمكانية قيام التكامل الدولي.

كما كان هدف هذا البحث أيضا دراسة حركة انتقال رؤوس الأموال لـ 37 بلد أفريقي في الفترة الممتدة (1970-2006) حيث شملت هذه العينة عدة خصائص منها الدول المصدرة للبترول و الغير مصدرة له، أيضا الدول التابعة لـ (CFA) أي التي تتعامل بالفرنك الأفريقي و الغير التابعة، و الدول التي تخضع للقانون المدني و الأخرى ذات القانون العام . و تم الاستعانة بثلاثة طرق للتقدير و هي ( FMOLS, DOLS, PMG)، وذلك بعد القيام باختبارات جذر الوحدة و التكامل المشترك.

نتجت الدّراسة أن الاستثمار و الادخار عبارة عن سلاسل زمنية غير مستقرة و متكاملة من الدرجة الأولى حيث أثبتت حركية انتقال رؤوس الأموال في هذه الدول في الفترة (1970-2006) مقارنة مع مجموعة (OCED). فجاء معامل الادخار بالقيم التالية: FMOLS = 0.38، DOLS = 0.58، PMG = 0.36. و كلما كان المعامل يقترب من الصفر (0) يعنى ذلك عدم ارتباط الاستثمار بالادخار، ما يؤكد وجود انتقال رؤوس الأموال بين هذه و الذى سيموّل الاستثمارات.

لوحظ أن هناك اختلاف في المعاملات بين الدّول و الراجع لاختلاف خصائص هذه الدول، فهناك انخفاض حسّاس في حركية انتقال رؤوس الأموال في الدّول الغير منتجة للبترول مقارنة بالدول المنتجة، نفس الملاحظة

[1] http://databank.worldbank.org

[2] http://perspective.usherbrooke.ca/

[3] Chrysost, B., Jude C., Eggoh, (2011). The Feldstein–Horioka puzzle in African countries: A panel cointegration analysis. Economic Modelling. 28 (2011). 939–947.

بالنسبة للدّول الخاضعة للقانون العام بمعامل ادخار منخفض مقارنة مع الدول التي تخضع للقانون المدني. هذه النتيجة تكون خاصة في الدّول التي لها حماية كبيرة للمستثمرين أين نجد حركة رؤوس الأموال كبيرة مقارنة مع الدول التي لها حماية ضعيفة للمستثمرين. كما أن اختلاف في العملات لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق حركة عالية لرؤوس الأموال. هذه النتيجة تؤكد أن الدّراسة التي تقوم على أن معامل الادخار في نظام الصرف الثابت أعلى من الذي يكون في نظام الصرف المرن.

نجد أيضا دراسة لـ Saten Kumar, Rahul Sen ,Sadhana Srivastava (2013) بعنوان "هل التكامل الاقتصادي يحفّز انتقال رؤوس الأموال ؟ تحليل لأربع مجمّعات اقتصادية إقليمية في أفريقيا [1] ".

تحلّل هذه الورقة فعالية المجمّعات الاقتصادية الإقليمية الكبرى في التأثير على حركة رؤوس الأموال في الدّول التابعة لها. و ذلك بتقدير العلاقة بين الاستثمار و الادخار باستعمال طريقة المربعات الصغرى المصحّحة كلّيا (FMOLS) و اختبار التكامل المشترك على العينة المتضمنة 25 دولة أفريقية باستعمال بيانات سنوية للفترة الزمنية (1960-2009). و للحصول على نتائج دقيقة تم استعمال الآثار الثابتة و التأثيرات العشوائية وطريقة (DOLS).

عديد من الأبحاث أكّدت على وجود علاقة قوية بين التكامل الإقليمي و انتقال رؤوس الأموال. حيث تم انشاء هذه المجمّعات لتحقيق اتحاد اقتصادي اقليمي في إطار تحرير التجارة، كما يهدف أيضا إلى تحقيق قوة التكامل الإقليمية في أفريقيا. كما تساهم هذه الدّراسة في الأدبيات عن التكامل الإقليمي و حركة رؤوس الأموال وذلك عن طريق تحليل التغيّرات الحاصلة في علاقة الاستثمار و الادخار في أربع مجمّعات إقليمية في أفريقيا لاختبار صلاحية لغز (F-H) للتكامل الأفريقي في هذه المجمّعات في قارة أفريقيا.

تمثّلت العينة محلّ الدّراسة بالمجمّعات التّالية (COMESA) "السوق المشتركة لدول شرق و جنوب أفريقيا"، (SACU) "الاتحاد الجمركي لجنوب أفريقيا"، (UEMOA) "الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا"، (ECOWAS) "المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا".

[1] Saten. K., Rahul,S. , Sadhana S. (2014). Does economic integration stimulate capital mobility ? An analysis of four regional economic communities in Africa. Int. Fin. Markets, Inst. and Money 29 (2014). 33– 50.

خلصت هذه الدّراسة إلى وجود ارتفاع ضئيل في حركة انتقال رؤوس الأموال، أي التكامل الإقليمي لم يحفّز حركة رؤوس الأموال بالشكل المطلوب و ذلك راجع لهذه الاتفاقيات، و أيضا لضعف التنفيذ و التقدّم البطيء لتحقيق التكامل و المجمّع الموضح للغز FH هو (SACU)، حيث لوحظ أن معامل الادخار β انخفض ما بعد الادماج.

## 2. عرض لنموذج الدراسة القياسية:

في الأساس، سنحاول التحقّق من العلاقة بين $(I/GDP)$ و $(S/GDP)$ معناه سنعمل على تقدير معادلة الانحدار التالية[1]:

$$\left(\frac{I}{GDP}\right)_i = \alpha + \beta\left(\frac{S}{GDP}\right)_i + u_i \quad (1)$$

حيث β هو معامل تقدير العلاقة $[(I/GDP),(S/GDP)]$، $(u_i)$الخطأ العشوائي. و تشير المعادلة إلى علاقة أو لغز Feldstein–Horioka الشهيرة. سنسعى للتحقّق من فرضية حركية رؤوس الأموال، على وجه التحديد، في إطار الحركية المثالية لرؤوس الأموال بين الدّول التي تفسّر إمكانية قيام تكامل إقليمي في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا NEPAD.

يتمحور لغز Feldstein–Horioka أنه عندما تكون قيمة معلمة المتغيّر المستقل β (الادخار المحلي) في المعادلة رقم (1) عالية وقريبة من الواحد صحيح، فهذا إن يدلّ فهو يدلّ على ضعف حركية رؤوس الأموال الدولية. و في مقابل ذلك إذا كانت قيمة المعلمة المقدّرة قريبة من الصفر فهذا يدلّ على أن رأس المال يتحرّك دوليا[2].

سنختار في هذا الفصل من الرسالة المنهج الكمي للتحقق من هذا اللغز باستخدام نماذج حديثة لتحليل السلاسل الزمنية كطريقة الحدود لاختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتباطئ الموزع (ARDL)[3]، باستخدام منهجيات تقدير أخرى لتحليل التكامل المشترك لبيانات البانل كطريقة Pool

[1] خالد محمد السواعي، أنور أحمد العزام، العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 2015. ص102.

[2] محمد عبد الله الجراح، معضلة فيلدشتاين– هوريكا و حركة رأس المال، حالة تطبيقية على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد و الإدارة، المجلد 26، العدد 1، 2012، ص 288-289.

[3] قد طوّر هذا النموذج كل من بساران (Pesaran, 1997) و بساران وآخرين (Pesaran & al., 2001).

Mean Group، طريقة المربعات الصغرى العادية المصحّحة كليا Fully Modified OLS (FMOLS)، و طريقة المربعات الصغرى العادية الديناميكية Dynamic OLS (DOLS). بهدف التحقّق من العلاقة السابقة (1)، و تبيان إمكانية قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة دول نيباد من خلال ارتفاع حركة رأس المال بين هذه الدول.

سنبدأ بإجراء الدّراسة القياسية في إطار منهج الحدود Bounds test. إن اختيارنا لهذا النموذج مقارنة بغيره من الطرق الأخرى للكشف عن اختبار التكامل المشترك، كطريقة داربن واتسون (CRDW Test) أو طريقة جوهانسن Johansen Cointegration Test أو طريقة انجل قرانجر دو الخطوتين (Engle-Granger, 1987)، ترجع لعدّة أسباب أهمها اعتماد الكثير من الدّراسات التي عالجت لغز Feldstein–Horioka على هذا النموذج و بالأخصّ دراسة Christos, K وآخرون[1] و التي اعتمدنا عليها في هذه الدّراسة. كذلك بسبب مشكلة عدم التأكّد التي عادة ما تظهر بشأن استقرارية السلاسل الزمنية. و منه فإن اختيارنا لطريقة Pesaran باستخدام منهج الحدود للكشف عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدّراسة تعدّ الأفضل [2].

قبل إجراء أي اختبار للتكامل المشترك و تقدير نموذج الدّراسة بهدف تحديد العلاقة بين متغيّرات الدّراسة القياسية لابد من التعرّف أولا على درجة تكامل المتغيرات. و بالرغم من الميزة التي تتميّز بها طريقة اختبار الحدود للكشف عن التكامل المشترك بغض النظر عن درجة تكامل السلاسل الزمنية سواء من الدرجة الأولى I(1) أو من الدرجة الصفر I(0)، إلا أنه يجب التأكّد من أنه لا يوجد أي متغيّر متكامل من الدرجة الثانية I(2). و هذا ما قمنا به من خلال إجراء اختبارات جدر الوحدة باستخدام: ADF Test, PP Test.[3]

أيضا طريقة منهج الحدود جيّدة في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى للكشف عن اختبار التكامل المشترك [4].

---

[1] Christos, K., Nikolaos, M., & Suzanna-Maria, P. (2008). The Feldstein–Horioka puzzle across EU members: Evidence from the ARDL bounds approach and panel data. International Review of Economics and Finance 17. 380 – 387.

[2] محمد بن عبد الله الجراح، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 27، العدد الأول، 2011، ص 145.

[3] بشير عبد الله بلّق، العلاقة بين الاستثمار و الادخار في الاقتصاد الليبي للفترة 1970- 2005، مجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، المجلّد الثاني، جامعة الزاوية ليبيا، 2013، ص 364.

[4] Belloumi, M.(2014),"The relationship between trade, FDI and economic growth in Tunisia: An application of the autoregressive distributed lag model. Econ. Syst"., P 9-10.

إن نموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام (Laurenceson and Chai, 2003)، كما أن نموذج الـ ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل، وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير (Gerrard and Godfrey)[1].

يمكن تلخيص ما يمتاز به اختبار الحدود للتكامل المشترك في إطار نموذج ARDL (ARDL bounds test) عن أساليب الكشف عن التكامل المشترك الأخرى بما يلي:

- يمكن استخدامه بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات سواء كانت من الرتبة I(0) أو I(1) على شرط أن لا تكون متكاملة من الرتبة I(2) .

- يأخذ نموذج ARDL عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من النموذج القاعدي.

- يسمح بتحليل العلاقة في المدى الطويل والمدى القصير ضمن معادلة واحدة.

- يمكن تطبيقه على العينات الصغيرة الحجم.

من خلال هذه المنهجية التي قدمها Pesaran نستطيع تقدير المعلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل. و هذه المعلمات المقدّرة في المدى القصير والطويل جيّدة و غير متحيّزة و أكثر دقة من الطرق السابقة الأخرى للكشف عن التكامل المشترك. ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) و (m) نستخدم عادة معايير المعلومات و بالأخص المعيارين المعروفين و هما (AIC) و (SC) و فترات الإبطاء المناسبة يتم اختيارها على أساس الفترة التي تدني قيمة كل هذين المعيارين.

بهدف إجراء اختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيّرات الدّراسة الخاصة بلغز فيلدشتاين- هوريكا، يقدّم Pesaran and All (2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج

[1] دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، المحدّدات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام منهج الحدود لاختبار التكامل المشترك في إطار نموذج الـ ARDL، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية، العدد 4، الجزء الأول، 2014، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية.

تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، وتعرف هذه الطريقة بطريقة اختبار منهج الحدود (bounds testing approach). و تأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta\left(\frac{I}{GDP}\right)_t = \alpha_0 + \beta_1\left(\frac{I}{GDP}\right)_{t-1} + \beta_2\left(\frac{S}{GDP}\right)_{t-1} + \sum_{i=1}^{n}\gamma_i\Delta\left(\frac{I}{GDP}\right)_{t-i} + \sum_{j=1}^{m}\delta_j\Delta\left(\frac{S}{GDP}\right)_{t-j} + u_t$$

حيث:

$\Delta$ هو الفرق الأول.

n عدد فترات إبطاء المتغير التابع أي الاستثمار المحلي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

m عدد فترات إبطاء المتغير المستقل أي الادخار المحلي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتحدّد عدد فترات الإبطاء الأمثل على أساس أقل قيمة لمعيار SC أو أقل قيمة لمعيار AIC وبالتالي فإن النموذج يكتب ARDL(n,m) أي نموذج ARDL من الرتبة (n,m).

يقوم اختبار نموذج ARDL كمرحلة أولى للكشف عن وجود تكامل متزامن بين متغيرات الدّراسة أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، في حالة تحقّق هذه العلاقة نمّر للمرحلة الثانية من خلال تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل ثم بعدها نقدرّ نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير.

نرجع للمرحلة الأولى للكشف عن وجود تكامل متزامن ولأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية (F) في إطار الـ(Wald test) وذلك لاختبار الفرضية $H_0$ و التي تنصّ على "عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج" أي غياب علاقة توازنية طويلة الأجل. حيث:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = 0$$

و لدينا العكس أي الفرض البديل $H_1$ الذي ينص على "وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج":

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0$$

كمرحلة أخيرة نقوم بمقارنة قيمة الإحصائية $(F)$المحسوبة مع القيم الجدولية الحرجة التي قدّمها Pesaran and Al,(2001) (قيم حرجة للحدود العليا و الحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة سواء 1%، 5% أو 10%). و يفرق الباحثين بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى I(1)، و المتغيرات المتكاملة عند مستواها I(0)، أو تكون عند نفس

درجة التكامل. فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى، فإننا نرفض فرضية العدم التي تنص على "عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل" ونقبل الفرض البديل "بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة"، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحدّ الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية البديل أي "غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل".

$$\left(\frac{I}{GDP}\right)_t = \vartheta_0 + \vartheta_1 \left(\frac{S}{GDP}\right)_t + u_t$$

وبناء على هذه المنهجية سوف نقوم بدراسة العلاقة بين الاستثمار والادخار المحللين لعينة من دول النيباد كل على حدى.

**المبحث الثاني: تقدير النموذج في إطار تحليل السلاسل الزمنية باستخدام منهج الحدود (ARDL):**

سنقوم بعرض حالة بلد معين بالتفصيل (الجزائر) و نلخص باقي نتائج الدول الأخرى التي تشكل مباردة NEPAD كما يلي:

**1. دراسة حالة الجزائر:**

**1.1 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: اختبارات جذر الوحدة**

لاختبار استقرارية متغيّرات النموذج وتحديد رتبة تكامل كل متغيّر على حدا فإن ذلك يتطلب إجراء اختبار جذر الوحدة (unit root test) ولهذا سوف نستخدم اختبارين هما اختبار ديكي- فولر المطوّر (Augmented Dickey-Fuller test) واختبار فيليب- بيرون (Phillips-Perron test). ومن المعلوم أن اختبار ADF test قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي AR بينما اختبار P-P test قائم على افتراض أكثر شمولية وهو أن السلسلة الزمنية متولّدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي للأوساط المتحركة المتكاملة ARIMA (Autoregressive integrated moving average). ولذا يرى بعض الاحصائيين أن اختبار فيليب- بيرون له قدرة اختبارية أفضل من اختبار ديكي- فولر خاصة عندما يكون حجم العينة صغيرا أو يكون هناك تضارب في نتائج الاختبارين.

الجداول التالية توضّح هذه الاختبارات:

**جدول (23): اختبار جدر الوحدة باستخدام Augmented Dickey-fuller (ADF)**

**حالة الجزائر**

| الجزائر | ADF | | | |
|---|---|---|---|---|
| | عند المستوى | | عند الفرق الأول | |
| | القاطع | القاطع و الاتجاه | القاطع | القاطع و الاتجاه |
| $(I/GDP)$ | -1.462200 | -1.753461 | * -5.177756 | * - 5.889163 |
| $(S/GDP)$ | - 1.223461 | - 2.370814 | * - 4.860451 | ** - 4.114808 |

* معنوية عند مستوى 1 % انطلاقا من القيم الجدولية المقابلة لها، أي رفض الفرضية العدم (وجدود جدر وحدة).

** معنوية عند مستوى 5 % انطلاقا من القيم الجدولية المقابلة لها، أي رفض الفرضية العدم (وجدود جدر وحدة).

*** معنوية عند مستوى 10 % انطلاقا من القيم الجدولية المقابلة لها، أي رفض الفرضية العدم (وجدود جدر وحدة).

يتم اختيار طول فترة الابطاء المناسبة اوتوماتيكيا وفق معيار (Schwartz – Criterion) بحدّ أقصى 22 فترة.

**جدول (24): اختبار جدر الوحدة باستخدام (Phillips-Perron test) (PP)**

**حالة الجزائر**

| الجزائر | PP | | | |
|---|---|---|---|---|
| | عند المستوى | | عند الفرق الأول | |
| | القاطع | القاطع و الاتجاه | القاطع | القاطع و الاتجاه |
| $(I/GDP)$ | - 1.515280 | - 1.399953 | * - 5.601740 | * - 13.39292 |
| $(S/GDP)$ | - 1.223461 | - 2.354871 | * - 4.808282 | * - 4.757654 |

* معنوية عند مستوى 1 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية لـ (MacKinnon : 1996).

** معنوية عند مستوى 5 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية لـ (MacKinnon : 1996).

*** معنوية عند مستوى 10 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية لـ (MacKinnon : 1996).

يتم اختيار العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (PP) وفق الاختيار الآلي (Newey-West) باستخدام طريقة (Bartlett Kernel).

**الجدول (25): النتيجة النهائية لاستقرارية السلاسل الزمنية**

**حالة الجزائر**

| البلد | درجة التكامل | | | |
|---|---|---|---|---|
| | السلاسل | ADF | PP | النتيجة النهائية |
| الجزائر | $(I/GDP)$ | I(1) | I(1) | مستقرة عند الفرق الأول |
| | $(S/GDP)$ | I(1) | I(1) | مستقرة عند الفرق الأول |

يتضمن الجدول (23) قيم احصائية تاو ($\tau$-statistic) المحسوبة لكل متغير (بالنسبة للاختبارين و كل اختبار به نموذجين) والاحتمال المرافق لها وقد كشفت نتائج الاختبارين بناء على هذه القيم المحسوبة أننا قمنا بقبول الفرض العدم في كلا الاختبارين (بالقاطع، و كذا القاطع و الاتجاه) أي أن نماذج الاختبارات تحتوي على جدر وحدة، ومنه فإن متغيّرات النموذج أي معدّل الاستثمار المحلي ومعدّل الادخار المحلي خلال الفترة 1980-2013 ليست مستقرة في المستوى ولكن بعد أخذ الفرق الأول تصبح ساكنة أي أننا سنقبل الفرض البديل. و جاءت أغلب النتائج معنوية عند مستويات 1%، 5% و 10%.

### 2.1 تحديد فترات الإبطاء الأمثل:

بعد تحديد درجة تكامل متغيّرات الدّراسة والتأكّد من أنها غير متكاملة من الرتبة (2) نقوم بتحديد عدد فترات الإبطاء الأمثل بناء على أقل قيمة لمعياري شوارز واكايك وهذا في إطار النموذج العام للـ ARDL. حيث يأخذ هذا النموذج العام الصيغة التالية:

$$\left(\frac{I}{GDP}\right)_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n} \beta_i \left(\frac{I}{GDP}\right)_{t-i} + \sum_{j=0}^{m} \beta_j \left(\frac{S}{GDP}\right)_{t-j} + u_t$$

تقدير هذا النموذج باستخدام برنامج Eviews 9 أعطى النتائج التالية:

النموذج الأمثل الذي يعطي أقل قيمة لمعيار شوارز هو ARDL(1,1) حيث أنه تم تحديد أقصى عدد فترات إبطاء بـ 4 فترات كما يتضمن النموذج ثابت من غير اتجاه زمني:

**الجدول (26): النموذج الأمثل للـ ARDL**

Selected Model: ARDL(1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|---|
| INV(-1) | 0.661423 | 0.103965 | 6.361957 | 0.0000 |
| SAV | -0.196807 | 0.102034 | -1.928832 | 0.0636 |
| SAV(-1) | 0.349188 | 0.107187 | 3.257740 | 0.0029 |
| C | 5.330890 | 3.096300 | 1.721697 | 0.0958 |

**المصدر**: بالاستعانة بالإصدار الأخير لبرنامج Eviews 9.

### 3.1 اختبار الحدود:

بعد تحديد عدد فترات الإبطاء الأمثل انطلاق من تقدير نموذج ARDL القاعدي ننتقل إلى الخطوة الموالية وهي تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (Unrestricted Error Correction Model) الذي يعتبر الأساس لاختبار الحدود.

تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) بناء على النموذج القاعدي ARDL(1,1) أعطى النتائج التالية:

**الجدول (27): نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM**

Test Equation:
Dependent Variable: D(INV)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(SAV) | -0.196807 | 0.102034 | -1.928832 | 0.0636 |
| C | 5.330890 | 3.096300 | 1.721697 | 0.0958 |
| SAV(-1) | 0.152381 | 0.050896 | 2.993995 | 0.0056 |
| INV(-1) | -0.338577 | 0.103965 | -3.256627 | 0.0029 |

**المصدر**: بالاستعانة بالإصدار الأخير لبرنامج Eviews 9.

نتائج اختبار الحدود موضّحة في الجدول التالي:

**الجدول (28): نتائج اختبار الحدود**

| البلد | فترات التباطئ | $F-statistic$ | النتيجة |
|---|---|---|---|
| الجزائر | ARDL (1,1) | ** 6.809 | وجود علاقة تكامل المشترك |
| القيم الحرجة: | الحد الأعلى | الحد الأدنى | |
| عند مستوى معنوية 1% | 7.84 | 6.84 | |
| عند مستوى معنوية 5% | 5.73 | 4.94 | |
| عند مستوى معنوية 10% | 4.78 | 4.04 | |

الحدود الحرجة من حساب Pesaran وآخرون. (2001)، *، ** و *** ذات دلالة إحصائية (معنوية) عند المستوى 1٪، 5٪ و 10٪ .

تشير نتائج اختبار الحدود إلى أن احصائية فيشر المحسوبة F-statistic=6.809 أكبر من القيم الحرجة للحدّ الأعلى عند مستويات المعنوية 5% و 10%. وهو ما يجعلنا نرفض فرض العدم القاضي بعدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرض البديل الذي ينص أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيّرات الدّراسة.

وجود هذا الارتباط بين المتغيرين على المدى الطويل يدلّ على ضعف حركية رأس المال الدولي في الجزائر وهو ما يتماشى ومعطيات الواقع. فلو استطاع كل بلد حسب لغز فلدشتاين- هوريكا ايجاد سوقا دولية كبيرة لرأس المال يعرض فيها مدخراته أو تكون مصدرا لتمويل استثماراته، فلن يكون عندئذ علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار والادخار. ما يبرّر هذا الارتباط بين المتغيرين هو ما توفّره التجارة الخارجية من وفرة مالية نتيجة مداخيل الصادرات البترولية، وما توفره من جباية بترولية تسمح بتغطية المشاريع الاستثمارية الحكومية والخاصة.

فقد بلغ معدّل الاستثمار أعلى معدّل له خلال فترة الدراسة وهو 46.87% من الناتج المحلي الاجمالي وذلك سنة 2009 بينما أدنى معدّل للاستثمار سجّل هو 22.44% و ذلك سنة 1997، وكان متوسّط معدّل

الاستثمار خلال الفترة (1980-2013) هو 32.72%. بينما بلغ معدّل الادخار أعلى مستوى له و المقدر بـ 57.06% سنة 2006، وأدنى مستوى له هو 20.19% سنة 1989.

إن هذه الأرقام تبيّن أن العلاقة بين الاستثمار و الادخار تتّسم بالاستقرار، وهي علاقة قويّة ممّا يدلّ على وجود تكامل بينهما.

إن العلاقة بين الاستثمار والادخار تنعكس في فجوة الموارد المحلية التي تعبّر عن نقص المدخرات الفعلية التي يتم تعبئتها عن مقدار التمويل اللازم للاستثمار. ومعنى هذا أن الفجوة يمكن تقديرها بناء على تقدير كل من الاستثمار اللازم لتحقيق معدّل نمو معيّن والادخار المتوقع إعداده لتمويل هذا الاستثمار. ولكي يكون هذا المؤشر أكثر واقعية يحتاج إلى استبعاد المدخرات التي لم تدخل دائرة الاستثمار وتبقى المشكلة في غياب احصائيات عن حجم هذه التسربات، فالادخار المذكور في الاحصائيات ليس إلا قيمة الجزء الذي لم يستهلك من الناتج. ومعنى هذا أن الجزء الذي تم تعبئته فعلا ودخل دائرة الاستثمار أقل بكثير من الادخار الفعلي، خاصة في ظل ضعف وسائل تعبئة المدخرات في الجزائر. و مع هذا فإن لهذا المؤشر قدرا من الدلالة على قدرة المدخرات المحلية على تمويل التنمية [1].

تدلّ الإشارة السالبة لفجوة الموارد المحلية عن وجود نقص في الادخار المحقق عن تمويل الاستثمار المحقق. أما الإشارة الموجبة فتدلّ على تغطية المدخرات المحقّقة للاستثمارات المحقّقة ممّا يسمح بتحقيق قدرة على التمويل والتي تنعكس في الفائض المالي للتجارة الخارجية أي فجوة التجارة الخارجية.

الشكل البياني (8) التالي يبيّن تطوّر فجوة الموارد المحلية خلال فترة الدراسة:

[1] أحمد سلامي، أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 35-48.

**الشكل (8): تطور فجوة الموارد المحلية**

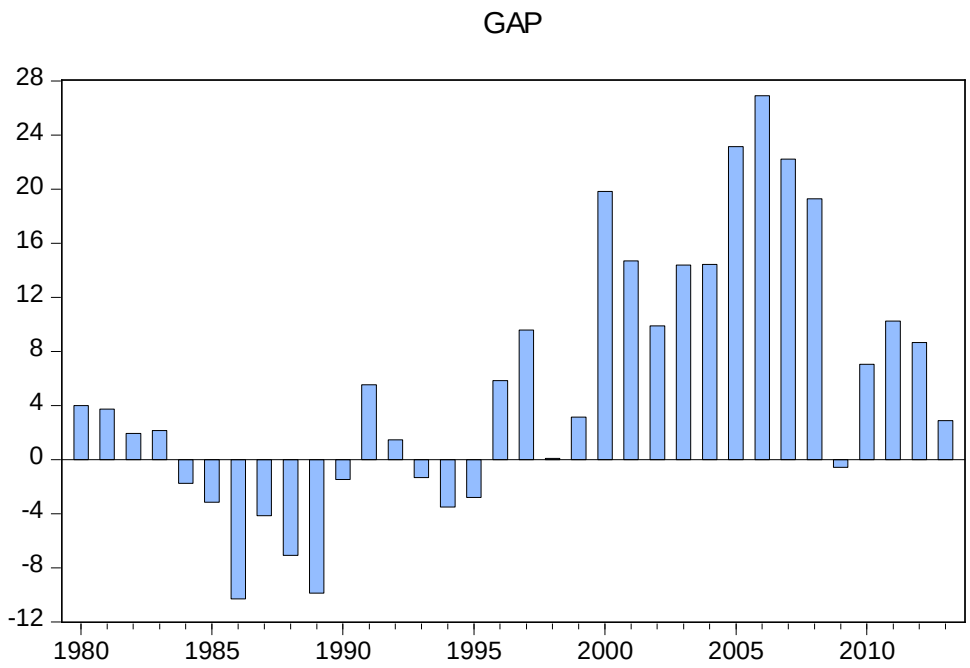


ما يلاحظ من هذا الشكل البياني أن فجوة الموارد المحلية أخذت إشارة موجبة باستثناء الفترات:

- 1984-1990: تميّزت هذه الفترة بانخفاض معدّلات الادخار إلى أدنى مستوى لها، كما سجّلت معدّلات الاستثمار مستويات متدنية أيضا ممّا انعكس في سلبية فجوة الموارد المحلية. ويرجع السبب في اخفاض معدّلات الادخار إلى تدني ايرادات الصادرات نتيجة انخفاض أسعار البترول سنة 1986، الذي انعكس في تدني كل من الادخار العام بسبب انخفاض ايرادات الجباية البترولية التي تعتبر محرك النمو في الاقتصاد الجزائري، وتدني مستويات الادخار الخاص بسبب ضعف القدرة الشرائية وانخفاض الدخل الأمر الذي يحدّ من القدرة الادخارية لدى الأسر. أما تدني معدّلات الاستثمار خلال هذه الفترة فهو نتيجة قيام السلطات بإيقاف الاستثمارات الضخمة الموجهة للصناعات الأساسية والتي مثّلت التوجهات الأساسية للسبعينات. وتدني مستويات الادخار والاستثمار معا يدلّ على خطورة الوضع الاقتصادي والذي نتج عنه أزمة مديونية وهي نتيجة متوقعة لوجود فجوة سالبة والتي هي انعكاس لفجوة التجارة الخارجية، فكان لا بد من اللجوء إلى موارد تمويل خارجية لسدّ هذه الفجوة.

- إن انخفاض معدّلات الاستثمار الذي تزامن مع انخفاض معدّلات الادخار خلال هذه الفترة هو بسبب تباطؤ النمو الناتج عن أثر الصدمات البترولية وقد كان الانخفاض في الادخار المحلي أكثر حدّة، ويرجع السبب في ذلك إلى الهبوط الحاد في الادخار الحكومي – الذي يعتبر المكون الهام في الادخار المحلي خلال هذه الفترة– هو بدون شك ناتج عن انخفاض الجباية البترولية التي انخفضت من 44.2% من الايرادات العامة للدولة سنة 1985 إلى 25.78% سنة 1988، والسبب هو تدهور ايرادات الصادرات البترولية منذ سنة 1986 حيث انخفض سعر البرميل من 40 دولار امريكي للبرميل إلى 13 دولار سنة 1986 و11دولار للبرميل سنة 1988 وقد ترافق هذا الانخفاض مع انخفاض قيمة الدولار التي تعتبر عملة سداد الصادرات البترولية. وقد تزامن هذا التناقص في الايرادات الجبائية مع اجراءات التقشف ومحاولات الضغط على الانفاق العام، إلا أن هذا الضغط لم ينجح في تعويض نقص الايرادات العامة وتجسد الوضع في تفاقم عجز الميزانية من 10.7% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1985 إلى 13.7% سنة 1988.

### 4.1 فحص بواقي تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد:

نتائج اختبارات فحص البواقي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

**الجدول (29): نتائج فحص بواقي تقدير نموذج UECM**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الاختبار الارتباط الذاتي LM Test | F-statistic | 0.114820 | Prob. F(1,28) | 0.7372 | |
| | Obs*R-squared | 0.134771 | Prob. Chi-Square(1) | 0.713 | |
| اختبار عدم ثبات التباين ARCH | F-statistic | 0.839605 | Prob. F(1,30) | 0.3668 | |
| | Obs*R-squared | 0.871197 | Prob. Chi-Square(1) | 0.3506 | |
| التوزيع الطبيعي Jaque-Bera | Jarque-Bera | 0.766670 | | | |
| | Probability | 0.681584 | | | |

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النموذج اجتازت كل الاختبارات. فعند فحص البواقي، نجد غياب وجود ارتباط ذاتي (autocorrelation) في بواقي معادلة الانحدار بالاعتماد على اختبار LM Test، وعدم وجود اختلاف التباين باستخدام ARCH Test. كما أن اختبار Jaque-Bera يشير إلى عدم رفض الفرضية العدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج محلّ التقدير.

### 5.1 تقدير علاقة المدى الطويل: نموذج انحدار التكامل المشترك

ما دام هناك تكامل مشترك بين متغيرات النموذج سوف نقوم بتقدير العلاقة في المدى الطويل حيث أن معاملات المدى الطويل تمثل المرونات. نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews 9 موضحة في المعادلة التالية:

$$\left(\frac{I}{GDP}\right)_t = 15.745 + 0.45\left(\frac{S}{GDP}\right)_t$$

**الجدول (30): علاقة المدى الطويل**

Long Run Coefficients

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| SAV | 0.450063 | 0.152894 | 2.943631 | 0.0063 |
| C | 15.745005 | 5.919215 | 2.659982 | 0.0126 |

**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews 9

تظهر نتائج التقدير معنوية معاملات المدى الطويل التي تمثل المرونات، فمعامل الانحدار يمثل مرونة معدّل الاستثمار بالنسبة لمعدّل الادخار حيث أن ارتفاع معدّل الادخار المحلي بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع معدّل الاستثمار المحلي بنسبة قدرها 0.45 %. ويمكن تفسير هذه النتيجة أيضا على أن 45 % من الادخار المحلي يتم استثمارها محليا في حين أن بقية الادخار توجه لتمويل استثمارات أجنبية.

هذا المعامل يسمح بقياس العلاقة بين الاستثمار الوطني والادخار المحلي وهو ما يعبّر عن درجة حركية رأس المال الدولي حسب Feldestein-Horioka. بعض الباحثين يفسّره على أنه يعبّر عن درجة التكامل المالي. ومن خلال النتائج المقدرة بالنسبة للاقتصاد الجزائري فإنها تشير إلى ضعف هذا المعامل نسبيا، فهل هذا يدلّ على حركية عالية لرأس المال الدولي في الجزائر حسب Feldestein-Horioka ؟

إن وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرين ينفي فرضية الحركية العالية لرأس المال الدولي، فالعلاقة بين الاستثمار والادخار لا تعتمد فقط على حركة رأس المال و إنما هناك عوامل أخرى تؤدي دورا في هذه العلاقة مثل قيود الميزانية (De Vita and Abott,2002).

– إن ضعف السوق المالية في الجزائر لا يسمح بتحقيق حركية تامة لرأس المال الدولي وعلى هذا يمكن تفسير النتيجة المحصلة بضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري؛

– عدم تنوع النشاط الانتاجي ممّا يؤدي إلى انحصار الفرص الاستثمارية؛

– عدم تنوع هيكل الصادرات والذي يتميز بكونه أحادي المنتوج الذي يغلب عليه صادرات المحروقات؛

– بالإضافة إلى العوائق المؤسساتية المتمثلة في البيروقراطية والفساد الاداري؛

هذه العوامل تدفع إلى استثمار غالبية الادخارات في الخارج حيث أن حوالي أكثر من 50% من الادخارات المحلية تستثمر في الخارج.

### 6.1 تقدير علاقة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ):

نتائج تقدير العلاقة موضحة في الجدول التالي:

**الجدول (31): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM**

| Cointegrating Form | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(SAV) | -0.196807 | 0.102034 | -1.928832 | 0.0636 |
| CointEq(-1) | -0.338577 | 0.103965 | -3.256627 | 0.0029 |
| Cointeq = INV - (0.4501*SAV + 15.7450 ) | | | | |

**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews 9

يتضح من نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموضّحة في الجدول معنوية حدّ تصحيح الخطأ عند مستوى معنوية 1% مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهذا تأكيد أيضا على وجود علاقة توازنية طويلة المدى.

يرتبط المتغيّران في المدى القصير بعلاقة عكسية، حيث أن ارتفاع تغيّرات الادخار في المدى القصير بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض تغيّرات الاستثمار المحلي بـ 0.19 وحدة، وتبدو هذه العلاقة معنوية عند 10%. هذه النتيجة يمكن تفسيرها على أن ارتفاع مستوى الادخار سوف يدفع إلى تقليص مستوى الاستهلاك الذي يعدّ أهم مكون من مكونات الطلب الكلي. وبناء على توقعات نقص الطلب فإن حجم الدخل سوف ينخفض ممّا يدفع المستثمرين إلى تقليص حجم استثماراتهم.

تشير قيمة معامل حدّ تصحيح الخطأ (0.338-) إلى أن معدّل الاستثمار المحلي يتعدّل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة 33.85% من اختلال التوازن المتبقي من الفترة السابقة t-1. وبعبارة أخرى إن معدّل الاستثمار المحلي يصحّح من اختلال قيمته التوازنية المتبقية من كل فترة ماضية بنحو 35.88%، أي أنه عندما

ينحرف معدّل الاستثمار المحلي في المدى القصير عن قيمته التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 33.85% من هذا الانحراف في الفترة t.

من ناحية أخرى فإن نسبة التصحيح هذه تدلّ على سرعة تعديل متوسطة نحو التوازن حيث يستغرق معدّل الادخار المحلي ما يقارب ثلاث سنوات ليصل إلى قيمته التوازنية بعد أثر أي صدمة في النظام نتيجة حدوث تغيّر في المتغيرات الخارجية للنموذج.

## 2. دراسة حالة عينة من دول مبادرة نيباد:

### 1.2 دراسة استقرارية السلاسل الزمية: أهم اختبارات جذر الوحدة:

الجداول التالية توضّح أهم هذه الاختبارات:

**جدول (32): اختبار جدر الوحدة باستخدام Augmented Dickey-fuller (ADF)**

- **السلسة الأولى: الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي**

| البلد | $(I/GDP)$ | | | |
|---|---|---|---|---|
| | عند المستوى | | ADF | عند الفرق الأول |
| | القاطع | القاطع و الاتجاه | | القاطع | القاطع و الاتجاه |
| بوركينا فاسو | -2.542811 | *** - 3.406345 | | * - 7.929313 | * - 7.797000 |
| الكاميرون | *** -2.908946 | - 1.359385 | | *** -2.714641 | *** - 3.446303 |
| الكونغو الديموقراطية الشعبية | ** - 3.435863 | ** - 3.862710 | | * - 6.131395 | * - 6.236509 |
| كوت ديفوار | ** - 3.211860 | - 2.648144 | | * - 6.102797 | * - 6.933515 |
| مصر | - 1.884619 | *** - 3.472479 | | * - 4.560172 | * - 4.465019 |
| الغابون | ** - 3.085328 | *** - 3.311618 | | - 5.873471 | - 5.924071 |
| كينيا | - 2.533542 | - 2.498134 | | * - 6.803648 | * - 5.011888 |
| موريتانيا | ** - 3.493938 | *** - 3.547493 | | * - 6.980298 | * - 6.903561 |
| ناميبيا | - 1.626660 | ** - 4.113981 | | * - 8.383495 | * - 8.466811 |
| السنيغال | - 1.167217 | - 1.953826 | | * - 4.879384 | * - 5.336258 |
| جنوب أفريقيا | *** - 2.882107 | ** - 4.196013 | | * - 6.638111 | * - 7.561028 |
| التوغو | * - 4.405236 | ** - 4.212026 | | * - 5.248059 | * - 5.612480 |
| تونس | - 2.523859 | * - 5.425469 | | * - 4.383586 | * - 4.715985 |
| زامبيا | - 0.301986 | - 2.367228 | | * - 4.905137 | * - 5.337736 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| زيمبابوي | - 2.411537 | - 2.700595 | | * - 6.892927 | * - 6.778093 |

* معنوية عند مستوى 1 % انطلاقا من القيم الجدولية المقابلة لها، أي رفض الفرضية العدم (وجدود جدر وحدة).

** معنوية عند مستوى 5 % انطلاقا من القيم الجدولية المقابلة لها، أي رفض الفرضية العدم (وجدود جدر وحدة).

*** معنوية عند مستوى 10 % انطلاقا من القيم الجدولية المقابلة لها، أي رفض الفرضية العدم (وجدود جدر وحدة).

يتم اختيار طول فترة الابطاء المناسبة اوتوماتيكيا وفق معيار (Schwartz – Criterion) بحدّ أقصى 22 فترة.

- **السلسلة الثانية: الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي**

| البلد | $(S/GDP)$ | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | عند المستوى | | ADF | عند الفرق الأول | |
| | القاطع | القاطع و الاتجاه | | القاطع | القاطع و الاتجاه |
| بوركينا فاسو | - 1.130976 | - 1.941525 | | * - 6.688945 | * - 6.574368 |
| الكاميرون | - 1.026033 | - 2.921255 | | * -5.198215 | * - 4.938046 |
| الكونغو الديموقراطية الشعبية | * - 3.922808 | ** - 3.852985 | | * - 6.463312 | * - 5.686349 |
| كوت ديفوار | - 2.612523 | - 2.618553 | | * - 5.636105 | * - 5.542027 |
| مصر | - 1.484182 | - 5.676795 | | * - 6.642741 | * - 6.908186 |
| الغابون | - 2.317884 | - 2.888137 | | * - 5.592019 | * - 5.809471 |
| كينيا | - 1.194272 | - 2.795604 | | * - 6.506137 | * - 6.407419 |
| موريتانيا | - 2.424614 | ** - 3.639226 | | * - 8.671729 | * - 8.524359 |
| ناميبيا | - 1.547408 | - 1.251542 | | * - 5.070101 | * - 5.060888 |
| السنيغال | - 2.443354 | - 2.617025 | | * - 6.254539 | * - 6.157926 |
| جنوب أفريقيا | - 2.471872 | - 2.772635 | | * - 5.958178 | * - 5.899466 |
| التوغو | *** - 2.923687 | ** - 4.073648 | | * - 5.248500 | * - 5.830719 |
| تونس | - 0.985413 | - 1.746130 | | * - 6.649270 | * - 6.775597 |
| زامبيا | - 1.943392 | - 2.777089 | | * - 7.457151 | * - 7.351442 |
| زيمبابوي | 0.404623 | - 2.753623 | | * - 6.066982 | * - 6.504752 |

* معنوية عند مستوى 1 % انطلاقا من القيم الجدولية المقابلة لها

** معنوية عند مستوى 5 % انطلاقا من القيم الجدولية المقابلة لها

*** معنوية عند مستوى 10 % انطلاقا من القيم الجدولية المقابلة لها

يتم اختيار طول فترة الابطاء المناسبة اوتوماتيكيا وفق معيار (Schwartz – Criterion) بحدّ أقصى 22 فترة.

**جدول (33): اختبار جدر الوحدة باستخدام اختبار الـ PP**

- **السلسلة الأولى: الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي**

| البلد | $(I/GDP)$ | | | |
|---|---|---|---|---|
| | عند المستوى | | PP | عند الفرق الأول |
| | القاطع | القاطع و الاتجاه | | القاطع | القاطع و الاتجاه |
| بوركينا فاسو | - 2.463557 | *** - 3.484086 | | * - 8.032770 | * - 7.894969 |
| الكاميرون | - 1.505378 | - 1.521963 | | * - 6.461854 | * - 6.937465 |
| الكونغو الديموقراطية الشعبية | ** - 3.473781 | ** - 3.869769 | | * - 12.69031 | * - 16.42325 |
| كوت ديفوار | ** - 3.246240 | - 2.720632 | | * - 6.099318 | * - 6.916141 |
| مصر | - 0.866551 | - 2.352674 | | * - 7.437805 | * - 7.154349 |
| الغابون | ** - 3.156005 | *** - 3.455417 | | - 8.271414 | - 8.026586 |
| كينيا | - 2.491419 | - 2.468137 | | * - 7.384058 | * - 8.153381 |
| موريتانيا | ** - 3.520279 | ** - 3.560870 | | * - 8.733094 | * - 8.767946 |
| ناميبيا | *** - 2.625784 | ** - 4.073629- | | * - 8.383495 | * - 8.438361 |
| السنيغال | - 0.967814 | - 1.953826 | | * - 7.536056 | * - 8.551615 |
| جنوب أفريقيا | ** - 2.996306 | - 2.297781 | | * - 6.557751 | * - 7.617000 |
| التوغو | * - 5.886076 | * - 5.635969 | | * - 9.639267 | * - 14.07412 |
| تونس | - 1.968623 | - 2.695185 | | * - 5.326559 | * - 5.248864 |
| زامبيا | - 0.487016 | - 2.355541 | | * - 4.900434 | * - 5.337736 |
| زيمبابوي | - 2.485038 | - 2.821920 | | * - 6.916236 | * - 6.800213 |

* معنوية عند مستوى 1 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية لـ (MacKinnon : 1996)، أي رفض الفرضية العدم (وجدود جدر وحدة).

** معنوية عند مستوى 5 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية لـ (MacKinnon : 1996) ، أي رفض الفرضية العدم (وجدود جدر وحدة).

*** معنوية عند مستوى 10 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية لـ (MacKinnon : 1996). ، أي رفض الفرضية العدم (وجدود جدر وحدة).

يتم اختيار العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (PP) وفق الاختيار الآلي (Newey-West) باستخدام طريقة (Bartlett Kernel).

- **السلسلة الثانية: الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي**

| البلد | $(S/GDP)$ | | | |
|---|---|---|---|---|
| | عند المستوى | | PP | عند الفرق الأول |
| | القاطع | القاطع و الاتجاه | | القاطع / القاطع و الاتجاه |
| بوركينا فاسو | - 1.067871 | - 2.011917 | | * - 6.650204 / * - 6.539872 |
| الكاميرون | - 0.879927 | - 2.927594 | | * - 6.320768 / * - 6.319608 |
| الكونغو الديموقراطية الشعبية | ** - 3.588151 | *** - 3.495010 | | * - 14.67074 / * - 15.06728 |
| كوت ديفوار | *** - 2.712298 | - 2.728653 | | * - 5.636105 / * - 5.542027 |
| مصر | - 1.453286 | - 1.979368 | | * - 6.642741 / * - 6.920789 |
| الغابون | - 2.372043 | - 2.741975 | | * - 5.914186 / * - 6.131948 |
| كينيا | - 1.056051 | - 2.815298 | | * - 6.787372 / * - 6.685716 |
| موريتانيا | - 2.424614 | * - 3.581051 | | * - 9.958347 / * - 9.732978 |
| ناميبيا | * - 6.126256 | * - 5.976032 | | * - 14.84249 / * - 15.18647 |
| السنيغال | - 2.443354 | - 2.617025 | | * - 6.528517 / * - 6.406013 |
| جنوب أفريقيا | * - 4.136079 | * - 4.045403 | | * - 6.965474 / * - 8.655033 |
| التوغو | *** - 2.956458 | * - 4.464918 | | * - 10.06759 / * - 11.36658 |
| تونس | - 0.902704 | - 1.914022 | | * - 6.631738 / * - 6.777122 |
| زامبيا | - 1.943392 | - 2.777089 | | * - 8.498593 / * - 9.201779 |
| زيمبابوي | - 0.534840 | - 2.600908 | | * - 8.466056 / * - 8.706202 |

* معنوية عند مستوى 1 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية لـ (MacKinnon : 1996).

** معنوية عند مستوى 5 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية لـ (MacKinnon : 1996).

*** معنوية عند مستوى 10 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية لـ (MacKinnon : 1996).

يتم اختيار العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (PP) وفق الاختيار الآلي (Newey-West) باستخدام طريقة (Bartlett Kernel).

في النهاية يمكن تلخيص النتيجة النهائية لاستقرارية السلاسل الزمنية في الجدول التالي:

**الجدول (34): النتيجة النهائية لاستقرارية السلاسل الزمنية في باقي دول الدّراسة القياسية**

| البلد | درجة التكامل | | | |
|---|---|---|---|---|
| | السلاسل | ADF | PP | النتيجة النهائية |
| **بوركينا فاسو** | $(I/GDP)$ | I(0) | I(0) | **مستقرة عند المستوى** |
| | $(S/GDP)$ | I(1) | I(1) | **مستقرة عند الفرق الأول** |
| **الكاميرون** | $(I/GDP)$ | I(0) | I(1) | **مستقرة عند الفرق الأول** |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | $(S/GDP)$ | I(1) | I(1) | مستقرة عند الفرق الأول |
| الكونغو الديموقراطية الشعبية | $(I/GDP)$ | I(0) | I(0) | مستقرة عند المستوى |
| | $(S/GDP)$ | I(0) | I(0) | مستقرة عند المستوى |
| كوت ديفوار | $(I/GDP)$ | I(0) | I(0) | مستقرة عند المستوى |
| | $(S/GDP)$ | I(0) | I(1) | مستقرة عند المستوى |
| مصر | $(I/GDP)$ | I(1) | I(0) | مستقرة عند الفرق الأول |
| | $(S/GDP)$ | I(1) | I(1) | مستقرة عند الفرق الأول |
| الغابون | $(I/GDP)$ | I(0) | I(0) | مستقرة عند المستوى |
| | $(S/GDP)$ | I(1) | I(1) | مستقرة عند الفرق الأول |
| كينيا | $(I/GDP)$ | I(1) | I(1) | مستقرة عند الفرق الأول |
| | $(S/GDP)$ | I(1) | I(1) | مستقرة عند الفرق الأول |
| موريتانيا | $(I/GDP)$ | I(0) | I(0) | مستقرة عند المستوى |
| | $(S/GDP)$ | I(0) | I(0) | مستقرة عند المستوى |
| ناميبيا | $(I/GDP)$ | I(0) | I(0) | مستقرة عند المستوى |
| | $(S/GDP)$ | I(0) | I(1) | مستقرة عند المستوى |
| السينغال | $(I/GDP)$ | I(1) | I(1) | مستقرة عند الفرق الأول |
| | $(S/GDP)$ | I(1) | I(1) | مستقرة عند الفرق الأول |
| جنوب أفريقيا | $(I/GDP)$ | I(0) | I(0) | مستقرة عند المستوى |
| | $(S/GDP)$ | I(0) | I(1) | مستقرة عند المستوى |
| التوغو | $(I/GDP)$ | I(0) | I(0) | مستقرة عند المستوى |
| | $(S/GDP)$ | I(0) | I(0) | مستقرة عند المستوى |
| تونس | $(I/GDP)$ | I(1) | I(0) | مستقرة عند الفرق الأول |
| | $(S/GDP)$ | I(1) | I(1) | مستقرة عند الفرق الأول |
| زامبيا | $(I/GDP)$ | I(1) | I(1) | مستقرة عند الفرق الأول |
| | $(S/GDP)$ | I(1) | I(1) | مستقرة عند الفرق الأول |
| زمبابوي | $(I/GDP)$ | I(1) | I(1) | مستقرة عند الفرق الأول |
| | $(S/GDP)$ | I(1) | I(1) | مستقرة عند الفرق الأول |

الخلاصة أن بعض الدول السلاسل الزمنية المدروسة فيها متكاملة من النفس الدرجة الأولى I(1) و هي: الكامرون، مصر، كينيا، السينغال، تونس، زامبيا و زمبابوي. و البعض الآخر من الدرجة I(0) مثل: الكونغو الديموقراطية الشعبية، كوت ديفوار، موريتانيا، ناميبيا، جنوب أفريقيا، التوغو. و البعض الآخر مختلط بين I(1) و I(0). و منه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود بالنسبة لكل الدول.

## 2.2 نموذج الـ ARDL لاختبار منهج الحدود:

**الجدول (35): طريقة منهج الحدود لاختبار التكامل المشترك**

| البلد | فترات التباطئ | $F-statistic$ | النتيجة |
|---|---|---|---|
| بوركينا فاسو | ARDL (1,1) | 4.509 | غياب علاقة تكامل المشترك |
| الكاميرون | ARDL (4,0) | 4.192 | غياب علاقة تكامل المشترك |
| الكونغو الديموقراطية الشعبية | ARDL (2,4) | 0.465 | غياب علاقة تكامل المشترك |
| كوت ديفوار | ARDL (1,1) | 5.554 *** | وجود علاقة تكامل المشترك |
| مصر | ARDL (1,0) | 0.963 | غياب علاقة تكامل المشترك |
| الغابون | ARDL (2,1) | 5.480 *** | وجود علاقة تكامل المشترك |
| كينيا | ARDL (1,3) | 2.644 | غياب علاقة تكامل المشترك |
| موريتانيا | ARDL (1,1) | 5.753 ** | وجود علاقة تكامل المشترك |
| ناميبيا | ARDL (2,2) | 3.275 | غياب علاقة تكامل المشترك |
| السنيغال | ARDL (1,1) | 1.697 | غياب علاقة تكامل المشترك |
| جنوب أفريقيا | ARDL (1,3) | 10.105 * | وجود علاقة تكامل المشترك |
| التوغو | ARDL (2,3) | 8.698 | وجود علاقة تكامل المشترك |
| تونس | ARDL (1,0) | 2.342 | غياب علاقة تكامل المشترك |
| زامبيا | ARDL (1,1) | 0.258 | غياب علاقة تكامل المشترك |
| زيمبابوي | ARDL (4,0) | 4.093 | لا يمكن اتخاذ أي قرار |
| القيم الحرجة: | الحد الأعلى | الحد الأدنى | |
| عند مستوى معنوية 1% | 7.84 | 6.84 | |
| عند مستوى معنوية 5% | 5.73 | 4.94 | |
| عند مستوى معنوية 10% | 4.78 | 4.04 | |

الحدود الحرجة من حساب Pesaran وآخرون. (2001)، *، ** و *** ذات دلالة إحصائية (معنوية) عند المستوى 1٪، 5٪ و 10٪ .

تشير نتائج اختبار الحدود لكل الدول المتبقية إلى أن احصائية فيشر المحسوبة كانت أكبر من القيم الحرجة للحدّ الأعلى فقط بالنسبة للدول التالية: كوت ديفوار عند مستوى 10 %، الغابون عند مستوى 10 %، موريتانيا عند مستوى 5 %، جنوب أفريقيا عند مستوى 1 %، التوغو عند مستوى 1 %، وهو ما يجعلنا نرفض الفرض العدم (عدم وجود تكامل مشترك) ونقبل الفرض البديل الذي ينص أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيّرات الدّراسة بالنسبة لهذه الدول الخمسة. في حين جاءت هذه القيمة (احصائية فيشر المحسوبة) أقل من القيم الحرجة للحدّ الأدنى بالنسبة لكل من: بوركينافاسو، الكاميرون، الكونغو الديموقراطية

الشعبية، مصر كينيا، ناميبيا، السينغال، تونس، زامبيا. ومنه سنقبل الفرض العدم أي غياب علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيّرات الدّراسة بالنسبة لباقي هذه الدّول. أما بالنسبة لدولة زيمبابوي فجاءت النتيجة غير حاسمة نظرا لوقوع قيمة احصائية فيشر المحسوبة بين القيم الحرجة للحدّ الأعلى و الأدنى.

وجود تكامل مشترك بين الادخار والاستثمار في كل من: كوت ديفوار، الغابون، موريتانيا، جنوب أفريقيا والتوغو يدلّ على غياب أو ضعف حركية رأس المال الدولي في هذه الدول.

ضعف تدفق رأس المال الدولي في هذه الدول يمكن ارجاعه إلى عدة أسباب أهمها:

- عدم وجود أسواق مالية متطورة؛
- عدم تناسق المعلومات؛
- تشوه الأسواق؛
- مخاطر تغيّرات أسعار الصرف؛
- تدني مستوى البنية التحتية.

### 3.2 تقدير علاقة المدى الطويل (نموذج انحدار التكامل المشترك) و المدى القصير:

كمرحلة ثانية نقوم باختبار العلاقة الطويلة الأمد بين المتغيّرات الدّراسة في الدّول الخمسة باستخدام منهجية (ARDL) خاصة بعد أن بيّنت النتائج المحصل عليها وجود علاقة توازن طويلة الأمد بين هذه المتغيرات والتي تدعم صحة فرضية HF. والجدول (36) يوضّح نتائج التقدير على النحو التالي:

**الجدول (36): تقدير علاقة المدى الطويل في الدول التي تحققت فيها علاقة تكامل مشترك**

| الدولة | مقدّرات معلمات الادخار | |
|---|---|---|
| | الأجل الطويل | |
| | القاطع | معلمة الادخار |
| كوت ديفوار | 5.427<br>(0.825) | 0.351<br>(0.076) |
| الغابون | 8.319<br>(0.442) | 0.422<br>(1.074) |
| موريتانيا | * 24.613<br>(4.583) | 0.127<br>(0.469) |
| جنوب أفريقيا | * 21.209<br>(3.855) | -0.119<br>(-0.458) |
| التوغو | *15.981<br>(21.834) | ** 0.228<br>(2.342) |

*، ** و *** ذات دلالة إحصائية (معنوية) عند المستوى 1٪، 5٪ و 10٪ .

**المصدر**: الحصول على مخرجات تقدير النموذج بالاستعانة ببرنامج Eviews 9.

- **كوت ديفوار**: تظهر نتائج التقدير العلاقة في المدى الطويل في هذا البلد و التي تمثل المرونات، أن ارتفاع معدّل الادخار المحلي في الكوت ديفوار بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع معدّل الاستثمار المحلي بنسبة قدرها 35.1 %. ويمكن تفسير هذه النتيجة على أن 35.1 % من الادخار المحلي يتم استثماره محليا في حين أن بقية الادخار يتوجه نحو حركة رؤوس الأموال الخارجية. و جاءت النتائج غير معنوية بالنسبة للمعلمتين (القاطع و معلمة المتغير المستقل). من خلال النتائج المقدرة بالنسبة للاقتصاد في الكوت ديفوار فإنها تشير إلى ضعف هذا المعامل مقارنة بالجزائر مثلا، و هذا يمكن أن يفسر قيام حركية عالية لرأس المال الدولي حسب Feldestein-Horioka.

- **الغابون**: نتائج التقدير العلاقة في المدى الطويل في الغابون تشير إلى أن ارتفاع معدّل الادخار المحلي بـ1% يؤدي إلى ارتفاع معدّل الاستثمار المحلي بنسبة قدرها 42.2 %. ويمكن تفسير هذه النتيجة على أن 42.2 % من الادخار المحلي يتم استثماره محليا في حين أن بقية الادخار يتوجه نحو حركة رؤوس الأموال الخارجية. من خلال النتائج المقدرة بالنسبة للاقتصاد في الغابون فإنها تشير إلى نفس قيمة هذا المعامل تقريبا في الجزائر. و أيضا بالنسبة لهذا البلد جاءت معلمات النموذج غير معنويتين.

- **موريتانيا و التوغو**: تشير نتائج تقدير العلاقة في كلا البلدين لضعف استجابة ارتفاع معدّل الاستثمار المحلي في المدى الطويل كنتيجة لارتفاع معدّل الادخار المحلي، حيث أن ارتفاع هذا الأخير بـ1% يؤدّي إلى ارتفاع معدّل الاستثمار المحلي بنسبة قدرها 12.7 % فقط في موريتانيا و كذا 22.8 % في التوغو. و جاءت معلمات النموذج معنوية في كلا النموذجين.
- **جنوب أفريقيا**: جاءت نتائج التقدير عكس النتائج السابقة فالعلاقة كانت عكسية بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي، فارتفاع نسبة الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة ينتج عنه انخفاض في حجم الاستثمار المحلي بنسبة قدرها 11.9 %.

إن ضعف معامل الادخار على المدى الطويل في هذه الدّول لا يعكس حركية عالية لرأس المال الدولي وإنما يرجع لضعف المؤسسات المصرفية و أسواق رأس المال وتدني مردود الادخارات، إلا أن الاستثمار المحلي فيها يبقى مرتبطا بالموارد المحلية.

بما أن تقنية التكامل المشترك التي اعتمدنا عليها تستخدم منهج الحدود، فإنه بالإمكان تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM الذي يقدّم معلومات مهمّة عن العلاقة الديناميكية بين الاستثمار المحلي و الادخار المحلي في الأجل القصير، و كيفية تصحيح الاختلال الذي يظهر خلال هذه الفترة بمعدّل معين حتى تعود العلاقة إلى وضعها التوازني في المدى الطويل. و الجدول التالي يوضح ذلك بالنسبة للدول الخمسة:

**الجدول (37): تقدير علاقة المدى القصير في الدول التي تحققت فيها علاقة تكامل مشترك**

| الدولة | مقدّرات معلمات الادخار | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الأجل القصير | | | | | |
| | $\Delta(S/GDP)$ | $\Delta(I/GDP(1))$ | $\Delta(S/GDP)$ | $\Delta(S/GDP(1))$ | $\Delta(S/GDP(2))$ | $ECM(-1)$ |
| كوت ديفوار | --- | --- | 0.025<br>(0.199) | --- | --- | * -0.337<br>(-3.382) |
| الغابون | --- | *** -0.330<br>(-1.929) | *** -0.259<br>(-1.932) | --- | --- | ** -0.367<br>(-2.163) |
| موريتانيا | --- | --- | ** 0.455<br>(2.548) | --- | --- | * -0.539<br>(-3.382) |
| جنوب أفريقيا | ** 0.530<br>(2.662) | --- | --- | * 0.629<br>(3.396) | * -0.364<br>(-3.203) | * -0.372<br>(-3.360) |
| التوغو | --- | **0.385<br>(2.326) | * 0.645<br>(6.205) | * -0.484<br>(-3.105) | * 0.324<br>(3.520) | * -0.725<br>(-4.166) |

*، ** و *** ذات دلالة إحصائية (معنوية) عند المستوى 1٪، 5٪ و 10٪ .

**المصدر**: الحصول على مخرجات تقدير النموذج بالاستعانة ببرنامج Eviews 9.

من أجل تقدير المعلمات في الأجل القصير، قمنا باشتقاق نموذج تصحيح الخطأ (ECM) باستخدام طريقة ARDL و استخدام معيار (SBC) لاختيار العدد الأمثل للفترات المتباطئة للنموذج في الأجل القصير.

نلاحظ من نتائج التقدير التقدير أن القيمة المقدرة لمعلمة الادخار تبدو معنوية بالنسبة لهذه الدول و أن حدّ تصحيح الخطأ ECM قد جاءت كلها معنوية عند مستويات 1 % و 5 % وبالإشارة السالبة المتوقعة، وهذا يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل و أن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج بالنسبة للدول الخمسة. و تقيس معلمة تصحيح الخطأ سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل. بعد وقوع أي صدمة في معدّل الادخار المحلي على المدى القصير.

- بالنسبة لكوت ديفوار فإن ابتعاد معدّل الاستثمار في المدى القصير عن مستواه التوازني في المدى الطويل سيتم تصحيح 33.7% من هذا الاختلال في الفترة الموالية، وفي كل فترة يتم تصحيح هذه النسبة إلى غاية الرجوع إلى وضع التوازن، وبالتالي فإن الرجوع إلى وضع التوازن بعد حدوث أي صدمة في الادخار المحلي يستغرق حوالي ثلاث سنوات ممّا يدّل سرعة تعديل متوسطة.
- بالنسبة **للغابون** فان معدّل تصحيح الاختلال تقدر بـ 36.7% حيث يستغرق الرجوع إلى الوضع التوازني في المدى الطويل حوالي ثلاث سنوات كذلك.

- **موريتانيا:** يقدر معدّل التعديل فيها بـ 53.9% حيث تتطلب آلية التصحيح أقل من سنتين ممّا على سرعة تعديل مرتفعة.
- **جنوب أفريقيا:** يقدر معدّل التعديل فيها بـ 37.2%، ويستغرق الرجوع إلى وضع التوازن أقل من ثلاث سنوات.
- **التوغو:** معدّل التصحيح فيها جدّ مرتفع حيث يقدر بـ 72.05% الأمر الذي يستدعي حوالي سنة وثلاثة أشهر للرجوع إلى وضع التوازن ممّا يدلّ على سرعة تعديل مرتفعة.

و الأشكال التالية توضّح العلاقة بين الاستثمار المحلي و الادخار المحلي في الدول الستة التي تحقّقت فيها علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدّراسة القياسية:

**الشكل (9): العلاقة بين الاستثمار المحلي و الادخار المحلي في الدول التي تحققت بها علاقة التكامل المشارك**

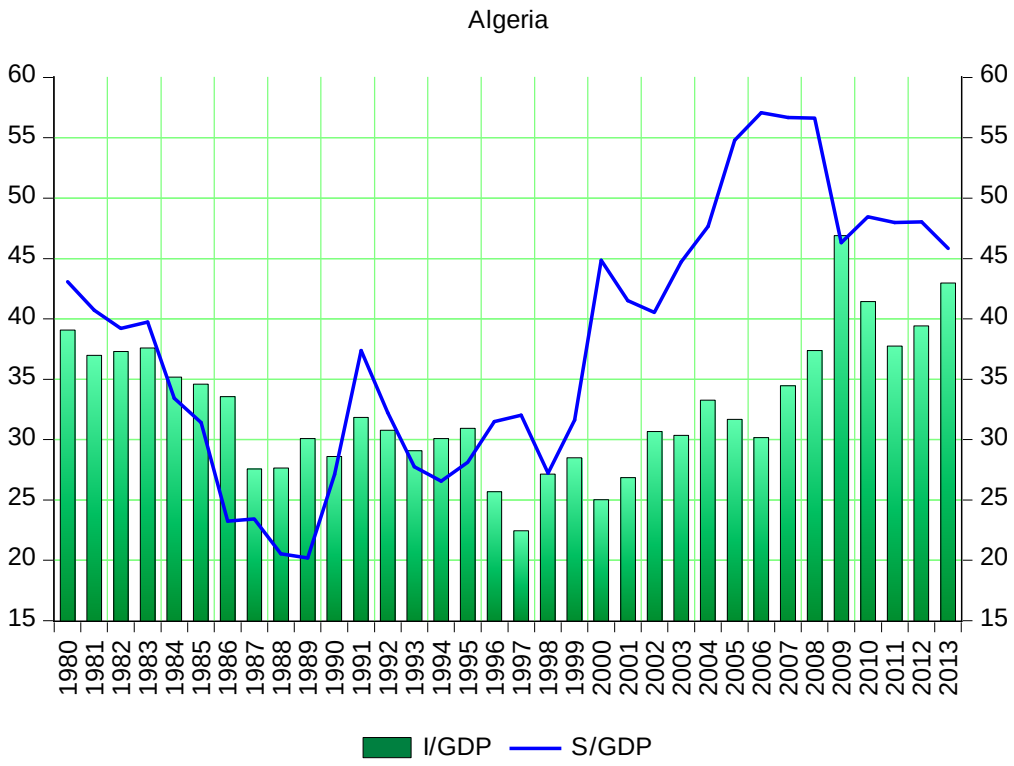

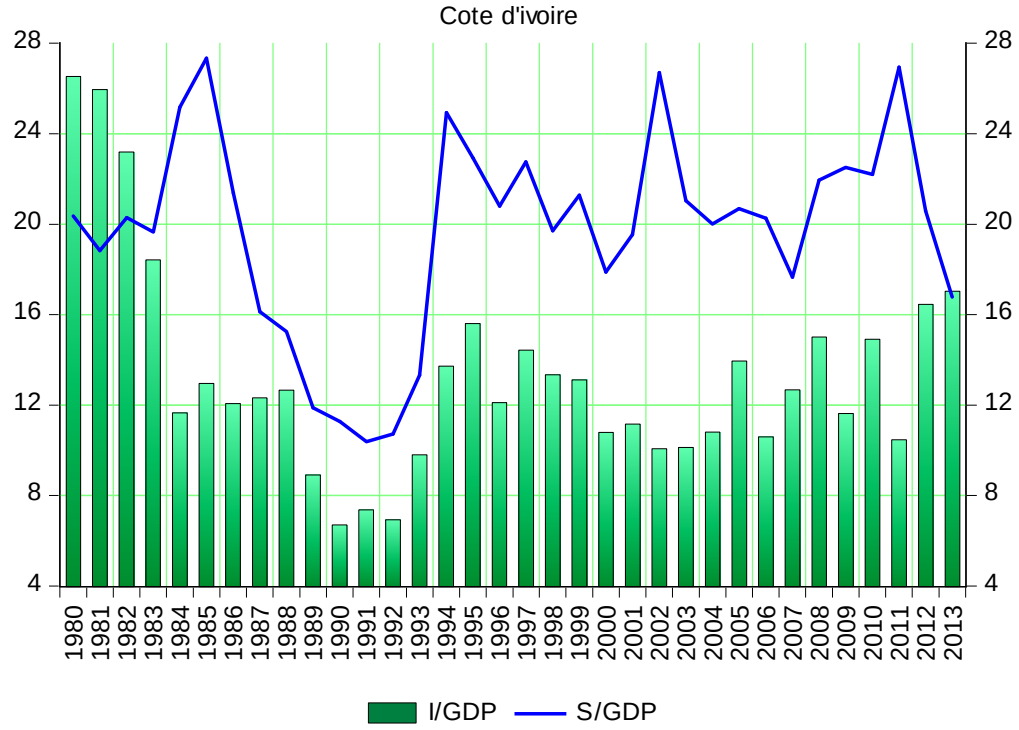
Cote d'ivoire
28
24
20
16
12
8
4
1980 1981 1982 1983 1984 1985 1986 1987 1988 1989 1990 1991 1992 1993 1994 1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013
I/GDP
S/GDP

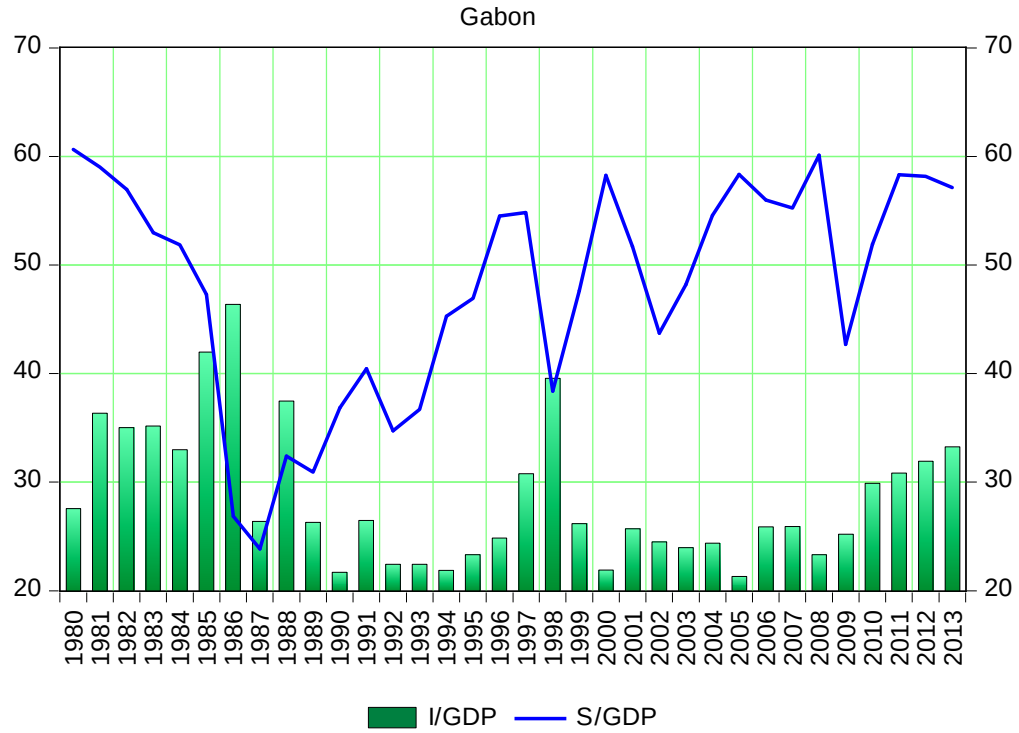
Gabon
70
60
50
40
30
20
1980 1981 1982 1983 1984 1985 1986 1987 1988 1989 1990 1991 1992 1993 1994 1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013
I/GDP
S/GDP

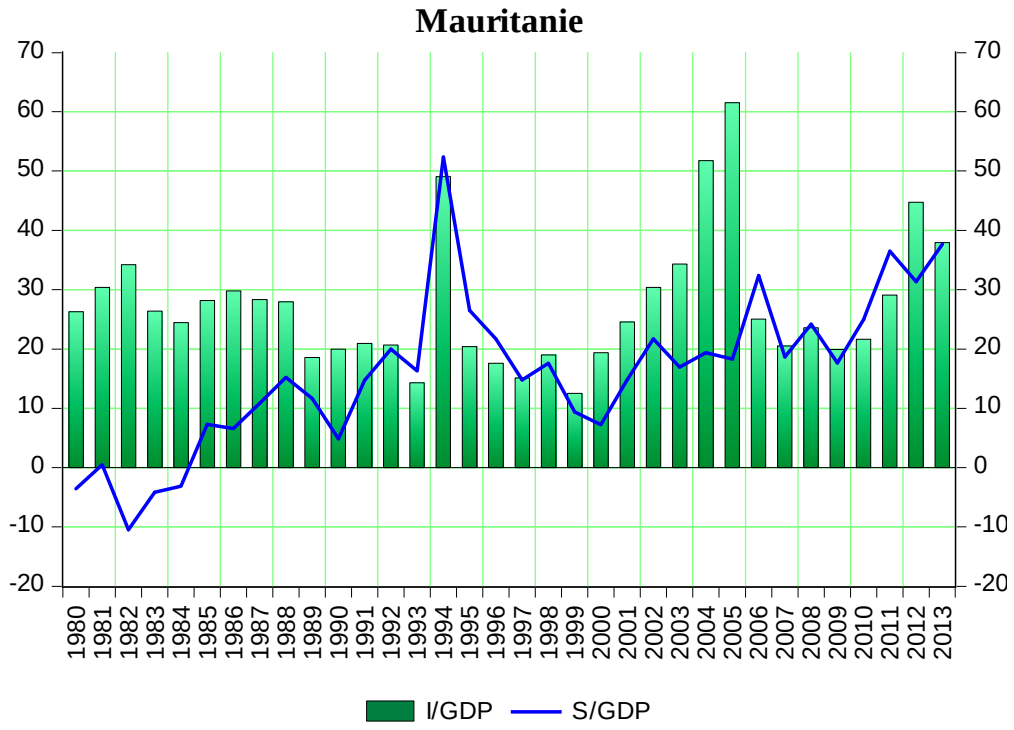
Mauritanie
70
60
50
40
30
20
10
0
-10
-20
1980 1981 1982 1983 1984 1985 1986 1987 1988 1989 1990 1991 1992 1993 1994 1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013
I/GDP
S/GDP

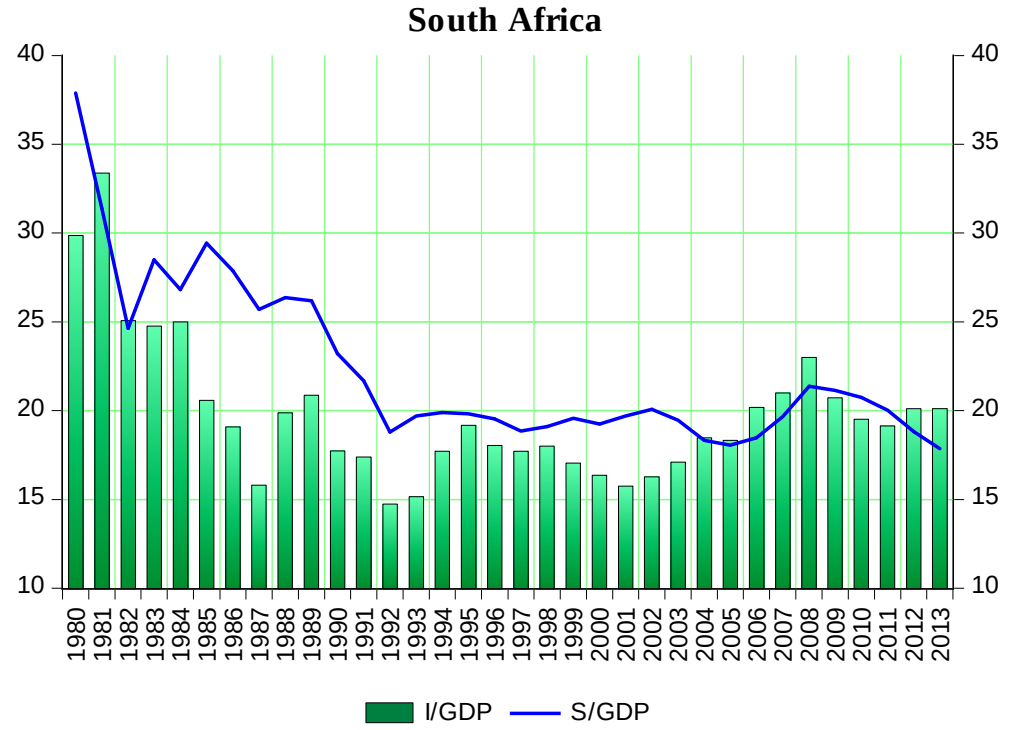
South Africa
40
35
30
25
20
15
10
1980 1981 1982 1983 1984 1985 1986 1987 1988 1989 1990 1991 1992 1993 1994 1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013
I/GDP
S/GDP

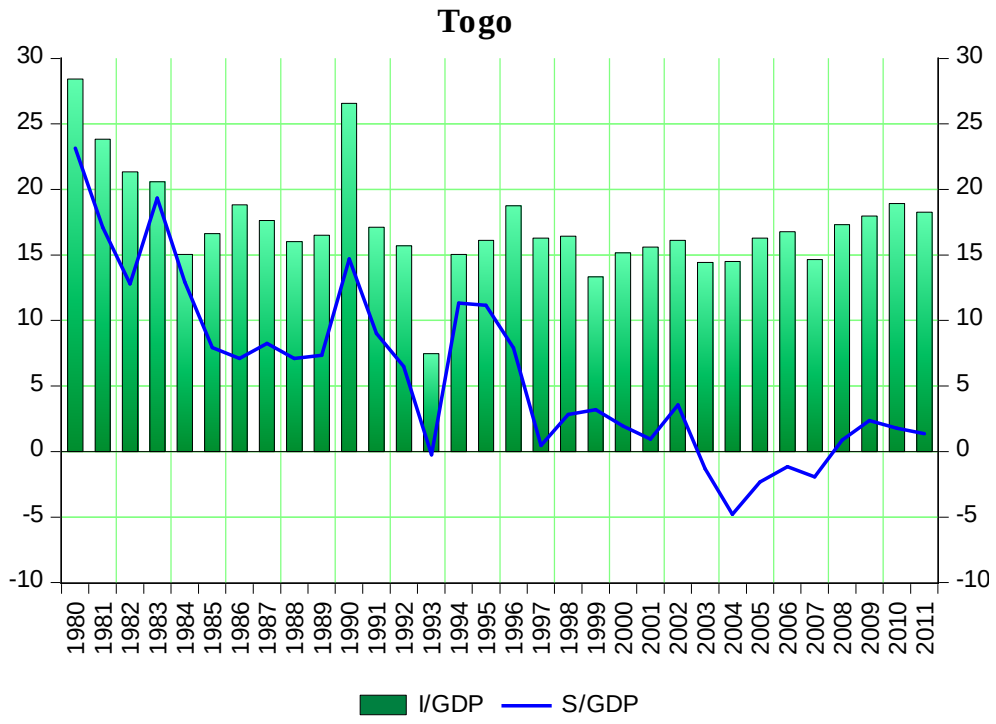


### 4.2 فحص بواقي تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد:

سنقوم بالاختبارات الخاصة بفحص البواقي بالنسبة لتقدير نموذج UECM للدول الخمسة التي توجد بها علاقة توازنية في المدى الطويل بين الاستثمار المحلي و الادخار المحلي، و يمكن توضيحها في الجدول التالي:

**الجدول (38): نتائج فحص بواقي تقدير نموذج UECM**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| كوت ديفوار | الاختبار الارتباط الذاتي LM Test (2) | F-statistic | 0.423890 | Prob. F(2,27) | 0.6588 |
| | | Obs*R-squared | 1.004631 | Prob. Chi-Square(2) | 0.6051 |
| | اختبار عدم ثبات التباين ARCH (1) | F-statistic | 0.211902 | Prob. F(1,30) | 0.6486 |
| | | Obs*R-squared | 0.224443 | Prob. Chi-Square(1) | 0.6357 |
| | التوزيع الطبيعي Jaque-Bera | Jarque-Bera | 0.929147 | | |
| | | Probability | 0.628403 | | |
| الغابون | الاختبار الارتباط الذاتي LM Test (2) | F-statistic | 0.618938 | Prob. F(2,25) | 0.5466 |
| | | Obs*R-squared | 1.509726 | Prob. Chi-Square(2) | 0.4701 |
| | اختبار عدم ثبات التباين ARCH (1) | F-statistic | 7.646177 | Prob. F(1,29) | 0.0098 |
| | | Obs*R-squared | 6.468110 | Prob. Chi-Square(1) | 0.0110 |
| | التوزيع الطبيعي Jaque-Bera | Jarque-Bera | 0.426818 | | |
| | | Probability | 0.807826 | | |
| | الاختبار الارتباط الذاتي LM Test (2) | F-statistic | 0.128247 | Prob. F(2,27) | 0.8802 |
| | | Obs*R-squared | 0.310542 | Prob. Chi-Square(2) | 0.8562 |
| | اختبار عدم ثبات التباين | F-statistic | 10.38866 | Prob. F(1,30) | 0.0031 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| موريتانيا | ARCH | Prob. Chi-Square(1) | 0.0041 | 8.230952 | Obs*R-squared |
| | التوزيع الطبيعي Jaque-Bera | Jarque-Bera<br>Probability | 5.411819<br>0.066810 | | |
| جنوب أفريقيا | الاختبار الارتباط الذاتي LM Test | Prob. F(2,23) | 0.2421 | 1.509658 | F-statistic |
| | | Prob. Chi-Square(2) | 0.1655 | 3.597282 | Obs*R-squared |
| | اختبار عدم ثبات التباين ARCH | Prob. F(1,28) | 0.3357 | 0.959535 | F-statistic |
| | | Prob. Chi-Square(1) | 0.3188 | 0.994010 | Obs*R-squared |
| | التوزيع الطبيعي Jaque-Bera | Jarque-Bera<br>Probability | 0.485314<br>0.784541 | | |
| التوغو | الاختبار الارتباط الذاتي LM Test | Prob. F(2,20) | 0.3864 | 0.997691 | F-statistic |
| | | Prob. Chi-Square(2) | 0.2684 | 2.630828 | Obs*R-squared |
| | اختبار عدم ثبات التباين ARCH | Prob. F(1,26) | 0.2473 | 1.401039 | F-statistic |
| | | Prob. Chi-Square(1) | 0.2315 | 1.431664 | Obs*R-squared |
| | التوزيع الطبيعي Jaque-Bera | Jarque-Bera<br>Probability | 0.921247<br>0.630890 | | |

**المصدر**: الحصول على نتائج فحص البواقي بالاستعانة ببرنامج Eviews 9.

- **اختبار Breusch-Godfrey (LM test) للكشف عن الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير:**

تنص فرضية العدم لهذا الاختبار عن غياب الارتباط الذاتي بين البواقي. و يتم تقدير النتيجة باستخدام احصائية فيشر وتوزيع $\chi^2$. وكما يظهر من نتيجة الاختبار في الجدول نستنتج من القيمة الاحتمالية أن احصائية Fisher المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية بالنسبة للنموذج المقدر في الدول الستة. ممّا يعني قبول فرض العدم بغياب ارتباط ذاتي بين البواقي المعادلة المقدرة. بالنسبة لتوزيع $\chi^2$ فإن قيمة $n*R^2$ المحسوبة والتي لها توزيع $\chi^2$ أقل من احصائية $\chi^2$ الجدولية عند مستويات المعنوية 5% 1% و10%. هذه النتيجة تدعم نتيجة اختبار فيشر وهذا يجعلنا نقبل الفرض العدم دائما أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي التقدير.

- **اختبار الـ ARCH للكشف عن ثبات تباين بواقي التقدير:**

اختبار فرضية اختلاف التباين، باستخدام اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي Autoregressive Conditional Heteroscedasticity (ARCH) Test. و نحكم على النتائج سواء إمكانية قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين بواقي التقدير في النموذج المقدر أو رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل "غياب ثبات التباين".

قمنا بإجراء اختبار **ARCH Test** باختبار العلاقة بين مربع البواقي كمتغير تابع ومربع البواقي المبطأة لفترة واحدة لاختبار الفرض الصفري القائل بثبات التباين. و يقوم هذا الاختبار سواء على اختبار فيشر (F) الكلاسيكي أو اختبار مضاعف لاغرانج (LM).

من نتائج الجدول سنقبل فرضية العدم القائلة بثبات تباين بواقي التقدير في النموذج المقدر بالنسبة لحالة كل من الكوت ديفوار جنوب أفريقيا و التوغو و كذا الجزائر (تطرقنا إليها في النموذج الأول) لأن القيم المحسوبة سواء لـ F أو $n*R^2$ فهي أصغر من القيم الجدولية. إلا أننا نقبل الفرض البديل بالنسبة لكل من حالة موريتانيا و الغابون.

- **اختبار التحقّق من التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير:**

للتحقّق من اتباع سلسلة بواقي التقدير لتوزيع طبيعي سوف نستخدم اختبار Jarque-Bera لقبول أو رفض فرضية العدم التي تنص على أن بواقي تقدير معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا، حيث نقارن قيمة إحصائية Jarque-Bera مع إحصائية $\chi^2$. وكما يبدو من الجدول السابق فإن القيم الاحتمالية أكبر من القيم المعنوية عند مستوى 1%، 5% و 10% (حالة كل من الجزائر، الكوت ديفوار، الغابون، جنوب أفريقيا، و التوغو) ومنه فإن احصائية J-B أقل من $\chi^2$ ، ممّا يعني قبول فرض العدم وهو أن بواقي التقدير تتبع توزيعا طبيعيا. إلا في حالة واحدة (موريتانيا) حيث القيم الاحتمالية أكبر من القيم المعنوية عند مستوى 1%، 5% و أصغر من 10% ومنه فإن احصائية J-B أكبر من $\chi^2$ عند مستوى 10% أي سنرفض الفرض العدم و نقبل الفرض البديل وهو أن بواقي التقدير لا تتبع توزيعا طبيعيا عند 10% بالنسبة بواقي النموذج الخاص بموريتانيا.

بصفة عامة فإن نموذج انحدار التكامل المشترك المقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية للدول الستة (الجزائر، الكوت ديفوار، الغابون، موريتانيا، جنوب أفريقيا، التوغو) تقريبا خال من المشاكل القياسية التي تؤدي إلى تقديرات زائفة.

### 5.2 اختبار استقرار النموذج:

لمعرفة خلو البيانات المستخدمة في هذا النموذج المختار من وجود أي تغيرات هيكلية فيه سنعتمد على أهم الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، و كذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares). يوضح هذين الاختباران أمرين مهمين وهما وجود أي

تغير هيكلي قد يحدث في البيانات، وكذا استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد. ويعتمد على هذين الاختبارين في الكثير من الدّراسات الحديثة التي تعتمد على نماذج الانحدار الذاتي المتباطئة الموزعة ARDL.

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة، إذا وقع الشكل البياني المرسوم لاختبارات كل من CUSUM وCUSUM of Squares داخل منطقة الحدود الحرجة عند مستوى وهو 5 %. قمنا بتطبيق اختبارات CUSUM و CUSUMSQ (Brown، Dublin و Evans (1975)) و جاءت النتائج على النحو التالي:

**الجزائر:**

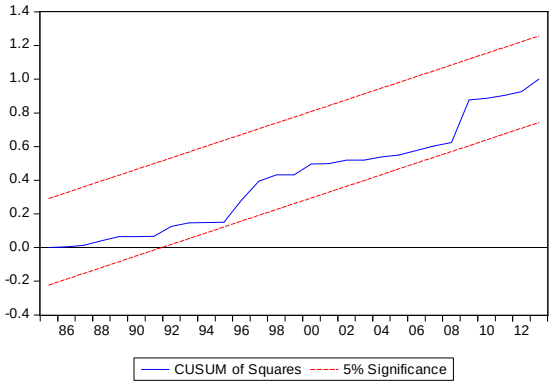


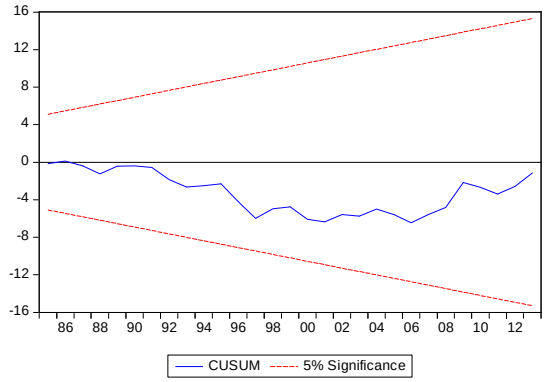


**كوت ديفوار:**

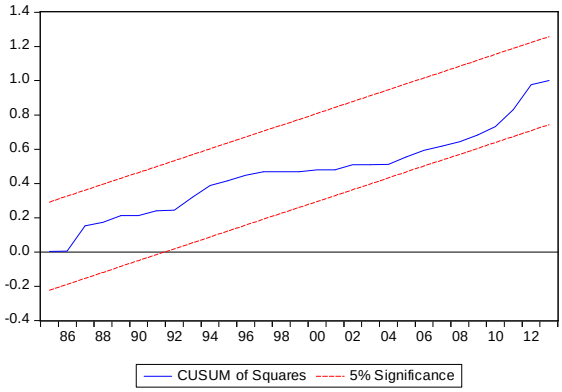


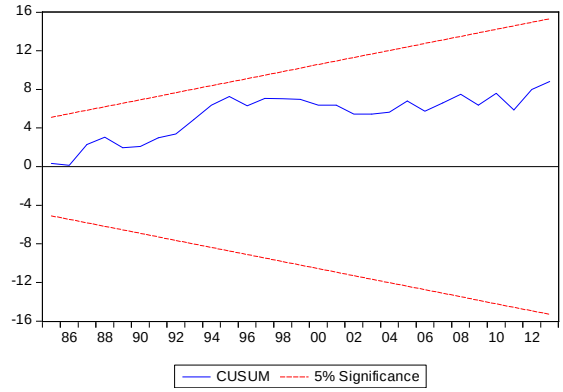

## الغابون:

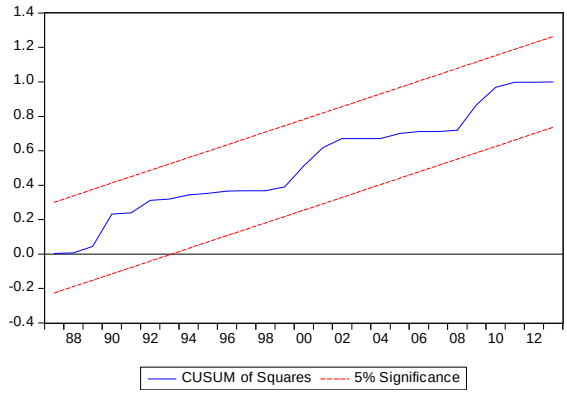


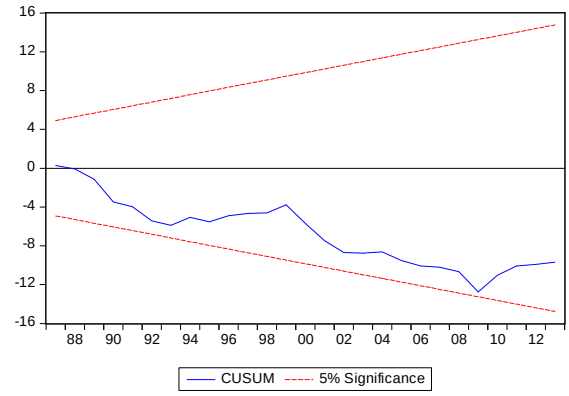


## موريتانيا:

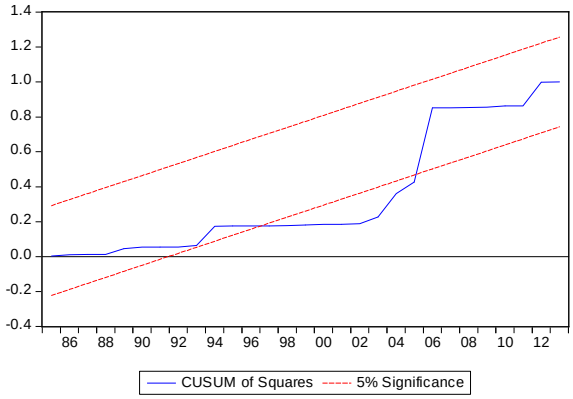


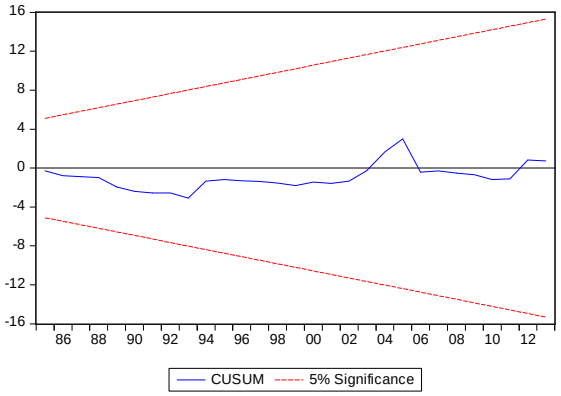


## جنوب أفريقيا:

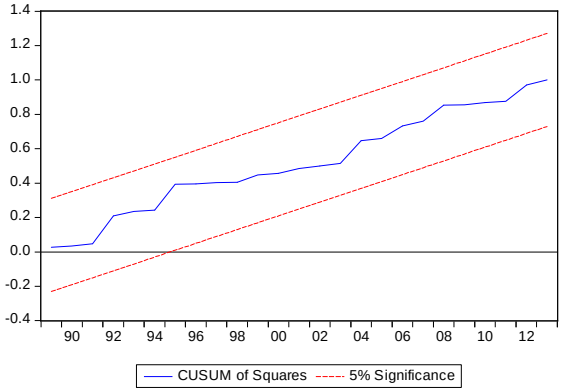


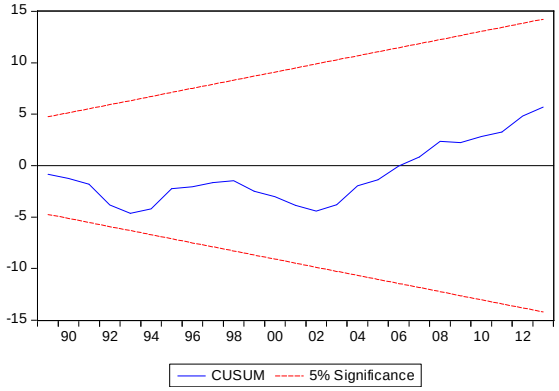

**التوغو:**

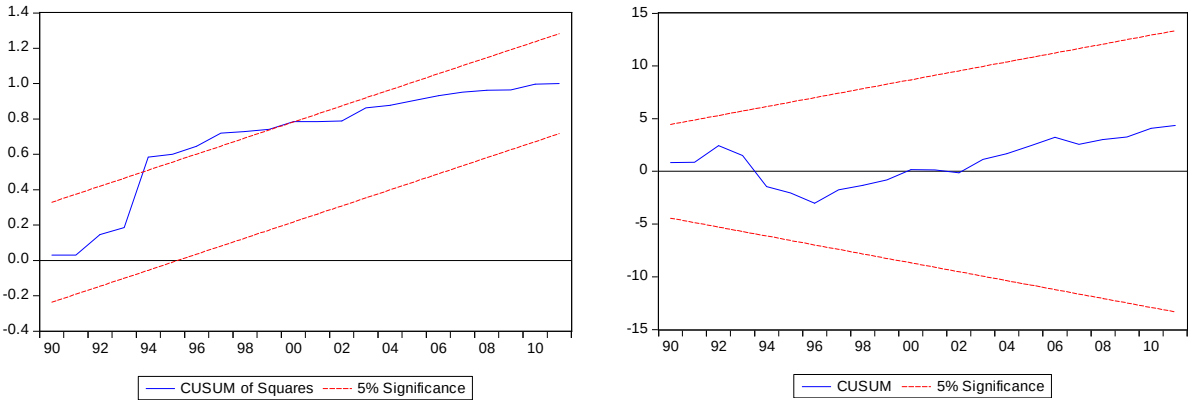


**المصدر**: اجراء اختبار استقرارية النموذج بالاستعانة ببرنامج Eviews 9.

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة *CUSUM* بالنسبة للنموذج في الدّول الستة تعبر في الوسط بين خطّي حدود المنطقة الحرجة، مشيرا إلى نوع من الاستقرار في النماذج عند حدود معنوية 5%. نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة *CUSUMSQ*، فقط في حالة دولة موريتانيا و التوغو، أين يعبر الرسم البياني خطي الحدود الحرجة و لكن سرعان ما يعود إلى الداخل. و كنتيجة من هذين الاختبارين فإن هناك استقرارا جيدا وانسجاما ملحوظا في النموذج في الدّول الستة أي بين استقرارا بين نتائج الأمد الطويل و نتائج الفترة القصيرة المدى.

## 6.2 قياس معامل الارتباط بين متغيرات النموذج في الدول التي لا توجد بها علاقة توازنية في المدى الطويل:

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية و القيام باختبارات الكشف عن التكامل المشترك توصّلنا في الأخير لأنه يوجد عدد من الدول الأفريقية لا تتحقق بها هذ العلاقة أي غياب علاقة توازنية في الأجل الطويل بين الاستثمار المحلي و الادخار المحلي. فغياب هذه العلاقة لا يعني بالضرورة أنه لا توجد أي علاقة ارتباط بين المتغيرين و لذا ارتأينا القيام بحساب معامل الارتباط بين متغيرات الدّراسة في كل دولة (لا تتحقق بها علاقة التكامل المشترك). والجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول (39): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة**

| البلد | $(S/GDP)$ | $(I/GDP)$ | |
|---|---|---|---|
| بوركينا فاسو | 0.866 | 1 | $(I/GDP)$ |
| | 1 | 0.866 | $(S/GDP)$ |
| الكاميرون | 0.556 | 1 | $(I/GDP)$ |
| | 1 | 0.556 | $(S/GDP)$ |
| الكونغو الديموقراطية الشعبية | 0.772 | 1 | $(I/GDP)$ |
| | 1 | 0.772 | $(S/GDP)$ |
| مصر | 0.534 | 1 | $(I/GDP)$ |
| | 1 | 0.534 | $(S/GDP)$ |
| كينيا | 0.538 | 1 | $(I/GDP)$ |
| | 1 | 0.538 | $(S/GDP)$ |
| ناميبيا | 0.049 | 1 | $(I/GDP)$ |
| | 1 | 0.049 | $(S/GDP)$ |
| السنيغال | 0.52 | 1 | $(I/GDP)$ |
| | 1 | 0.52 | $(S/GDP)$ |
| تونس | 0.533 | 1 | $(I/GDP)$ |
| | 1 | 0.533 | $(S/GDP)$ |
| زامبيا | 0.567 | 1 | $(I/GDP)$ |
| | 1 | 0.567 | $(S/GDP)$ |
| زيمبابوي | 0.495 | 1 | $(I/GDP)$ |
| | 1 | 0.495 | $(S/GDP)$ |

**المصدر**: حساب معامل الارتباط بالاستعانة ببرنامج Eviews 9.

الهدف من حساب معامل الارتباط هو تعيين طبيعة وقوة العلاقة بين متغيرين أو عدمها، فمعامل الارتباط هو مؤشر لهذه العلاقة. وقد صنف بعض الإحصائيين درجات لقوة العلاقة على النحو التالي:

يعرف معامل الارتباط والذي يرمز له بالرمز r بأنه عبارة عن مقياس رقمي يقيس قوة الارتباط بين متغيرين، حيث تتراوح قيمته بين (1+) و (1-) وتدّل إشارة المعامل الموجبة على العلاقة الطردية، بينما تدل إشارة المعامل السالبة على العلاقة العكسية [1].

فغياب التكامل المشترك بين متغيري الدّراسة في الدول التالية: الكامرون، مصر، كينيا، السينغال، تونس، زامبيا، الكونغو الديموقراطية الشعبية ، ناميبيا و بوركينافاسو. لا يعني بالضرورة وجود حركية عالية لرأس المال الدولي لأن معطيات الواقع لا تدعم فرضية حركية رأس المال في هذه الدول، فيلاحظ ضعف الارتباط بين الادخار والاستثمار ماعدا حالة كل من بوركينافاسو و الكونغو الديموقراطية الشعبية.

ثاني خطوة في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين هي رسم شكل الانتشار أو الرسم البياني الخاص بالسلسلتين في كل دولة. والأشكال التالية توضح ذلك:

**الشكل (10): مخطط الانتشار أو الرسم البياني الخاص بالسلسلتين في كل دولة – بوركينافاسو –**

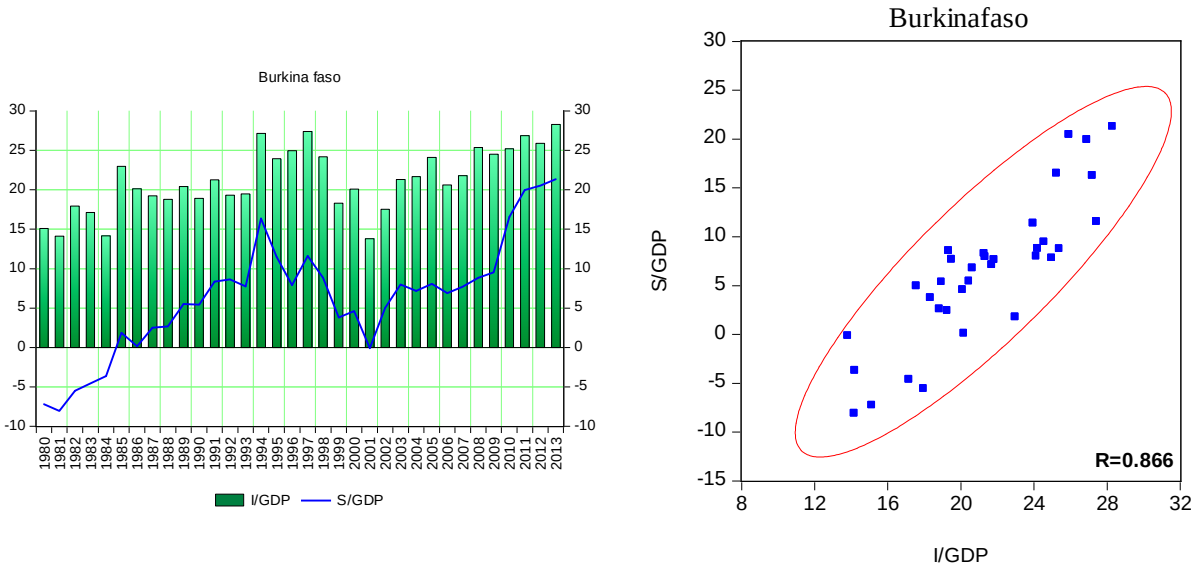


[1] صالح العصفور، الارتباط و الانحدار البسيط، مجلة جسر التنمية، مرجع سابق الذكر، ص 11-12.

## – الكامرون –

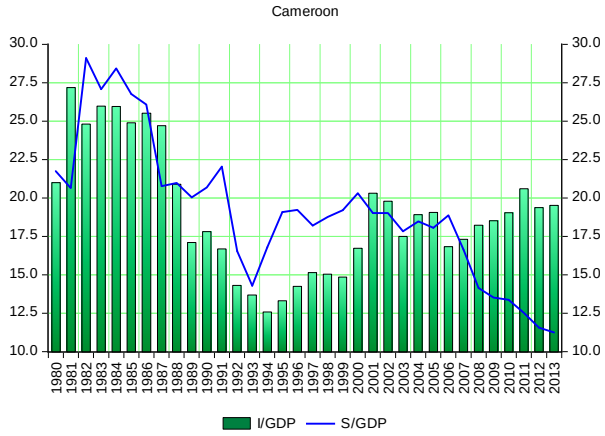


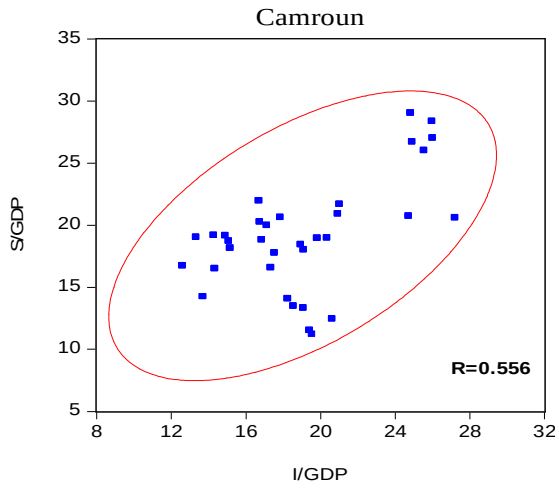


## – الكونغو الديموقراطية الشعبية –

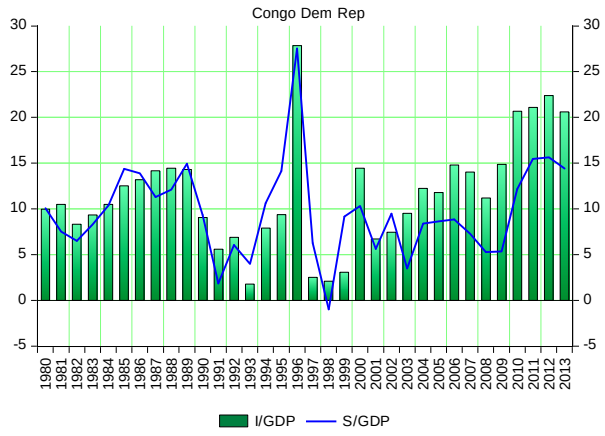


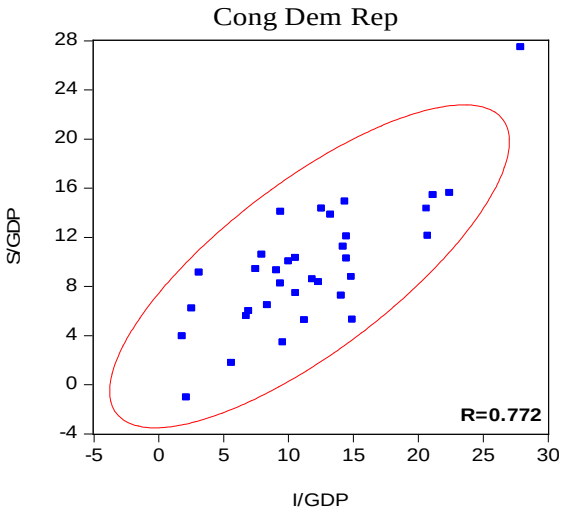


## – مصر –

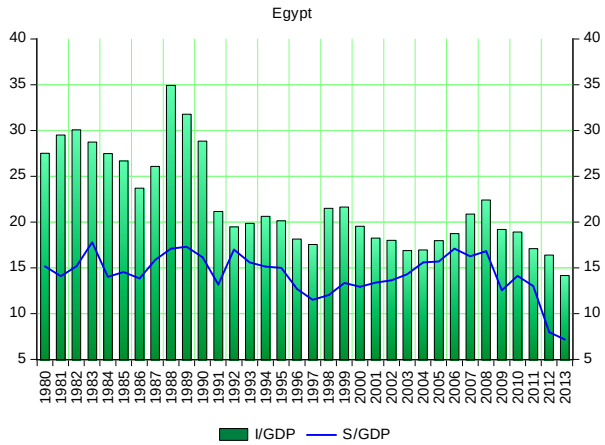


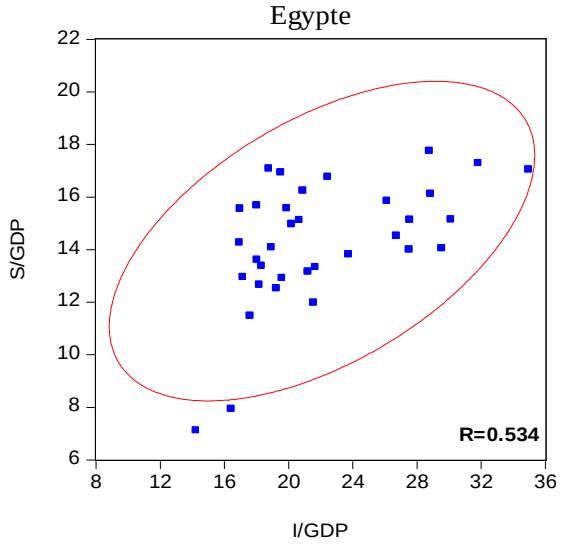

## – كينيا –

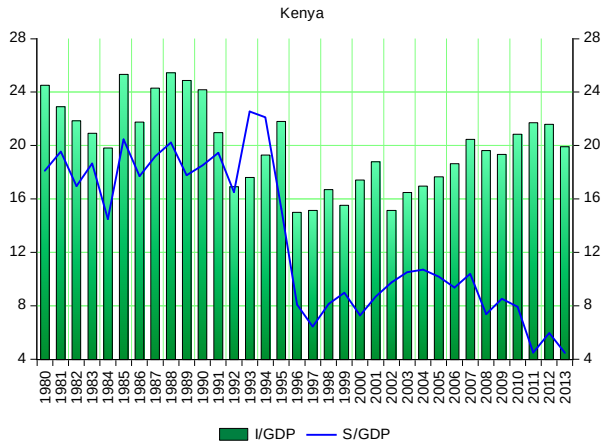


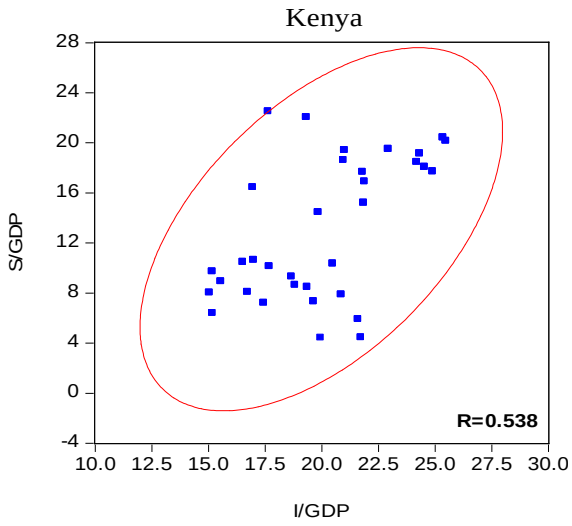


## – نميبيا –

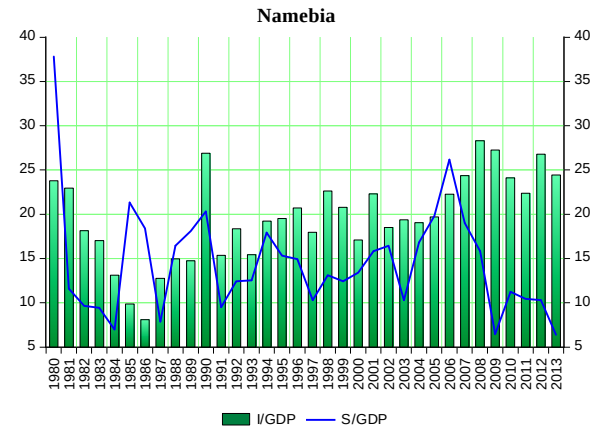


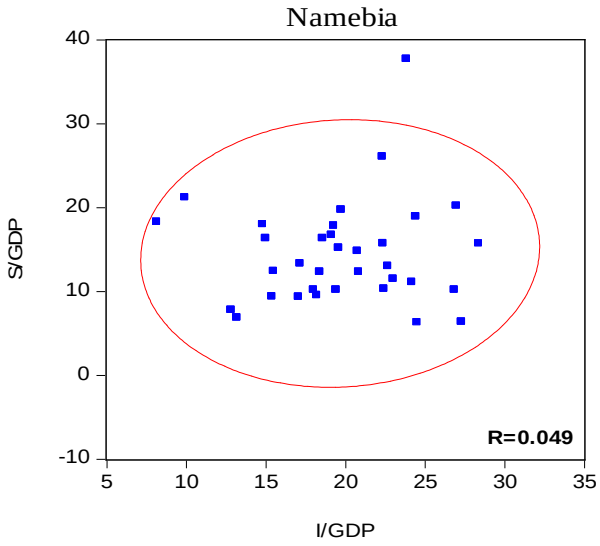

## – السينغال –

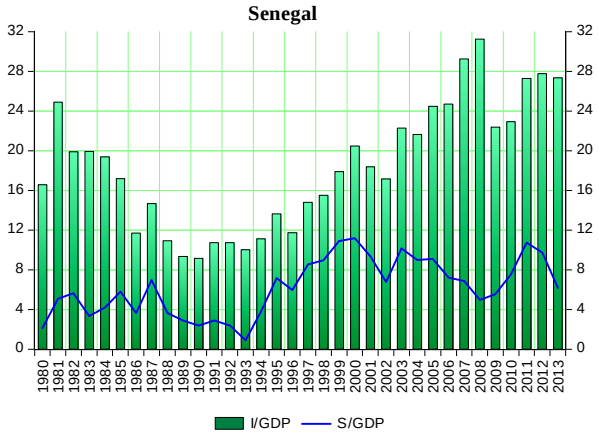


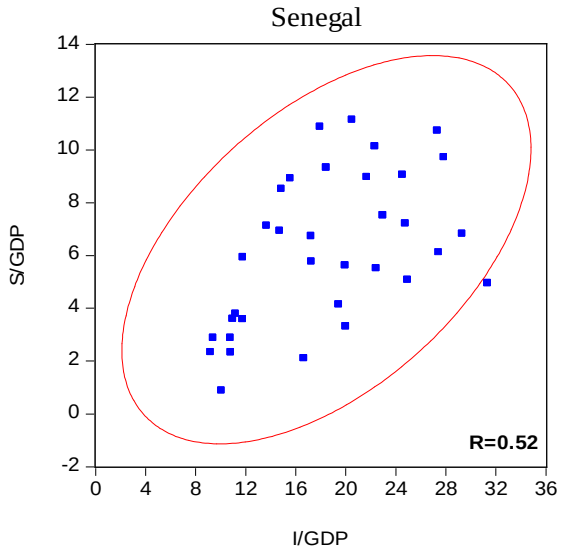


## – تونس –

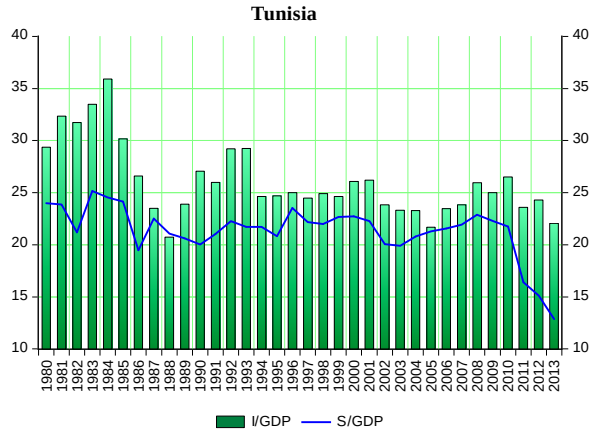


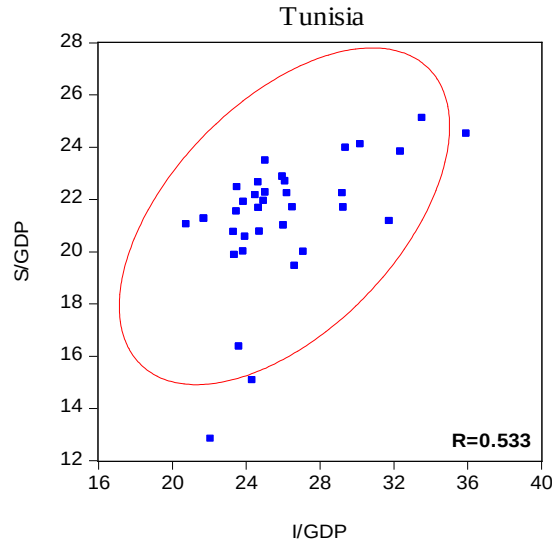

– زامبيا –

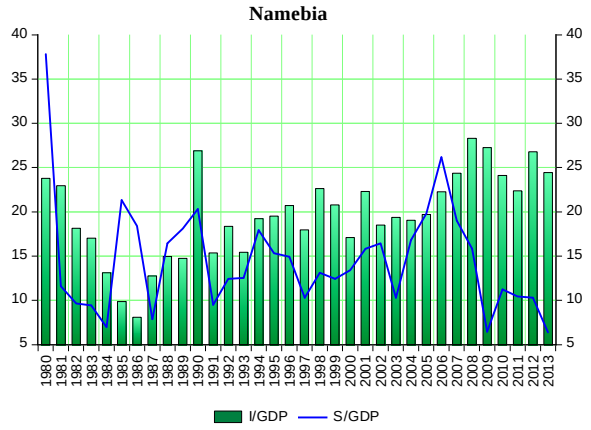


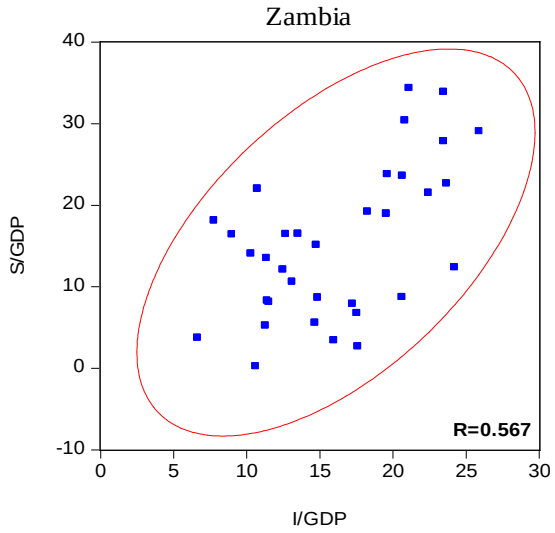


– زمبابوي –

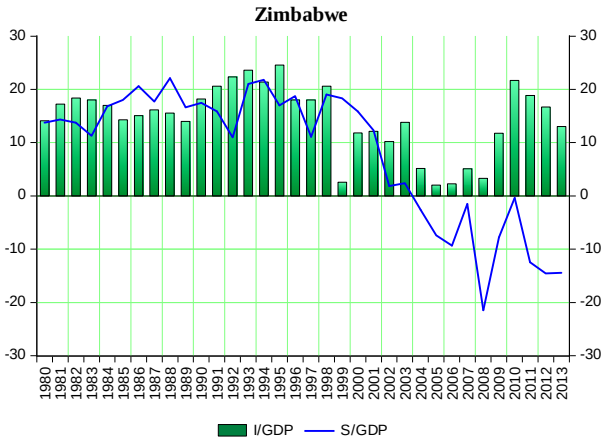


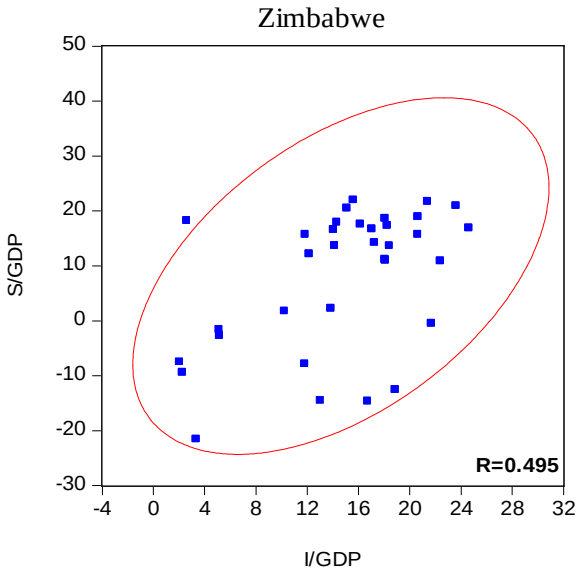


إن غياب تكامل مشترك بين الاستثمار والادخار في الدّول الافريقية لا يدل على وجود حركية عالية لرأس المال الدّولي في هذه الدول، وإنما يفسّر بوجود فجوة في الموارد المحلية وهذا لأن شروط بروز سوق مالية دولية في هذه الدول غير متحققة.

وما يبرّر هذا الافتراض هو أن هذه الدّول تعاني من انخفاض مستوى ادخاراتها المحلية نتيجة هروب هذه المدخرات المحلية وتوطينها في المصارف الدولية، حيث أن الادخارات تنتقل من الدّول النامية إلى الدول

المتقدمة. وهناك عدة أسباب تؤدي إلى انخفاض مستوى الادخار في هذه الدول منها: انخفاض متوسط الدخل الفردي، ارتفاع معدّل النمو السكاني، الحروب الأهلية وضعف المؤسسات المصرفية، ممّا يجعل قدرة جلب الادخارات فيها ضعيفة.

وجود فجوة في الموارد المحلية يستلزم مصادر تمويل خارجية لسدّ هذا النقص ممّا يؤدي إلى استدانة مفرطة وتراكم القروض الخارجية من جهة وارتفاع أعباء خدمة هذه الديون من جهة أخرى. وهو ما تعاني منه هذه الدول حيث أنها تعتمد على مصادر التمويل الخارجية لتغطية الفجوة التمويلية. كما أن هناك بعض الدّول تعتمد على المنح والمساعدات الخارجية. و أسباب هذه الفجوة لا تتعلق فقط بعجز مستوى الادخار بل يرجع جزء منها إلى محدّدات الاستثمار، فالعائد المتوقع من الاستثمارات المحلية في هذه الدول محدود لأسباب ناتجة عن ضيق السوق وضعف البنية الاقتصادية.

فهذه الدول تعاني من ضعف حصيلة العوائد المالية من الصادرات أي وجود فجوة في التجارة الخارجية تحول دون تغطية الواردات.

في الأخير يوضح الجدول (40) تلخيصا للاحصائيات الوصفية للمتغير المستقل و المتغير التابع و الخاصة بالدّراسة القياسية، حيث يظهر المتوسط والوسيط و أعلى قيمة وأقل قيمة و الوسيط والانحراف المعياري لكلّ من المتغيّر المستقل والتابع. الانحراف المعياري، والحدّ الأعلى والحد الأدنى، ومعامل الالتواء ومعامل التفلطح و اختبار إحصائية جاك بيرا.

**الجدول (40): الاحصائيات الوصفية للمتغيرات الدراسة (السلاسل الزمنية) خلال الفترة 1980-2013**

| البلد | $(I/GDP)$ | | | | $(S/GDP)$ | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | $\overline{(I/GDP)}$ | $\sigma_{(I/GDP)}$ | *Min* | *Max* | $\overline{(S/GDP)}$ | $\sigma_{(S/GDP)}$ | *Min* | *Max* |
| الجزائر | 32.726 | 5.529 | 22.446 | 46.876 | 38.155 | 10.814 | 20.198 | 57.061 |
| بوركينا فاسو | 21.228 | 4.007 | 13.788 | 28.268 | 6.410 | 7.394 | -8.027 | 21.342 |
| الكاميرون | 19.036 | 4.048 | 12.570 | 27.187 | 19.144 | 4.547 | 11.252 | 29.099 |
| الكونغو الديموقراطية الشعبية | 11.618 | 5.998 | 1.763 | 27.851 | 9.637 | 5.123 | -0.999 | 27.541 |
| كوت ديفوار | 13.332 | 4.639 | 6.688 | 26.536 | 19.678 | 4.461 | 10.383 | 27.328 |
| مصر | 22.079 | 5.163 | 14.178 | 34.919 | 14.323 | 2.369 | 7.152 | 17.782 |
| الغابون | 28.618 | 6.399 | 21.310 | 46.364 | 48.044 | 10.343 | 23.836 | 60.628 |
| كينيا | 19.981 | 3.118 | 15.003 | 25.449 | 13.088 | 5.649 | 4.484 | 22.559 |
| موريتانيا | 27.314 | 10.982 | 12.541 | 61.543 | 16.205 | 13.070 | -10.42 | 52.352 |
| ناميبيا | 19.657 | 4.880 | 8.101 | 28.318 | 14.553 | 6.217 | 6.403 | 37.832 |
| السنيغال | 18.447 | 6.370 | 9.139 | 31.273 | 6.2192 | 2.864 | 0.909 | 11.169 |
| جنوب أفريقيا | 19.795 | 4.003 | 14.746 | 33.381 | 22.289 | 4.641 | 17.848 | 37.890 |
| التوغو | 17.307 | 3.819 | 7.477 | 28.446 | 5.978 | 6.753 | -4.790 | 23.157 |
| تونس | 26.073 | 3.487 | 20.709 | 35.899 | 21.357 | 2.511 | 12.862 | 25.140 |
| زامبيا | 16.100 | 5.303 | 6.601 | 25.861 | 15.422 | 9.251 | 0.320 | 34.450 |
| زيمبابوي | 14.624 | 6.326 | 2.000 | 24.577 | 8.135 | 12.650 | -21.46 | 22.082 |
| | $\overline{(I/GDP)}$ | $\sigma_{(I/GDP)}$ | *Min* | *Max* | $\overline{(S/GDP)}$ | $\sigma_{(S/GDP)}$ | *Min* | *Max* |

**المصدر**: ايجاد خصائص السلاسل الزمنية بالاستعانة ببرنامج Eviews 9

## المبحث الثالث: حساب معامل FH في إطار نماذج البانل (البيانات المدمجة)

بما أن تحليل البانل له مميزات تفصيلية حيث يتفوق على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها. فإن اختيارنا لنماذج البانل كاختبار ثاني مكمّل للدّراسة، وذلك نظرا لأن مثل هذه النماذج تأخذ في الحسبان أثر تغيّر عنصر الزمن و أثر تغيّر الاختلاف بين الوحدات المقطعية، على حدّ سواء، و الكامن في بيانات عينة الدّراسة. ركزنا في هذا الجزء من الرسالة على تنقل رؤوس الأموال الدولية بين 16 دولة أفريقية من خلال حساب معامل FH، وتطبيق أساليب التكامل المشترك لبيانات بانل و التي طوّرت مؤخرا. طبقنا ثلاث فئات من اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل و استخدمنا طرق التقدير التالية: PMG-ARDL، FMOLS، وDOLS و هي طرق تقدير للتعامل مع مشاكل عدم التجانس و إجراء الاختبارات المعقولة.

لغرض تقدير نموذج البانل، و التحقّق من لغز فيلدشتاين و هوريكا (FH) بطريقة ثانية، فقد تم اختيار دائما الاستثمار المحلي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي $(I/GDP)$ بالنسبة لـ 16 دّولة منتمية لمباردة نيباد كمتغير تابع (التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت FBCF كمتغير ممثل للاستثمار كونه يتميز بالاستقرار). و الادخار المحلي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي $(S/GDP)$ كمتغير مستقل. و تشمل الدّراسة أغلب الدول الأعضاء في مبادرة نيباد المتوافرة بياناتها خلال الفترة الزمنية 1980-2013. وقد تم الاعتماد على نفس البيانات الخاصة بالدول في الدّراسة، أي على مصادر السابقة (قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI) [1] وقاعدة البيانات الخاصة بجامعة شاربروك [2] و كذا بيانات صندوق النقد الدولي.

يمكن كتابة نموذج البانل الساكن كما يلي:

$$\left(\frac{I}{GDP}\right)_{(i,t)} = \alpha + \beta \left(\frac{S}{GDP}\right)_{(i,t)} + C(i) + d(t) + u_{(i,t)}$$

حيث $\left(\frac{I}{GDP}\right)_{(i,t)}$ يمثل الاستثمار المحلي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدّول المنتمية لمبادرة نيباد $(i)$ وفي الفترة الزمنية $(t)$ و $(\alpha)$ القاطع العام في النموذج . $\left(\frac{S}{GDP}\right)_{(i,t)}$ الادخار المحلي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي $(S/GDP)$ كمتغير مستقل. و تمثل $C(i)$ الاختلافات المقطعية غير المشاهدة (Gross –

[1] http://databank.worldbank.org
[2] http://perspective.usherbrooke.ca/

(section effects، و التي تتفاوت من دولة في مبادرة نيباد إلى دولة أخرى، و لكنها تظل ثابتة خلال الفترة الزمنية، وتشير $d(t)$ إلى الآثار أو الاختلافات الزمنية (Time effects) غير المشاهدة في مبادرة نيباد، والتي تعبّر عن الزمن، و تشير $u_{(i,t)}$ إلى حدّ الخطأ العشوائي للنموذج مع وجود الفروض التقليدية (يكون مستقلا و موزعا بشكل متماثل). و كما ذكرنا سابقا ففي نماذج البانل من الأحسن اختيار كيفية التعامل مع هذه الآثار، و لذا يتم التعامل مع الآثار المقطعية والآثار الزمنية كل على حدا.

للقيام بهذه الدّراسة القياسية سوف نعتمد على بينات البانل (البيانات المقطعية و السلاسل الزمنية معا). ويكون عدد الوحدات المقطعية $(i)$ هو 16 وحدة، و المتمثلة في الدّول التي تنتمي إلى مبادرة نيباد. وكل وحدة مقطعية تمثل فترة زمنية من 1980 و حتى 2013، أي على سلسلة زمنية قدرها $(t)$ يساوي 34 فترة سنوية. وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل هو: أي 544 مشاهدة.

**1. اختبار تجانس معلمات نموذج البانل:**

سنقوم أولا بإجراء اختبار تجانس معلمات نموذج البانل أي تطابق الثابت ومعلمة المتغير المستقل على كل المقاطع (التجانس الكلي)

$$\left(\frac{I}{GDP}\right)_{(i,t)} = \alpha_{0i} + \beta_i'\left(\frac{S}{GDP}\right)_{(i,t)} + u_{(i,t)}$$

اختيار مواصفات نموذج البانل (التجانس، عدم التجانس) يعد أمرا حاسما في مثل هذه النماذج. فلتحديد هيكل نموذج البانل، اقترح Hsiao (1986) مجموعة من الخطوات لتحديد الوضع الذي هو أمامنا عدم التجانس.

**الشكل (11): إجراء الاختبار التتابعي (اختبار التجانس) لـ Hsiao**

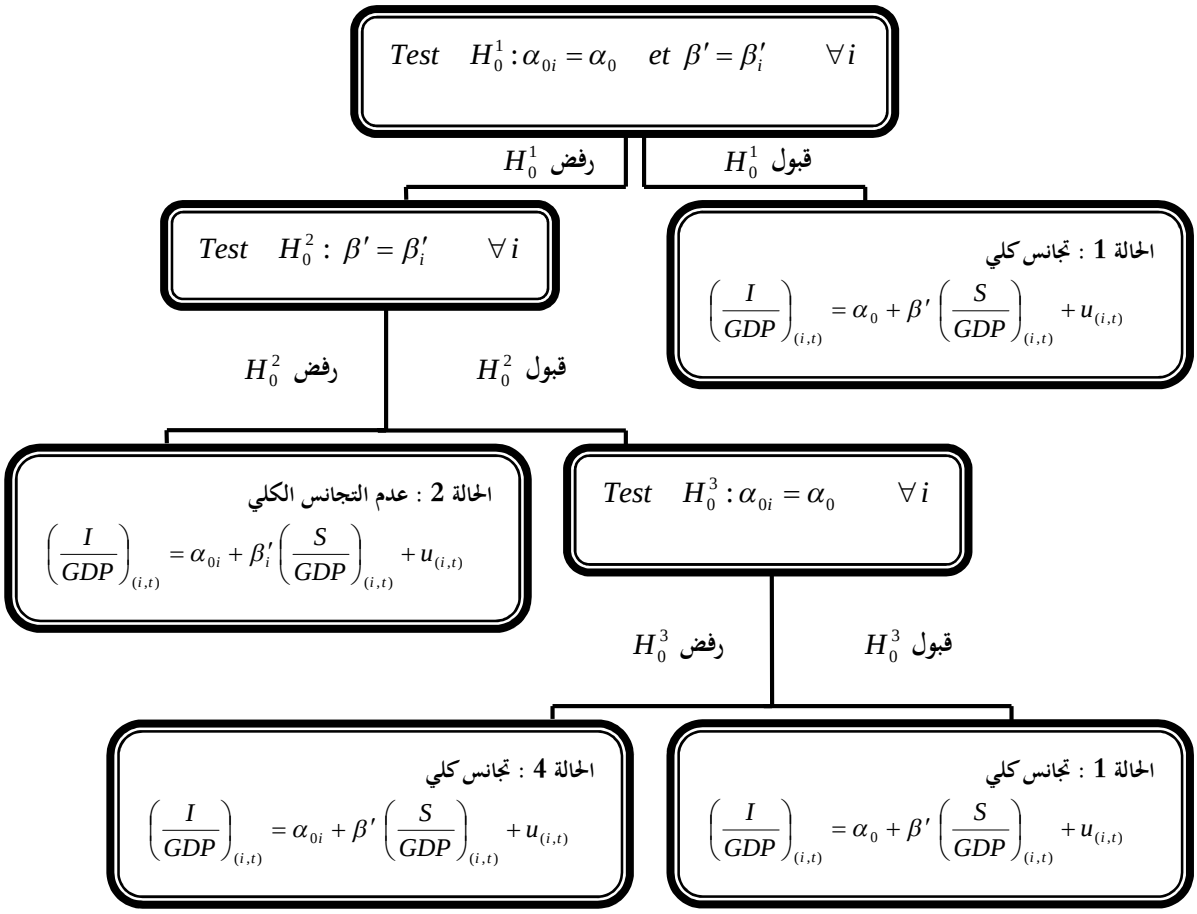


المصدر: Régis Bourbonnais, Econométrie, Manuel et exercices corrigés, 7 édition, Paris, Dunod, 2009, PP 331.

سنقوم أولا بمراجعة اختبار الفرضية الخاصة بالتجانس الكلي: $\left(\frac{I}{GDP}\right)_{(i,t)} = \alpha_0 + \beta' \left(\frac{S}{GDP}\right)_{(i,t)} + u_{(i,t)}$

أي قبول $\forall i \qquad Test \quad H_0^1 : \alpha_{0i} = \alpha_0 \quad et \ \beta' = \beta'_i$

نقوم بحساب مجموع مربعات البواقي الخاصة بالنموذج المقيّد تحت قيد $H_0^1$ بعد تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ( ادخال جميع المشاهدات)، فتكون:

$SCR_{c1} = 23054.20$ و درجات حرية: $De = 542 - 2 = 540$

ثم بعد ذلك نقوم بحساب مجموع مربعات البواقي النموذج الموالي والتي تمثل مجموع البواقي المربعة للنماذج المقدرة على كل مقطع $SCR$ : حيث $SCR = \sum_{i=1}^{N} SCR_i$

و النتيجة تكون كالتالي: $Total\ SCR = 12446.87$

| البلد | مجموع مربعات البواقي |
|---|---|
| الجزائر | 780.7003 |
| بوركينا فاسو | 132.0924 |
| الكاميرون | 373.2417 |
| الكونغو الديموقراطية الشعبية | 478.3699 |
| كوت ديفوار | 658.3872 |
| مصر | 628.0604 |
| الغابون | 1334.206 |
| كينيا | 227.6882 |
| موريتانيا | 3666.849 |
| ناميبيا | 784.2047 |
| السنيغال | 976.8508 |
| جنوب أفريقيا | 257.1743 |
| التوغو | 235.8478 |
| تونس | 287.3094 |
| زامبيا | 629.3010 |
| زيمبابوي | 996.5937 |
| $Total\ SCR =$ | 12446.8768 |

$SCR = 12446.87$ :مع درجات حرية قدرها: $= (34-2)\times 16 = 512$

ومنه فإن احصائية فيشر تحت قيد $H_0^1$ تأخذ الصيغة التالية (بافتراض أن البواقي $u_{i,t}$ مستقلة التوزيع في البعدين $(i)$ و $(t)$ ، كما أنها تتبع توزيع طبيعي توقعها معدوم و تباين ثابت محدّد قيمته $\delta_i^2$ ):

$$F_1 = \frac{(SCR_{c1} - SCR)/(N-1)(K+1)}{SCR/(N\times T - N(k+1))}$$

$$F_1 = \frac{(23054.20 - 12446.87)/(16-1)(1+1)}{SCR/(16\times 34 - 16(1+1))}$$

$$F_1 = \frac{(23054.20 - 12446.87)/30}{SCR/(16\times 34 - 32)}$$

ومنه $F_{30;512}^{0.05} = 1.47$ 〈 $F_1 = 14.54$ أي سنرفض الفرض $H_0^1$ .

بعدها سنتجه نحو جهة اليسار من مخطط Hsiao لاختبار الفرض: $H_0^2$

$$Test \quad H_0^2 : \beta' = \beta_i' \qquad \forall i$$

و نقوم بحساب $SCR_{c2}$ و هو مجموع مربعات بواقي نموذج تحت قيد الفرض $H_0^2$ و ذلك بواسطة تقدير نموذج التأثيرات الثابتة الفردية:

Dependent Variable: INV
Method: Panel Least Squares
Date: 02/27/15 Time: 20:20
Sample: 1980 2013
Periods included: 34
Cross-sections included: 16
Total panel (unbalanced) observations: 542

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| SAV | 0.278974 | 0.029592 | 9.427442 | 0.0000 |
| C | 15.63797 | 0.561930 | 27.82903 | 0.0000 |

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.580727 | Mean dependent var | 20.50818 |
| Adjusted R-squared | 0.567949 | S.D. dependent var | 7.831440 |
| S.E. of regression | 5.147653 | Akaike info criterion | 6.145822 |
| Sum squared resid | 13911.62 | Schwarz criterion | 6.280544 |
| Log likelihood | -1648.518 | Hannan-Quinn criter. | 6.198503 |
| F-statistic | 45.44790 | Durbin-Watson stat | 0.761423 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

و منه فإن مجموع مربعات بواقي نموذج هي $SCR_{c2} = 13911.62$

أما درجات الحرية لهذا النموذج هي: $542 - 1 - 16 = 525$ لأن الثابت $\alpha_0 = C = 15.637$ هو متوسط لـ 16 معامل للتأثيرات الثابتة.

$$F_2 = \frac{(SCR_{c1} - SCR_{c2})/(N-1)(K)}{SCR/(N\times T - N(k+1))}$$

لدينا: $SCR_{c1} = 23054.20$ ، $SCR_{c2} = 13911.62$ و $SCR = 12446.87$

$$F_2 = \frac{(13911.62 - 12446.87)/(16-1)(1)}{12446.87/(16\times 34 - 16(1+1))}$$

ومنه $F_{15;542}^{0.05} = 1.65$ 〈 $F_1 = 3.76$ أي سنرفض الفرض $H_0^1$ .

**نستنتج أننا أمام الحالة الثانية (2) أي عدم التجانس الكلي للنموذج.**

**2. دراسة استقرارية بيانات البانل:**

لابد من القيام بإجراء اختبار جذر الوحدة Panel Unit Root لبيانات بانل المستخدمة في الدّراسة. ونظرا لتعدد الاختبارات الخاصة ببيانات ، وقد قمنا باستخدام الاختبارات الآتية: Hadri (1999), ADF and PP tests Maddala and Wu (1999) and Choi (2001), Breitung (2000), Levin, Lin and Chu (2002), Pesaran and Shin (2003):

**جدول (41): اختبارات جذر الوحدة للبانل – $(I/GDP)$ (في المستوى)**

Panel unit root test: Summary
Series: INV
Date: 05/25/15 Time: 23:36
Sample: 1980 2013
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|---|---|---|---|---|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -3.31800 | 0.0005 | 16 | 510 |
| Breitung t-stat | -0.59657 | 0.2754 | 16 | 494 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | -2.79529 | 0.0026 | 16 | 510 |
| ADF - Fisher Chi-square | 55.1995 | 0.0066 | 16 | 510 |
| PP - Fisher Chi-square | 67.2148 | 0.0003 | 16 | 526 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

بعد القيام بإجراء اختبار استقرارية بيانات بانل بالنسبة لـ للمتغير $(I/GDP)$، من خلال الاعتماد على اختبارات جذر الوحدة، بينت أغلب نتائج الاختبار عن وجود دليل على استقرارية بيانات البانل عند المستوى، حيث رفضنا لفرض العدم بوجود جدر الوحدة في كل الحالات ، إلا اختبار Breitung t-stat

الذي أظهر أن بينات البانل بهذا جدر الوحدة أي أنها غير مستقرة، و طالما أن أهم الاختبارات أشارت إلى استقرارها، فيمكن أخذها على أنها مستقرة عند المستوى.

**جدول (42): اختبارات جذر الوحدة للبانل – $(S/GDP)$ (في المستوى)**

Panel unit root test: Summary
Series: SAV
Date: 05/25/15 Time: 23:54
Sample: 1980 2013
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|---|---|---|---|---|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -1.00858 | 0.1566 | 16 | 510 |
| Breitung t-stat | -0.81320 | 0.2081 | 16 | 494 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | -1.85167 | 0.0320 | 16 | 510 |
| ADF - Fisher Chi-square | 46.9846 | 0.0425 | 16 | 510 |
| PP - Fisher Chi-square | 74.3281 | 0.0000 | 16 | 526 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

من خلال نتائج الاختبار يمكن قبول الفرض العدم بوجود جدر الوحدة في الاختبارات التالية: Levin, Lin & Chu t و اختبار Breitung t-stat أي أن بيانات بانل للمتغير $(S/GDP)$ غير مستقرة، بينما كل الاختبارات المتبقية جاءت معنوية عند مستويات 5% و 1%. و طالما أن الاختبارات جاءت مختلفة فيمكن أن نعتمد في ذلك على نتيجة اختبار Hadri Z-stat برفض الفرض العدم (فرض العدم هو أن بيانات البانل ساكنة عكس الاختبارات السابقة) وحسب نتائج الاختبار في الجدول أدناه فإن بيانات البانل بها جدر وحدة.

Null Hypothesis: Stationarity
Series: SAV
Date: 05/26/15 Time: 00:41
Sample: 1980 2013
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 542
Cross-sections included: 16

| Method | Statistic | Prob.** |
|---|---|---|
| Hadri Z-stat | 6.38403 | 0.0000 |
| Heteroscedastic Consistent Z-stat | 4.57539 | 0.0000 |

* Note: High autocorrelation leads to severe size distortion in Hadri test, leading to over-rejection of the null.
** Probabilities are computed assuming asympotic normality

بعد ذلك قمت بأخذ الفرق الأول لكلا المتغيرين و أعدت الاختبارات السابقة، و حصلنا على النتائج التالية:

**جدول (43): اختبارات جذر الوحدة للبانل – $(I/GDP)$ (في الفرق الأول)**

Panel unit root test: Summary
Series: D(INV)
Date: 05/26/15 Time: 01:14
Sample: 1980 2013
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|---|---|---|---|---|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -8.93676 | 0.0000 | 16 | 494 |
| Breitung t-stat | -10.3795 | 0.0000 | 16 | 478 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | -11.8077 | 0.0000 | 16 | 494 |
| ADF - Fisher Chi-square | 180.513 | 0.0000 | 16 | 494 |
| PP - Fisher Chi-square | 1113.34 | 0.0000 | 16 | 510 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

**جدول (44): اختبارات جذر الوحدة للبانل – $(S/GDP)$ (في الفرق الأول)**

Panel unit root test: Summary
Series: D(SAV)
Date: 05/26/15 Time: 01:12
Sample: 1980 2013
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|---|---|---|---|---|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -12.1612 | 0.0000 | 16 | 494 |
| Breitung t-stat | -6.80745 | 0.0000 | 16 | 478 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | -13.5784 | 0.0000 | 16 | 494 |
| ADF - Fisher Chi-square | 210.641 | 0.0000 | 16 | 494 |
| PP - Fisher Chi-square | 964.388 | 0.0000 | 16 | 510 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

فيما يخص بيانات بانل للمتغيرين، فقد جاءت إحصائية كل الاختبارات معنوية عند مستويات 1%. هذا يعني رفض الفرض العدم بوجود جدر وحدة في سلسلة البانل وقبول الفرض البديل بغياب جدر الوحدة بالبيانات، أي استقرار بيانات البانل عند إجراء الفرق الأول. إذن يمكن أن نستنتج في النهاية أن بيانات البانل الخاص بالسلسلة الأولى $(I/GDP)$ فهي متكاملة من الدرجة الصفر I(0) أما السلسة الثانية $(S/GDP)$ فهي متكاملة من الدرجة الأولى أي I(1).

### 3. الكشف عن التكامل المشترك في بيانات البانل:

سنقوم بإجراء اختبارات التكامل المشترك من خلال اختبار الفرض العدم، "عدم وجود تكامل مشترك لمجموعة الدول في البانل"، مقابل الفرض البديل "بوجود تكامل مشترك لكل دول البانل"، و ذلك بالاعتماد دائما على منهجية Pedroni (1999). فإذا كانت الاختبارات تشير إلى رفض الفرض العدم عند مستوى المعنوية المناسب، فإن ذلك يشير إلى أن المتغيرات في بيانات البانل متغيرات يوجد بينها تكاملا مشتركا.

توضّح الجداول التالية نتائج اختبارات التكامل المشترك للبانل لـ Pedroni :

**الجدول (45): اختبارات التكامل المشترك للبانل – بوجود قاطع فردي –**

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: INV SAV
Date: 02/26/15 Time: 15:18
Sample: 1980 2013
Included observations: 544
Cross-sections included: 16
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

| | Statistic | Prob. | Weighted Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| Panel v-Statistic | 1.126250 | 0.1300 | 0.729925 | 0.2327 |
| Panel rho-Statistic | -5.384127 | 0.0000 | -4.807681 | 0.0000 |
| Panel PP-Statistic | -4.804024 | 0.0000 | -4.403483 | 0.0000 |
| Panel ADF-Statistic | -3.288221 | 0.0005 | -2.504317 | 0.0061 |

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

| | Statistic | Prob. |
|---|---|---|
| Group rho-Statistic | -2.182805 | 0.0145 |
| Group PP-Statistic | -3.214116 | 0.0007 |
| Group ADF-Statistic | -2.040367 | 0.0207 |

في النموذج الأول (بوجود قاطع) كشفت النتائج الاختبار أن كل إحصائيات الاختبارات لبادروني عن وجود وجود تكامل مشترك، حيث تشير احصاءات الاختبار إلى رفض الفرض العدم عند مستويات 1% و 5%، القائل بعدم وجود تكامل مشترك، ماعدا احصائية (Panel v-Statistic). و عليه يمكن القبول بفرضية التجانس بوجود تكامل مشترك لكل الدول.

ننتقل بعد ذلك للنموذج الثاني بوجود القاطع الفردي و الاتجاه الفردي:

**الجدول (46): اختبارات التكامل المشترك للبانل – بوجود قاطع فردي و اتجاه فردي –**

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: INV SAV
Date: 02/26/15 Time: 15:15
Sample: 1980 2013
Included observations: 544
Cross-sections included: 16
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: Deterministic intercept and trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

| | Statistic | Prob. | Weighted Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| Panel v-Statistic | -2.162369 | 0.9847 | -2.102157 | 0.9822 |
| Panel rho-Statistic | -3.349747 | 0.0004 | -3.152669 | 0.0008 |
| Panel PP-Statistic | -4.314312 | 0.0000 | -4.402790 | 0.0000 |
| Panel ADF-Statistic | -2.611926 | 0.0045 | -2.844831 | 0.0022 |

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

| | Statistic | Prob. |
|---|---|---|
| Group rho-Statistic | -0.534589 | 0.2965 |
| Group PP-Statistic | -2.535518 | 0.0056 |
| Group ADF-Statistic | -2.109350 | 0.0175 |

جاءت هذه النتائج لتعدم تقريبا كل نتائج النموذج الأول، أي نفس الشيء في وجود قاطع فردي و اتجاه فردي فكل احصائيات الاختبارات لبادروني تؤكد على وجود دليل قوي للتكامل مشترك بين متغيرات نموذج البانل، حيث تشير احصاءات الاختبار مرة أخرى إلى رفض الفرض العدم، القائل بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية 1% و 5%، ماعدا احصائية (Panel v-Statistic و Group rho-Statistic). وقبول الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدّراسة القياسية لبيانات البانل. و عليه يمكن القبول بفرضية التجانس بوجود تكامل مشترك لكل الدول أيضا.

**الجدول (47): اختبارات التكامل المشترك للبانل – بدون قاطع و لا اتجاه –**

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: INV SAV
Date: 02/26/15 Time: 15:20
Sample: 1980 2013
Included observations: 544
Cross-sections included: 16
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic intercept or trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

| | Statistic | Prob. | Weighted Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| Panel v-Statistic | -0.607105 | 0.7281 | -1.380952 | 0.9164 |
| Panel rho-Statistic | -3.412178 | 0.0003 | -2.012094 | 0.0221 |
| Panel PP-Statistic | -3.473646 | 0.0003 | -2.353257 | 0.0093 |
| Panel ADF-Statistic | -2.604827 | 0.0046 | -1.580839 | 0.0570 |

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

| | Statistic | Prob. |
|---|---|---|
| Group rho-Statistic | -1.650404 | 0.0494 |
| Group PP-Statistic | -3.762232 | 0.0001 |
| Group ADF-Statistic | -2.487364 | 0.0064 |

في النموذج الثالث الأخير أي في غياب وجود قاطع فردي و اتجاه فردي، تبيّن كل نتائج إحصائيات الاختبارات لبادروني على وجود تكامل مشترك بين متغيرات بيانات البانل، فإحصاءات الاختبارات الستة كلها تشير إلى رفض الفرض العدم، القائل بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية 1%، و5%. ماعدا احصائية (Panel v-Statistic). و منه وقبول الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدّراسة. و عليه يمكن القبول بفرضية التجانس بوجود تكامل مشترك لكل الدول.

### 4. تقدير النموذج:

بعد ظهور وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدّراسة القياسية سنقوم بتقدير معلمات النموذج، إلا أن النموذج المناسب للتقدير في ظل النتيجة خاصة بعد ظهور مشكلة عدم التجانس الكلي (اختبار Hsiao) هو نموذج تصحيح الخطأ لبيانات البانل، وذلك بهدف القيام بقياس العلاقة الديناميكية و تحديدها في الفترة القصيرة والطويلة المدى بين الاستثمار المحلي و الادخار المحلي. فنماذج البانل (التأثيرات الثابتة والعشوائية) خاصة في النماذج الحركية، أنها تفترض تساوي معالم ميل النموذج بينما يعبّر عن الاختلافات المقطعية أو الزمنية من خلال القاطع. غير أنه في الواقع الاقتصادي، تتطلب نماذج بيانات البانل السماح بهامش من

التفاوت في معالم النموذج، خاصة في نماذج البانل الحركية، وذلك للحصول على تقديرات متسقة، تعكس السلوكيات المتباينة لمفردات العينة. فقد قدّم كل من (Pesaran, Shin and Smith: 1999) طريقة للتعامل مع التحيز الناتج عن الميول غير المتجانسة في نماذج البانل الحركية، وهي مقدرة وسط المجموعة المدمجة (Pooled Mean Group Estimator) والتي تختصر بالرمز (PMG) [1].

و توجد طرق أخرى التقدير وهي: طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كليا FMOLS، و طريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS و تمثل طرق تقدير للتعامل مع مشاكل عدم التجانس و إجراء الاختبارات المعقولة.

استخدمنا دائما برمجية (Eviews 9 ) للقيام بهذا الاختبار و جاءت النتائج على النحو التالي:

**الجدول (48): تقديرات العلاقة في المدى الطويل و المدى القصير**

**بانل A: تقديرات المدى الطويل**

المتغير التابع: $(I/GDP)$

| ARDL | FMOLS | DOLS |
|---|---|---|
| $(S/GDP)$ | $(S/GDP)$ | $(S/GDP)$ |
| * 0.38 | * 0.28 | * 0.26 |

**بانل B: تقديرات المدى القصير**

المتغير التابع: $(I/GDP)$

| القاطع | $\Delta (S/GDP)$ | $ECT$ |
|---|---|---|
| * 4.35 | ** 0.18 | * -0.30 |

*، ** و *** ذات دلالة إحصائية (معنوية) عند المستوى 1٪، 5٪ و 10٪ .

**المصدر**: الحصول على مخرجات تقدير النموذج بالاستعانة ببرنامج Eviews 9.

يلاحظ ضعف معامل الادخار على المدى الطويل باستخدام الطرق الثلاثة في التقدير PMG، FMOLS، DOLS . ومنه ضعف هذا المعامل في هذه الدّول لا يعكس حركية عالية لرأس المال الدولي. وهذه النتائج تدعم فرضية ضعف حركية رأس المال في هذه الدول وهي تقريبا تعكس النتائج التي تم التوصل إليها سابقا. و هذا ما يدعو في الأخير إلى مراجعة فرضية فلدشتاين- هوريوكا فيما يخص اعتبار العلاقة بين الاستثمار والادخار مقياسا لحركية رأس المال.

[1] عابد بن عابد العبدلي، محدّدات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، دراسات اقتصادية اسلامية، المجلد 16، العدد 1، ص 22-23.

في الأخير يوضح الجدول التالي (49) تلخيصا مفصّلا للاحصائيات الوصفية للمتغير المستقل و المتغير التابع و الخاصة بالدّراسة القياسية (البانل)، حيث يظهر المتوسط والوسيط و أعلى قيمة وأقل قيمة و الوسيط والانحراف المعياري لكلّ من المتغيّر المستقل والتابع. الانحراف المعياري، والحدّ الأعلى والحد الأدنى، ومعامل الالتواء ومعامل التفلطح و اختبار إحصائية جاك بيرا.

**الجدول (49): الاحصائيات الوصفية لبيانات البانل**

| $(I/GDP)$ | $(S/GDP)$ | مقاييس النزعة المركزية و مقاييس التشتت |
|---|---|---|
| 20.50818 | 17.45761 | Mean |
| 19.82820 | 16.47588 | Median |
| 61.54311 | 60.62818 | Maximum |
| 1.763038 | -21.46003 | Minimum |
| 7.831440 | 13.41554 | Std. Dev. |
| 0.761202 | 1.003241 | Skewness |
| 5.098700 | 4.631486 | Kurtosis |
| 151.8109 | 151.0309 | Jarque-Bera |
| 0.000000 | 0.000000 | Probability |
| 11115.44 | 9462.026 | Sum |
| 33180.32 | 97367.36 | Sum Sq. Dev. |
| 542 | 542 | Observations |

**المصدر**: بالاستعانة ببرنامج Eviews9

**خاتمة الفصل الثاني:**

بناء على نتائج دراستنا التطبيقية، فإن وجود تكامل مشترك بين الادخار والاستثمار المحليين في عينة الدول التي شملتها الدّراسة القياسية يدل على ضعف على حركية رأس المال الدولي، وتتمثل هذه الدول في: الجزائر، كوت ديفوار، الغابون، موريتانيا، جنوب أفريقيا، والتوغو. تتميز هذه الدول بضعف السوق المالية ممّا يعيق حركة تدفقات رأس المال الأجنبي، فلو استطاع كل بلد حسب فلدشتاين- هوريوكا ايجاد سوقا دولية كبيرة لرأس المال يعرض فيها مدخراته أو تكون مصدرا لتمويل استثماراته، فلن يكون عندئذ علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار والادخار.

بالنسبة لهذه الدول التي عرفت تكاملا مشتركا بين الادخار والاستثمار فإنه تم تقدير ديناميكية العلاقة في المدى القصير عن طريق نموذج تصحيح الخطأ وقد كانت النتائج متفاوتة بين البلدان فيما يخص نسبة التصحيح وسرعة الرجوع إلى حال التوازن.

أما الدول التي سجلت عدم وجود تكامل مشترك بين الادخار والاستثمار المحليين فهي: الكامرون، مصر، كينيا، السينغال، تونس، زامبيا، الكونغو الديموقراطية الشعبية ، ناميبيا و بوركينافاسو.

أما بالنسبة لزيمبابوي فإنه لا يمكن الجزم بوجود أو عدم وجود تكامل مشترك نظرا لوقوع إحصائية فيشر لاختبار الحدود ضمن مجال الحدود العليا والحدود الدنيا للاختبار.

عدم وجود تكامل مشترك بين متغيري الدّراسة في هذه الدول لا يعني بالضرورة وجود حركية عالية لرأس المال الدولي لأن معطيات الواقع لا تدعم فرضية حركية رأس المال في هذه الدول، فضعف الارتباط بين الادخار والاستثمار يمكن إرجاعه لعدة عوامل أخرى.

# – الخاتمـــــــة العامة –

## الخاتمة العامة

يعد استعراض الجوانب المختلفة الخاصة بتقويم تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية بالتركيز على الأسواق و التجمعات الإفريقية الجهوية المشتركة يخلص البحث إلى عدد من النتائج وتتمثل في الآتي:

**أولا**: عدم صلاحية النظرية التقليدية في التكامل الاقتصادي على اقتصاديات الدول الأفريقية ومن بينها دول مبادرة نيباد وذلك بسبب تفوق الآثار التحويلية للتجارة التي يرتبها الإتحاد الجمركي على الآثار الإنشائية، ويتطلب الأمر نظرية جديدة في التكامل تأخذ في اعتبارها العوامل المانعة للنمو في محيط هذه الدول وكيفية التغلب عليها، وترجع أهمية التكامل خاصة على اقتصاديات هذه الدول، وذلك للاعتبارات التي تترتب عليه، كتوسع السوق والتركز الصناعي المصحوب بالتنوع الإنتاجي وجني وفورات الحجم الكبير وزيادة الأرباح على مستوى المنطقة التكاملية بالإضافة إلى الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق تحرير انتقالات العمالة ورؤوس الأموال ورفع القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة.

**ثانيا**: تشير بعض الآراء على أن الإقليمية والاتجاه المتسارع نحو التكتلات الاقتصادية على المستوى العالمي قد يعوق التحرير العالمي للتجارة، ومع ذلك تبقى الإقليمية أسلوبا جيدا للتكامل بين الدول الإفريقية انطلاقا من أمور عدة نوردها في التالي:

- تعهد الإقليمية بتحقيق عدد من الأهداف التنموية على مستوى الدول الأعضاء قد يكون من الصعب تحقيقها في ظل تحرير التجارة العالمية وفقا لاتفاقية منظمة التجارة العالمية.
- ازدياد القوى التفاوضية للدول الأعضاء بالمنطقة التكاملية في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى.
- إن تحرير التجارة فيما بين أعضاء التكامل (وفقا لعدد من الآراء الاقتصادية) يمكن أن يؤدي إلى تحرير التجارة في المدى الطويل كنتيجة لنمو وتقوية آليات المنافسة داخل المنطقة التكاملية.
- الحد من الآثار غير الإيجابية والمحتملة للتطبيق الكامل لاتفاقية منظمة التجارة العالمية وكذلك آثار العولمة على اقتصاديات هذه الدول.

**ثالثا:** بتناول عدد من التجارب التكاملية في محيط الدول الافريقية خاصة دول شرق وغرب إفريقيا (من تعدد ارتباطهم بعلاقات تكاملية اقتصادية و تجارية على مستوى مناطقهم الجهوية والأفريقية) اتضح وجود عدد من العوامل غير المواتية (اقتصادية وسياسية واجتماعية ومؤسساتية) يعزى إليها فشل هذه التجارب عن تحقيق نتائج تنموية مرضية على المستوى الاقتصادي للمنطقة التكاملية.

**رابعا:** إن فشل تجربة المشروعات الافريقية المشتركة كانت نتيجة لعدة أسباب أهمها:

- نقص التمويل وتنافسية الصناعات مع نظيرتها المحلية ونقص الكوادر على المستوى الإداري والمهني (عمالة مدربة).
- انعدام التنسيق بين خطط المشروعات على مستوى المنطقة التكاملية وعدم وجود معيار محدد لتوزيع المنافع على الدول الأعضاء.

**خامسا:** باستعراض الجوانب المختلفة والمتعلقة بإقامة الأسواق الإفريقية المشتركة والصعوبات التي تعترضها يخلص البحث إلى عدد من النتائج ونوردها في التالي:

1. إن التكامل على المستوى الافريقي الكلي لا يعني الانغلاق الاقتصادي وعدم الانفتاح على العالم الخارجي بل هو التكامل الذي يتوجه باستغلال موارده الاستغلال الكفء لإشباع الحاجات الداخلية والتصدير إلى الخارج، أي أنه التكامل القائم على تنويع الصناعات واستخدام التكنولوجيا المناسبة بتطوير التكنولوجيا المستوردة وتحديث التكنولوجيا المحلية التي تصل بتكلفة الإنتاج إلى أدنى حد ممكن، مما يمكن من اختراق الأسواق العالمية والسيطرة على جزء منها.
2. أن كثير من حالات التكامل الإقليمية غير الناجحة على المستوى كانت نتيجة لغلبة العامل السياسي على العامل الاقتصادي ومحاولة تقليد الحركات التكاملية الأخرى على المستوى الأوربي، ولهذا لم تتح الدّراسات الكافية الخاصة باقتصاديات الدول المتكاملة وتفضيل العامل السيادي للدولة بما يحققه من مصلحة فردية على مصلحة المجموع ممّا يؤدي إلى بطء الخطوات الكافية للتحرّر الاقتصادي وهذا يستوجب تبني إطارا للتكامل الإفريقي يتضمن الآتي:

– تحديد مسؤوليات كل دولة تجاه التكامل ووضع برنامج زمني محدّد للتنفيذ الفعلي للتحرّر الاقتصادي لكافة المتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي متضمنة السياسات الاقتصادية المناسبة للتنفيذ.

– كان للتباطئ في تحرير التبادل التجاري البيني للسلع والخدمات على مستوى الدول الأعضاء أثر كبير في عدم نجاح معظم تجارب التكامل الإقليمية، وترى بعض الآراء الاقتصادية اقتراح اتحاد الإعفاء الجمركي للتجارة الحرة المشروطة لما يقدمه من مزايا الاحتفاظ بالرسوم الجمركية الحمائية حتى مع التجارة مع دول الاتحاد الإفريقي ككل، مما يتيح لأي دولة إفريقية الانضمام إلى الاتحاد دون أن يخل هذا بانضمامها في أي تكتل إقليمي آخر.

ولا شك أن هذا الإطار يعرقل جهود التكامل ويضيع الوقت سدى أمام تحرير التجارة الداخلية ويعوق التجارة البينية لدول مبادر نيباد و التكتلات الإقليمية الجهوية بشكل عام، والحل الأمثل هو الإسراع بإلغاء كافة القيود على التجارة الداخلية وانتقال العمالة ورؤوس الأموال فهو الطريق الأسهل والأسرع نحو إقامة تكتلات اقتصادية كفيلة بالانتقال إلى تكامل قاري.

بالرغم من الجهود التي يقوم بها البنك الإفريقي للتنمية و هياكل نيباد و الاتحاد الإفريقي في دعم جهود التكامل الإفريقي إلا أن هذا الدور ما زال محدودا بسبب الموارد التمويلية الضعيفة مما يوجب على دول مبادرة نيباد والاتحاد الإفريقي أن تزيد من مساهماتها المالية، ويمكن التعاون مع الهيئات المالية الدولية للمشاركة في هذا المجال بهدف تنمية هذه الدول خاصة وأن معظمها يصنف ضمن الدول الأقل نموا في العالم وفي هذا المجال يمكن للبنك أن يتبنى السياسات التالية:

– لا بد أن يقوم نشاط البنك التمويلي بناءا على خطة مدروسة تهدف إلى تمويل المشروعات الاقتصادية ذات الصفة التكاملية داخل نطاق المنطقة التكاملية.

– العمل على فتح قنوات جديدة للتمويل.

– دعوة البنك الإفريقي للتنمية إلى المساهمة في تنظيم تدفقات السيولة الفائضة بمصارف الدول الأعضاء عن طريق إرشادها إلى القنوات الاستثمارية الملائمة.

**نتائج الدراسة القياسية:**

إن سعي الدول الإفريقية لتشكيل تكتل اقتصادي سعيا لتحقيق الاندماج ضمن الاقتصاد العالمي لا يخلو من تحديات وعوائق كما يتطلب شروطا لا بد من توفرها لتحقيق التكامل الاقتصادي، ويأخذ هذا التكامل عدة أبعاد من بينها التكامل التجاري والتكامل المالي.

فبالنسبة للتكامل المالي الذي يتجسّد في الانفتاح على تدفقات رأس المالي الدولي بين دول مبادرة نيباد إنما يأتي في إطار عمليات التحرير المالي التي باشرتها هذه الدول سعيا للانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد أكثر استقرارا وتحررا الأمر الذي يستدعي التدرج في تحرير القطاع المالي، وتأخذ عمليات التدرج في التحرير المالي ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تحرير القطاع الحقيقي من خلال مجموعة من الاصلاحات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي؛

المرحلة الثانية: التحرير المالي الداخلي وهذا من خلال التحرير التدريجي لمعدّلات الفائدة على الودائع والقروض وفتح المجال أمام القطاع المصرفي الخاص؛

المرحلة الثالثة: التحرير المالي الخارجي وذلك بإلغاء القيود على سوق الصرف وتحرير حساب العمليات الجارية أولا ثم تحرير حساب رأس المال بعد ذلك.

كل هذا من أجل إيجاد بيئة مالية مناسبة تسمح بتعبئة الادخارات المحلية والأجنبية لتمويل المشاريع الاستثمارية الخاصة والعامة اللازمة لعملية التنمية ولمواجهة متطلبات اقتصاد السوق. وقد باشرت دول نيباد عمليات التحرير المالي إلا أن استكمال هذه العمليات يختلف حسب الدول الأمر الذي يطرح مسألة حركية رأس المال في هذه الدول.

وبناء على نتائج دراستنا التطبيقية، فإن وجود تكامل مشترك بين الادخار والاستثمار المحليين في عينة الدول التي شملتها الدّراسة القياسية يدل على ضعف حركية رأس المال الدولي، وتتمثل هذه الدول في: الجزائر، كوت ديفوار، الغابون، موريتانيا، جنوب أفريقيا، والتوغو. تتميز هذه الدول بضعف السوق المالية ممّا يعيق حركة تدفقات رأس المال الأجنبي، فلو استطاع كل بلد حسب فلدشتاين- هوريوكا ايجاد سوقا دولية كبيرة لرأس المال

يعرض فيها مدخراته أو تكون مصدرا لتمويل استثماراته، فلن يكون عندئذ علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار والادخار.

إلا أن العلاقة بين الاستثمار والادخار لا تعتمد فقط على حركة رأس المال وإنّما هناك عوامل أخرى تؤدي دورا في هذه العلاقة، فبناءاً على (Murphy, 1984; Sinn, 1992; Taslim, 1995). فإنّ الارتباط القوي بين الادخار والاستثمار المحليين تثبته الوقائع التجريبية إلاّ أنّه لا يعني بالضّرورة ضعف حركية رأس المال الدولي، فحتى في ظل النّماذج الّتي تكون فيها حركية تامة لرأس المال فإنّ الادخار والاستثمار المحليين يكونا مرتبطين بقوة بسبب التّغيّرات الّتي تحدث على مستوى المتغيّرات الخارجية الّتي لها تأثير على الادخار والاستثمار. هذه المتغيرات الخارجية يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

– المجموعة الأولى: تتمثل في النّمو الاقتصادي والنّمو السّكّاني اللذان يؤثّران في المتغيّرات محل الدّراسة في نفس الاتجاه.

– المجموعة الثانية: تتمثل في المتغيّرات المؤسّساتية كالسّياسات الاقتصادية وهي تعمل على توجيه حركة الادخار والاستثمار.

ومن الأمثلة على الدول التي تلعب المتغيرات الخارجية فيها دورا في تقوية الارتباط بين الادخار والاستثمار المحليين هي الجزائر حيث دور العوامل المؤسساتية هو المؤثر والتي يمكننا حصرها في السياسات الاقتصادية التالية:

- سياسة تخفيض الدينار الجزائري من طرف السلطات النقدية: هذه السياسة التي يتوقع منها تحسين وضعية الحساب الجاري ليست فعالة في ظل اقتصاد ريعي يتميز بضعف جهازه الإنتاجي ،خاصة وأنّ أسعار البترول تتحدد على مستوى السوق الدولية، فما دام هيكل الصادرات أحادي المنتوج فإنّ هذه السّياسة لا تؤدي إلى ترقية الصادرات بل ما ينتج عنها هو ارتفاع معدّل التضخم.
- فيما يتعلق بسياسة تحرير حساب رأس المال عن طريق إرساء قابلية تحويل الدّينار الجزائري، فإنّه لا تزال هناك قيود وضوابط على سوق الصّرف ممّا يعيق حركية رأس المال الدولي. وهذا التردّد من طرف السلطات إنّما مردّه إلى التّخوّف من استنزاف احتياطي الصّرف والمتأتي في مجمله من مداخيل صادرات المحروقات، الأمر الّذي يجعله عرضة لتقلّبات أسعار البترول.

وهناك عامل آخر يلعب دورا في الارتباط القوي بين الاستثمار والادخار هو أثر حجم البلد حيث أنّ الدول ذات الحجم الكبير لا تعتمد بشكل كبير على الادخارات الأجنبية في تمويل استثماراتها نظرا لما تتوفّر عليه من قدرة ادخارية محليّة كبيرة (Murphy, 1984; Sinn, 1992). إلا أن هذه الفرضية لا تنطبق على حالة الدول الإفريقية والدول النامية عموما وهذا لأن تأثير حجم البلد يكون عن طريق معدّل الفائدة، فمعدّلات الفائدة الحقيقية في هذه البلدان تتميز بالانخفاض بل حتى أنها سالبة في بعض الدول نظرا لارتفاع معدّلات التضخم، وهو ما يمنع جذب رؤوس الأموال التي تبحث عن مردود مرتفع.

كما أن عدم تحقق حركية عالية في هذه الدول يمكن تفسيرها ايضا بعدة عوامل أهمها:

– عدم تناسق المعلومات نظرا لعدم بلوغ الأسواق في هذه الدول حالة المنافسة ووجود ضوابط وقيود على نشاط بعض الأسواق؛

– مخاطر تغيرات أسعار الصرف: فغالبية هذه الدول إنما تتبع نظام الصرف الثابت ولا تسمح بتعويم العملة ممّا يعيق حركية رأس المال في هذه الدول كما أثبتته دراسة Miller (1988).

– تدني مستوى البنية التحتية.

وبالنسبة لهذه الدول التي عرفت تكاملا مشتركا بين الادخار والاستثمار فإنه تم تقدير ديناميكية العلاقة في المدى القصير عن طريق نموذج تصحيح الخطأ وقد كانت النتائج متفاوتة بين البلدان فيما يخص نسبة التصحيح وسرعة الرجوع إلى حال التوازن.

فبالنسبة للجزائر أشارت التقديرات أنّ ما يتم تصحيحه من اختلال توازن معدّل الاستثمار في كل فترة هو 33.85% وتدل نسبة التّصحيح هذه على أنّ سرعة التّكيف للوصول إلى وضع التوازن على المدى الطويل يستغرق حوالي ثلاث سنوات بعد حدوث صدمة ناتجة عن المتغيرات الخارجية.

جنوب افريقيا: قدرت نسبة التصحيح بـ 37.2%، حيث يستغرق العودة إلى وضع التوازن تقريبا ثلاث سنوات؛

كوت ديفوار: بلغت نسبة تصحيح الاختلال فيها 33.7%، سرعة التكيف للعودة إلى وضع التوازن تقدر بحوالي ثلاث سنوات؛

الغابون: معدّل التعديل فيها 36.7% وبالتالي فإن سرعة التكيّف تقدر بحوالي ثلاث سنوات ؛

موريتانيا: معدّل التعديل فيها 53.9% وبالتالي فإن سرعة التعديل أقل من سنتين من أجل رجوع معدّل الاستثمار إلى وضع التوازن في المدى الطويل؛

التوغو: نسبة التصحيح فيها 72.5%، تدل هذه النسبة على سرعة تكيف عالية لمعدّل الاستثمار للعودة إلى وضع التوازن في المدى الطويل حيث يبلغ سنة وثلاثة أشهر تقريبا.

أما الدول التي سجلت عدم وجود تكامل مشترك بين الادخار والاستثمار المحليين فهي: الكامرون، مصر، كينيا، السينغال، تونس، زامبيا، الكونغو الديموقراطية الشعبية ، ناميبيا وبوركينافاسو.

أما بالنسبة لزيمبابوي فإنه لا يمكن الجزم بوجود أو عدم وجود تكامل مشترك نظرا لوقوع إحصائية فيشر لاختبار الحدود ضمن مجال الحدود العليا والحدود الدنيا للاختبار.

عدم وجود تكامل مشترك بين متغيري الدّراسة في هذه الدول لا يعني بالضرورة وجود حركية عالية لرأس المال الدولي لأن معطيات الواقع لا تدعم فرضية حركية رأس المال في هذه الدول، فضعف الارتباط بين الادخار والاستثمار يمكن إرجاعه إلى العوامل التالية:

– ضعف القدرة الاستيعابية: فنظرا لضعف القدرة الادخارية لهذه الدّول فإن تمويل الاستثمار يعتمد على الموارد الخارجية مثل الديون الخارجية والمساعدات الأجنبية.

–كما تلعب الظروف السياسية دورا في تحقيق حركية رأس المال فعدم توفر الاستقرار الأمني والسياسي في هذه الدول يمنع تدفقات رأس المال الدولي ممّا يعيق حركة التكامل المالي.

ما تتميّز به هذه الدول الإفريقية فيما يخص حركية رأس المال يرجع إلى اختلالات هيكلية لا تزال مساعي حكومات هذه الدول جادة لإصلاحها، فالإصلاحات الهيكلية إلى جانب تعزيز السياسات النقدية وسياسات الموازنة في الكثير من البلدان الإفريقية ساعد دول مجموعة النيباد على اجتياز الأزمة المالية العالمية بشكل أفضل ممّا سبق كما صرح بذلك السيد جون ليبسكي النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي (نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية؛ 18 فبراير 2010) .

فالبنوك المركزية الإفريقية بدأت تخرج من الأزمة ولديها احتياطات دولية أكبر ممّا كان عليه الحال في السابق، الأمر الذي وفر هامش أمان لمواجهة صدمات ميزان المدفوعات كما أن تخفيف أعباء الديون المستحقة للصندوق

والعديد من الجهات الأخرى كان عاملا مساعدا أيضا، لأنه أتاح موارد أمكن استخدامها في تحسين مناخ الاستثمار في مشروعات البنية التحتية ودعم الفقراء.

وهذا ما يدعم فرضية ضعف حركية رأس المال في هذه الدول رغم الارتباط الضعيف بين الاستثمار والادخار.

هذه النتائج تدفع إلى مراجعة فرضية فلدشتاين- هوريوكا فيما يخص اعتبار الارتباط بين الاستثمار والادخار مقياسا لحركية رأس المال. وكما سبق وإن أشرنا فإن هناك العديد من الدّراسات أثبتت وجود حركية عالية لرأس المال رغم الارتباط القوي بين المتغيرين الأمر الذي يخالف تماما فرضية فلدشتاين- هوريوكا، وفي المقابل فإنه رغم ضعف الارتباط بين المتغيرين فإن هذا لا يعني حركية عالية لرأس المال الدولي كما افترض F-H.

كما تستدعي هذه النتائج من دول مجموعة نيباد مواصلة المساعي في إطار استكمال عمليات التحرير المالي لتحقيق التكامل المالي بين دول المجموعة خاصة تحرير الحساب الجاري وحساب رأس المال وإلغاء القيود والإجراءات البيروقراطية التي تحدّ من جلب رأس المال الأجنبي وذلك من أجل توسيع القدرة الاستيعابية للاقتصاد وتمويل المشاريع الاستثمارية وخلق فرص استثمارية متنوعة للخروج من تبعية قطاع المحروقات بالنسبة للدّول المصدرة للنفط كالجزائر والتخلص من تبعية المديونية والمساعدات الخارجية.

**التوصيات:**

في ظل التوجهات العالمية الحديثة نحو التكامل الاقتصادي على اعتبار كونه الطريق المؤدي إلى النمو وتحقيق الأهداف الاقتصادية للدول الأعضاء في الاتجاهات التكاملية بمختلف أشكالها، بالإضافة إلى ما يفرضه تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية، من تحرير كامل للتجارة العالمية من كافة القيود المفروضة عليها، يأتي هدف تحقيق تكامل إقليمي و قاري، لما يترتب عليها من أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية، كاتساع الأسواق وتنوع الصناعات والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وفقا لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية وإقامة المشروعات المشتركة ذات التقنية العالية والتقارب الاجتماعي والثقافي لشعوب القارة.

1- العمل المشترك والاندماج الاقتصادي هو الطريق المناسب للتنمية، خاصة وأن معظم هذه الدول تعاني من مشكلات البطالة والتضخم وضعف الإنتاج والإنتاجية ووجود اختناقات بالهياكل الاقتصادية، ولعل نقص الإمكانيات المالية لمعظم الدول الأعضاء بالمبادرة و الاتحاد ككل يؤدي إلى ضعف القدرة على استغلال الموارد بشكل أمثل ومن هنا يكون إطار النمو

القائم على إنشاء أسواق إفريقية مشتركة لمختلف التجمعات الافريقية هو الإطار المناسب للتنمية لهذه الدول، خاصة وأنها تمتلك كافة الإمكانيات الخاصة بالتكامل سواء تمثل ذلك في اتساع الأسواق مجتمعة وتوافر المواد الخام اللازمة للصناعة وكذلك الطاقات البشرية والفنية القادرة على استغلالها.

2- إن أهمية العمل المشترك كأساس لإقامة أسواق إفريقية مشتركة واتفاقات إقليمية تجارية وتكاملية يوجب على الدول الإفريقية أن تنبذ كافة الخلافات على المستوى السياسي والاجتماعي وحل كافة المشكلات الحدودية القائمة والدعوة إلى السلام الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي.

3- الإسراع بإقامة أسواق إفريقية جهوية مشتركة يتطلب إلغاء كافة القيود على حركة انتقال العمالة ورؤوس الأموال والتجارة البينية للدول الأعضاء، وضرورة العمل على إيجاد أساس عادل للتعويضات للدول المتضررة من التكامل والنهوض باقتصاديات الدول الأقل نموا في المجموعة حتى لا تتضرر أكثر من أعباء التكامل.

4- الانفتاح على العالم الخارجي وإقامة أسواق إفريقية جهوية مشتركة على أساس من المنافسة الفعالة التي تدفع إلى البذل والجهد وتحسين المنتجات من خلال التطبيق الواسع للتكنولوجيا واستخدام الأساليب العلمية الحديثة ووضعها موضع التنفيذ مما يمهد الفرصة لإحلال الواردات تدريجيا والتوجه إلى التصدير واختراق حاجز الأسواق العالمية.

5- لا شك أن نقص الكوادر الإدارية والفنية وفقر البحث العلمي لضعف التمويل بالدول الافريقية من شأنه أن يقلل من فرص التكامل الحقيقي في غير صالح تطوير الصناعات وتحسين جودة المنتج وضعف القدرة على تسويق هذه المنتجات وتفضيل المستهلك للبديل الأجنبي ذي الجودة العالية والسعر الأقل.

6- في ظل الاتفاقيات العالمية الحالية المتوجهة نحو اقتصاديات السوق وإزالة كافة العقبات أمام التبادل التجاري العالمي لم يعد أمام الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي ذرائع قوية تحتاج بها لصالح الهوية القطرية مما يحتم على هذه الدول ضرورة الإسراع بتبني سياسات التحرير

الاقتصادي على كافة مستويات متغيرات الاقتصاد الوطني عامة والقطاعات الاقتصادية خاصة والإيمان بضرورة الإصلاح الاقتصادي كمشروع قومي يضم اقتصاديات هذه الدول بحيث تكون النواه للتحرير الاقتصادي الكامل على مستوى المنظمة.

7- ضرورة إقامة محكمة إفريقية كبرى وتنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين الدول الأعضاء فيما يخص النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

**خاتمة: حول مستقبل جهود التكامل في إفريقيا:**

يمكن القول إن نجاح التكامل الإقليمي في المقام الأول يعتمد بدرجة كبيرة على الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول الإفريقية، وهو ما يقود إلى ضرورة علاج أزمة الدولة في إفريقيا؛ ذلك أن نظام الدولة ما زال هو الفاعل الرئيس في التفاعلات الدولية، سياسيا واقتصاديا على السواء، كما أنه يظل العامل الرئيس في التنمية الوطنية، فالدولة القوية هي الوحيدة القادرة على وضع البلاد على خريطة الاقتصاد السياسي العالمي، وعلى الدخول بنجاح في المساومة الجادة مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين المختلفين داخليا وخارجيا، وعلى القادة الأفارقة الاعتراف بهذه الحقيقة وابتكار آليات وتنظيمات جديدة أكبر من الناحية المادية والمؤسسية من الدول الوطنية الفردية القائمة، تمكنها من تحقيق مصالح القارة، ومن الدفاع عن مصالح شعوب القارة في الاقتصاد السياسي الدولي؛ وبلورة منظور تنموي مستقل يقود القارة قُدما.

ولا شك أن تحقق حلم إقامة دولة كبرى في القارة، تتوحد داخلها كل القوى التنفيذية القائمة، لتقوم هيئة تنفيذية جديدة تسمو صلاحياتها وسلطاتها على مختلف السلطات الموجودة في مختلف المناطق؛ سوف يسفر عن كيان سياسي يمتلك القوة المادية اللازمة التي تمكّنه من الدخول بفاعلية في الاقتصاد السياسي العالمي، وعلى تحقيق التنمية الداخلية، وسوف تختفي داخله مشكلات عدم التوافق وعدم التنفيذ والتنافس ما بين الدول؛ على أساس أن سياسة التنمية أو خطة التنمية ستكون خطة وسياسة لدولة واحدة، كما أن التنافس والصراع سيكون داخل مجتمع سياسي واحد.

وعلى الصعيد المؤسسي؛ يقتضي نجاح جهود التكامل ضرورة التناغم بين السياسات الوطنية والمؤسسات الإقليمية، وتبادل المعلومات والبيانات بشفافية، والالتزام بالقواعد والضوابط، والتشاور قبل اتخاذ القرارات واحترامها وتنفيذها بعد صدورها، وحل التعارض والازدواجية بين الأبنية والمؤسسات العاملة في تلك المجالات،

وهو ما قد يعني إعادة تعديل المؤسسات القائمة على المستويين الإقليمي والوطني، فالقارة لا تستطيع أن تتحمل تعدد التجمعات الإقليمية وتداخلها، مع تضارب أهدافها وعضويتها، وتتطلب الرشادة قرارات سياسية على أعلى المستويات، وهو ما ينبغي أن يكون في مقدمة الأولويات الواجب التصدي لها من جانب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الإفريقي.

وعلى الصعيد نفسه؛ يجدر بمؤسسات التكامل الإقليمي، وخصوصا في الاتحاد الإفريقي، أن تكون منبرا للتعبير عن مواقف إفريقيا المشتركة في المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية، فالقدرة التساومية للتنظيمات الإقليمية الفاعلة التي هي متطلبات أساسية للمشاركة الفاعلة في هذه المفاوضات؛ تعد أكبر كثيرا من قدرة كل دولة منفردة.

ومن الوهم تصور أنه يمكن في المدى القصير أو المتوسط، بل والطويل، إجراء تعديلات جوهرية في نظم الإنتاج الاقتصادية في الدول الإفريقية، ومع ذلك فإنه من الممكن زيادة فاعلية القائم منها عبر الاستثمار المشترك، وتنسيق أطر الإدارة، فالتكامل يتضمن تعبئة الموارد المالية والمادية والبشرية اللازمة لإقامة مشروعات مشتركة، وأفضل السبل لحل المشكلة (على الأقل جزئيا) هي تحديد الموارد الإنتاجية واستغلالها لكل طرف في التكامل.

ويمكن إعطاء أولوية للمناطق الحدودية كمناطق تكامل؛ على نحو لا يحقق فقط الاستقرار الإقليمي؛ بل يُسفر كذلك عن قيام شبكات رسمية وغير رسمية للتجارة في السلع والخدمات والأفراد ورأس المال في المناطق المعنية، فعملية التكامل – كما في أي عمليات أخرى – تحتمل المكسب والخسارة، ولذا فمن الضروري توقع المكاسب والخسائر والعمل على التوزيع العادل للأرباح والتكاليف.

وتجدر الإشارة إلى أن خطة التكامل على المستوي الإقليمي لا بد أن تعتمد على خطة جماعية متفق عليها، فترك عملية التكامل الإقليمي لآليات العرض والطلب يضر بجهود التكامل ومساعيه في ظل مشكلة توزيع عوائد التكامل القائم على مبدأ الدولة الأكثر كفاءة، والذي يُعد السبب الرئيس في ظهور عملية الاستقطاب داخل العملية التكاملية، واستفادة الدول الأقوى اقتصادا في نطاق التكامل على حساب الدول الأقل قدرة، وهو ما يهدد بخروج الأخيرة منه؛ لذا يتوقف نجاح مشروعات التكامل على القدرة على إيجاد حلول مقبولة للمشكلات التوزيعية المتولدة عن عملية التكامل عبر السياسات التعويضية والتصحيحية.

وبصفة عامة؛ فإن نجاح عملية التكامل الإقليمي يقتضي منح مزيد من الاهتمام بالدول والأقاليم الأقل نموا عبر تنفيذ مشروعات تنموية بهذه المناطق، تنعكس آثارها الإيجابية ليس على تلك الدول والأقاليم فحسب، بل تنعكس كذلك على الدول الأخرى الأعضاء في العملية التكاملية وعلى العملية نفسها، ففيما يتصل بالعملية التكاملية؛ فإن استفادة الدول الأقل نموا من مشروعات التكامل سوف يزيد من التزامها بالعملية التكاملية، كما أن نهوض اقتصاديات تلك الدول الأقل نموا سوف ينعكس إيجابيا على الدول الأكثر نموا من خلال اتساع السوق التكاملي أمام منتجات تلك الأخيرة.

وعلاوة على تعزيز تحرير التجارة البينية؛ لا بد أن يحظى التكامل الإفريقي بأولوية في مجال تكامل الإنتاج وعناصر الإنتاج، وتنمية البنية التحتية وتنسيق السياسات والبرامج الاقتصادية الأساسية، فخطط التكامل الناجح تتطلب درجة عالية من التعاون والثقة بين الشركاء؛ وبغير الثقة في الجيران والشركاء من المستحيل وضع مشاريع لتوحيد الشعوب والدول المختلفة، والتخلص من التبعية الخارجية.

وعلى الصعيد الاقتصادي الدولي؛ يشير بعض الباحثين إلى ضرورة دعم الدول الكبرى ومؤسسات التمويل الدولية لعملية التكامل الإقليمي في إفريقيا؛ من خلال التخفيف من عبء الديون، ودعم قطاعات البنية التحتية (النقل والاتصالات، والطاقة، وتنمية الموارد البشرية، والتعليم والأبحاث) بمزيد من الاستثمارات والمشروعات، وكذلك نقل التكنولوجيا، وتيسير وصول المنتجات الإفريقية إلى أسواق الاقتصاديات المتقدمة من خلال خفض الجمارك على السلع الإفريقية على جميع مراحل الإنتاج، وذلك بالرغم من علامات الاستفهام العديدة التي تحيط بمدى جدية رغبة الدول الكبرى في مساعدة الدول النامية بصفة عامة والإفريقية بصفة خاصة ؛ في ظل ما تظهره المؤشرات من تراجع اهتمام القوى الغربية بالشراكة مع اقتصاديات إفريقية ضعيفة.

وعلى الصعيد الاجتماعي؛ لا بد أن تقوم عملية التكامل الإفريقي على شراكة جديدة، تتضمن ليس فقط الحكومات بل كذلك مشاركة فاعلة من الشباب والنساء والمجتمع المدني عبر مؤسساته المختلفة والقطاع الخاص, وهو ما سوف يجعل الآليات شعبية لا نخبوية، ويجعلها قادرة على أن تستثير الطاقات الإنتاجية والإبداعية لكل الأفارقة لتحقيق التنمية.

من الأهمية بمكان المساعدة في إيجاد نواة أساسية من الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين على المستوى الإقليمي؛ بما يعنيه ذلك من ضرورة وجود كيانات اقتصادية حدودية، وتطويرها والحفاظ عليها، وإقامة أبنية وطنية تشجّع ظهور فاعلين اجتماعيين ذوي مشروعات ناجحة وداعمة للتكامل؛ من ذلك قيام رجال

الأعمال، العاملين في نطاق التكامل الإقليمي، ببناء شبكات اتصال وتنظيم جماعات ضغط قوية للدفاع عن مصالحهم بطريقة أفضل, على نحو ما تشير إليه خبرة القطاع الخاص والإيكواس (ECOWAS) في غرب إفريقيا، وما حققه الجانبان من مشروعات في مجالات مختلفة؛ تؤكد قدرة القطاع الخاص على المساهمة في عملية التكامل الإقليمي بفاعلية.

فمثل هذا النمط من الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين يمكن أن يمثل القوة المؤثرة في جهود التكامل والحارسة لها، ومن الأهمية كذلك خفض الفروق الاجتماعية مقاسة بمستوى الدخل، ذلك أن المعدلات المتزايدة في فروق الدخل على المستوى الإقليمي ستؤدي إلى صراعات اجتماعية واضطرابات، تقوّض من أي تقدم على صعيد التكامل الإقليمي، فأحد دروس الخبرة الأوروبية أنها عمدت إلى احتواء الفوارق بين الدول الأعضاء وخفضها.

وبالنظر إلى احتياج التكامل الإقليمي لأسواق تنافسية تقوم في جوهرها على حرية انتقال عناصر الإنتاج والارتقاء برأس المال البشري؛ فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من الاستثمار في الموارد البشرية، وهو ما يعني مكافحة الفقر والأمية والأمراض المزمنة، ورفع كفاءة الإدارة عبر التدريب، ومنح عناية لمجالي التعليم والصحة على المستويين الوطني والإقليمي.

وعليه؛ فإن حركة التكامل الإقليمي في إفريقيا تتطلب جهدا جهيدا يسعى إلى تحقيق غاياته، والتغلب على المعوقات سالفة البيان، في ظل إطار من الاعتراف بالاختلافات اللغوية والإثنية والاجتماعية واحترامها.

ختاما يمكن الإشارة إلى أن هناك اتجاهين متعارضين بشأن مستقبل التكامل الإقليمي في القارة؛ يرى أولهما أن الاتحاد الإفريقي على الرغم من التحسينات الطفيفة التي تضمنها ميثاقه، كإنشاء برلمان عموم إفريقيا ومحكمة العدل الإفريقية، فإنه واقعيا لم يتجاوز بعد قيود «منظمة الوحدة الإفريقية»، في ظل حقيقة أن الدول الإفريقية بمثالبها هي الفاعل الرئيس، وأن التمسك المقيت بمفاهيم السيادة ومصالح الدولة الوطنية يجعل من المستحيل تنسيق السياسات الاقتصادية، ومن ثم فلن تتحقق غايات التكامل الإقليمي وأهدافه، بل ستزداد مشكلات الداخل من فقر وإيدز، ومجاعات ولاجئين، كما ستزداد التبعية للخارج.

# - قائمـة المراجـــــــــع -

# – قائمة المراجع –

## المراجع باللغة العربية

### الكتب:


1. حمد حامد عبد الله، الاقتصاد الإقليمي مع التطبيق على الدول العربية، جامعة الملك سعود، السعودية، 1998.
2. خالد محمد السواعي، Eviews و القياس الاقتصادي، دار الكتاب الثقافي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.
3. سعود المطير، مقرّر الاقتصاد القياسي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، المملكة العربية السعودية، 2014.
4. سمير محمود عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في إطار العولمة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
5. عبد الحميد عبد المطلب، "السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004.
6. عبد الرحمن الحبيب، "نظرية التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1974.
7. عمر صقر، "سياسات التجارة الخارجية"، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2005.
8. فؤاد أبوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004.
9. محمد عاشور وأحمد سالم، دليل المنظمات الأفريقية الدولية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مشروع دعم التكامل الأفريقي، جامعة القاهرة، 2006.
10. محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
11. مصطفى كامل السيد، استراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبيرالية الجديدة، آفاق الشراكة من أجل التنمية في إفريقيا، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، الجامعة القاهرة، 2003.

**12.** موريس شيف ول، ألن وينترز، التكامل الاقليمي والتنمية ، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، ترجمة كوميت للتصميم الفني، القاهرة، 2003.

13. نورة عبد الرحمن اليوسف، محاضرات في الاقتصاد القياسي: الجزء الأول، ص 4-5 ، كلية العلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2012.

14. محمد عاشور وأحمد علي سالم، دليل المنظمات الأفريقية الدولية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مشروع دعم التكامل الأفريقي، جامعة القاهرة، 2006.

15. حمدي عبد الرحمان حسن، "إفريقيا والعولمة"، أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية، القاهرة، 2004.

16. محمد عاشور، التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا، الواقع والتحديات، معهد البحوث والدراسات الإفريقية،القاهرة، 2005.

17. محمد عاشور وأحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا، رؤى و آفاق، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مشروع دعم التكامل الأفريقي، جامعة القاهرة، 2005.

18. صالح ابوبكر على أحمد، أثر المتغيرات العالمية والإقليمية على العلاقات العربية الإفريقية من عام 1989-2000، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

19. توفيق المديني، المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، 2004.

20. محمود الحميصي، خطط التنمية العربية وإتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.

21. راوية توفيق، الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا، دراسة تحليلية لمبادرة نيباد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مشروع دعم التكامل الأفريقي، جامعة القاهرة، 2005.

22. إسماعيل العربي، التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

23. أحمد برقاوي وآخرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.

24. محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها، الجزء الثاني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

25. منير الحمش، التكامل الاقتصادي العربي ، المجلد السادس، دار الجليل، دمشق، 1987.

## المجلات و الدوريات العلمية:


26. أحمد سلامي، أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.
27. بلقاسم العباس، الاقتصاد القياسي، مجلة جسر التنمية، العدد 51، المعهد العربي للتخطيط الكويت، مارس، 2006.
28. بشير عبد الله بلّق، العلاقة بين الاستثمار و الادخار في الاقتصاد الليبي للفترة 1970- 2005، مجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، المجلّد الثاني، جامعة الزاوية ليبيا، 2013.
29. حمدي عبد الرحمان حسن، "إفريقيا والعولمة"، أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية، القاهرة، 14/12 أفريل 2002، مقال لراوية توفيق حول العولمة و الإقليمية الجديدة في افريقيا: دراسة لتجمع الكوميسا، 2004.
30. خالد محمد السواعي، أنور أحمد العزام، العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 2015.
31. دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، المحدّدات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام منهج الحدود لاختبار التكامل المشترك في إطار نموذج الـ ARDL، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية، العدد 4، الجزء الأول، 2014، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية.
32. صالح العصفور، الارتباط والانحدار البسيط، مجلة جسر التنمية، العدد 47، المعهد العربي للتخطيط الكويت، نوفمبر، 2005.
33. عابد بن عابد العبدلي، محدّدات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المجلد 16، العدد 1، 2010.
34. محمد إبراهيم السقا، مساعد عبد الله بن عيد، العملة الخليجية الموحدة: تحليل بانل لروابط التجارة البينية و النشاط الاقتصادي، البحوث والدراسات، مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية، العدد 132.
35. محمد بن عبد الله الجراح، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، 2011.
36. محمد عبد الله الجراح، معضلة فيلدشتاين- هوريكا و حركة رأس المال، حالة تطبيقية على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 26، العدد 1، 2012.

37. كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، أنسان خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 33، 2012.

38. احمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد81، مارس 2009.

## الأطروحات و الرسائل:

39. مرام تيسير مصطفى الفرا، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية، ماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، 2012.

## المراجع باللغة الأجنبية

## الكتب:

40. B. Ballassa ,The theory of Economic integration, Allen and Vnwin, 1961.
41. Badi H. Baltagi, Econometric Analysis of Panel Data, 3rd ed. John Wiley & Sons, Ltd. 2005.
42. Ben Vogeloang, Econometrics: theory and applications with Eviews, Pearson Education Ltd 2005.
43. Chow, G.C. (1983). Econometrics. New York: McGraw-Hill.
44. Christ, C.F. (1966). Econometric Models and Methods. New York: John Wiley.
45. Damodar N. Gujarati,(2003). Basic Econometrics, Fourth Edition, McGraw-Hill, New York, NY.
46. Dimitrios A. and Stephen G. Hall, Applied Econometrics: A modern approach, 1st ed. Palgrave Macmillan, 2007.
47. Gujarati, Basic econométrics, 4 Ed, 2004.
48. Jean Coussy, Economie politique des intégrations régionales: Une approche historique, Mondes en développement, 2001/3, N°115/116.
49. Malinvaud, E. (1966). The Statistical Methods of Econometrics. Amsterdam: North Holland.
50. Régis Bourbonnais, Econométrie, Manuel et exercices corrigés, 7 édition, Paris, Dunod, 2009,

## الدوريات العلمية والأوراق البحثية:


51. Belloumi, M.(2014),"The relationship between trade, FDI and economic growth in Tunisia: An application of the autoregressive distributed lag model. Econ. Syst".
52. Chrysost, B., Jude C., Eggoh, (2011). The Feldstein–Horioka puzzle in African countries: A panel cointegration analysis. Economic Modelling. 28.
53. Christos, K., Nikolaos, M., & Suzanna-Maria, P. (2008). The Feldstein–Horioka puzzle across EU members: Evidence from the ARDL bounds approach and panel data. International Review of Economics and Finance .
54. Hubert Gérardin, Les spécifités des groupements d'intégration entre pays en développement, Mondes en développement, 2001, Tome 29, 115/116.
55. Hugon Philippe., L'économie des conflits en Afrique, Revue internationale et stratégique, 2002/3, n° 43.
56. Mendoza Julio, Quelques aspects de l'intégration de projets de développement en Amérique latine (compte rendu d'un séminaire dirigé M. J . Paelinck) . Revue Tiers-Monde, 1967, tome 8 n° 31.
57. Saten. K., Rahul,S. , Sadhana S. (2014). Does economic integration stimulate capital mobility ? An analysis of four regional economic communities in Africa. Int. Fin. Markets, Inst. and Money.
58. Philipe Hugon, les économies en développement au regard des théories de la régionalisation, tiers-monde, 2002, tome 43 n°169, les chemins de l'intégration régionale.
59. Hugon Philippe., L'économie des conflits en Afrique ,Revue internationale et stratégique , 2002/3 , n° 43.
60. Rieber Arsène et Tran Thi Anh-dao, Intégration régionale Sud-Sud et répartition intra-zone des activité, Revue économiques, 2014/1 vol.55.
61. Catherine RHEIN, intégration sociale, intégration spatiale, Espace géographique, 2002/13, tome 31.
62. Akoété Ega Agbodji, Intégration et Echanges commerciaux intra sous régionaux : le cas de L'UEMOA, Revue africaine de l'intégration, Vol 1,N° 1, 2007
63. Christian Aubin , Théorie de l'intégration économique régionale, Programme intensif SOCRATES : Intégration Européenne.
64. Olivier Dabène, L'intégration régionale en Amérique latine : le Mercosur, Etudes du CERI, N° 8, 1995.
65. Barkoulas, J., Filizetkin, A., Murphy, R., (1996). Time series evidence on the saving–investment relationship. Applied Economics Letters 3, 77 – 80.
66. Feldstein, M. (1983). Domestic saving and international capital movements in the long run and the short run. European economic review, 21, pp. 129-151.

67. Feldstein, M. & Bachetta, P. (1991). National savings and international investment. In D.
68. Golub, S. S. (1990). International capital mobility: net versus gross stocks and flows. Journal of international money and finance, 9, pp. 424 - 439.
69. Hamada, K., Iwata, K., (1989). On the international capital ownership pattern at the turn of the twenty-first century. European Economic Review 33, 1055–1085.
70. Kim, S., (2001). The saving–investment correlation puzzle is still a puzzle. Journal of International Money and Finance 20, 1017–1034.
71. Sinn, S. (1992). Saving-investment correlations and capital mobility: on the evidence from annual data. The economic journal, 102, pp. 1162-1170.
72. Taslim, M. A. (1995). Saving investment correlation and capital mobility. (UNE working papers in economics, 18).

## التقارير:

73. Bulletin mensuel de la BCE, L'ouverture économique de la zone euro mesure par le commerce extérieur, problèmes économiques, n°2.650-2 février 2000.
74. ECONOMIC DIVERSIFICATION IN AFRICA, A REVIEW OF SELECTED COUNTRIES, OECD, United Nations, OSAA 2010.
75.
76. Rapport annuel, Pour une industrialisation inclusive et durable**,** COMESA, 2014.
77. Rapport sur le développement économique en Afrique, renforcer l'intégration économique régionale pour le développement de l'Afrique, Nations unis , 2009.
78. Report the last developed countries, UNCTAD, 2015.
79. Le Programme Minimum D'Intégration (PMI), 2009 – 2012, Commission de l'Union africaine, 2010.
80. Rapport du Programme Minimum D'Intégration (PMI), Contenu, Mécanisme de mise en œuvre, Mécanisme de suivi et d'évaluation, Union africaine , Addis Ababa, Ethiopia, mai 2009.

## مواقع على الأنترنيت:

81. http://databank.worldbank.org
82. http://perspective.usherbrooke.ca/
83. http://www.nepad.org/fr/
84. http://www.econstats.com/wdi/wdic_DZA.htm
85. http://www.imf.org/external/datamapper/index.php
86. http://ecastats.uneca.org/acsweb/Databases.aspx

# - قائمة الجداول و الأشكال -

# – قائمة الجداول–


| | | |
|---|---|---|
| | **الجزء الأول الفصل الأول** | |
| (1) | الآثار المتوقعة للأشكال التكاملية والنتائج المترتبة عليها | |
| | **الجزء الأول الفصل الثاني** | |
| (2) | أهم المجموعات الاقتصادية الجهوية في القارة الإفريقية | 58 |
| (3) | الناتج المحلي الإجمالي لدول الكوميسا (2009) مليار دولار | 69 |
| (4) | معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي في دول الكوميسا 2009-2013 | 71 |
| (5) | التجارة البينية بين دول مجموعة الكوميسا 2003-2012 (مليون دولار أمريكي) | 73 |
| (6) | التجارة البينية حسب دول مجموعة الكوميسا 2003-2012 (مليون دولار أمريكي) | 74 |
| (7) | حصة التكتلات التجارية الإقليمية في الصادرات والواردات العالمية، 1970-2010 (بأسعار الدولار الجارية و معدّلات الصرف السائدة) | 88 |
| (8) | الصادرات والواردات البينية، 1996-2011 (كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات أو الواردات) | 91 |
| (9) | التجارة الداخلية والناتج المحلي الإجمالي، من خلال التكتلات الإقليمية | 92 |
| (10) | التجارة البينية بين الدول الأفريقية، 1996-2011: توزيع الحصص | 93 |
| ( ) | | |
| ( ) | | |
| | **الجزء الثاني الفصل الأول** | |
| (11) | اختبارات جذر الوحدة للبانل – النمو الاقتصادي (مستواه) | 128 |
| (12) | اختبار Hadri Z-stat | 129 |
| (13) | اختبارات جذر الوحدة للبانل – معدّل الانفتاح التجاري (مستواه) | 129 |

| | | |
|---|---|---|
| (14) | اختبارات جذر الوحدة للبانل – معدّل النمو الاقتصادي (الفرق الأول) | 130 |
| (15) | اختبارات جذر الوحدة للبانل – معدّل الانفتاح التجاري (الفرق الأول) | 131 |
| (16) | اختبار التكامل المشترك وجود قاطع فردي | 134 |
| (17) | اختبار التكامل المشترك بوجود قاطع فردي و اتجاه فردي | 135 |
| (18) | اختبار التكامل المشترك بدون قاطع و لا اتجاه | 136 |
| (19) | تقدير نموذج البانل الساكن (نموذج الآثار العشوائية) | 140 |
| (20) | مقدّرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصحّحة كليا | 141 |
| (21) | مقدّرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS | 142 |
| (22) | تقديرات البانل في المدى القصير | 144 |
| | **الجزء الثاني الفصل الثاني** | |
| (23) | اختبار جدر الوحدة باستخدام Augmented Dickey-fuller (ADF) حالة الجزائر | 166 |
| (24) | اختبار جدر الوحدة باستخدام (Phillips-Perron test) (PP) حالة الجزائر | 167 |
| (25) | النتيجة النهائية لاستقرارية السلاسل الزمنية حالة الجزائر | 167 |
| (26) | النموذج الأمثل لل ARDL | 168 |
| (27) | نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM | 169 |
| (28) | نتائج اختبار الحدود | 169 |
| (29) | نتائج فحص بواقي تقدير نموذج UECM | 172 |
| (30) | علاقة المدى الطويل | 173 |
| (31) | نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM | 174 |
| (32) | اختبار جدر الوحدة باستخدام Augmented Dickey-fuller (ADF) السلسة الأولى: الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | 175 |
| (33) | اختبار جدر الوحدة باستخدام اختبار الـ PP السلسلة الأولى: الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | 177 |
| (34) | النتيجة النهائية لاستقرارية السلاسل الزمنية في باقي دول الدّراسة القياسية | 178 |

| | | |
|---|---|---|
| (35) | طريقة منهج الحدود لاختبار التكامل المشترك | 180 |
| (36) | تقدير علاقة المدى الطويل في الدول التي تحققت فيها علاقة تكامل مشترك | 182 |
| (37) | تقدير علاقة المدى القصير في الدول التي تحققت فيها علاقة تكامل مشترك | 184 |
| (38) | نتائج فحص بواقي تقدير نموذج UECM | 188 |
| (39) | مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدّراسة | 194 |
| (40) | الاحصائيات الوصفية للمتغيرات الدراسة (السلاسل الزمنية) خلال الفترة 2013-1980 | 200 |
| (41) | اختبارات جذر الوحدة للبانل – $(I/GDP)$ (في المستوى) | 207 |
| (42) | اختبارات جذر الوحدة للبانل – $(S/GDP)$ (في المستوى) | 208 |
| (43) | اختبارات جذر الوحدة للبانل – $(I/GDP)$ (في الفرق الأول) | 209 |
| (44) | اختبارات جذر الوحدة للبانل – $(S/GDP)$ (في الفرق الأول) | 210 |
| (45) | اختبارات التكامل المشترك للبانل – بوجود قاطع فردي – | 211 |
| (46) | اختبارات التكامل المشترك للبانل – بوجود قاطع فردي و اتجاه فردي – | 212 |
| (47) | اختبارات التكامل المشترك للبانل – بدون قاطع و لا اتجاه – | 213 |
| (48) | تقديرات العلاقة في المدى الطويل و المدى القصير | 214 |
| (49) | الاحصائيات الوصفية لبيانات البانل | 215 |

# - قائمة الأشكال البيانية -


| | | |
|---|---|---|
| | **الجزء الأول الفصل الثاني** | |
| (1) | تجمعات التكامل الإقليمي في أفريقيا والمنتمون إلى تكتلات متعددة | 61 |
| (2) | التجارة البينية داخل الدول الأفريقية؛ 1995-2011 | 90 |
| | **الجزء الثاني الفصل الأول** | |
| (3) | الخطوات التي يجب إتباعها في تحليل القياسي لنموذج اقتصادي | 120 |
| (4) | خطوات تقدير و اختبار النموذج الاقتصادي | 121 |
| (5) | مخطط شكل الانتشار بالنسبة للبيانات المقطعية لـ 19 دولة | 142 |
| (6) | معدّلات النمو و الانفتاح التجاري للعينة الخاصة بدول الدراسة القياسية | 145 |
| (7) | مخطط شكل الانتشار بين معدل النمو الاقتصادي و معامل الانفتاح التجاري في عدة دول أفريقية 1980- 2012 | 152 |
| | **الجزء الثاني الفصل الثاني** | |
| (8) | تطور فجوة الموارد المحلية | 171 |
| (9) | العلاقة بين الاستثمار المحلي و الادخار المحلي في الدول التي تحققت بها علاقة التكامل المشارك | 185 |
| (10) | مخطّط الانتشار أو الرسم البياني الخاص بالسلسلتين في كل دولة | 195 |
| (11) | إجراء الاختبار التتابعي (اختبار التجانس) لـ Hsiao | 204 |

**الملخص**:

تحاول هذه الرسالة البحث في حاضر ومستقبل التكتلات الاقتصادية الإفريقية وبالأخص مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا– نيباد من خلال البحث في شقّيها الاقتصادي والتجاري مع التركيز على تقديم محاولة لقياس إمكانية قيام تمويل ذاتي للتنمية في إطار مبادرة نيباد. حيث تم تقسيم هذه الرسالة إلى جزئين. الجزء الأول تفرع إلى فصلين، وعالجا الأسس النظرية للتكامل الاقتصادي وكذا عرض لأهم التكتلات الاقتصادية الأفريقية مع تقديم تقييم شامل لهذه التجارب. أما الجزء الثاني و الذي يخص الجانب التطبيقي بدوره انقسم الى فصلين، الأول تطرق لقياس أثر التكامل التجاري باستخدام نموذج البيانات المدمجة لمجموعة من الدول الإفريقية. أما الفصل الثاني فخصّص لمحاولة قياس أثر تمويل التنمية للتكامل الاقتصادي (لغز فلدشتاين– هوريوكا) في إطار مبادرة نيباد باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الموزعة لتحليل بيانات البانل.

**الكلمات المفتاحية:** نيباد، التكامل الاقتصادي، فجوة التجارة الخارجية، فجوة التمويل، لغز فلدشتاين– هوريوكا، اختبار الحدود للتكامل المشترك، التحليل القياسي لبيانات البانل.

**Résumé:**

L'objet principal de cette thèse est d'apporter un essai d'analyse sur l'actualité des communautés économiques régionales en Afrique et en particulier le nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (NEPAD). En recherchant dans ses aspects économiques et commerciaux, la thèse est élaborée en deux parties. La première, expose une revue de littérature, des définitions et des concepts sur l'intégration économique ainsi qu'une présentation plus ample sur les communautés économiques régionales en Afrique avec une évaluation globale sur ces expériences. La deuxième partie est consacrée à l'aspect économétrique qui est divisée en deux chapitres. Dans un premier lieu, on mesure l'impact de l'intégration commerciale à l'aide des tests de cointégration en données de panel.

Dans le deuxième chapitre, nous exposons un essai d'analyse sur la possibilité de trouver un modèle d'autofinancement pour établir une meilleure intégration économique dans le cadre du nouveau partenariat pour le développement en Afrique. A cet effet, nous utilisons une analyse économétrique des données de panel (ARDL PMG) tout en allant voir la validité de ce paradoxe de Felstein-Horioka en détails.

**Mots clés:** NEPAD, l'Intégration Economique, le Solde du Commerce Extérieur, le Gap de Financement, Felstein-Horioka puzzles, les Tests Bounds (ARDL) Approche de Cointégration, Analyse Econométrique des Données de Panel.

**Abstract:**

The main objective of this thesis is to present news on the economic and commercial aspects in the context of Africa's Regional Economic Communities (RECs) and in particular the New Partnership for Africa's Development (NEPAD). The thesis is divided into two parts. In the first part, I expose the concepts and review of many definitions related to economic integration and further presentation of Africa's Regional Economic Communities (RECs) with a overall evaluation of these experiences.

The second part is devoted to the econometric study. This part is divided into two chapters. In the first place, we measure the impact of trade integration with cointegration tests in panel data.

In the second chapter, we present an analytical essay on the possibility of finding a self-financing model for establishing for better economic integration in the framework of the New Partnership for Africa's Development. For this purpose, I use an econometric analysis of panel data (ARDL PMG). while going to see the validity of this Felstein-Horioka puzzle.

**Key words:** NEPAD, Economic Integration, Foreign Trade Gap, Domestic Resources Gap, Felstein-Horioka puzzle, The Bounds Testing (ARDL) Approach to Cointegration, Econometric Analysis of Panel Data.